أ.د. شعيب شنـــوف

المحاسبة المالية

وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي
IFRS
&
النظام المحاسبي المالي SCF



ديوان المطبوعات الجامعية

© ديوان المطبوعات الجامعية:
رقم النشر: 4.01.5409
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1900.9
رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2016

المقدمة

تعبر المعايير الدولية للاعداد التقارير المالية عن تطور الفكر المحاسبي المالي، وذلك للخروج من نطاق الممارسة المحلية، إلى مواجهة المشاكل المحاسبية على نطاق عالمي واسع.و تزداد أهمية المحاسبة المالية من خلال توفير المعلومات والبيانات الضرورية للمؤسسات عن طريق التقارير المالية، والتي تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي المالي، هذه التقارير تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.و تتطلب عملية إعداد القوائم المالية الشفافية حتى تكون التقارير المالية قابلة للفهم، كذلك ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية. وتحتاج الأطراف المستخدمة للقوائم المالية إلى جملة من المعلومات والتي ينبغي توفيرها من طرف معدي التقارير المالية، بمعنى ينبغي الإفصاح عن المعلومات المفيدة والمناسبة ووصولها للأطراف المعنية في الوقت المناسب.

ان التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة، وتعتبر المحاسبة من الأدوات الهامة التي تستخدم في تحقيق العديد من الأهداف كالتخطيط والاستشراف، والرقابة وتقييم الأداء، لترشيد القرارات على مختلف أنواعها، حيث يتم استخدام مخرجات المحاسبة بواسطة العديد من المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وحتى يمكن استخدام مخرجات المحاسبة في تحقيق الأهداف المرغوبة يجب أن تنتج هذه المعلومات بمستوي جودة مقبول.لذلك يرى أهل الاختصاص أن تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية يؤدي الى أثر ايجابي على جودة التقارير المالية.

ولقد حدثت عدة متغيرات دولية ومحلية هامة متمثلة في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة خاصة بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية الدولية، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبي، وزيادة حدة المنافسة العالمية؛ وبروز وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات؛ومع هذا الاتجاه المتنامي للعولمة أو تبني معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوي العديد من دول العالم والالتزام بتطبيق هذه المعايير، تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته

وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، وبما أن مهنة المحاسبة هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر يتطلب الإجابة عن تساؤلات عدة منها:

الاشكالية المطروحة: المشكلة الأساسية هي أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر نظام ساكن ومرتبط بقانون أم المعايير المحاسبية الدولية هي متحركة ومرنة وهي بصدد الاندثار لتحل محلها المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية أو معايير الابلاغ المالي الدولية وهنا تكمن المشكلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري...لذلك كيف يمكن مسايرة النظام المحاسبي المالي للتطور والتغير الحاصل في المعايير الدولية للابلاغ المالي ؟ هل تم الإيفاء بمتطلبات توافق البيئة العربية عموما والجزائرية خصوصا مع المعايير المحاسبية الدولية؟ إلى أي مدى؟ وفي أية جوانب؟ هل تم الإيفاء بمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟ وما هي الإنجازات؟

كيف تتعامل مؤسسات الأعمال مع المشاكل التي تواجهها عند تطبيق وتبني المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة ؟ ما هي ماهية المحاسبة المالية؟ هل هناك ضرورة للتأهيل الدولي في المحاسبة المالية؟

تسود الساحة العربية ظاهرة الفساد المالي والإداري، فهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ستكون المفتاح الحقيقي لوضع نظام محاسبي يقضي أو يقلل من هذه الظاهرة؟ وما هي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالإفلاس؟ هل المؤسسات العربية والجزائر مؤهلة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟ وما هي صعوبات وتداعيات تبني المعاير المحاسبية الدولية ؟هل هناك برامج جديدة للجامعات العربية في المجال المحاسبي تتوافق مع المعطيات الحالية والمستقبلية؟ وما مدى توافق برامج التعليم المحاسبي في ميدان تكوين العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للمعايير الدولية واحتياجات سوق العمل؟ هل لدينا برامج مستقبلية في العمل المحاسبي كفتح مراكز وطنية مختصة بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي؟ ولماذا لا يتم إصدار معايير عربية تتوافق من حيث الكم والكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

ما هي آثار تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية...وعلى جودة المعلومات المحاسبية والمالية؟ ما مدى توافق التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؟ هل هناك ضرورة لتكييف القانون التجاري والنظام الضريبي مع المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

كما يجب الإشارة إلى أن هذا المرجع جاء للإجابة على بعض التساؤلات المطروحة وهو عبارة عن نسخة معدلة لمحاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، على اعتبار أن المعايير

الدولية للمحاسبة تتغير وتتجدد باستمرار[1] وهي تتجه كليتا نحو تطبيق المعايير الدولية للإبلا غ المالي، ما يعطي انطباعا نحو تبني مصطلح ومفهوم ما يسمى بالمحاسبة المالية، بحيث تم تطوير مرجع محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية لملاحقة ومسايرة هذه التغيرات ورفع الكفاءة التعليمية والمهنية، والارتقاء بالمعرفة المحاسبية بشكل خاص لدى القراء من طلبة المحاسبة والممارسين والمهنيين وغيرهم.كما يمكن أيضا الاشارة الى أن المعالجة المحاسبية لبعض العمليات كانت مزيج بين المعايير المحاسبية الدولية، المخطط المحاسبي العام الفرنسي، والنظام المحاسبي المالي الجزائري. وهذا قد يشكل عائقا أمام المهتم بالشأن المحاسبي في صعوبة التفرقة بين ماهو أصيل وما هو دخيل، وماهو المصدر والمرجع الذي يعتمده المحاسب في الجزائر، هل هو المعايير المحاسبية الدولية؟ أم المخطط المحاسبي الفرنسي؟ أم النظام المحاسبي المالي؟ على اعتبار أنه لا يوجد هناك توافق محاسبي تام وصعبوبة الوصول الى توحيد محاسبي عالمي... وهي قضية مفتوحة للنقاش.

هل هناك ضرورة للتأهيل الدولي في المحاسبة المالية؟: تتجه جميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر نحو تبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية. الأمر الذي جعل هناك طلبا كبيرا على الخبراء الدوليين من حملة الشهادات وذوي الخبرة المهنية الدولية في المحاسبة المالية والتحليل المالي الدولي، والمراجعة وتدقيق الحسابات وإدارة المشاريع وغيرها.

ونظرا لقلة وعدم توفر هذه الكفاءات من حملة هذه الشهادات يجعل الشركات متعددة الجنسيات مثل شركات أجيب الايطالية، وتوتال الفرنسية بريتش بترو ليوم البريطانية، وأنادركو الأمريكية وسيبسا الاسبانية في الجزائر، والمنظمات المالية الدولية، وشركات القطاع الخاص الأجنبية وبعض الإدارات والبنوك الخاصة مثل سيتي بنك في الجزائر، تستقدم الخبراء الدوليين من خارج الدول العاملة فيها، الأمر الذي يفقد أبناء البلد فرص التميز والحصول على أجور مرتفعة مقارنة باليد العاملة الأجنبية، أو الوصول إلى المستويات الإدارية العليا. وهذا بحكم أنني كنت إطارا بالشركة ببريتش بترو ليوم بحاسي

1 Amendments to IFRS 10, IFRS 11 and IFRS 12; Investment Entities ,Amendments to IFRS 10, IFRS 12 and IAS 27; and Annual Improvements to IFRSs 2009—2011 Cycle which contained separate amendments to IFRS 1, IAS 1, IAS 16, IAS 32 and IAS 34 This edition includes amendments to IFRSs that have an effective date after 1 January 2013. It does not contain documents that are being replaced or superseded but that remain applicable if the reporting entity chooses not to adopt the newer versions early

مسعود في الجنوب الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007[1]، بحيث وجدت من بين أهم أسباب عدم وجود إطارات محلية تحمل مؤهلات مهنية دولية في هذه التخصصات، هو عدم توفر وانتشار الوعي الكافي بأهمية التأهيل المهني الدولي، واكتفاء الإطارات المحلية بالتأهيل الأكاديمي المحلي التقليدي، وأحيانا انعدام حتى التأهيل الأكاديمي بالنسبة للعديد من إطارات الشركة الوطنية للبترول سوناطراك.

يعتبر التأهيل المهني الدولي في المعايير الدولية للاعداد التقارير المالية، المحاسبة المالية، والتحليل المالي عملا مكملا ومهما لما تم تناوله في مقررات الجامعات، ففي الجامعات يتم تناول المفاهيم والمبادئ والقواعد العامة لكل تخصص، بينما يركز التأهيل المهني على تأهيل الفرد لاستخدام تلك المفاهيم والقواعد في حياته العملية، لتكون ممارساته المهنية ترجمة سريعة لتلك القواعد والمفاهيم.كما يمكن اعتبار أن التأهيل المهني الدولي ترجمة للمفهوم الحديث للإدارة المالية وهو معنى الجودة الشاملة على مستوى العاملين المتخصصين، وهذا يعني أن يكون الفرد قادرا على عمل ما هو مطلوب، ليتميز بذلك بقدرته على اتخاذ القرارات وتقديم النصائح في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

ولأن المؤسسات العربية عموما والجزائرية خصوصا على غرار سوناطراك، صيدال، وبعض المؤسسات الأخرى المختلفة، باتت تعمل في زمن العولمة، فقد أصبح لها علاقات وشراكات وأهداف تتجاوز الحدود الوطنية لتصل إلى النطاق الدولي، وبالتالي بات من الضروري حصول الإطار العامل في هذه الشركات على الجرعة المهنية والعلمية المناسبة للعمل وفقا للنطاق الجديد، وبالتالي فالتأهيل الدولي يمنحه هذه الجرعة بشكل مكثف ليكون ملما بقواعد الاقتصاد والتسويق الدوليين والمعايير المحاسبية الدولية، وقانون الأعمال الدولي فيما يخص العمل التجاري، كما أن التأهيل الدولي يجعل الدارس خبيرا دوليا ملما بكل تفاصيل العمل الدولي والوطني في التخصص الذي يختاره، مع إلمامه بالقواعد الأساسية للتخصصات الأخرى والتي تمس عمله بشكل غير مباشر مثل دراسة بعض القضايا التي لم تكن المحاسبة التقليدية تهتم بها كعملية التوحيد المحاسبي العالمي، المعاملات بالعملة الأجنبية، ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية، مشكلة الضرائب على المستوى الدولي، وهذه بعض الأمثلة فقط التي لها علاقة بالمعايير المحاسبة الدولية، والمرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، والأنشطة الدولية.

1 Accounts Payable&Treasury Supervisor, British Petroleum & Sonatrach, REB, Hassi Messaoud, 2000-2007.

وبالإضافة إلى أن هذا التأهيل يمنح للمتخصص القدرة المهنية التي تصل به إلى الاحتراف الدولي في مجال ادارة الأعمال من الناحية المحاسبية والمالية، ومنه تنشر في ذهنية الفرد والمجتمع ثقافة الإدارة الحديثة، الأمر الذي يجعل إدارة المؤسسات الكبرى، وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر خبرة في التعامل مع المعطيات الاقتصادية، وإعداد خطط وموازنات المشاريع، كما أنها تجعل المجتمع قادرا على استيعاب أثر البعد الاقتصادي الدولي على التغيرات الاقتصادية المحلية المختلفة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن التأهيل الدولي يشكل استثمارا اجتماعيا له بعدا وطنيا هاما، لما يحققه من عوائد مالية مختلفة تتمثل في تخفيض تكاليف استقدام خبراء أجانب، وتوفير فرص عمل أكثر داخليا وخارجيا وبمرتبات وحوافز مرتفعة، وهو الأمر الذي يسمى بتحويل القوى البشرية إلى رأس مال أو استثمار اجتماعي قابل للتصدير.

الفصل الأول
المحاسبة الماليـة

ما هي المحاسبة المالية ؟

المحاسبة المالية هي قياس الأحداث الاقتصادية، التجارية والمالية، وإيصال نتائجها إلى المستفدين منها، من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

أولا – أسباب ومبررات تكييف المنظومة المحاسبية مع المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية:

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر، وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي وتقدم المفوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، وإضافة إلى ذلك فهي تهدف أيضا لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري، وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين، هذين الآخرين قد مارسا ضغطا اقتصاديا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75، بحيث نجد العديد من الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات رغم العقود المبرمة بينها وبين شركة سونا طراك التي كانت تنص على استعمال المخطط المحاسبي في المعالجة المحاسبية إلا أننا في الواقع العملي نجد غير ذلك[1].

1- مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي: بداية من الثلاثي الثاني لسنة2001، بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي:[2]

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية؛

1 SONATRACH et ARCO, Contrat de partage de production, annexe B, procédure comptable, Hassi Messaoud, Algérie, Février 1996.
2 ISGA, Le Nouveau Plan Comptable des Entreprises et Normalisation Internationale, Séminaire en collaboration avec le réseau d'experts, France-Maghreb, Alger, juin 2005, Pp: ،11-27.

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة؛

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:[1]

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني- الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون توجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، من خلال مرسوم وزاري رقم 42 في أكتوبر 1999، والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة والتي لا تتماشى والإطار التصوري المحاسبي المعمول به. أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف عن المخطط المحاسبي الوطني؛

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف؛

الخيار الثالث:بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

كان هذا الخيار المتبنى من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها USGAAP أو التوجيهات الأوروبية-التوجه الرابع، والتوجه السابع-

2- التحول إلى اقتصاد السوق وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات: لقد تم استعمال المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975م بداية من جانفي 1976 إجباريا في المؤسسات، والذي وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه، و لم

1 ISGA,op - cit, P: 15

يتغير رغم أن الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق، لذلك فقد أصبح وقتها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وأن الجزائر قد فتحت المجال للاستثمار الأجنبي مع هذا التوجه مع بداية تسعينات القرن العشرين وظهور قوانين الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة، مما أدى ذلك إلى دخول العديد من الشركات الدولية للاستثمار في الجزائر وخصوصا في قطاع المحروقات.

هذه الشركات المتعددة الجنسيات، ورغم أن العقود المبرمة بينها وبين الشركة الوطنية للبترول سوناطراك كانت تنص على استعمال المخطط المحاسبي الوطني في العديد من العقود، إلاّ أننا لاحظنا من خلال الممارسة الميدانية غير ذلك، حيث كان المخطط المحاسبي لا يستعمل إلا في حدود معينة، بل ومنعدمة أحيانا في بعض الشركات الدولية[1].

فمن خلال العمل الميداني كانت أغلب الشركات البترولية الدولية تستعمل المحاسبة الخاصة بها وفي نهاية كل دورة محاسبية تقوم بإعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط المحاسبي الوطني وإرسالها إلى المديرية العامة لإعداد القوائم الموحدة لمجمع سوناطراك، لكن المشكل كان في الميدان العملي بحيث نجد أن عملية تحويل حسابات هذه الشركات إلى حسابات المخطط المحاسبي الوطني القديم كانت لا تتم وفقا للقواعد وميكانيزمات سير الحسابات حسب ما كان ينص عليه المخطط المحاسبي الوطني. وبالتالي كانت هناك العديد من المغالطات في القوائم المالية الموحدة لمجمع سوناطراك.

فحسب الشركات متعددة الجنسيات الموجودة بالجزائر وخصوصا في قطاع المحروقات فإن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري (PCN) كان لا يلبي حاجيات المستثمرين، زيادة على ذلك وجود جملة مشاكل في التسيير، ويتجلى قصور المخطط المحاسبي الوطني من خلال إهمال دور المؤسسات الاقتصادية على اعتبارها المنتج الأساسي للبيانات المحاسبية.

وتركيز ذاك المخطط على المحاسبة العامة، وإهمال دور المحاسبة التحليلية، في حين نجد أنه، ومن خلال الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات وجود تكامل بين المحاسبة التحليلية (Reporting)[2]، والمحاسبة المالية، فالمحاسبة المالية تهدف إلى إظهار الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نتائج النشاط، أما المحاسبة التحليلية فتهدف إلى تحديد تكاليف الإنتاج وسعر التكلفة.

1 من بين الأمثلة عقد تقسيم الانتاج المبرم بين شركة أركو الأمريكية وسوناطراك، طبقا لقانون 86-14، 1996.
2 BP Exploration LTD, Algérie, HMD, REB,2000-2011

وعلى مستوى القوائم المالية كان الاعتماد يتم بتصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها فقط، بحيث وحسب البعض فإن هذا التصنيف يظهر مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها[1] على عكس التصنيف الوظيفي المعمول به في البلدان الأنقلوسكسونية مثل الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا، والذي يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة للمعلومات الأساسية.

كذلك كان تركيز المخطط المحاسبي الوطني على المؤسسات الصناعية والتجارية مع إهماله للأنشطة الاقتصادية الأخرى، كالبنوك، القطاع الفلاحي، شركات التأمين والأشغال العمومية.

اعتماد المخطط المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء) رغم أن هذا المبدأ معمول به في أغلب الأنظمة المحاسبية في العالم[2].

وكما هو معروف فإن مبدأ التكلفة التاريخية يقر بتسجيل مختلف عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الاقتناء، أو تكلفة الإنتاج، مع افتراض ثبات قوة الشراء لوحدة النقد المستعملة في القياس المحاسبي.هذا المبدأ لا يعطي صورة حقيقية على وضعية المؤسسة، وبالتالي تكون عملية اتخاذ القرارات غير عقلانية، لاعتمادها على الأسعار التاريخية، فالعديد من عناصر القوائم المالية، ينبغي إعادة تقديمها بطرائق أكثر عقلانية تتماشى مع الاقتصاد التضخمي.

كما نجد أن المخطط المحاسبي الوطني القديم أهمل التبويب أو التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، فالتصنيف الوظيفي للقوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات، وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة، كذلك على مستوى القوائم المالية لا نجد بعض الجداول الهامة مثل جدول تدفقات الخزينة، رغم الأهمية البالغة التي توليها الأنظمة المحاسبية لهذه القائمة المالية على اعتبار أن الخزينة لها دورا هاما في نشاطات المؤسسة، من خلال وظائف جدول تدفقات الخزينة والتي تتمثل في وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل.

1- أنظر مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004، ص:105.

2 Saci. D. comptabilité de l'entreprise et système économique, expérience algérienne, opu, Alger, p: 318.

3- حتمية تعديل المخطط المحاسبي الجزائري: من خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات، وقواعد عملها، والطرائق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم، وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

إن إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الجزائري كان نتيجة لتغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، هذه المعطيات فرضت على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي افرزتها البيئة الاقتصادية الدولية وتدعيات العولمة.

هذه الإصلاحات تأتي كاستجابة لحاجيات متعاملون جدد مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية، نظرا لفتح الجزائر المجال للاستثمار الأجنبي، فالمستثمرين يأتون حاليا على رأس قائمة المستخدمين للقوائم المالية.والتي لم تكن من أولويات المخطط المحاسبي الوطني (PCN) في نسخة 1975م[1] .

4 - من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق: إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات، وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة، ليتم استغلالها من طرف المؤسسة من جهة والمتعاملين معها، ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

ومن أجل استعمال هذه الجداول بشكل لائق وعقلاني، ينبغي أن تكون مقننة في شكل لوائح وتشريعات قانونية التي تخص الإطار التصوري، الذي تختلف من بلد إلى آخر، لكن مع ظهور عوامل عديدة ومتطلبات جديدة أفرزتها مظاهر العولمة، وعولمة الأسواق المالية، أصبح من الضروري وجود إطار محاسبي موحد مقبول من طرف أغلب البلدان على المستوى العالمي، حتى تصبح المحاسبة ليست تقنية فقط، بل أداة ووسيلة تسيير تساهم في إنتاج صورة حقيقية وعادلة حول الأحداث التجارية والاقتصادية.

1 شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بتر وليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007

5- **من أجل إطار محاسبي يستجيب لمعايير الإبلاغ المالي المحاسبية الدولية** : ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 75/35 المؤرخة في 29 أفريل 1975، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل، الإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، و بعد ما شهدت الجزائر تحولا عميقا، وذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر، وجود بنوك خاصة، هذه التحولات حتمت على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية، تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك الشأن بالنسبة للمقرضين[1].

كذلك المرور إلى اقتصاد السوق كان يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع الظروف الراهنة للعولمة وللمعايير المحاسبية الدولية، فالقوائم المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، كانت تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين، بقدر ما هي مفيدة وموجهة إلى مصالح الضرائب وتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية.وفي هذا الإطار كان ينبغي الفصل بين الميزانية المحاسبية التي من المفروض يتم إعدادها على أساس قواعد تجارية، وبين الميزانية الجبائية التي يتم اعدادها وفق التشريع الضريبي.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين المقرضين، بحيث المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم والمقرضون يقرضون أموالا، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة، لهذا الغرض ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة، على الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، أن يكون الإطار التصوري المحاسبي يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة، تتميز بجملة من الخصائص، وأن يكون النظام المحاسبي يسمح بعقلانية المعلومات المحاسبية، وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة، ورفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم، كما ينبغي أن تعطى الاستقلالية التامة للمحاسبين، وتحدد أهداف القوائم

1 Saheb Bachagha, Pour un Référentiel comptable Algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marcher, Dar el-hoda, Algérie, 2003 p: 7.

المالية وأولوياتها، وإلى من توجه هذه التقارير، وما هي نوعية القوائم المالية التي يمكن إعدادها لغرض عرضها على المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، وما هو الوقت المناسب لتقديمها من أجل اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت الضروري.

6- **محدودية المخطط المحاسبي الجزائري:** ينبغي الإشارة إلى أن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد أكثر اعتماد على التمويل من السوق، يفترض تغيير أدواته وفلسفة هذا النظام الجديد، ومنها نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات تعاملي السوق المالية(المستثمرين). وهذا عكس ماكان في المنظومة المحاسبية السابقة الذي يكون فيه المتعامل البنوك (القطاع العام خاصة)، لذلك يمكن القول أن المخطط المحاسبي أدى دوره في هذا المجال وفي تلك الفترة، لأنه وضع لتحقيق أهداف محددة أهمها :[1]

- تسهيل التنبؤ واتخاذ القرار للتخطيط الوطني المركزي وللمؤسسات الاشتراكية التي قاعدة هذا التخطيط؛
- استخراج بعض العناصر ذات معنى اقتصادي هام ولها إمكانية التجميع بسهولة لدى المحاسبة الوطنية مثل القيمة المضافة، التكوين الإجمالي الخام لرأس المال الثابت، والاستثمار المنتج؛
- معرفة مستوى المخزونات والتكاليف وسعر التكلفة، بهدف تحسين كفاءة تسيير المؤسسات ولتمكين مقارنة الكفاءة بينها؛
- إدراك وتحكم في الارتباطات الموجودة في التسيير وذمة المؤسسة بواسطة تحليل ديناميكي في صورة تدفقات للعماليات المحققة.

7- **غياب الإطار التصوري:** ويقصد بالإطار التصوري المحاسبي مجموعة من الإجراءات والأدوات المهيكلة بشكل موضوعي في شكل مبادئ أساسية مرتبطة يبعضها البعض، بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة، ومعدة لاستخدامها من طرف مستثمرين، مقرضين وآخرين. هذا الإطار التصوري المحاسبي يسمح بالتوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي، من أجل إيجاد الحلول المحاسبية للمشاكل المشتركة، لذلك كان ينبغي:

- تحديد الطرائق المحاسبية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية للمعايرة.

1 L'économie de marché ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، خصائص محاسبة الشركات الدولية وضرورة التوحيد المحاسبي الدولي، مجلة التواصل، العدد15، جامعة عنابة، الجزائر، 2005، ص103

- إعداد معايير محاسبية تتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة الأمريكية، مقارنة إلى القوائم المالية حسب المخطط الوطني الوطني المعدة لخدمة مصالح الضرائب بالدرجة الأولى.
- وهنا كان أيضا من الضروري تعديل القوائم، وذلك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين والمقرضين، وهذا لا يتم إلا بتحديد دقيق لأهداف القوائم المالية، وتحديث النظام المحاسبي ليصبح يتوافق مع المعايير الخارجية

8 - الحاجة إلى المعلومات المالية: إن البيئة الدولية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية أدت إلى توفير ووجود معلومات محاسبية جديدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لكن حتى مستخدمي القوائم المالية ليسوا وحدة متجانسة، ولذلك كان ينبغي مراعاة كل هذه المعطيات عند إعداد القوائم المالية وذلك من حيث:

- طرائق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية؛
- إن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى بعض العناصر الهامة مثل توزيع الأرباح، ونتائج المؤسسة، فالمخطط المحاسبي الوطني القديم، ومن خلال جدول حسابات النتائج نجد نتيجة الاستغلال، ونتيجة خارج الاستغلال، وهذا لا يوضح بشفافية وضعية المؤسسة المالية، وذلك من خلال الغموض بين دورة الاستغلال ونتائج خارج الاستغلال؛
- المعلومات غير المالية: كل المعلومات غير المالية يمكن أن تفيد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج، علاقات المؤسسة بالغير...الخ؛
- المعلومات التقديرية المستقبلية: ينبغي على المؤسسة تزويد الغير بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية والتكاليف والإيرادات المستقبلية؛
- ثبات الطرائق المحاسبية حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وذات قيمة، ينبغي اعتماد طرائق محاسبية شبه ثابتة، وتكون للتقارير المالية قيمة تجانسيه.

ثانيا – النظام المحاسبي المالي للمؤسسات[1]

1- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومبادئ محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس الفرضيات والمبادئ المحاسبية المعترف بها مثل فرضية محاسبة

1 قانون 07-11، الجريدة الرسمية رقم 74، الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ25 نوفمبر 2007.

الالتزامات، وفرضية الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.

كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم، المنتجات و الأعباء ومجال تطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية.

كما يحدد طرائق تقييم وحساب عناصر الأصول، الخصوم، المنتجات والأعباء، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.

2- تنظيم مهنة المحاسبة: من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام المحاسبي المالي مراعاة واحترم المبادئ والقواعد التالية:

- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية، والشفافية والإفصاح؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية؛ وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية؛
- عناصر الخصوم والأصول، ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والآخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛
- دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة؛
- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفترا كبيرا – الأستاذ-، دفتر الجرد ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل

كيان(مؤسسة)، مع مراعاة الكيانات الصغيرة، في حالة مسك دفاتر مساعدة فان المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة.

- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات الكيان.
- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة.
- تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحسابات النتائج للكيان خلال فترة محاسبية معينة.
- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة عشرة (10) سنوات على الأقل.
- يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.
- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحفظ لمدة عشرة سنوات ابتدءا من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، لكن هنا يجب الإشارة إلى أننا في زمن اقتصاد المعرفة لذلك أدعو المؤسسات خاصة شركة سوناطراك والشركات المهتمة بالتصدير إلى مسك المحاسبة عن طريق الأنظمة المعروفة بفعاليتها على المستوى الدولي مثل نظام أوركلOracle[1] وغيره من الأنظمة التي تساعد على إعداد التقارير المحاسبية في الوقت الضروري على اعتبار أن المحاسبية وسيلة لاتخاذ القرارات.
- تشمل الكشوف المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجا عته وكل تغيير يحدث على الحالة المالية،كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان(المؤسسة).
- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال.

1 أنظر:، شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 214 وما بعدها

- كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية، وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا.
- يمكن أن يلجأ الكيان إلى إعادة التقدير بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية.
- ترتكز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.

3 – ماهية النظام المحاسبي المالي: يسمى بالنظام المحاسبي المالي، وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن: تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات؛تحديد الحسابات؛ وضع القوائم المالية؛تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

ومن خلال الملاحظات الميدانية نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرف على إعداد المعايير المحاسبية بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.

4- طبيعة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات: تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر التالية[1]:

أ- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد؛

ب- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج؛

1 ISGA,Op-Cit, p: 20

ت- تحديد طرائق التقييم المحاسبي؛

ث- تنظيم مهنة المحاسبة؛

ج- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول وإيضاحات خاص بالمفاهيم والجداول الملحقة؛

ح- تحديد الحسابات والمجموعات؛

خ- تحديد قواعد ومكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول انه حسب طبيعة النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا. [1]

5- بنية النظام المحاسبي المالي للمؤسسات: يحتوي الإطار المحاسبي الجديد على سبع مجموعات أساسية وهي كما يلي[2]:

الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة ؛

الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة ؛

الصنف الثالث: حسابات المخزونات، الحسابات الجارية؛

الصنف الرابع: حسابات الغير؛

الصنف الخامس: الحسابات المالية ؛

الصنف السادس: حسابات الأعباء؛

الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

أما الأصناف 0، 8 و9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير.

6- عناصر الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية[3]:

أ- الميزانية: تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة(يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

1 Le Nouveau Système Comptable , Document de travail, 2009

2 voir la loi 11-07 du 25 novembre 2007 ,JO N°74

3 أنظر: القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية العدد 74. وكذلك الجريدة الرسمية العدد 27 ماي 2008، الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس2009.

ب– حسابات النتائج: ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء؛

ت– جدول التدفقات النقدية أو سيولة الخزينة: يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة (أ، ب) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة؛

ث– جدول تغير الأموال الخاصة؛ يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية؛

ج– الجداول الملحقة: ملحقات تحتوي الطرائق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية، وحسابات النتائج.

7 - الإطار التصوري:

أ– مجال التطبيق: – يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي إجباريا على كل نشاط اقتصادي؛

- كل شخص طبيعي أو معنوي منتج لسلع وخدمات تجارية أو غير تجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة؛
- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط؛
- كل قطاع يقوم بإنتاج سلع أو خدمات؛ كالتعاونيات؛ وآخرون ملزمون بمسك محاسبة مالية.[1]

ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية.

ب– القواعد والمبادئ:يعتمد النظام المحاسبي الجديد على جملة من القواعد والمبادئ يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:

1 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها أو عدد مستخدميها ونشاطها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات النتائج السنة المالية، و جدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.

ب– 1– مستعملوا القوائم المالية: المستثمرون؛ مسيرون، هيئات إدارية؛المقرضون (بنوك، مساهمون)؛ إدارة الضرائب؛ شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء ؛ آخرون.

ب– 2– الفرضيات التي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية: أهمها مايلي[1]:

– الاستمرارية في النشاط ؛

– محاسبة الالتزامات (أساس الاستحقاق) بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

ب– 3– المبادئ المحاسبية الأساسية:

– مبدأ السنوية.Périodicité؛

– مبدأ استغلال الدورات :Indépendance إن مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية:كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء؛

– مبدأ الحيطة والحذر.Prudence: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة؛

– مبدأ المداومة :Permanence des méthode يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة) بحيث يتم استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية؛

– مبدأ التكلفة التاريخية Coûts Historique: يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها؛

– مبدأ عدم المقاصة :Non Compensation ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء؛

– مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني Prééminence: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

– مبدأ الوحدة المحاسبية Convention de l'entité؛

– مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية Intangibilité de bilan d'ouvertur؛

– مبدأ الاستمرارية: يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة؛

– مبدأ ثبات وحدة النقد .Convention de l'entité monétaire ؛

– مبدأ الصورة العادلة Image Fidèle.

---

1 أنظر:، قانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية العدد 74. وكذلك الجريدة الرسمية العدد 27 ماي 2008، الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25مارس2009.

ب- 4 - الخصائص النوعية التي ينبغي توفيرها في القوائم المالية:[1]

- الوضوح Intangibilité؛
- القابلية المقارنة Comparabilité؛
- المصداقية Fiabilité؛
- الملاءمة .Pertinence.

ج – مفاهيم مختلفة: أما من حيث المفاهيم فهناك مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي الجديد أهمها مايلي[2]:

ج- 1- الأصول: تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها الكيان، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هده الأصول؛

من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة ما يلي: الأصول التي يتم استئجارها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول[3](عقود الإيجار-تمويل).

تعتبر الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أصولا غير جارية أصول غير متداولة أما الأصول التي ليس لها هده الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها تعتبر أصولا جارية متداولة وتشمل الأصول التي يتوقع تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، الأصول التي تم اقتنائها أساسا للمعاملات قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيقها خلال السنة، بالإضافة إلى السيولة وشبه السيولة التي لا تخضع لقيود من حيث الاستعمال.

ج- 2- الخصوم: تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية. وتضم الخصوم الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية (اثني عشر شهرا)، وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية.

1 Le Nouveau Système Comptable, Document de travail, 2009
2 Voir: ،la loi 11-07 du 25 novembre 2007 et JO N° 27 du 28 mai 2008
3 Un contrat de location est un accord par lequel un bailleur cède au preneur pour une période déterminée le droit d'utilisation d'un actif en échange d'un paiement ou d'une série de paiements.

يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف أن مؤونات الأخطار والمؤونات القانونية لا تعتبر عنصرا من عناصر الخصوم.

ج—3 – الأموال الخاصة: تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية (الخصوم المتداولة وغير المتداولة).

يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف أنه لا يمكن اعتبار المؤونات المقننة (Réglementées Provisions) وكذلك الإهتلاكات (Amortissements Dérogatoires) ضمن عناصر الخصوم[1]

ج – 4 – الإيرادات: تتمثل الإيرادات في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو النقصان في عناصر الخصوم خلال السنة المالية[2].

ج– 5– الأعباء: تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة الخصوم.

ج– 6– النتيجة الصافية: تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والإيرادات.

كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر الأعباء والإيرادات للدورات السابقة.وتعتبر الإيرادات والأعباء بالنسبة للدورات السابقة أخطاء وتعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة[3].

ثالثا– الجديد من خلال النظام المحاسبي المالي

1– بالنسبة للمخطط المحاسبي وبنية الحسابات: من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي، بحيث تم أنه تم

1 L'amortissement dérogatoire est exclusivement d'ordre fiscal, il ne correspond pas à la dépréciation du bien mais permet à l'entreprise d'optimiser son résultat fiscal en enregistrement des amortissements fiscaux, cet amortissement est optionnel, chaque entreprise étant libre de l'appliquer ou non. Et L'amortissement dérogatoire est la différence entre L'amortissement linéaire et l'amortissement fiscalement déductible sur certains biens.
2 Voir: ،la loi 11-07 du 25 novembre 2007 et JO N° 27 du 28 mai 2008, JO N° 19 du 25 mars 2009
3 ISGA, Op-Cit, p, 31

اقتباس أغلب حسابات المخطط الفرنسي نسخة سنة 1983 المعدل في سنة 1999، رغم أن هذا الأخير أجريت عليه عدة تعديلات أخرى في الفترة الممتدة من 2002-2007، ورغم أن المحاسبة في فرنسا تتميز بالتحفظ والسرية وهي غير متطورة مقارنة بالمحاسبة في البلدان الأنقلوساكسونية التي هي امتداد وأرضية بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية.

2- من حيث المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي: تم تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوي العديد من دول العالم والالتزام بتطبيق هذه المعايير، وفي هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، وبما أن المهنة المحاسبية هي مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية، ومن خلال نصوص النظام المحاسبي المالي واجراءنا لمقاربة نظرية يمكن ملاحظ أنه تم محاولة تكييف المنظومة المحاسبية وتبني نسبيا بعض فقرات من المعايير المحاسبية الدولية الأتية[1]:

- المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض وتقديم القوائم المالية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني محاسبة المخزونات؛
- المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول التدفقات النقدية للخزينة؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر ضرائب الدخل المؤجلة؛
- المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر محاسبة الأصول الثابتة؛
- المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر محاسبة عقود الايجار التمويلية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون محاسبة الأصول الثابتة المعنوية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الواحد والعشرون محاسبة أثار تغيرات الأسعار؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن محاسبة نتائج التغيرات والأخطاء والسياسية المحاسبية؛
- المعيار المحاسبي الدولي العاشر محاسبة الأحداث اللاحقة للميزانية؛

1 أنظر:الجريدة الرسمية، العدد 19، 25مارس2009، الجزائر، ص ص:6-81

وبعض المعايير الأخرى التي حاولنا اختبار درجة تطبيقها في بعض المؤسسات الجزائرية.[1]

أ – بالنسبة لعرض القوائم المالية: بالنسبة للكشوف المحاسبية تم أخذ بعين الاعتبار المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي السابع الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة؛

ب– بالنسبة لتقييم المخزونات بالنسبة لمعالجة المخزونات تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني، الذي يتناول محاسبة المخزونات؛

ت– بالنسبة لضرائب الدخل المؤجلة تم التطرق في النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة، وهذا ما يعني أن الجزائر كيفت محاسبة الضرائب المؤجلة مع المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر؛

ث– بالنسبة لعقود الإيجار: تم تكييف المعالجة المحاسبية مع المعيار المحاسبي السابع عشر، الذي يعالج محاسبة عقود الإيجار – تمويل.

3– من حيث المبادئ المحاسبية:

أ – الجوهر فوق الشكل: من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني مبدأ جديد يتمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية؛

4- من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

أ – المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار – تمويل: تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار-تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج، ولتوضيح ذلك سوف نتناول الأمثلة التالية:

بافتراض قيام شركة للطيران باقتراض مبلغ 5 مليار لمدة 5 سنوات من البنك لشراء طائرة، فالمعالجة المحاسبية تقر حتمية تسجل الطائرة ضمن عناصر الأصول في ميزانية الشركة؛

1 للمزيد من التفصيل عد الى:، شعيب شنوف، مدى مطابقة التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة مؤسسات جزائرية، 2014.
أنظر أيضا: شعيب شنوف، دراسة ميدانية من خلال البحث في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية، في اطار مشاريع البحث الوطنية، خلال الفترة 2011-2013، مركز الاقتصاد التطبيقي بوزريعة.

وفي حالة ما قامت الشركة بشراء الطائرة بنفس المبلغ من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدار 5 سنوات، هنا أيضا يجب أن تتم رسملة عملية الشراء، وتسجيل الطائرة ضمن عناصر الأصول في ميزانية الشركة؛

لكن إذا قامت الشركة باستئجار الطائرة لمدة 5 سنوات بموجب عقد الإيجار-تمويل، مع سداد أقساط إيجار مساوية لأقساط الشراء، هنا يطرح المشكل حول كيفية التقرير عن تلك الصفقة.لكن طبقا للمعايير المحاسبية الدولية فانه يجب على المستأجر تسجيل الأصل المؤجر- الطائرة في هذا المثال- في الميزانية بالقيمة العادلة للأصل أو سعر الشراء، وعن طريق رسملة القيمة الحالية لأقساط الإيجار المستقبلية، كما أن المؤجر و قد نقل أغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر فيجب استبعاد الأصل المعني من الميزانية وتعويضه بحساب حقوق عقود الايجار التمويلية من خلال حساب 274 في النظام المحاسبي المالي؛

ب- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة: تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال الحسابات (692، 693 و133، 134)، بحيث:

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا؛
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا.

ت- المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء- البيع:تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء-البيع وكأنها تخفيضات مالية، أما من خلال النظام المحاسبي المالي فتتم المعالجة من خلال الحسابات التالية:

- حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع والسلع؛
- حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية؛
- حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى؛
- حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة والمكتسبة.

وعموما يمكن أن نميز بين التخفيضات التجارية والتخفيضات المالية فما يلي:

ت-1- التخفيضات ذات الطبيعة التجارية عادة لا تسجل التخفيضات التجارية محاسبيا إذا ما كانت ضمن بيانات فاتورة الشراء- البيع، ويكمن التمييز بين الأنواع التالية:

النوع الأول :Rabais[1] يطبق هذا النوع من التخفيضات على عمليات الشراء والبيع ويمنح في حالة عدم مطابقة البضائع المباعة أو المشتراة للمواصفات المطلوبة؛

النوع الثاني: Remises[2] يطبق هذا النوع من التخفيضات على عمليات الشراء والبيع، ويمنح في حالة ما إذا بلغ حجم طلبية معينة كمية محددة بين الطرفين؛

النوع الثالث Ristournes[3]: يطبق هذا النوع من التخفيضات على عمليات الشراء والبيع، ويمنح في حالة ما إذا بلغ حجم المعاملات حد معين بين الطرفين خلال فترة معينة عادة تكون دورة محاسبية؛

ت-2- التخفيضات ذات الطبيعة المالية Réductions de caractère financier[4] يطبق هذا النوع من التخفيضات على عمليات الشراء والبيع، ويمنح في حالة ما إذا تم تسديد المشتري ما علية قبل تاريخ الاستحقاق، ويسمى تخفيض تعجيل الدفع.

5- عناصر القوائم المالية الجديدة: بالإضافة إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات، تم إضافة جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رأس المال، والملاحق؛

6- الجديد في القياس والتقييم المحاسبي: بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الانجاز...). فانه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من: القيمة العادلة (Juste Valeur) أو السوقية في ظل المنافسة العادية[5]؛ القيمة المحققة؛ القيمة الحالية.

7- المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي: من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف، ويمكن تلخيصها في مايلي:

---

1 Rabais: réduction pratiquée exceptionnellement sur le prix de vent (achats) préalablement convenu, pour tenir compte, par exemple, d'un défaut de qualité ou de conformité des objets vendus ; Exemple: rabais pour irrégularité du coloris d'un tissu;

2 Remises: réductions pratiquées habituellement sur le prix courant de vente en considération, par exemple, de l'importance de la vente ou de la profession du client et généralement calculées par application d'un pourcentage au prix courant de vente ; Exemple: remise de 5 % pour commandes supérieures à 1 million;

3 Ristournes: réduction de prix calcules sur l'ensemble des opérations faites avec un même tiers ou fournisseur, pendant un période déterminée, Exemple: «ristourne de 2% sur le chiffre d'affaires de l'année traite avec le même client, si ce chiffre d'affaires dépasse 2 million.

4 Réductions de caractère financier: réduction accordée aux clients qui paient leurs achats avant le terme normal d'exigibilité.

5 Voir: Muriel NAHMIAS, L'essentiel des normes IAS/IFRS, éditions d'organisation, paris,2004, juste valeur, une révolution comptable, p: 69.

أ- الصنف الأول من خلال: حساب 16 القروض والديون المماثلة؛حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات.

ب- الصنف الرابع من خلال:

- حساب 40 الموردين والحسابات المماثلة:أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا باستثناء بعض الحسابات مثل حساب 409؛حساب 41 من خلال الحساب 419؛

-حساب 42 المستخدمين- أجور مستحقة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا.

-حساب 43 هيئات اجتماعية؛

-حساب 44 الدولة –ديون الضرائب؛ باستثناء بعض الحسابات مثل الحسابات 444-447؛ وحسابات أخرى.

ت- الصنف الخامس من خلال: حساب 1x5 من خلال حساب 519.

رابعا – الدورة المحاسبية وأنواع الحسابات

المعالجة المحاسبية وكيفية سير الحسابات:[1]

الصنف الأول: الأموال الخاصة: تكون عادة أرصدة حسابات الصنف الأول دائنة، وتشمل الحسابات التالية:

حساب 10: رأس المال، الاحتياطات: يتفرع هذا الحساب وذلك حسب الشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة نشاطها، وذلك كما يلي:

101 - رأس المال الخاص[2]

103 – منح مرتبطة بالأموال الاجتماعية؛

104 – فرق التقدير؛

105 – فرق إعادة التقدير؛

106 – احتياطات؛

107 – فرق الموازنة (فرق إعادة تقييم السندات) ؛

108 – حساب المستغل؛

109 – رأس المال المسجل غير المطلوب.

1 Le Nouveau Système Comptable, Document de travail, 2009

2 Le libellé du compte 101 doit être adapté au statut juridique de l'entité... Capital émis (capital social, fonds de dotation, fonds d'exploitation)

تتم المعالجة المحاسبية للأموال الخاصة وتسجل حصص رأس المال والأرباح المتراكمة كما يلي:

101 حساب رأس المال:هنا يجب أن نميز بين الأموال الجماعية والأموال الشخصية عند المعالجة المحاسبية بحيث:

أ – حالة حساب المستغل

– **حساب أموال الاستغلال**: عندما تكون المؤسسة فردية أي حالة الأموال الشخصية، هنا يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الحصص المقدمة أو عند تاريخ الإقفال عندما يكون رصيد حساب المستغل 108 دائنا. ويجعل عند تاريخ الإقفال مدينا عندما يكون رصيد حساب المستغل 108 مدينا.

ب– حالة المؤسسات الجماعية

– **رأس المال الاجتماعي**: عندما تكون المؤسسة فردية فان رأس المال المطلوب يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو الحصة المقدمة للمساهمة في رأس المال، أما في المؤسسات العمومية فان رأس المال المطلوب يمثل القيمة المقابلة للحصص العينية أو النقدية المقدمة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية. بحيث يجعل الحساب الفرعي لحساب رأس المال الاجتماعي دائنا بقيمة رأس المال المسجل في عقد الشركة(يجعل دائنا بمبالغ رأس المال الموجود في عقد الشركة)، وكذلك يجعل دائنا بقيمة زيادة رأس المال، كما يجعل مدينا في حالة تخفيض رأس المال مهما كانت الأسباب، والرصيد المدين لهذا الحساب يعبر عن حقوق الشركة اتجاه المساهمين.

– **104 حساب فرق التقدير**: يسجل في هذا الحساب الربح أو الخسارة غير المسجل في النتيجة، الناتج عن تقييم بعض عناصر الأصول بالقيمة العادلة.

– **105 حساب فرق إعادة التقدير**: يسجل في هذا الحساب القيمة الزائدة الناتجة عن إعادة تقييم القيم الثابتة وهدا حسب إعادة التقييم القانونية.

– **106 حساب الاحتياطي**: يسجل في هذا الحساب كل أنوع الاحتياطات ويجعل دائنا بها. ويجعل مدينا في حالة اهتلاك الخسائر من الاحتياطي.

– **107 حساب فرق الموازنة للسندات المعاد تقييمها**: يسجل في هدا الحساب الفرق عندما تكون القيمة الإجمالية المعاد تقييمها للسندات أكبر من قيمة الاقتناء.

– **108 حساب المستغل**: يسجل فيه قيمة الأموال التي وضعها المستغل تحت تصرف المؤسسة ويجعل دائنا بها كذلك قيمة الأرباح المتراكمة للدورات السابقة ويجعل مدينا

بقيمة خسائر الدورات السابقة، وكذلك العمليات الخاصة بالمستغل تسجل مباشرة في حساب المستغل.[1]

– **109حساب رأس المال المسجل غير المطلوب**[2]: يستعمل هذا الحساب كوسيط بين عملية الوعد بالدفع والتقديم الفعلي لحصص الشركاء، ويتماشى مع حساب 456 شركاء- عمليات على رأس المال عند ما يتم طلب رأس المال، وحساب 101 رأس المال عند التسجيل. ويرصد في نهاية العملية.

– **11 حساب محول من جديد:** يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح والخسائر التي قررتها الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة.[3]

– **12 حساب نتيجة الدورة:** يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.

أما في الشركات الخاصة فيرصد باستعمال حساب 0_x1 وهذا في بداية الدورة المحاسبية اللاحقة.

– **13 حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة:** يسجل في هذا الحساب مايلي:

– 131 إعانات التجهيزات؛ 132 إعانات أخرى للاستثمارات؛ 133 ضرائب أصول مؤجلة؛ 134 ضرائب خصوم مؤجلة؛ 135 إيرادات وأعباء أخرى مؤجلة.

1 Les transactions effectuées au cours de l'exercice entre l'entité et l'exploitant (retraits personnels, paiements pour compte, résultat de l'exercice n-1…) ainsi, le cas échéant, que la rémunération « normale » de l'exploitant attachée à son travail, sont enregistrées dans le compte 108 « Compte de l'exploitant ». A la clôture de l'exercice, pour l'établissement des états financiers, le solde de ce compte est viré au compte « Fonds d'exploitation ».

2 Le compte 109 « Capital souscrit non appelé » est débité en contrepartie du compte 101 «Capital émis »lors de la souscription. Il est crédité au fur et à mesure des appels de fonds par le débit du compte 456« Associés, opérations sur le capital ».

3 La partie du résultat (bénéficiaire ou déficitaire) dont l'affectation a été renvoyée par l'assemblée générale à une décision d'affectation définitive ultérieure s'enregistre au compte 11 «Report à nouveau» (solde créditeur en cas de report à nouveau bénéficiaire, solde débiteur en cas de report à nouveau déficitaire).

– **الحسابات الخاصة بإعانات التجهيزات وإعانات أخرى للاستثمارات؛** تجعل دائنة بقيمة الإعانات مقابل جعل حساب من الصنف الثاني 2 1x مدينا في حالة ما إذا كانت الإعانات في شكل تجهيزات مجانية أو حساب من الصنف الرابع 4 x مدينا في حالة الإعانات عبارة عن تمويل.

– **حساب الضرائب المؤجلة: ضرائب أصول مؤجلة– ضرائب خصوم مؤجلة:** نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والوقت الذي تحسب فيه، وهو نهاية الدورة المحاسبية، فان الضريبة تدفع في شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة انطلاقا من مبلغ الضريبة للدورات السابقة، وفي آخر الدورة المحاسبية وعند إعداد جدول النتائج والميزانية، يحسب الفرق بين ما تم تسديده تقديريا وما تم تحققه فعليا من نتيجة، وهنا قد ينتج التزام ضريبي مؤجل في حالة النتيجة المحققة أكبر من المقدرة والفرق يجب أن يسدد، أما في حالة العكس، فينتج ضريبة أصل مؤجلة، لا يمكن استرجاعها ولكنها تبقى تسبقا للدورة المحاسبية المقبلة، بحيث يكون:

يجعل حساب 133 ضرائب أصول مؤجلة مدينا مقابل جعل حساب 692 دائنا [1]كما كما بحيث يجعل 134 حساب ضرائب خصوم مؤجلة دائنا مقابل جعل حساب 693 مدينا[2].

أمثلة تطبيقية:

أ- **حالة المؤسسات الفردية:** – بتاريخ 20-01-2010 بدأ محمد نشاطه التجاري برأس مال متكون من شاحنة بقيمة 600 ومخزونات قدرت قيمتها في السوق 900، نقديات 600.

1 Le compte 133 «Impôts différés actif» est débité par le crédit du compte 692 «Impositions différées actif» pour les montants d'impôts sur les résultats recouvrables au cours d'exercices futurs (cas d'une charge comptabilisée dans l'exercice et dont la déductibilité sur le plan fiscal se fera au cours d'exercices futurs).

2 Le compte 134 « Impôts différés passif » est crédité par le débit du compte 693 « Impositions différées passif » ou d'un compte de capitaux propres, selon le cas, pour les montants d'impôts payables au cours d'exercices futurs (cas d'un produit comptabilisé mais imposable sur les exercices futurs). Et A chaque fin d'exercice, les impôts différés actifs et passifs sont réajustés en contrepartie des mêmes comptes.

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		من ح/ معدات نقل	600	
		من ح/ مخزونات	900	
		من ح/ الصندوق	600	
		إلى ح/ أموال الاستغلال		2100

– سحب محمد بضائع لاستعماله الشخصي قدرت بمبلغ 5500

البيان	مدين	دائن
من ح/ حساب المستغل	5500	
إلى ح/ البضائع		5500

– دفع التاجر علي مبلغ الإيجار4800 نقدا لسكنه الخاص

البيان	مدين	دائن
من ح/ حساب المستغل	4800	
إلى ح/ الصندوق		4800

– في نهاية السنة المالية كان رصيد المستغل رصيدا دائنا بقيمة 2400

البيان	مدين	دائن
من ح/ حساب المستغل	2400	
إلى ح/ أموال الاستغلال		2400

– في نهاية السنة المالية كان رصيد المستغل رصيدا مدينا بقيمة 7141

	المبالغ	
البيان	مدين	دائن
من ح/ أموال الاستغلال	7141	
إلى ح/ حساب المستغل		7141

1 يجب الاشارة الى أن الانتقال من المحاسبة العامة الى المحاسبة المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية لا يتم فيه استخدام أرقام الحسابات في التسجيل المحاسبي، لذلك سوف نتخلى عن استعمالها في العديد من الأمثلة التطبيقية، على اعتبار ان أرقام هذه الحسابات هي خاصة بالجزائر فقط رغم أنها مقتبسة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

– بتاريخ 18 جوان 2010 تم تأسيس شركة ، وكانت الحصص كمايلي:
أموال جاهزة 5000؛ مباني قيمتها 8000؛
معدان وأدوات قيمتها 3000؛ شاحنة بمبلغ 2200؛ تأثيث مكتب 800.

البيان	المبالغ	المبالغ
	المدينة	الدائنة
	5000	
من ح/الصندوق	8000	
من ح/ مباني	3000	
من ح/ معدان وأدوات	2000	
من ح/ معدات نقل	800	
من ح/ تجهيزات مكتب		
إلى ح/ رأس المال		19000

– القيمة السوقية للمعدات والتجهيزات قدرت بمبلغ 60000، في حين أن القيمة المحاسبية 40000

البيان	مدين	دائن
من ح/ معدات وأدوات	20000	
إلى ح/ فرق إعادة التقدير الموجب		20000

– قرر مجلس الإدارة توزيع 9000 من النتيجة على الشركاء، و6000 محول من جديد، و5000 وضعها في الاحتياط؛

البيان	مدين	دائن
من ح/ نتيجة الدورة	20000	
إلى ح/ الشركاء-حصص للدفع		9000
إلى ح/ الاحتياطي		5000
إلى ح/ محول من جديد		6000

– حققت المؤسسة أرباح خلال السنة وكانت الضريبة المستحقة قدرها 29000، ومن خلال التصريحات الضريبية فان المؤسسة سددت ما قيمته 2500

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ ضرائب خصوم مؤجلة	4000	
إلى ح/ التزام ضريبي مؤجل		4000

– حققت المؤسسة أرباح خلال السنة قدرها 100000، الضريبة على الأرباح 25 بالمائة، ومن خلال التصريحات الضريبية فان المؤسسة سددت ماقيمته26000

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ أصل ضريبي مؤجل	1000	
إلى ح/ ضرائب أصول مؤجلة		1000

– خلال الدورة المحاسبية السابقة تحملت المؤسسة خسارة قدرها 2154

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ محول من جديد	2154	
إلى ح/ نتيجة الدورة		2154

15– حساب مؤونات الأعباء – خصوم غير متداولة: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا.في نهاية كل دورة محاسبية ينبغي إعادة النظر في المؤونة سواء بالنقصان أو الزيادة بحيث: يجعل حساب مخصصات المؤونات المعنية مدينا في حالة ارتفاع قيمة المؤونة.يجعل حساب 78_x استرجاع أعباء الدورات السابقة دائنا في حالة نقص في المؤونة أو حالة إلغائها لأنها غير مبررة أو أصبحت بدون هدف.

– 153 حساب منح وحسابات ملحقة: يسجل في هذا الحساب الالتزامات الخاصة بمنح التقاعد والمكفآت الملحقة الخاصة بعمال المؤسسة والشركاء.

– 156 حساب المؤونات الخاصة بتجديد القيم الثابتة[1]

– خصصت المؤسسة مبلغ 2450 كمؤونة لعامل سوف يتحصل على التقاعد بعد 7 أشهر

	مدين	دائن
من ح/مخصصات المؤونات	2450	
إلى ح/ منح وحسابات ملحقة		2450

16– حساب الديون: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار– تمويل(حساب 167). وكذلك يجعل دائنا بقيمة الكفالات المدفوعة للبنوك.

– قامت المؤسسة بعقد إيجار–تمويل يتم من خلاله الحصول على آلات قيمتها العادلة 73210

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ معدات وأدوات	73210	
إلى ح/ديون عقود الإيجار–تمويل		73210

17– حساب ديون متعلقة بالمساهمات: يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم. ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط[2]

18– حساب ما بين الوحدات والفروع: يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع والوحدات فيما بينها، ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.

1 Le compte 156 «Provisions pour renouvellement des immobilisations » est destiné à recevoir les provisions constituées par les entreprises concessionnaires qui, en vertu d'obligations contractuelles, sont tenues de renouveler ou de remettre en état les immobilisations figurant dans la concession avant de les transférer en fin de contrat au concédant ou à un tiers.

2 Ces comptes n'enregistrent que des opérations financières (les opérations commerciales ne doivent pas y figurer). Ils figurent au passif du bilan, en distinguant: ‹
- les opérations qui relèvent des passifs courants et celles qui relèvent des passifs non courants,
- les opérations portant intérêts et celles ne portant pas intérêts.Ces comptes peuvent également être subdivisés, sur l'initiative de l'entreprise, en distinguant:
- les opérations effectuées en Algérie et celles réalisées à l'étranger,
- les opérations réalisées en monnaie nationale et celles réalisées en devises,

A la clôture de l'exercice, les intérêts courus non échus relatifs aux emprunts sont inscrits dans des subdivisions de chacun des comptes de dettes concernés.

الصنف الثاني: الأصول الثابتة[1]: تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة، وتضم الحسابات التالية:

20 – حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء:

– يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراءة الصناعية، شهرة المحل (Good will) وقيم ثابتة معنوية أخرى. ويتفرع إلى:

203- حساب مصاريف تطوير القيم الثابتة: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المصاريف الخاصة بالبحث والتطوير ويقابله في الجانب الدائن حساب 731 إنتاج قيم ثابتة معنوية[2]، كما يتم ترصيد حساب 203 مصاريف البحث والتطوير عندما يتم اهتلاكها، وذلك بجعل هذا الحساب دائنا ويقابله في الجانب المدين حساب 28.

204- حساب برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة: يجعل حساب 204 مدينا بقيمة تكلفة أو اقتناء برامج الإعلام الآلي ويقابله في الجانب الدائن حساب الغير أو الحسابات المالية، أو حساب 731 إنتاج قيم ثابتة معنوية في حالة إنتاج هذه البرامج من طرف المؤسسة.

– أما العمليات الأخرى الخاصة بالقيم المعنوية غير المسجلة في الحسابات السابقة تسجل مباشرة في الأصول الثابتة المعنوية (205 أو 208) في الجانب المدين ويقابلها في الجانب الدائن حسابات الغير أو الحسابات المالية.

– **حالة التنازل أو خروج القيم الثابتة المعنوية**[3]: الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل عن القيم الثابتة غير المادية تحدد بالفرق بين قيمة سعر البيع المقدر والقيمة المحاسبية، ويعالج محاسبيا في الأعباء (حساب فرعي 65) أو الإيرادات(حساب فرعي75) **على حسب الحالة.**

1 من خلال النظام المحاسبي المالي تم استخدام التثبيتات وهو مصطلح غريب عن المحاسبة، لذلك يفضل استعمال الأصول الثابتة وهي التسمية والترجمة الأصح.

2 Cet enregistrement à l'actif s'effectue en contrepartie d'un compte 73 « Production immobilisée d'actifs incorporels » (après enregistrement des coûts correspondant à ces actifs dans les comptes de charge par nature de la même période). Les dépenses relatives à un élément incorporel qui ont été initialement comptabilisées en charges par l'entreprise dans ses états financiers annuels antérieurs (ou ses rapports financiers antérieurs) ne peuvent pas être incorporées dans le coût d'une immobilisation incorporelle à une date ultérieure.

3 Les profits ou les pertes provenant de la mise hors service ou de la sortie d'une immobilisation incorporelle sont déterminés par différence entre les produits de sortie nets estimés et la valeur comptable de l'actif, et sont comptabilisés en produits ou en charges dans les comptes 65 (subdivision moins values sur sorties d'actifs immobilisés) ou 75 (subdivision plus values sur sorties d'actifs immobilisés).

– **حساب 207 فرق الاقتناء أو شهرة المحل (Goodwill)**[1]: **يسجل في هذا الحساب فرق الاقتناء أو شهرة المحل في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية** ضم مؤسسة لأخرى.

أمثلة تطبيقية

– تم اقتناء برنامج الإعلام الآلي "أوراكل" لاستعمال في المعالجة المحاسبية بقيمة 1250 دج سدد المبلغ بشيك بنكي؛

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		من ح/برنامج الإعلام الآلي	1250	
		إلى ح/ البنك		1250

– تم انجاز برنامج خاص بنظام الأجور تكلفة الانجاز قدرت 3260 من طرف مهندس المؤسسة.

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/برنامج الإعلام الآلي	3260	
إلى ح/ إنتاج قيم ثابتة معنوية [2]		3260

– **حساب 21 القيم الثابتة المادية:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول الثابتة ضمن ممتلكات المؤسسة

---

1 Le compte 207 enregistre les écarts d'acquisition (ou goodwill) résultant d'un regroupement d'entreprises dans le cadre d'une acquisition, d'une fusion ou d'une consolidation.
L'écart d'acquisition est un actif non identifiable, et par conséquent doit être distingué des immobilisations incorporelles qui, par définition, sont des actifs identifiables.
Les pertes de valeur constatées à la suite d'un test de dépréciation sur un écart d'acquisition ne peuvent pas faire l'objet de reprises ultérieures, contrairement aux pertes de valeur constatées sur les autres actifs.

2 يجب أن تسجل الأعباء حسب طبيعتها من خلال الصنف السادس:

Les immobilisations créées par les moyens propres de l'entité et non achevées à la fin de l'exercice sont inscrites en immobilisations en cours en contrepartie d'un compte 72 «production immobilisée » pour le coût de production des éléments en cours (aprèsenregistrement des charges dans les comptes de charge correspondant, comptes classe 6)

أو بتكلفة إنتاجها في حالة ما إذا كانت هذه القيم مصنعة أو منتجة من طرف المؤسسة ذاتها.[1]

ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات التالية، وذلك حسب الحالة:

حساب فرعي x 10 رأس المال

حساب فرعي x 45 رأس المال –شركات مشاركة

حساب فرعي x 40 المورد

حساب732 إنتاج القيم الثابتة المادية.

يضم هذا الحساب الأراضي، المباني، مر كبات تقنية، وقيم ثابتة مادية أخرى:

211 الأراضي

212 تهيئات أراضي

213 مباني

215 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية

218 قيم ثابتة مادية أخرى وتضم معدات النقل، تجهيزات وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، وتهيئات وتركيبات.

– تم شراء أراضي بقيمة 12300 دج نقدا

	مدين	دائن
من ح/أراضي	12300	
إلى ح/ الصندوق		12300

– تم انجاز مباني من طرف المؤسسة لذاتها تكلفة الانجاز قدرت 85200

	مدين	دائن
من ح/مباني	85200	
إلى ح/ إنتاج قيم ثابتة مادية		85200

– قامت المؤسسة باقتناء شاحنة بقيمة 81300 تسدد بعد شهرين،

	مدين	دائن
من ح/معدات نقل	81300	
إلى ح/ موردي القيم الثابتة		81300

1 أنظر النظام المحاسبي المالي من خلال الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007

– تم اقتناء آلات للإنتاج بقيمة 200000 المبلغ مستحق الدفع بشيك، معدل الاهتلاك 20 بالمائة

البيان	مدين	دائن
من ح/معدات و أدوات	200000	
إلى ح/ موردي القيم الثابتة		200000
من ح/ موردي القيم الثابتة	200000	
إلى ح/ البنك		200000
من ح/ مخصصات الاهتلاكات	40000	
إلى ح/ اهتلاك معدات و.أ د.		40000

– تم شراء أثاث مكتب بمبلغ 75000دج سدد المبلغ نقدا؛العمر الإنتاجي 3 سنوات؛

البيان	مدين	دائن
من ح/تجهيزات مكتب	75000	
إلى ح/ موردي القيم الثابتة		75000
من ح/ موردي القيم الثابتة	75000	
إلى ح/ الصندوق		75000
من ح/ مخصصات الاهتلاكات	25000	
إلى ح/ اهتلاك أثاث مكتب		25000

– **حالة التنازل على القيم الثابتة المادية:** الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل عن القيم الثابتة المادية تحدد بالفرق بين قيمة سعر البيع المقدر والقيمة المحاسبية، و يعالج محاسبيا في الأعباء (حساب فرعي 65) أو الإيرادات (حساب فرعي75) على حسب الحالة.

– تم التنازل عن أراضي بسعر بيع قدره 10000 نقدا، تكلفة اقتنائها كانت 9800

البيان	مدين	دائن
من ح/ حقوق التنازل عن القيم الثابتة	10000	
إلى ح/ الأراضي		9800
إلى ح/ القيمة الزائدة من.ت.ق.ث		200
من ح/ الصندوق	10000	
إلى ح/ حقوق التنازل عن القيم الثابتة		10000

– **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار–تمويل:** يضم هذا الحساب القيم التي هي ليست ملك للمؤسسة حسب القانون لكن تتوفر فيها شروط تمكنها من أن تكون ضمن عناصر الأصول وكمثال على ذلك عقود الإيجار – تمويل وبعض القيم الثابتة الأخرى التي هي في إطار التنازل عن طريق الامتياز. كما يمكن الاشارة الى وجود جملة من الاشكالات تطرح عندما يتم تناول موضوع عقود الايجار بمحتلف صيغها.[1]

أ– المعالجة المحاسبية في دفاتر المستأجر: يسجل عقد الإيجار– تمويل في الأصول، بحيث يجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا حساب فرعي 21 ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 في الجانب الدائن).[2]

وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب 167 مدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا وفي الجانب الدائن يكون حساب الخزينة أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

ب– المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر: يسجل مبلغ الأصل محل عقد الإيجار– تمويل في الحقوق طويلة الأجل (القيم الثابتة المالية) حساب 274، ولا يمكن تسجلها ضمن الممتلكات حتى ولو كان المؤجر لديه عقد امتلاك هذا الأصل. وعند التحصيل يسجل في الجانب الدائن 274 حساب قروض وحقوق خاصة بعقد الإيجار–تمويل وحساب 762 إيرادات الأصول المالية. مقابل تسجيل حساب الخزينة مدينا.

---

1 كيف يمكن الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية في القوائم المالية لأطراف العقد؟ كيف يتم قياس الأصول محل التأجير في ظل المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي؟ وماهي الاختلافات بين فلسفة المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي؟ هل تتم رسملة هذه الأصول في الدفاتر المحاسبية للمؤجر أم المستأجر بمعنى هل يتم تسجيل الاهتلاك في الدفاتر المحاسبية للمؤجر أم المستأجر؟ وماهي طرائق الاهتلاك المعتمدة ؟ وهل يحسب الاهتلاك على أساس العمر الاقتصادي أم على أساس مدة العقد؟ كيف يتم تحديد دفعات الإيجار؟ وكيف يتم قياس عوائد الإيجار ؟ ماهو أثر اختلاف القيمة الدفترية للأصل المؤجر مع القيمة السوقية؟ ماهي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بمختلف أشكالها وصيغها من منظور النظام المحاسبي المالي بخلاف المعايير المحاسبية الدولية؟

2 Les immobilisations en location-financement qui ne sont pas juridiquement propriété de l'entreprise mais qui répondent à la définition d'un actif figurent en immobilisations corporelles à l'actif du preneur, et en créances à l'actif du bailleur.Par ailleurs, le bien est traité après sa comptabilisation initiale comme les autres immobilisations de l'entreprise:، amortissement sur la durée d'utilité, éventuellement constatation d'une perte de valeur.

– مؤسسة أجرت معدات نقل في إطار عقود الإيجار-تمويل، مدة العقد ثلاثة سنوات على أن يتم تسديد مبلغ 12000 في نهاية كل سنة كإيجار، القيمة الحالية لمبلغ الإيجار 34250، المصاريف المالية الملحقة 750.[1]

التسجيل في دفاتر المستأجر – أما التسجيل في دفاتر المؤجر[2] –

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	34250	
إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		34250
من ح/ ديون عقد الإيجار -تمويل	12000	
إلى ح/ البنك		12000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	750	
إلى ح/ البنك		750

– **القيم الثابتة المتنازل عنها في شكل امتياز:** القيم الثابتة المادية أو المعنوية التي هي في شكل امتياز، تسجل في حساب 22 وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين 20 و21.

يضم حساب 221 أراضي للتنازل حساب223 بنايات للتنازل حساب 225 تهيئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل.[3]

1 لكن يجب مراعاة نص المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014:دون الاخلال بالنظام المحاسبي المالي، يعد المؤجر مالك للعين المؤجرة، في عمليات العين الايجاري التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية وشركات القرض الايجاري، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك الجبائي على أساس الاهتلاك المالي للقرض الايجاري وتسجل مبالغ الايجار المقبوضة كنائج. ويعد المستأجر جبائيا مستأجرا للعين المؤجرة، وتسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المستأجر كتكلفة.

2 Un bien dont le bailleur est propriétaire en vertu d'une location financement figure à son bilan en tant que prêt et non en tant qu'immobilisation corporelle ;

3 Les sous - comptes 22 peuvent faire l'objet de subdivisions permettant de dissocier les immobilisations mises en concession par le concédant et les immobilisations mises en concession par le concessionnaire.

La contrepartie de la valeur des actifs mis gratuitement dans la concession par le concédant est enregistrée au crédit dans une subdivision du compte 229 « Droits du concédant » et figure au passif du bilan (passif non courant).

Le compte 229 est débité par le crédit du compte 282 Amortissement des immobilisations mises en concession au fur et à mesure des amortissements pratiqués. En fin de concession, le compte 229 aura pour solde la valeur comptable nette des immobilisations mises en concession ; il sera soldé lors de la remise du bien au concédant en contrepartie des comptes d'immobilisation et d'amortissement concernés.

– **حساب 23 القيم الثابتة الجارية:** يضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي في قيد الانجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسبيقات التي تم دفعها من أجل الحصول على القيم الثابتة.

وعموما يسجل في هذا الحساب الأصول التي هي في طور الانجاز أو التحصيل والتي لم يتم إنجازها أو الحصول عليها في نهاية الدورة.

ويرصد هذا الحساب عند اقتناء الاستثمار أو اكتمال إنجازه وذلك باستعمال الحسابات المعنية للقيم الثابتة حساب فرعي 21x. الاستثمارات الجارية لا تهتلاك، وإنما يمكن أن يسجل لها نقص قيمة تقديرية أثناء الأشغال.

الاستثمارات قيد الانجاز يمكن أن تكون: إما أنه تم إنجاز الاستثمار بوسائل المؤسسة الخاصة، في هده الحالة يسجل الاستثمار في حساب 23x وبالمقابل يسجل في حساب 73x إنتاج القيم الثابتة بعد أن تسجل الأعباء حسب طبيعتها في الصنف السادس، أو أن بكون الاستثمار تم إنجازه من طرف الغير وهنا يسجل في حساب 23x وبالمقابل يجعل إحدى حسابات الصنف الرابع (حسابات الغير) بقيمة أو نسبة الانجاز دائنا.

أما الحالة الثالثة يتم دفع تسبيق من أجل الحصول على استثمارات، هنا ينبغي تسجيلها في حساب 238 وبالمقابل يستعمل في الجانب المقابل حساب 40x.

– في نهاية الدورة المحاسبية كانت نسبة انجاز آلات إنتاج قد بلغ نسبة 30 بالمائة من القيمة المقدرة للانجاز من طرف الغير200000، المبلغ دفع نقدا.

البيان	مدين	دائن
من ح/أصول مادية قيد الانجاز	60000	
إلى ح/ موردي-الاستثمارات		60000
من ح/ موردي-الاستثمارات	60000	
إلى ح/ الصندوق		60000

– في نهاية الدورة المحاسبية كانت نسبة انجاز برنامج إعلام آلي قد بلغ نسبة 50 بالمائة من القيمة المقدرة للانجاز 300000، البرنامج أنجز من طرف المؤسسة لذاتها.

البيان	مدين	دائن
من ح/أصول معنوية قيد الانجاز	150000	
إلى ح/إنتاج أصول غير مادية		150000

– قدمت المؤسسة تسبيقا من أجل الحصول على آلات إنتاج قدره 30 بالمائة من قيمتها المقدرة في السوق 90000 نقدا.

دائن	مدين	البيان
	27000	من ح/ تسبيقات للحصول.أ.م[1]
27000		إلى ح/ الصندوق

– **حساب 26 حقوق متعلقة بالمساهمات:** يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة، حقوق المساهمات خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.

يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة، حقوق المساهمات خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات وفق الحسابات التالية: سندات الفروع المنتسبة؛ سندات المساهمة الأخرى؛ سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة؛ الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع؛ المساهمات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع؛ الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة؛

حساب 269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.

وسندات المساهمة هي تلك السندات التي تمتلك بشكل دائم والمعبرة عن لنشاط المؤسسة المؤسسة المصدرة لها، وتسمح لحاملها بممارسة تأثير على المؤسسة المصدرة لتلك الأسهم وفرض الرقابة عليها.

يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الاقتناء أوحصة المساهمة (قيمة الأسهم)، وكذلك بالحقوق المتعلقة بالأسهم ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير.و في حالة التنازل عن هذه الأسهم يسجل زائد القيمة أو نقص القيمة في حساب الإيرادات أو الأعباء على حسب الحالة (حساب فرعي 75x أو حساب فرعي 65x).

– اشترت المؤسسة 2500 سهم بقيمة 100 للسهم الواحد، التسوية كانت عن طريق الصندوق.

دائن	مدين	البيان
	250000	من ح/سندات مساهمة أخرى
250000		إلى ح/ الصندوق

-حساب 27 قيم ثابتة مالية أخرى: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة[1]: أسهم القيم الثابتة لنشاطات (l'activité de portefeuille)، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة. أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.

– حررت المؤسسة شيك كضمان لإحدى الشركات مقابل استعمال آلاتها؛ قدره 8000

المبالغ		البيان
دائن	مدين	
	8000	من ح/كفالات مدفوعة
8000		إلى ح/البنك

حساب 28 اهتلاك القيم الثابتة: يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20x و21x، بحيث يجعل حساب 28xx دائنا بقيمة الاهتلاك السنوي ويقابله في الجانب المدين مخصصات الاهتلاكات.لكن القيم الثابتة المعنوية تهتلك لمدة لا تتجاوز 20 سنة باستثناء حالات خاصة ينبغي أن تبرر في الملاحق وجداول الإيضاحات.

---

1 Les Autres Immobilisations financières (compte 27) comprennent: ‹
- Compte 271, les titres, autres que les titres de participation et que les titres immobilisés de L'activité de portefeuille, que l'entreprise n'a pas l'intention ou la possibilité de revendre à bref délai ; il peut s'agir de titres dont la détention durable est subie plus que voulue.
- Compte 272, les titres représentatifs de droit de créance tels que les parts de fonds commun de placement que l'entreprise a l'intention de conserver durablement.
- Compte 273, les titres immobilisés de l'activité de portefeuille ; l'activité de portefeuille consiste pour une entreprise à investir tout ou partie de ses actifs dans un portefeuille de titres pour en retirer, à plus ou moins longue échéance, une rentabilité satisfaisante ; cette activité s'exerce sans intervention dans la gestion des entreprises dont les titres sont détenus.
- Compte 274 les prêts, qui correspondent à des fonds versés à des tiers en vertu de dispositions contractuelles par lesquelles l'entreprise s'engage à transmettre à des personnes physiques ou morale l'usage de moyens de paiement pendant un certain temps. Les créances correspondant aux locations à recevoir dans le cadre de contrat de location-financement sont assimilées à des prêts.
- Compte 275 les dépôts et cautionnements qui constituent des créances également assimilables à des prêts.
- Compte 276 les autres créances immobilisées, qui ne peuvent pas être classées dans les catégories précédentes,
- Compte 279 les versements à effe ctuer sur titres immobilisés non libérés.

حساب 29 تدني قيمة القيم الثابتة: عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29xx دائنا، ويقابله في الجانب المدين حساب 68x، وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية). ويمكن أن يعاد النظر في قيمة هذا النقص — مفهوم المؤونة سابقا- المكونة في نهاية كل دورة محاسبية بحيث:
يجعل حساب المخصصات المعني مدينا في حالة زيادة المؤونة.
يجعل حساب 78x دائنا في حالة نقص المؤونة أو تخفيضها أو إلغائها تماما.
- في حالة التنازل عن الأصل الذي خصصت له المؤونة، يرصد حساب المخصصات باستعمال حساب 78x.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات — والحسابات الجارية:تضم حساب30 البضائع، حساب31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر منها المواد المستهلكة 321 حساب و322 اللوازم المستهلكة و326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الجاري حساب 35 إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351 إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع، بالإضافة إلى الحسابات 36، 37، 38 و39.

أ – حالة الجرد المتناوب

أ–1 المعالجة المحاسبية لمشتريات المواد الأولية والبضائع المستهلكة: أثناء الدورة المحاسبية يجعل حساب 38x مشتريات مخزنة مدينا بتكلفة الشراء ويقابله في الجانب الدائن حساب المورد أو حساب الخزينة وذلك على حسب طريقة التسديد.

- في نهاية الدورة يلغى المخزون الموجودة في أول الفترة بحيث يجعل حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 في الجانب الدائن مقابل جعل حساب 60x في الجانب المدين.

- كما يجب ترصيد حساب 38x بحيث يجعل دائنا، مقابل جعل حساب 60x مدينا.

- كذلك يتم في نهاية الدورة حساب مخزون آخر الفترة، بحيث يجعل حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 في الجانب المدين، مقابل جعل حساب 60x (حساب 600 أو 601 أو 602) دائنا.

أ– 2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع: أثناء الدورة لا توجد معالجة محاسبية خاصة بالصنف الثالث لان العناصر الضرورية يتم تسجيلها في الأعباء حسب طبيعتها، وفي نهاية الدورة يتم إلغاء مخزون أول المدة بحيث يتم تسجيل أو جعل

الحسابات حـــ/33، حـــ/34، حـــ/35 دائنة ويقابله في الجانب المدين حساب 72x إنتاج مخزون، وعند تحديد مخزون آخر الفترة يجعل حساب 72x دائنا ويجعل حساب المخزون مدينا.

ب- حالة الجرد الدائم: طريقة الجرد الدائم تمكننا من المتابعة اليومية والدورية للمخزونات، كذلك يمكننا في حالة المنتوج التام من تقدير ومعرفة التكاليف ومقابلتها بالعوائد المنتظرة.

ب-1 المعالجة المحاسبية للمشتريات الخاصة بالمواد الأولية والبضائع المستهلكة:أثناء الدورة المحاسبية يجعل حساب 38x مدينا بتكلفة الشراء ويقابله في الجانب الدائن حساب المورد أو حساب الخزينة وذلك حسب طريقة التسديد.

وعند وصول المشتريات ودخولها إلى المخازن يرصد حساب 38x بحيث يجعل دائنا ويقابله في الجانب المدين حساب 30 بضائع أو 31 مواد ولوازم أو 32 تموين آخر، وهذا حسب نوع المشتريات.

وفي حالة وجود خروج للمخزونات يجعل إحدى الحسابات، حساب 30 بضائع أو 31 مواد ولوازم أو 32 تموين آخر دائنا و يقابله في الجانب المدين إحدى الحسابات، حساب 600 بضائع مستهلكة أو 601 مواد ولوازم مستهلكة أو حساب 602 تموين آخر مستهلك.

وفي نهاية الدورة عند عملية الجرد ومقارنة الجرد الطبيعي بالجرد المحاسبي، يتم تسجيل الفروقات المبررة في حساب المخزون المعني (30 أو 31 أو 32) مقابل حساب 60x، والفروقات الأخرى تسجل إما في حساب 657 أو حساب 757.[1]

ب- 2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع: أما المعالجة المحاسبية لحركة المخزونات الخاصة بالمنتجات يتم أثناء الدورة المحاسبية تسجيل حسابات المخزون (حساب 35 منتجات، حساب 34 منتجات خدمات قيد الإنتاج وحساب33 منتجات

---

1 En fin de période, Après analyse, les écarts éventuels entre le stock physique évalué de façon extra-comptable et le stock figurant au débit des comptes de stocks 30, 31, 32, 35 sont enregistrés afin de porter le montant de ces derniers à la valeur constatée dans l'inventaire physique. Les écarts justifiés et considérés comme normaux sont constatés en contrepartie des comptes 60 ou 72 ; les autres écarts sont enregistrés aux comptes au compte 657 Charges exceptionnelles de gestion courante ou 757 Produits exceptionnels sur opérations de gestion.

قيد الإنتاج) التي تستعمل في حركة المخزون للمنتجات بحيث تجعل هذه الحسابات مدينة عند دخول المنتجات إلى المخزن ويجعل حساب 72x دائنا.

وفي حالة خروج المنتجات، بحيث تجعل هذه الحسابات دائنة وحساب 72x مدينا.

وفي نهاية الدورة عند عملية الجرد ومقارنة الجرد الطبيعي بالجرد المحاسبي، يتم تسجيل الفروقات المبررة في حساب المخزون المعني(33 أو 34 أو 35) مقابل 72.

حساب 37 مخزونات بالخارج: يسجل في هذا الحساب المخزونات المحجوزة أو المخزونات التي هي في طريقها للوصول، ويرصد هذا الحساب عند وصول المواد الأولية أو السلع باستعمال الحسابات المعنية وفي نهاية الدورة إذا لم يرصد هذا الحساب ينبغي إعداد جداول أو بطاقة مخزون توضيح المخزونات الموجودة بالخارج.

حساب 39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات: يجعل هذا الحساب دائنا في حالة تسجيل نقص في قيم المخزونات بمختلف أنواعها ويقابله في الجانب المدين المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية.

وفي نهاية كل دورة محاسبية ينبغي إعادة النظر في قيمة التدني بحيث يسجل: جعل حساب المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية مدينا في حالة زيادة القيمة بحيث يسجل نفس القيد الذي سجل عند تسجيل نقص القيمة.في حالة انخفاض المؤونة يجعل حساب 78 دائنا. وفي حالة بيع المخزونات التي كونت لها تدني قيمة ينبغي تحميل هدا النقص للمخون المعني، كما يجب ترصيد الحساب المعني وكذلك يجعل حساب 78 دائنا.

- اشترت المؤسسة سلع مختلفة بقيمة 13200 على الحساب، مواد أولية ولوازم متنوعة بمبلغ2500 التسوية بورقة دفع، لوازم أخرى للاستهلاك 1250 سددت نقدا. كل المشتريات تم ادخالها الى المخزن في نفس اليوم.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/مشتريات البضائع	13200	
إلى ح/المورد		13200
من ح/ البضائع	13200	
إلى ح/ مشتريات البضائع		13200
من ح/مشتريات مواد أولية	2500	
إلى ح/المورد-أوراق دفع		2500
من ح/مشتريات مواد أولية	2500	
إلى ح/مواد أولية		2500
من ح/مشتريات أخرى	1250	
إلى ح/الصندوق		1250
من ح/لوازم للاستهلاك	1250	
إلى ح/تموين آخر		1250

- اشترت مسسة بضائع، التسديد تم بشيك مصرفي قدره 20000، الرسم على القيمة المؤضافة 7 بالمائة

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/مشتريات بضائع	20000	
من ح/الرسم على.ق.م	1400	
إلى ح/ البنك		21400
من ح/ بضائع	20000	
إلى ح/ مشتريات بضائع		20000

- **التخفيضات التجارية والمالية في فاتورة الشراء:** كانت فاتورة شراء إحدى المؤسسات كمايلي:سعر الشراء. 20000، تخفيض تجاري.10 بالمائة.2000، تخفيض مالي 1 بالمائة.180، صافي الدفع. 17820، الدفع بعد يومين

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/مشتريات بضائع	18000	
إلى ح/ موردي-المخزونات		17820
إلى ح/إيرادات مالية		180
من ح/ بضائع	18000	
إلى ح/ مشتريات بضائع		18000

- التخفيضات خارج فاتورة الشراء

-نظرا لعدم مطابقة البضائع للموصفات المطلوبة تحصلت المؤسسة على تخفيض تجاري في فاتورة مستقلة قدره 4450 د ج

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ موردي-المخزونات	4450	
إلى ح/ تخفيضات ممنوحة		4450

– تحصلت المؤسسة على تخفيض مالي في فاتورة مستقلة قدره 3350 د ج، نظرا لتسديد ما عليها قبل تاريخ الاستحقاق

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ موردي-المخزونات	3350	
إلى ح/إيرادات مالية		3350

الصنف الرابع: حسابات الغير:يضم الصنف الرابع حسابات الموردين وحسابات الزبائن والحسابات الملحقة والحسابات المتعلقة بأجور المستخدمين، حسابات الهيئات الاجتماعية والحسابات الخاصة بالدولة والجماعات المحلية والهيئات الدولية والحسابات الخاصة بالمجموعة والشركاء والأعباء والإيرادات المسجلة مقدما.

حساب 40 المورد والحسابات التابعة له: يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات أوراق الدفع، موردي الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات، بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة مقابل الحصول على مواد أولية وسلع، بالإضافة إلى موردي الاستثمارات.

401– حساب موردي– المخزونات والخدمات

403– حساب المورد– أوراق الدفع

404 –حساب موردي الاستثمارات

405 -حساب موردي الاستثمارات–أوراق دفع

408 – حساب موردي الفواتير التي لم تصل

409– حساب الموردين المدينون كالتسبيقات.

يجعل حساب 40x دائنا بفاتورة الشراء أو الخدمات، مقابل جعل الحسابات التالية مدينة:

حساب 38 المشتريات

حسابات الأعباء (المبلغ خارج الرسم القابلة للاسترجاع) للمخزونات غير القابلة للتخزين والخدمات.

حساب 445x اقتطاع الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع (déductible T.V.A).

يجعل حساب4 0x مدينا عند تسوية المستحقات مقابل جعل الحسابات التالية دائنة:

حساب الخزينة عند التسوية، أو

حساب 38x، أو

حالة رجوع البضائع أو وجود تخفيضات أو حسومات، أو

حسابات خاصة بالأوراق التجارية تحل محل حساب المورد.

- **حساب 403 أوراق الدفع**: في هذه الحالة الأخيرة يجب أن يرصد حساب أوراق الدفع باستعمال حساب الخزينة.

- أما الحسابين 408 - حساب موردي الفواتير التي لم تصل و409- حساب الموردين المدينون كالتسبيقات.[1]

حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة:يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الانجاز، تخفيضات وحسومات، تسبيقات محصلة من الغير. وعموما يشمل هذا الحساب الحسابات المرتبطة بعملية بيع السلع والإنتاج تام الصنع وتقديم الخدمات ويضم الحسابات الفرعية التالية:

411- حساب الزبائن؛

413- حساب الزبائن- أوراق القبض؛

1 Le compte 408 « Fournisseurs factures non parvenues» est crédité à la clôture de l'exercice du montant, TVA comprise, des factures imputables à la période close mais non encore parvenues, dont le montant est suffisamment connu et évaluable, par le débit des comptes concernés des classes 4 (taxes récupérables) et 6.

Le compte 409 « Fournisseurs débiteurs: ‹avances et acomptes versés, RRR à obtenir, autres créances » est débité à la clôture de l'exercice du montant, TVA comprise, des avoirs imputables à la période close mais non encore parvenus, dont le montant est suffisamment certain et évaluable, par le crédit des comptes concernés des classes 4 (Taxes à reverser) et 6.

Les avances et acomptes versés sur commandes d'immobilisations doivent figurer au bilan sous une rubrique Immobilisations en cours, et non sous une rubrique fournisseur. En conséquence, ces avances sur immobilisations sont généralement comptabilisés dans un compte 238 « Avances et acomptes versés sur commandes d'immobilisations » et non dans le compte 409.

416- حساب الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم؛
417 حقوق مرتبطة بالأعمال والخدمات الجارية؛
418- حساب الزبائن- فواتير لم تحرر بعد؛
419- حساب الزبائن الدائنون.

يجعل حساب 411 مدينا بمبلغ الفواتير الخاصة بالبيع أو الخدمات المقدمة، ويقابله في الجانب الدائن الحسابات التالية:

- حساب 70x مبيعات البضائع أو مبيعات المنتجات المصنعة (المبالغ بدون رسوم)؛
- حساب الأغلفة حساب فرعي 41x؛
- حساب 44x5 الرسم على القيمة المضافة المجمعة (T.V.A collecté).

كما يجعل حساب 41x دائنا مقابل جعل الحسابات التالية مدينة:

- حساب الخزينة عند التحصيل؛
- حساب 70x حالة إرجاع البضائع من طرف الزبائن ووجود تخفيضات أو حسومات ؛
- حساب أوراق القبض عند التحصيل بورقة تجارية (حالة استبدال الحقوق بالأوراق التجارية)؛
- حساب التسبيقات المقبوضة.

413- حساب أوراق القبض: يرصد بحيث يجعل دائنا مقابل حساب الخزينة مدينا أو حساب أوراق القبض المخصومة حساب فرعي 41x وحساب مصاريف مالية بقيمة معدل الخصم. وفي نفس الوقت عند خصم الأوراق التجارية يجعل حساب الخزينة مدينا مقابل حساب 519[1]

416- حساب الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم: يجعل مدينا بقيمة الديون المشكوك فيها مقابل جعل حساب الزبائن 411 دائنا.

1 Parallèlement, le montant des effets escomptés non échus et le montant des effets échus remis à l'encaissement est enregistré au débit d'un compte de trésorerie par le crédit d'une subdivision du compte 519 Concours bancaires courants. En cas de non-paiement à l'échéance, le montant des effets est ré-imputé au débit du compte « clients » en contrepartie du compte «clients, effets à recevoir ».

الحسابات 417 حقوق مرتبطة بالأعمال والخدمات الجارية والحساب418- حساب الزبائن- فواتير لم تحرر بعد.[1]

419- حساب الزبائن الدائنون: يسجل في هذا الحساب التسبقات المحصل عليها مقابل الطلبيات المقدمة وبعض العمليات الأخرى[2] في نهاية الدورة المحاسبية بحيث يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة هذه المبالغ ويقابله في الجانب المدين الرسم القابل للاسترجاع في حساب فرعي 4xx وكذلك الإيراد المعني في حساب فرعي 7xx

حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة:يسجل في هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسبيقات، معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع. ويضم الحسابات الفرعية التالية:حساب 421 مستخدمون- أجور مستحقة؛

حساب 422 أموال الخدمات الاجتماعية؛ حساب 423 مساهمة المستخدمين في النتيجة؛ حساب 425 مستخدمون- تسبيقات ؛حساب 426 مستخدمون-إيداعات محصلة؛حساب 427 مستخدمون-معارضة على الأجور؛حساب 428 مستخدمون-أعباء للدفع- إيرادات للتحصيل.

حساب 421 مستخدمون- أجور مستحقة: يجعل هذا الحساب دائنا بالقيمة الإجمالية للأجور المستحقة مقابل جعل حسابات 631 أجور المستخدمين مدينا.

كما يمكن أن يجعل مدينا في الحالات التالية: بقيمة التسبيقات الخاصة بالمستخدمين (مقابل حساب 425 دائنا)، وبقيمة مبلغ المعارضة على الأجور(مقابل حساب 427 دائنا)، وبقيمة مبلغ الأعباء الاجتماعية (مقابل حساب 43 دائنا)، وبقيمة مبلغ الضريبة المقتطع من الأجور(مقابل حساب 442 دائنا).

1 Le compte 417 «Créances sur travaux ou prestations en cours» enregistre au débit la contrepartie des produits nets partiels hors taxes constatées au cours de la réalisation d'un contrat à long terme, mais qui contractuellement ne peuvent pas encore faire l'objet d'une facturation. Ce compte est crédité par le débit du compte client correspondant lors de l'établissement de la facture. Et

Le compte 418 « Factures à établir » sont débitées, à la clôture de la période comptable, du montant taxes comprises des créances imputables à la période close et pour lesquelles les pièces justificatives (factures, décompte…) n'ont pas encore été établies.Ce compte enregistre également les intérêts courus dus par les clients sur des créances non réglées. Ce compte est crédité lors de l'établissement des factures par le débit des comptes de tiers concernés.

2 Le compte 419 « Clients créditeurs » enregistre: ‹- les avances ou acomptes reçus par l'entreprise sur les commandes à livrer, les travaux à exécuter ou les services à rendre.

- les autres avoirs ou trop perçus des règlements. Afin de respecter la règle de non compensation des éléments d'actifs et passifs dans la présentation des états financiers, il convient, en effet, de virer en fin d'exercice les soldes créditeurs des clients correspondant à des trop perçus ou à des avoirs dans le compte 419, dont le montant devra figurer au passif du bilan.

يمكن أن تتم المعالجة الحسابية بطريقة أخرى بحيث يتم تسجيل في حساب 42 الأجر المدفوع (صافي الدفع فقط انطلاقا من كشف الأجور)، بحيث:

يجعل حساب 631 مدينا مقابل جعل الحسابات التالية دائنة:

حساب 421 المستخدمين (الصافي)

حساب 422 أموال الخدمات الاجتماعية

حساب 425 تسبيقات للمستخدمين

حساب 427 معارضة على الأجور

حساب 43 هيئات اجتماعية والحسابات الملحقة

عمليات أخرى تتضمن المستخدمين:

– **حساب 422 أموال الخدمات الاجتماعية:** يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب أعباء اجتماعية مدينا، وعند الدفع يجعل حساب الخزينة دائنا ويجعل هذا الحساب مدينا.

– **حساب 425 تسبيقات للمستخدمين:** يجعل هذا الحساب دائنا مقبل جعل حساب 631 مدينا.

– **حساب 427 معارضة على الأجور:** يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب 631 مدينا.

وعند دفع المبالغ المتخاصم عنها يتم جعل حساب الخزينة دائنا وجعل المستفيد مدينا.

– **حساب 428 حساب المستخدمون – أعباء للدفع:** يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة السنوية بعض الأعباء مستحقة الدفع مثل العطل المدفوعة الأجر، أو مكافآت المردودية، بحيث يجعل حساب أعباء المستخدمين مدينا، وعند عملية الدفع يرصد حساب 428 مقابل جعل حساب 421 دائنا.

حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة: يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المستحقة التالية:

القيمة الواجبة الدفع للهيئات الاجتماعية مثل الاشتراكات، الخدمات الاجتماعية، حوادث العمل، التقاعد، مقابل جعل حساب 6_{xx} الأعباء حسب طبيعتها مدينا.

القيمة المدفوعة للهيئات الاجتماعية من أجل المستخدمين مقابل جعل حساب 421 مدينا.

ويجعل حساب 43 مدينا عند عملية الدفع، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.

- **حساب 438 هيئات الاجتماعية– أعباء للدفع – إيرادات للتحصيل**: يسجل في هذا الحساب في نهاية الدورة الأعباء المستحقة مثل العطل مدفوعة الأجر أو المنح الخاصة بالأرباح أو مكافآت المردودية [1]

حساب 44 الدولة، الجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة: يسجل في هذا الحساب العمليات التي قامت بها مؤسسات عمومية ذات الصبغة العمومية، أما العمليات الأخرى الخاصة بالشراء والبيع فتسجل في حسابات الغير إما في حساب 41 المورد أو حساب42 الزبون.

ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:
441 حساب الدولة والجماعات العمومية – مساعدات للتحصيل؛
442 حساب الدولة – رسوم وضرائب للتحصيل؛
443 حساب عمليات خاصة مع الدولة والجماعات العمومية؛
444 حساب الدولة– ضريبة على النتيجة؛
445 حساب الدولة– الرسم على رقم الأعمال؛
446 منظمات دولية؛
447 ضرائب ورسوم أخرى مماثلة؛
448 حساب أعباء للدفع و إيرادات للتحصيل (خارج الضرائب).

441– **حساب الدولة والجماعات العمومية الأخرى، إعانات للاستلام**: يجعل هذا الحساب مدينا في نهاية الدورة بقيمة المساعدات المسجلة ولكنها غير محصلة بعد، مقابل جعل إحدى حسابات الإيرادات دائنا (إعانات الاستغلال)، أو حساب إيرادات مسجلة مقدما (إعانات الاستثمار). ويرصد هذا الحساب عند الاستلام مع حساب الخزينة.

حساب الضرائب على الأرباح: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الضرائب واجبة الدفع، مقابل جعل حساب 695 مدينا[2]. ويجعل مدينا عند التسوية، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.

1 Lors du paiement effectif, ce compte est soldé en contrepartie des comptes des organismes sociaux concernés, les ajustements nécessaires étant enregistrés aux comptes intéressés. Ce compte peut aussi être contre-passé à l'ouverture de l'exercice qui suit.

2 Le compte « Etat, impôt sur les bénéfices » est crédité du montant de l'impôt sur les bénéfices exigible en contrepartie du compte 695.
Il est débité du montant des règlements effectués, en contrepartie d'un compte de trésorerie.

– **حساب الرسم على رقم الأعمال** أو **الرسم على القيمة المضافة**: ويضم[1]:
الرسم على القيمة المضافة المجمعة في حالة عملية البيع 445x؛
الرسم على القيمة المضافة المقتطعة في حالة عمليات الشراء 445_x.

حساب 446 هيئات دولية: يسجل في هذا الحساب كل العمليات الخاصة بالهيئات الدولية التي تخص عمليات التمويل باستثناء العمليات التي تعتبر فيها هذه الهيئات الدولية مورد أو زبون في هذه الحالات تسجل العمليات مباشرة في الحساب المورد 40x أو 41x حساب الزبون على حسب الحالة.

447 حساب الدولة– ضرائب ورسوم أخرى: يجعل هذا الحساب دائنا بكل الضرائب والرسوم الأخرى المدفوعة من طرف المؤسسة مثل الرسم على النشاط المهني؛ مقابل جعل إحدى حسابات المعنية مدينا. ويجعل مدينا عند عمليات التسوية مقابل جعل حسابات الخزينة دائنا.

– **حساب**448 **أعباء للدفع – إيرادات للاستلام**: يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة لتسوية بعض العمليات الخاص مثل الضرائب المستحقة على العطل المدفوعة الأجر أو الضرائب المستحقة على مكافآت المردودية.

– **حساب الضرائب المؤجلة**: يضم هذا الحساب الضرائب المؤجلة الناتجة عن فروقات مؤقتة ناتجة من وقت تقدير الإيراد أو الأعباء في المحاسبة ووقت إخضاعها للضريبة.

– **حساب 45 الشركاء**: لا يسجل في هذا الحساب العمليات التي تعتبر فيها مورد أو زبون لأنها تحمل مباشرة على الحساب 40 أو 41. ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:
–حساب 451 عمليات المجموعة؛
– حساب 455 الشركاء– حسابات جارية؛

1 Au moment de leur exigibilité, les subdivisions « TVA collectée » et « TVA déductible » sont soldées: ‹
- soit en contrepartie de la subdivision du compte 44 – « TVA à payer » ; s'il en résulte un solde créditeur
- soit en contrepartie de la subdivision du compte 44 « Crédit de TVA » s'il en résulte un solde débiteur à récupérer ultérieurement (par imputation sur la TVA à payer ou par demande de remboursement effectif).

Une subdivision du compte 44 « TVA à régulariser » est destinée à recevoir le montant de TVA déductible sur les charges à payer inscrites aux comptes de tiers concernés, et le montant de la TVA collectée sur les produits à recevoir inscrits aux comptes de tiers concernés. Cette subdivision fait l'objet d'un virement aux subdivisions «TVA collectée » et « TVA déductible » lors de leur fait générateur fiscal, compte tenu des ajustements nécessaires enregistrés aux comptes intéressés. Ce compte peut aussi être contre-passé à l'ouverture de l'exercice qui suit.

- حساب 456 الشركاء –عمليات خاصة برأس المال؛
- حساب 457 الشركاء- حصص للدفع؛
- حساب 458 الشركاء -عمليات جماعية.

– حساب 451 عمليات المجموعة: يسجل في الجانب المدين لهذا الحساب الأموال المقدمة بصفة مؤقتة كتسبيق للفرع من طرف المجموعة أو الفروع الأخرى. ويجعل دائنا بقيمة الأموال الموضوعة تحت تصرف الفرع من طرف المجموعة أو الفروع الأخرى.

حساب 455 الشركاء – الحسابات الجارية: يجعل دائنا بقيمة المبلغ الذي يوضع تحت تصرف المؤسسة من طرف الشركاء بصفة مؤقتة.

حساب 456 الشركاء – عمليات تخص رأس المال:يجعل دائنا بمبلغ الحصص المقدمة من طرف الشركاء ويرصد بحساب رأس المال المعني.

حساب 457 حصص الدفع: يجعل دائنا بقيمة الحصص الموزعة، مقابل جعل إحدى الحسابات التالية مدينة حسب الحالة:- حساب 12 نتيجة الدورة أو حساب 106 الاحتياطات أو حساب 11 محول من جديد.
– أما كيفية معالجة حساب 458 الشركاء- عمليات جماعية[1]، فيسجل فيه العمليات التي تتم بصفة مشتركة.

46 حسابات مختلفة مدينون – حسابات مختلفة دائنون ويمكن أن يضم هذا الحساب ما يلي[2]:462 حقوق التنازل عن القيم الثابتة؛
464 ديون اقتناء سندات التوظيف؛ ديون الحصول على أدوات الخزينة؛

---

1 Le compte 458 « Associés, opérations faites en commun ou en groupement » enregistre les mises de fonds entre coparticipants dans le cadre de sociétés en participation ou assimilés (groupements).

2 Lors d'une cession d'actifs non courants autres que les titres immobilisés de l'activité de portefeuille, l'écart entre le prix de cession et la valeur nette comptable de l'immobilisation cédée est directement comptabilisé: ‹- au débit d'un sous compte du compte 65 « Autres charges opérationnelles » (compte 652 «Moins values sur sortie d'actifs immobilisés ») si cet écart.
- au crédit d'un sous compte du compte 75 « Autres produits opérationnels» (compte 752 «Plus values sur sorties d'actifs immobilisés ») si cet écart est positif.
Lors d'une cession d'actifs financiers, l'écart entre le prix de cession et la valeur nette comptable après reprise des écarts d'évaluation éventuels figurant en capitaux propres est directement comptabilisé
- au débit d'un compte de charges financières (compte 667 « Pertes nettes sur cessions d'actifs financiers ») si cet écart est négatif,
- au crédit d'un compte de produits financiers (compte 767 « Profits nets sur cessions d'actifs financiers » si cet écart est positif.

465 حقوق التنازل عن سندات التوظيف؛ حقوق التنازل عن أدوات الخزينة؛
467 مدينون آخرون – دائنون آخرون؛
468 أعباء مختلفة للدفع – إيرادات للاستلام.
– **حساب 462 حقوق التنازل عن القيم الثابتة:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة سعر التنازل. كما يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب الخزينة مدينا عند التحصيل.
– **حساب 464 ديون الحصول على سندات التوظيف:** يجعل دائنا بمبلغ الاقتناء مقابل جعل حساب 50 قيمة سندات التوظيف مدينا.ويجعل مدينا مقابل إحدى الحسابات المالية دائنا عند التسوية.

حساب 468 أعباء للدفع – إيرادات للتحصيل: يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة لتسوية بعض العمليات العالقة مثل الرسم على القيمة المضافة[1]

حساب 47 الحسابات الوسيطية- مبالغ في انتظار التحميل: يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.

حساب 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما: يسجل في حساب 48 الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة وتحمل على الحسابات المعينة مباشرة و يضم هذا الحساب العناصر التالية:
حساب 481 مؤونة الخصوم المتداولة؛
حساب 486 أعباء مسجلة مسبقا؛
حساب 487 إيرادات مسجلة مسبقا.
– **حساب 481 مؤونة الخصوم المتداولة:** يمكن إنشاء مؤونات للخصوم المتداولة غير المؤكدة.وذلك يجعل حساب 481 مؤونات الخصوم المتداولة دائنا وجعل حساب 68x مخصصات الاهتلاكات والمؤونات في الجانب المدين، وفي حالة تحقق الأعباء تسجل في الصنف السادس وتحمل للأعباء حسب طبيعتها في الجانب المدين ويجعل الحساب المالي المعني أو حسابات الغير دائنا.

1 Le compte 468 « Divers – Charges à payer et produits à recevoir » hors impôts est mouvementé à la clôture de l'exercice pour permettre l'enregistrement des charges et des produits rattachables à l'exercice clos. Ces comptes se présentent TVA incluse (le montant de la TVA attachée étant porté en contrepartie de la subdivision d'un compte 44 TVA). Lors du règlement effectif, ce compte est soldé en contrepartie des autres comptes 46 concernés, les ajustements nécessaires étant enregistrés aux comptes intéressés. Ce compte peut aussi être contre-passé à l'ouverture de l'exercice qui suit.

أما حساب 481 يجب أن يرصد يجعله مدينا مقابل جعل حساب 78x استرجاع مؤونات الدورات السابقة دائنا.

حساب 49 نقص قيمة في حسابات الغير:عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير يجعل هذه الحسابات الفرعية دائنة:

حساب 491 نقص قيمة حسابات الزبائن؛

حساب 495 نقص في حسابات المجموعة وحسابات الشركاء؛

حساب 496 نقص قيمة في الحسابات المدينة المختلفة؛

حساب 498 نقص قيمة في حسابات أخرى للغير.

وبالمقابل يجعل حساب مخصصات نقص القيمة مدينا؛

وينبغي إعادة النظر في القيمة المكونة في نهاية كل دورة محاسبية بحيث يسجل ما يلي وذلك حسب الحالة الموجودة:

- يجعل حساب مخصصات نقص القيمة مدينا في حالة زيادة المؤونة نفس المعالجة المحاسبية التي تمت عند إنشاء المؤونة.
- يجعل حساب 78x استرجاع القيمة في حالة انخفاض قيمة المؤونة أو إلغائها نهائيا.[1]
- اشترت مؤسسة مواد أولية بمبلغ 32100 يحتوي الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

	مدين	دائن
من ح/مشتريات مواد أولية	30000	
من ح/الرسم على.ق.م	2100	
إلى ح/ موردي- المخزونات		32100
من ح/ مواد أولية	30000	
إلى ح/مشتريات مواد أولية		30000

1 A la date du remboursement de la créance ayant fait l'objet d'une perte de valeur, la perte de valeur antérieurement constatée est soldée par le crédit du compte 78.
Lorsque la créance s'avère irrécouvrable, la perte de valeur est imputée sur le montant de la créance et le solde éventuel est comptabilisé au compte 654 « Pertes sur créances irrécouvrables ».

- في العملية السابقة تم استبدال الدين بورقة تجارية؛

	مدين	دائن
من ح/ موردي- المخزونات	32100	
إلى ح/ المورد- أوراق الدفع		32100

- تم اقتناء أصول مادية بقيمة 2000 نصفها سدد بورقة تجارية؛

	مدين	دائن
من ح/ أصول مادية. غ.متداولة	2000	
إلى ح/ موردي الاستثمار-أوراق دفع		1000
إلى ح/ موردي الاستثمار		1000

- مؤسسة قامت ببيع بضائع بلغت قيمتها 10000 على الحساب، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تكلفة شرائها 5000، كما تم بيع منتجات تامة تكلفة إنتاجها 12000، سعر البيع خارج الرسم بلغ 20000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، التحصيل تم بورقة تجارية؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن	10700	
إلى ح/ مبيعات بضائع		10000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		700
من ح/ تكلفة البضائع المباعة	5000	
إلى ح/ بضائع		5000

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن-أوراق القبض	21400	
إلى ح/ إنتاج مباع		20000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		1400
من ح/ تغير مخزون المنتجات	12000	
إلى ح/ منتجات تامة		12000

- مؤسسة للخدمات قامت بتقديم خدمات للغير قيمتها 40000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، التحصيل كان نقدا.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الصندوق	42800	
إلى ح/ خدمات مقدمة		40000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		2800

- تم بيع بضائع بقيمة 60000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، الفاتورة قيد التحرير؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن- فواتير لم تحرر بعد		
إلى ح/ مبيعات بضائع	64200	60000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		4200
من ح/ تكلفة البضائع المباعة	60000	
إلى ح/ بضائع		60000

-كان كشف الأجور لشهر جانفي 2008 يحتوي على العناصر التالية:

الأجر القاعدي 210000 دج، منح مختلفة 12000، ساعات إضافية 28000، تسبيقات للمستخدمين 16500، أعباء الضمان الاجتماعي 20200، صندوق التقاعد والتأمين على البطالة 6560، معارضة على الأجور 3000، ضرائب على الأجور 1000

-المعالجة المحاسبية بالطريقة الأولى:

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ أجور المستخدمون	250000	
إلى ح/ المستخدمين (الصافي)		203740
إلى ح/معارضة على الأجور		3000
إلى ح/تسبيقات للمستخدمين		16500
إلى ح/ الضمان الاجتماعي		20200
إلى ح/هيئات اجتماعية أخرى		6560
من ح/ ضرائب على الأجور	1000	
إلى ح/الدولة-ضرائب مستحقة		1000

- **المعالجة المحاسبية بالطريقة الثانية:**

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ أجور المستخدمون	250000	
إلى ح/مستخدمين-أجور مستحقة		250000
من ح/ مستخدمين-أجور مستحقة	46260	
إلى ح/معارضة على الأجور		3000
إلى ح/تسبيقات للمستخدمين		16500
إلى ح/ الضمان الاجتماعي		20200
إلى ح/هيئات اجتماعية أخرى		6560
من ح/ ضرائب على الأجور	1000	
إلى ح/الدولة-ضرائب مستحقة		1000

- تم توزيع مبلغ 4750 على الشركاء من نتيجة السنة الماضية.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ نتيجة السنة المالية	4750	
إلى ح/ الشركاء-حصص للدفع		4750

- تم شراء سندات توظيف بقيمة 42550 المبلغ لم يسدد بعد

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ سندات توظيف	42550	
إلى ح/ ديون اقتناء سندات التوظيف		42550

- هناك مبلغ قدره 52300، سدد نقدا و لم تجد المؤسسة وثيقة تثبت كيفية تحميل هذا المبلغ؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ مبالغ في انتظار التحميل	52300	
إلى ح/البنك		52300

– هناك مبلغ قدره 6520، سدد عن طريق البنك يخص العام المقبل؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ أعباء مسجلة مسبقا إلى ح/البنك	6520	6520

– تحصلت المؤسسة على مبلغ قدره 1360 عن طريق البنك يخص العام المقبل؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ البنك	1360	
إلى ح/ إيرادات مسجلة مسبقا		1360

الصنف الخامس:الحسابات المالية: يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية:
50 القيم المنقولة للتوظيف؛51 حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة؛52 أدوات الخزينة – الأدوات المالية؛ 53 الصندوق؛ 54 سلف مستديمة وإعتمادات؛
58 تحويلات داخلية ؛59 نقص قيمة في الأصول المالية.

حساب 50 القيمة المنقولة للتوظيف: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنا.

– في حالة سندات المساهمة بالقيمة الاسمية، فالقيمة المطلوبة والمحررة تسجل في الجانب المدين، والقيمة غير المحررة تسجل في الجانب الدائن في حساب 509.

– في حالة سندات التوظيف القابلة للمفاوضة حالا، والمقيمة بالقيمة السوقية في تاريخ الإقفال، والفرق بين هذه القيمة والقيمة المحاسبية للسندات تسجل كما يلي:

– يجعل الحساب الفرعي 50x مدينا وحساب 765 القيمة الزائدة لسندات التوظيف دائنا (Plue value)

– يجعل حساب 50x دائنا وحساب 665 القيمة الناقصة لسندات التوظيف مدينا (Moins value)

– وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد حساب 50x يجعل مدينا ويجعل سعر التنازل دائنا، مقابل جعل الأعباء المالية حساب 667 مدينا في حالة الخسارة، ويجعل إيرادات مالية حساب767 دائنة في حالة الربح.

– **حساب 51 البنوك والهيئات المالية:** يجعل حساب البنك 512 مدينا بقيمة التحصيل، ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات[1]

– **حساب 52 الأدوات المالية:** يجعل حساب 52 مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي المعني في الجانب الدائن.

– أدوات الخزينة القابلة للمفاوضة حاليا تقيم بالقيمة السوقية في تاريخ وقف الحسابات والفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية تعالج محاسبيا كما يلي:

– يجعل حساب 52 مدينا ويجعل حساب 765 إيرادات مالية أخرى دائنا في حالة وجود قيمة زائدة (Plue value)، أو

– يجعل حساب 52 دائنا، ويجعل حساب 665 أعباء مالية أخرى في حالة وجود القيمة الناقصة(Moins value).

– وفي حالة التنازل عن الأدوات المالية فإن رصيد حساب 52 تسجل القيمة الإجمالية في الجانب المدين وسعر التنازل في الجاني الدائن.كما تعالج الفروقات كما يلي:

الخسارة تسجل في الجانب المدين (حساب667)، الربح يسجل في الجانب الدائن (حساب 767).

– **حساب 53– الصندوق:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية.

– **حساب 54 سلف مستديمة وإعتمادات:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والمسيرة من طرف محاسبين مساعدين أو (le régisseur) مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.[2]

1 Les intérêts courus non échus à la clôture de l'exercice sont portés dans le compte 518 «Intérêts courus ». Ce compte est soldé à l'échéance, lorsque les intérêts sont exigibles.. Les concours financiers courants tels que les crédits sur escompte s'enregistrent au débit du compte banque concerné par le crédit du compte 519 « Concours bancaires courants».

1 Le compte 54 est subdivisé en: ،541 « Régies d'avances » et 542 « Accréditifs».
Le compte 541 est débité du montant des fonds remis aux régisseurs par le crédit d'un compte de trésorerie. Il est crédité: ،
- du montant des dépenses effectuées pour le compte de l'entité par le débit d'un compte de tiers ou de charges ;
- du montant des reversements de fonds avancés, par le débit d'un compte de trésorerie.
Le compte 542 enregistre les accréditifs ouverts dans les banques au nom d'un tiers ou d'un agent de l'entité. Il est soldé à la réalisation de l'accréditif.

حساب 58 تحويلات داخلية: يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية مثل تحويل مبلغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق أو العكس، وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.

حساب 59 نقص قيمة الأصول المتداولة: يمكن استعمال حساب 59 ومعالجته محاسبيا بنفس طريقة معالجة حساب 49 .[1]

– اشترت المؤسسة سندات توظيف بقيمة 15000، التسوية كانت بشيك.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/سندات التوظيف	15000	
إلى ح/ البنك		15000

– تم تحويل مبلغ قدره3250 من حساب البنك إلى حساب الصندوق بالمؤسسة؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ التحويلات الداخلية للأموال	3250	
إلى ح/ البنك		3250
من ح/ الصندوق	3250	
إلى ح/ التحويلات الداخلية للأموال		3250

1 La nature et le fonctionnement du compte 59 est comparable à celui du compte 49: «ce sont des comptes de correction de valeur, qui permettent de ramener la valeur comptable d'un actif à sa valeur recouvrable. En effet, comme tout autre actif, un actif financier non réévalué à sa juste valeur à la clôture de la période est déprécié si sa valeur comptable est supérieure à sa valeur recouvrable.
Les actifs financiers courants non évalués à leur juste valeur et devant donc être soumis à un test de dépréciation afin de constater une éventuelle perte de valeur correspondent: «
- aux créances auprès des banques, des établissements financiers et assimilés,
- aux régies d'avances et accréditifs Lors de leur constatation, les pertes de valeur sont enregistrées dans des comptes financiers crédités au compte 59 «Pertes de valeur sur actifs financiers ».
En contrepartie, le compte 686 «Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur sur éléments financiers » est débité.
Le compte de provision relatif à chaque compte financier est réajusté à la fin de chaque exercice par: «
- le débit du compte de dotations, lorsque le montant de la provision est augmenté ;
- le crédit du compte de reprise financière, lorsque le montant de la provision est diminué ou annulé (provision devenue, en tout ou partie, sans objet).
Lorsque la perte devient définitive, la perte de valeur constituée est imputée au crédit du compte financier correspondant à concurrence de la perte enregistrée. Le solde éventuel du compte financier est annulé par le débit du compte 668 « Autres charges financières».

حسابات التسيير: يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء تقدم من خلال حسابات النتائج وتعرض أو تصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة. [1]

الصنف السادس: الأعباء

الأعباء: تكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدينة، تصنف الأعباء من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة، لكن المؤسسات التي تقوم بإعداد حسابات النتائج حسب الوظيفة، ينبغي عليها إعداد جداول ملحقة تبين فيه الأعباء حسب طبيعتها.

أ- حالة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها:

– **حساب 06** (المشتريات المستهلكة من البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة وتموين أخر مستهلك):يضم هذا الحساب مشتريات المواد الأولية المستهلكة، البضائع المباعة والمتعلقة بالمشتريات المخزنة المستهلكة.

أما عن كيفية سير الحسابات والمعالجة المحاسبية فقد تم التطرق لها من خلال الصنف الثالث المتعلق بالمخزونات وذلك حسب طريقة الجرد المعتمدة من طرف المؤسسة.

تقيم المخزونات المستهلكة بتكلفة شرائها المتضمنة سعر الشراء وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء مثل النقل، التأمين ومصاريف أخرى.

أما المشتريات غير القابلة للتخزين مثل فواتير المياه، الطاقة....، أو أدوات ومواد لا تمر مباشرة على المخزن، تسجل مباشرة في حساب مشتريات مستهلكة حساب 607، والمواد غير القابلة للتخزين والتي لم تستهلك قبل نهاية الدورة (عند تاريخ الإقفال) تعتبر مصاريف مسجلة مقدما وتسجل في حساب 48x في الجانب المدين.

– **حساب 61 خدمات خارجية**: يسجل في هذا الحساب، في الجانب المدين المصاريف المتعلقة بالخدمات الخارجية مثل مصاريف الإيجار، الإصلاحات، مصاريف التأمين، أبحاث ودراسات، والخدمات المقدمة من طرف الشركات المناوبة.

– **حساب 62 خدمات خارجية – أخرى**: يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطية، مصاريف الإشهار، مصاريف نقل

1 Dans la pratique, un système de comptabilité analytique simple ou même un simple tableau de répartition pour les petites entreprises permet de passer d'une classification par nature à une classification par fonction et vice versa.

السلع، مصاريف التنقلات ومصاريف الاستقبال، ومصاريف البريد، وخدمات البنوك، اشتراكات، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف.[1]

– **حساب 63 مصاريف المستخدمين**:يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور. المكافآت حسب طبيعتها تسجل في حساب 638 أعباء أخرى للمستخدمين ويجعل مدينا بها وبالمقابل تجعل إما الإيرادات حساب 738 إيرادات أخرى للتسيير دائنا أو حساب الأعباء المعني مباشرة.

– **حساب64 ضرائب ورسوم**:يضم هذا الحساب الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية، بالإضافة إلى المدفوعات التي لها صبغة اجتماعية اقتصادية.لا تسجل الضرائب على الأرباح في هذا الحساب بل يتم تسجيلها في حساب 695.

– **حساب 65 مصاريف أخرى وظيفية**: يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي، الماركات التجارية وبراءات الاختراع حساب 651، مكافآت الإداريين على وظائفهم حساب653، خسائر ناتجة عن الزبائن حساب654، مصاريف الغرامات والمخالفات حساب 656، نقص القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية حساب 652، ومصاريف أخرى استثنائية خاصة بالتسيير.[2]

– **حساب 66 المصاريف المالية**: يضم هذا الحساب أعباء الفوائد حساب 661، نقص القيمة المرتبط بحقوق سندات المساهمة حساب 664، الخسارة الصافية الناتجة من التنازل عن أصول مالية حساب 667، خسائر الصرف حساب 666، نقص فرق التقدير الناتج عن الأدوات المالية حساب 665، ومصاريف مالية أخرى حساب 668.

---

1 Les comptes 61 et 62 enregistrent les charges externes autres que les achats en provenance des tiers. Le grand nombre de catégories de charges constituant les charges externes ont conduit à l'utilisation de deux comptes divisionnaires, 61 et 62, sans distinction précise entre ces deux comptes. Ces comptes sont généralement regroupés sur une même ligne au niveau du compte de résultat.

2 Lorsque la comptabilité d'une société en participation ou assimilés (groupement, joint-venture) est exclusivement tenue par un gérant, seul juridiquement connu des tiers, les charges et les produits de la société en participation sont compris dans les charges et les produits du gérant.

La quote-part des résultats revenant aux autres coparticipants est enregistrée dans la comptabilité du gérant au débit du compte 655 par le crédit du compte 458 « Associés, opérations faites en commun ou en groupement » s'il s'agit d'un bénéfice, ou au crédit d'un compte 755 par le débit du compte 458 s'il s'agit d'une perte.

Symétriquement, la quote-part de résultat revenant à chaque participant non gérant est enregistrée dans leur comptabilité aux comptes 755 ou 655 par le débit ou le crédit du compte 458.

– **حساب 67 العناصر الاستثنائية– أعباء:** يسجل في هذا الحساب الأعباء الاستثنائية الخاصة جدا مثل أعباء الكوارث وما إلى ذلك، ينبغي إعداد ملحق خاص بهذه الأعباء عند إعداد القوائم المالية.

– **حساب 68 مخصصات الاهتلاك والمؤونات ونقص القيمة:** يجعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا.

– **حساب 69 الضرائب على الأرباح:** يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل مدينا بها.[1]

– سددت المؤسسة نقدا المصاريف التالية: مصاريف الكهرباء والغاز بمبلغ 8000 نقدا ؛مصاريف الإيجار12000؛ مصاريف إصلاحات تقدر بمبلغ 6200 مصاريف إشهار بمبلغ 4000؛ مصاريف نقل سلع وبضائع 3800؛ مصاريف الهاتف بمبلغ 10000؛ غرامات ومخالفات بمبلغ 7000.

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ مصاريف البريد	10000	
من ح/ مصاريف النقل	3800	
من ح/ مصاريف الإشهار	4000	
من ح/ مصاريف الإصلاحات	6200	
من ح/ مصاريف الإيجار	12000	
من ح/ مصاريف الغرامات والمخالفات	7000	
من ح/مواد أولية مستهلكة	8000	
إلى ح/ الصندوق		51000

– دفعت المؤسسة مبلغ 6000 لشركة التأمين بشيك بنكي رقم 019، نصفه يخص السنة المقبلة؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ مصاريف مسجلة مقدما	3000	
من ح/ مصاريف التأمين	3000	6000
إلى ح/البنك		

1 Ce compte enregistre également la charge relative à la participation éventuelle (légale ou contractuelle) des salariés aux résultats de l'entité.

– المؤسسة سددت ضرائب مستحقة عليها نقدا منها 1800 تخص الأرباح، 1200 ضرائب أخرى؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ ضرائب أخرى	1200	
من ح/ ضرائب على الأرباح	1800	
إلى ح/الصندوق		3000

ب – حالة تصنيف الأعباء حسب الوظيفة[1]: تصنف الأعباء حسب الوظيفة، وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم. بحيث يمكن أن نجد عدة طرائق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي:

ب – 1 – تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط بحيث نجد: وظيفة الشراء، وظيفة الإنتاج، وظيفة التوزيع، الوظيفة الإدارية والمالية.

ب – 2 – تصنف حسب وسائل الاستغلال بحيث نجد: المخازن، المصانع، المكاتب...،

ب – 3 – التصنيف حسب المنتوج أو نوعية الخدمات بحيث نجد: المنتوج أ، المنتوج ب...

ب – 4 – التصنيف حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية بحيث نجد: المديرية العامة، الإدارة والمالية، المديرية التجارية، مصالح الدراسات، المصالح التقنية.

ب – 5 – التصنيف حسب المناطق الجغرافية بحيث نجد: المنطقة أ، المنطقة ب، إفريقيا، آسيا، بقية العالم.

الصنف السابع– حسابات الإيرادات: تكون أرصدة حسابات الإيرادات عادة أرصدة دائنة إلا في حالات استثنائية.

حساب 70 بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم الخدمات: يضم هذا الحساب مبيعات المؤسسة من المنتجات والبضائع في السوق الوطنية والدولية و المبيعات داخل المجموعة

1 Compte tenu de l'obligation de faire apparaître dans le compte de résultat ou dans l'annexe aux états financiers des informations concernant le montant de certaines charges par nature, le suivi des comptes de charge par fonction est le plus souvent effectué par une méthode de codification multiple: «chaque charge fait l'objet lors de son enregistrement en comptabilité d'une double imputation sur la base d'une codification par nature selon la nomenclature imposée d'une part, et d'une codification par fonction selon la nomenclature spécifique à l'entreprise d'autre part.

وخارجها، وإيرادات تقديم الخدمات، إيرادات النشاطات الرئيسية، والنشاطات الثانوية مثل المطاعم، السكن و النقل.

يجعل حساب المبيعات دائن بالسعر الصافي بعد طرح الرسم على القيمة المضافة والحسومات والتخفيضات إن وجدت.

حساب 72 إنتاج مخزن: يسجل في هذا الحساب تغيرات في الإنتاج المخزن والتغيرات في مخزون السلع.

في حالة استعمال طريقة الجرد المؤقت يجعل حساب مدين بالنسبة لمخزون أول الدورة، ويجعل دائن بالنسبة لآخر الدورة.[1] ويمثل حساب 72 فرق إنتاج المخزون الإجمالي، ويمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا، حسب حركة المخزون من الإنتاج.

حساب 73 إنتاج قيم ثابتة:يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من طرف المؤسسة، وتسجل ضمن الأصول غير المتداولة.كما يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة مثل النقل، التركيب، التهيئة الخاصة بالقيم الثابتة.

حساب 74 إعانات الاستغلال:يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة إعانات الاستغلال المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا.

حساب 75 إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية:يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة: يضم هذا الحساب الإيرادات المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي، الماركات التجارية وبراءات الاختراع حساب 751، مكافآت محصل عليها للإداريين والمسيرين حساب753، إعانات الاستثمار حساب754، إيرادات محصلة من الديون المعدومة 756، زيادة القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية حساب 752، وإيرادات استثنائية مثل المحصل عنها من مؤسسات التأمين

حساب757، إيرادات أخرى خاصة بالتسيير حساب 758 مثل الإيرادات محصلة من الغير ناتجة عن الغرامات والمخالفات.[2]

1 Le compte 72 est réservé à l'enregistrement des variations de la production stockée. Les variations des stocks d'approvisionnements et de marchandises sont, pour leur part, portées au compte 603 «Variation des stocks (approvisionnements et marchandises) »

2 Le compte 755 « Quote-part de résultat sur opérations faites en commun » enregistre au niveau des comptes du gérant des opérations la quote-part des pertes à imputer aux coparticipants, et au niveau des coparticipants la quote-part des bénéfices leur revenant. (Voir fonctionnement du compte 655)

حساب 76 إيرادات مالية: يجعل هذا الحساب دائنا بحيث: يضم هذا الحساب إيرادات الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة حساب 761، عائدات الأصول المالية حساب 762، الربح الصافي الناتجة من التنازل عن أصول مالية حساب 767، أرباح الصرف حساب 766، زيادة الفرق الناتج عن تقدير الأدوات المالية حساب 765، وإيرادات مالية أخرى حساب 768.

حساب 77 عناصر غير عادية – إيرادات: يسجل في هذا الحساب المنتجات المتحصل عنها نتيجة لنشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وهنا ينبغي إعداد ملحق مفصل بهذه الإيرادات عند إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة.

حساب 78 استرجاع خسائر القيم والمؤونات: يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل خسائر أو نقص قيمة للمؤونات المعنية أو عند تخفيض قيمة المؤونة المكونة أو إلغائها نهائيا مدينا.

– قامت مؤسسة ببيع مجموعة من السلع بمبلغ قدره 80000 تكلفة البضائع المباعة 60000، التحصيل يتم بورقة تجارية، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن-أوراق القبض	85600	
إلى ح/ مبيعات بضائع		80000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		5600
من ح/ بضائع مستهلكة	60000	
إلى ح/ بضائع		60000

– مؤسسة خدمية تحصلت على شيك قدره 120000 نظير خدمات قدمتها للغير، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/البنك	128400	
إلى ح/ خدمات أخرى مقدمة		120000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		8400

– مؤسسة أشغال قامت بأعمال مختلفة وتحصلت على شيك قدره 60000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ البنك	64200	
إلى ح/ بيع- أعمال		60000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		4200

– مؤسسة آفاق للإعلام والاتصال قامت بإعداد دراسات أبحاث في المجال التكنولوجي قدرت هذه الخدمات بقيمة 28000، التحصيل كان نقدا، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ الصندوق	32760	
إلى ح/ بيع- دراسات		28000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		4760

– تحصلت المؤسسة على شيك قدره 4500 مقابل نشاطات ثانوية قامت بها خلال شهر جانفي؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ البنك	4500	
إلى ح/ إيرادات النشاطات الثانوية		4500

– تحصلت المؤسسة على إعانات للاستغلال بقيمة 5420، نقدا

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ الصندوق	5420	
إلى ح/ إعانات الاستغلال		5420

– تحصلت المؤسسة على مبلغ 2550 يمثل ديون كانت اعتبرت ديون معدومة؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ الصندوق	2550	
إلى ح/ إيرادات محصلة من الديون المعدومة		2550

– المعالجة المحاسبية التخفيضات التجارية والمالية في فاتورة الشراء – البيع

– تحصلنا على المعلومات التالية لفاتورة إحدى المؤسسات:

السعر الإجمالي 10000، تخفيض خاص بعدم مطابقة البضائع للموصفات 500(Rabais)، تخفضيات أخرى (Remises) 10 بالمائة و20 بالمائة، تخفيض مالي 1 بالمائة، التسديد بعد أسبوع

أولا– المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع/[1]

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/الزبائن	6771.60	
من ح/مصاريف مالية	68.40	
إلى ح/ مبيعات بضائع		6840

ثانيا– المعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري/

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/مشتريات بضائع	6840	
إلى ح/ موردي المخزونات		6771.60
إلى ح/ إيرادات مالية		68.40

1 يوجد اتجاهين حاليا على مستوى المحاسبة المالية اذا تضمنت الفاتورة الأصلية التخفيض المالي:الأول هو معالجة التخفيض المالي محاسبيا، والاتجاه الثاني هو معاملة التخفيض المالي بنفس طريقة التخفيض التجاري أي لا يعالج محاسبيا. **مع ذلك يفضل معالجة التخفيض المالي محاسبيا.**

– المعالجة المحاسبية التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء – البيع

– مؤسسة جبال عمور أرسلت إلى مؤسسة مياسي بالواد تخفيضات قدرها1000 (ristourne)[1]

أ– المعالجة المحاسبية في دفاتر مؤسسة جبال عمور

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ تخفيضات ممنوحة للغير	1000	
إلى ح/ الزبائن		1000

ب– المعالجة المحاسبية في دفاتر مؤسسة مياسي

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ موردي المخزونات	1000	
إلى ح/ تخفيضات محصلة		1000

– المعالجة المحاسبية للتخفيضات المالية خارج فاتورة الشراء – البيع

– مؤسسة جبال عمور باعت إلى مؤسسة مياسي بالواد بضائع بمبلغ 2000 قابلة للدفع بعد ثلاثة شهور، مؤسسة مياسي بالواد اقترحت أن يتم التسديد خلال شهر على أن تستفيد من تخفيض مالي قدره 2 بالمائة، مؤسسة جبال عمور أرسلت إلى مؤسسة مياسي بالواد التخفيضات في فاتورة مستقلة.[2]

أ– المعالجة المحاسبية في دفاتر مؤسسة جبال عمور

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ تخفيضات ممنوحة للغير	40	
إلى ح/ الزبائن		40

1 Une facture d'avoir de 1000 DA pour ristourne,
2 L'entreprise **Ammor** adresse à L'entreprise **Mayassi** une facture d'avoir mentionnant l'escompte de 2% qu'il lui accorde,

ب- المعالجة المحاسبية في دفاتر مؤسسة مياسي

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ موردي المخزونات	40	
إلى ح/ تخفيضات محصلة		40

- المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية والمالية والرسم على القيمة المضافة في فاتورة الشراء – البيع

- تحصلنا من إحدى المؤسسات التجارية على الفاتورة التالية:[1]

سعر البيع...=10000

تخفيض تجاري...............................1000=0.1*10000

الصافي التجاري...=9000

تخفيض مالي.................................... 90=0.01*9000

الصافي المالي...=8910

الرسم على القيمة المضافة...................1514.7=0.17*8910

صافي الدفع.........................=10424.7=8910+1514.7

أ- المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع/

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن	10424.7	
من ح/مصاريف مالية	90.0	
إلى ح/ مبيعات بضائع		9000
إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		1514.7

ب- المعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري/

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح / الرسم على القيمة المضافة	1514.7	
من ح/مشتريات بضائع	9000	
إلى ح/ موردي المخزونات		10424.7
إلى ح/ إيرادات مالية		90.0

1 يوجد اتجاهين حاليا على مستوى المحاسبة المالية اذا تضمنت الفاتورة الأصلية التخفيض المالي: الأول هو معالجة التخفيض المالي محاسبيا، والاتجاه الثاني هو معاملة التخفيض المالي بنفس طريقة التخفيض التجاري أي لا يعالج محاسبيا. **مع ذلك يفضل معالجة التخفيض المالي محاسبيا.**

– المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية والمالية والرسم على القيمة المضافة ومصاريف النقل في فاتورة الشراء – البيع

– قدمت لك من إحدى المؤسسات الفاتورة التالية:[1]

السعر الاجمالي...=3750

تخفيض تجاري.................................. 375=0.1*3750

الصافي التجاري...=3375

مصاريف الشراء...150

تخفيض مالي................................ 35.25=0.01*3525

الصافي المالي...=3489.75

الرسم على القيمة المضافة.............. 593.25=0.17*3489.75

صافي الدفع.......................... = 4083=593.25+3489.75

أ– المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع/

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن	4083	
من ح/مصاريف مالية	35.25	
إلى ح/ مبيعات بضائع		3375
إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		593.25
إلى ح / خدمات أخرى مقدمة		150

ب– المعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري/

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح / الرسم على القيمة المضافة	593.25	
من ح/مشتريات بضائع	3525	
إلى ح/ موردي المخزونات		4083
إلى ح/ إيرادات مالية		35.25

1 يوجد اتجاهين حاليا على مستوى المحاسبة المالية اذا تضمنت الفاتورة الأصلية التخفبض المالي:الأول هو معالجة التخفيض المالي محاسبيا، والاتجاه الثاني هو معاملة التخفيض المالي بنفس طريقة التخفيض التجاري أي لا يعالج محاسبيا. **مع ذلك يفضل معالجة التخفيض المالي محاسبيا.**

خامسا- عرض وتقديم القوائم المالية:

1- عناصر القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالهاحوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل: [1]

من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية التالية:

أ- الميزانية؛

ب- حسابات النتائج ؛

ت- جدول تدفقات الخزينة ؛

ث- جدول تغيرات الأموال الخاصة ؛

ج- جداول ملحقة وإيضاحات.

يتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات، ....)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية.

يتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

أ-الميزانية: تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

أ-1 الأصول: تضم الأصول العناصر التالية:

الأصول غير المتداولة:[2] القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى؛

---

1 أنظر: قانون 07-11، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وكذلك العدد 27 المؤرخ بتاريخ، 28 مايو 2008

2 من خلال النظام المحاسبي المالي تم استخدام الأصول غير الجارية، لكن على مستوى المحاسبة المالية والتحليل المالي يفضل استعمال الأصول المتداولة وغير المتداولة.

القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل؛القيم الثابتة الجارية؛الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة أصول ضريبية مؤجلة

الأصول المتداولة أو الجارية: المخزونات والحسابات الجارية؛الزبائن ومدينون آخرون[1]؛ مدينون آخرون ؛حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

أ–2 الخصوم: تضم الخصوم العناصر التالية:

الأموال الخاصة: رأس المال المطلوب؛رأس المال غير المطلوب؛الاحتياطات ؛فرق إعادة التقدير؛ الأموال الخاصة–محول من جديد؛ نتيجة الدورة.

الخصوم غير المتداولة: قروض وديون مالية؛ التزام ضريبي مؤجل؛خصوم أخرى غير متداولة؛ مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة[2]

الخصوم المتداولة: الموردين والحسابات الملحقة؛ضرائب؛ ديون ودائنون آخرون؛حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.تقدم عناصر الميزانية وتقسم إلى مجموعتين بحيث يكون:

الأصول: أصول غير متداولة، أصول متداولة

الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم طويلة الأجل، الخصوم قصيرة الأجل.

ب – حسابات النتائج: يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر حسابات النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية أما العناصر التي يجب أن تتضمنها حسابات النتائج فهي كما يلي: حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال. إيرادات ونواتج النشاط العادي، النتيجة الوظيفية، الإيرادات المالية والأعباء المالية، العناصر غير العادية (النواتج والأعباء)، النتيجة العادية قبل التوزيع، النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم).

بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى يمكن عرضها فيما يلي: مبالغ الضرائب. مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين، مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم.

يمكن عرض حسابات النتائج حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة.

1 Les clients, les autres débiteurs et autres actifs assimilés (charges constatées d’avance),
2 les provisions pour charges et passifs assimilés (produits constatés d’avance)

ت– جدول تدفقات الخزينة: يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج.يتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن مايلي:

ت–1 الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

ت–2 الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

ت–3 الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة [1]

ث – جدول تغيرات الأموال الخاصة: يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول: النتيجة الصافية، حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)، مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)، نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال، تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال.

ج– الملاحق: تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.

سادسا– قياس عناصر القوائم المالية[2]:

أ– طريقة التقييم يجب أن تكون انطلاقا من مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الانجاز..).

1 Voir: ‹IAS7: ‹Norme comptable N° 7.
2 Système Comptable , Document de travail, 2009

ب- في بعض الحالات يجب تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

ب-1 القيمة العادلة (Juste Valeur) أو السوقية في ظل المنافسة العادية[1]

ب-2 القيمة المحققة

ب-3 القيمة الحالية Valeur Actualisée

ت- القيم الثابتة: تسجل محاسبيا بقيمة تكلفة الاقتناء والمصاريف الملحقة مثل مصاريف التركيب، الرسوم المدفوعة، ومصاريف أخرى لها علاقة مباشرة.

لكن المصاريف الإدارية، المصاريف العامة، ومصاريف الانطلاق لا تدخل ضمن القيم الثابتة

ث- القيم الثابتة المنتجة عن طريق المؤسسة نفسها، تضم تكلفة الإنتاج، أعباء التجهيزات، اليد العاملة، المصاريف الأخرى التي لها علاقة بالإنتاج.

ج- المصاريف والأعباء اللاحقة المتعلقة بالقيم الثابتة تسجل وتضاف إلى القيمة المحاسبية للقيم الثابتة في الحالات التالية فقط:

ج-1- إذا كانت هذه المصاريف خاصة بإصلاحات تزيد في العمر الإنتاجي للاستثمار المعني أو زيادة في القدرة الإنتاجية.

ج-2- تغيير بعض أجزاء الاستثمار (وسائل الغيار) تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج أو تحسين الإنتاجية.

ج-3- إدخال وسائل جديدة من شأنها تخفيض الأعباء الوظيفية للاستثمار.

ح- الاهتلاكات المطبقة على القيم الثابتة يمكن أن تكون كما يلي:

ح-1 طريقة الاهتلاك الثابت

ح-2 طريقة الاهتلاك المتناقص

ح-3 طريقة الاهتلاك حسب الوحدة المنتجة، عندما يكون أساس الأعباء أو مصدرها هو استعمال الاستثمار أو الإنتاج.لكن عندما لا يمكن استعمال هذه الطريقة بشكل دقيق وواضح يستحسن اعتماد طريقة الاهتلاك الثابت..

طريقة الاهتلاك، العمر الإنتاجي للاستثمار، القيمة المحاسبية المتبقية، ينبغي مراجعة كل هذا بصفة دورية وفي نهاية كل دورة وعلى هذا الأساس يتم تغيير الاهتلاك المستقبلي.

المباني والأراضي: تعتبر المباني أصل قابل للاهتلاك، أما الأراضي فعموما فهي غير قابلة للاهتلاك إلا في حالات خاصة.

---

1 Voir: ‹Muriel NAHMIAS, L'essentiel des normes IAS/IFRS, editions d'organisation, paris,2004, juste valeur, une révolution comptable, p: ‹69.

القيم الثابتة المادية والمعنوية ينبغي حذفها من الميزانية في حالة خروج هذه القيم من المؤسسة أو في حالة عدم وجود مكاسب أو عوائد منتظرة منها.

العمر الإنتاجي للقيم الثابتة المعنوية لا يجب أن تتعدى العشرون عاما.

سابعا – نماذج للقوائم المالية:

1- الميزانية– أصول

الأصول	إحالات	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية	الدورة السابقة
الأصول غير المتداولة:					
القيم المعنوية:					
أعباء تطوير قيم ثابتة					
أنظمة الإعلام الآلي					
رخص، مركات؛					
فرق الاقتناء- شهرة المحل					
قيم معنوية أخرى					
القيم المادية:					
الأراضي					
تهيئات أراضي					
مباني					
معدات وأدوات صناعية					
قيم ثابتة مادية أخرى					
قيم ثابتة للتنازل					
قيم ثابتة قيد الانجاز:					
قيم مادية قيد الانجاز					
قيم معنوية قيد الانجاز					
تسبيقات/ قيم ثابتة					
قيم ثابتة مالية:					
حقوق متعلقة بالمساهمات					
قيم ثابتة مالية أخرى					
الأصول المتداولة:					
مخزونات وحسابات جارية					
مخزون البضائع					
مواد أولية ولوازم					
تموين آخر					
منتجات سلع جارية					
منتجات خدمات جارية					

					مخزون المنتجات
					مخزون مرتبط القيم الثابتة
					مخزون لدى الغير
					مشتريات مخزنة
					حسابات الغير
					الزبائن والحسابات الملحقة
					مدينون آخرون
					ضرائب
					أصول أخرى متداولة
					أصول مالية متداولة
					سندات توظيف وأصول مالية أخرى متداولة
					النقديات
					مجموع الأصول

الميزانية – خصوم

الخصوم	إحالات	مبالغ السنة الجارية	الدورة السابقة
الأموال الخاصة			
رأس المال الخاص			
فرق إعادة التقدير			
احتياطات			
محول من جديد			
نتيجة الدورة			
الخصوم غير المتداولة:د.ط.م			
حساب الأعباء و الإيرادات المؤجلة			
مؤونات الأعباء			
قروض وديون مماثلة			
ديون مرتبطة بالمساهمات			
ديون أخرى			
الخصوم المتداولة: د.ق.م			
قروض وديون مماثلة			
ديون مرتبطة بالمساهمات			
الموردين والحسابات الملحقة			
ديون أخرى			
ديون مالية أخرى			
مجموع الخصوم			

2 – حسابات النتائج أ – تصنيف الأعباء حسب طبيعتها

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
المبيعات				
التغير في المخزون				
إنتاج المؤسسة لذاتها				
إعانات الاستغلال				
إنتاج الدورة 1				
مشتريات مستهلكة				
خدمات خارجية				
خدمات خارجية أخرى				

				استهلاكات الدورة 2
				القيمة المضافة للاستغلال =1-2
				أعباء المستخدمين
				ضرائب ورسوم
				فائض الاستغلال الإجمالي 4
				إيرادات وظيفية أخرى
				أعباء وظيفية أخرى
				مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة
				استرجاع أعباء الدورات السابقة
				النتيجة الوظيفية 5
				إيرادات مالية
				أعباء مالية
				النتيجة المالية 6
				النتيجة العادية قبل الضريبة= 5+6
				الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
				الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
				إجمالي إيرادات النشاطات العادية
				إجمالي أعباء النشاطات العادية
				النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7
				إيرادات استثنائية
				أعباء استثنائية
				النتيجة غير العادية 8
				النتيجة الصافية للدورة 9

ب- جدول حسابات النتائج حسب الوظائف

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات				
الهامش الاجمالي				
ايرادات أخرى وظيفة تكاليف تجارية أعباء ادارية أعباء أخرى وظيفة				
نتيجة وظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها: -مصاريف المستخدمين -مخصصات الاهتلاكات - أعباء حسب طبيعتها أخرى				
ايرادات مالية مصاريف مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للأنشيطة العادية				
أعباء استثنائية ايرادات استثنائية				
النتيجة الصافية للنشاط				
عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة				

3 – جدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن			
المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين			
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعة على النتيجة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة			
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية			
فوائد محصلة من التوظيفات المالية			
حصص وأقساط مقبوضة من النتائج			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			
التحصيل الناتج من إصدار الأسهم			
حصص و توزيعات أخرى			
تحصيل قروض			
تسديد الديون وقرض أخرى			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية			
مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول تدفقات الخزينة – الطريقة غير المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة لسابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية **تعديلات وتصحيحات حول:** – اهتلاكات و مؤونات – التغير في الضرائب المؤجلة – التغير في المخزون – التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى – التغير في حسابات المورد وديون أخرى – زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: – المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة – التحصيل الخاص بالتنازل /القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: – حصص مدفوعة للمساهمين – زيادة أو ارتفاع رأس المال – إصدار قروض – تسديد قروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3			
تغير الخزينة خلال السنة المالية		**3+2+1**	
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة			
مؤشر تغير أسعار صرف العملات			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			

4 – جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات & نتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعاد تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

ثامنا- حالات خاصة للتقييم والمعالجة المحاسبية:

1- ضرائب الدخل المؤجلة[1] إن ضريبة الدخل المؤجلة تتعلق بالضرائب على الأرباح القابلة للدفع ونعني بها ضريبة مؤجلة كالتزام (خصوم) أو ضريبة قابلة للاسترجاع ونعني بها ضريبة مؤجلة أصول، أثناء الدورات المستقبلية.

إن ضريبة الدخل المؤجلة كأصل هي عوائد ضريبية مستقبلية، بحيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قبل للضريبة ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة حسابات النتائج بعد، كذلك فإن ضرائب الدخل التي يتم تسديدها من قبل على ذلك الدخل تعتبر في الحقيقة بمثابة مصاريف مدفوعة مقدما.

أما ضريبة الدخل المؤجلة خصوم أو التزام ضريبة الدخل المؤجلة، يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو عن الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة.[2]

2- عقد الإيجار- تمويل[3]: عقود الإيجار هي عقود تتم بين طرفين مثل كل العقود التي تتم بين مؤجر و مستأجر، هذا العقد يعطي الحق للمستأجر في استخدام الأصل محل التأجير لفترة زمنية معينة مقابل مصاريف الإيجار وكمثال على ذلك إذا قامت شركة سونا طراك باستئجار طائرة لنقل عمالها من الجنوب إلى الشمال لمدة خمس سنوات .فكيف تتم المعالجة المحاسبية ؟ ففي السابق كانت هذه الطائرة لا تظهر في ميزانية الشركة ويظهر فقط مصاريف الإيجار في حسابات النتائج.لكن من خلال النظام المحاسبي الجيد للمؤسسات وانطلاقا من مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، تتم المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود عن طريق تسجيل الأصل محل التأجير ضمن عناصر الأصول بالقيمة العادلة أو القيمة القيمة المدفوعة.لكن بشرط أن يتم تحويل الأخطار والمنافع

1 L'imposition différée est une méthode comptable qui consiste à comptabiliser en charges la charge d'impôt sur le résultat imputable aux seules opérations de l'exercice.

2 Un impôt différé correspond à un montant d'impôt sur les bénéfices payable (impôt différé passif) ou recouvrable (impôt différé actif) au cours d'exercices futurs.

3 La location financement est un contrat de location ayant pour effet de transférer au preneur la quasi-totalité des risques et avantages inhérents à la propriété d'un actif avec ou sans transfert de propriété en fin de contrat.

الاقتصادية إلى الطرف المستأجر حتى تصبح هذه العقود، عقود إيجار-تمويل، وإلا تصبح عقود إيجار بسيطة ولا تخضع لهذه المعالجة[1].

أما المبالغ المستحقة الدفع كقيمة إيجار (مدفوعات الإيجار المستحقة الدفع) ينبغي تسجيلها في جانب الخصوم.

هذا المبدأ كان غير معمول به من خلال المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975، فالأحداث الاقتصادية كان التعامل معها حسب الشكل القانوني، وأسباب تسجيل عناصر الذمة للمؤسسة هو ملكية هذه العناصر.

وعليه ومن خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات أصبح من الضروري تسجيل العناصر التي تم استغلالها عن طريق قروض الإيجار – تمويل، ضمن عناصر الأصول وتسجل الديون المقابل لها ضمن عناصر الخصوم.

3 – العمليات بالعملة الأجنبية: الأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المقيمة بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق).فروقات أسعار الصرف تسجل مباشرة في الأموال الخاصة.[2]

4- شهرة المحل[3] Good will تنشأ شهرة المحل عادة من شراء أو تجميع المؤسسات أو من عملية ضم مؤسسة لأخرى، وبالتالي عند هذه العمليات يجب أن تظهر شهرة المحل من ضمن عناصر الأصول.

1 Voir: ،IAS17

2 Lorsque la naissance et le règlement des créances ou des dettes s'effectuent dans le même exercice, les écarts constatés par rapport aux valeurs d'entrée, en raison de la variation des cours de change, constituent des pertes ou des gains de change à inscrire respectivement dans les charges financières ou les produits financiers de l'exercice.

3 les écarts d'acquisition (ou goodwill) résultant d'un regroupement d'entreprises dans le cadre d'une acquisition, d'une fusion ou d'une consolidation.
L'écart d'acquisition est un actif non identifiable, et par conséquent doit être distingué des Immobilisations incorporelles qui, par définition, sont des actifs identifiables. Les pertes de valeur constatées à la suite d'un test de dépréciation sur un écart d'acquisition ne peuvent pas faire l'objet de reprises ultérieures, contrairement aux pertes de valeur constatées sur les autres actifs.

5- إعادة التقييم:

أ- القيمة العادلة [1] Juste Valeur : القيمة العادلة للأراضي والمباني هي القيم السوقية وتحدد هذه القيم من طرف خبراء مختصين ومؤهلين في هذا المجال، أما المنشآت أو معدات الإنتاج فالقيمة العادلة هي القيمة السوقية أما في حالة المنشآت الخاصة والتي لا يمكن تحديد لها قيم سوقية.فالقيمة العادلة هي القيمة البديلة الصافية

ب- الاهتلاكات: المبالغ القابلة للاهتلاك هي المبالغ أو القيم المحصل عنها بعد إعادة التقدير بمعنى أنه ينبغي إعادة النظر في الاهتلاكات في نهاية كل دورة وتحسب على أساس القيم العادلة بدلا من التكلفة التاريخية[2].

ت- حالة ارتفاع القيمة المحاسبية: في حالة ارتفاع القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير فان هذا الارتفاع يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة و يسجل في فرق إعادة التقدير. ويعتبر إيرادات أو يتم تخفيضه من نفس الأصل الذي تم تقيمه في السابق ونتج عنه فرق سالب أو نقص في القيمة الذي يعتبر أعباء.

ث- حالة انخفاض القيمة المحاسبية: في حالة انخفاض القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير فان هذا الانخفاض يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقدير ويعتبر أعباء وتتم المقاصة من نفس الأصل الذي تم تقيمه في السابق ونتج عنه فرق موجب أو زيادة في القيمة الذي يعتبر إيراد.

خ- إعادة تقييم الأصول المعنوية: يمكن إعادة تقديرها بنفس الكيفية للأصول المادية لكن إعادة التقدير تتم إذا كان هناك سوق خاص بالقيم المعنوية، أوهناك تقييم لنفس العناصر المتجانسة.

1 La juste valeur des terrains et constructions est habituellement leur valeur de marché.
Cette valeur est déterminée sur la base d'une estimation effectuée par des évaluateurs professionnels qualifiés.
La juste valeur des installations de production est également leur valeur de marché. En l'absence d'indications sur leur valeur de marché (installation spécialisée), elles sont évaluées à leur coût de remplacement net d'amortissement.

2 Lorsqu'une immobilisation corporelle est réévaluée par application d'un indice déterminé par rapport à son coût de remplacement net d'amortissement ou par référence à la valeur du Marché, le cumul des amortissements à la date de réévaluation est ajusté proportionnellement à la valeur brute comptable de l'actif, de sorte que la valeur comptable de cet actif à l'issue de la réévaluation soit égale au montant réévalué.
Après réévaluation, les montants amortissables sont déterminés sur la base des montants réévalués.

6- الأصول المالية غير المتداولة – سندات وحقوق: تشمل سندات المساهمة والحسابات الملحقة وتكون من خلال أسهم في الشركات الفرعية للشركة الأم أو الشركات الحليفة أو مؤسسات أخرى. سندات أخرى أو سندات توظيف طويلة المدى. بالإضافة إلى قروض ممنوحة وحقوق لدى الغير تتعدى السنة.

خ- المخزونات والحسابات الجارية: تعبر المخزونات من ضمن الأصول المتداولة وتشمل المواد الأولية واللوازم والبضائع والمنتجات بمختلف أنواعها القابلة للتخزين....

أ- تقييم المخزونات: تقييم المخزونات بتكلفة الشراء أو الاقتناء التي تشمل أسعار الشراء وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء، مثل مصاريف الإدارة والمالية والمصاريف العامة، وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج وهذا على حسب طبيعة المخزون وفي بعض الحالات الخاصة عندما تكون قيمة المخزون غير قابلة للتحقق، يمكن أن يقيم بسعر البيع بعد خفض الهامش المطبق على كل نوع من المخزون.

ب- طرائق التقييم: في حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات تعتمد إحدى الطريقتين:[1]

- طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة أو
- طريقة ما ورد أولا صدر أولا FIFO.

ت – حالة المخزونات الزراعية: تعالج المخزونات الزراعية بالتكلفة الأولية محاسبيا، وتقييم بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال.

ث- مؤونات الأعباء والخسائر: تعتبر مؤونات الأعباء والخسائر من ضمن عناصر الخصوم، وتسجل في الحالات التالية[2]:

- هناك إلتزام حالي قانوني ناتج عن أحداث ماضية؛
- احتمال خروج موارد من أجل تسوية هذا إلتزام؛
- إمكانية تحديد وتقدير القيمة المقابلة لهذا الالتزام بصفة دقيقة وعادلة.

يجب إعادة النظر في قيمة المؤونة عند نهاية كل دورة محاسبية، ولا يمكن استعمال المؤونة في غير الهدف الذي وضعت من أجله.

1 تم الغاء طريقة ما ورد آخرا صدر أولا LIFO. منذ سنة 2003 من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

2 Les pertes opérationnelles futures ne font pas l'objet d'une provision pour charges.

عموما توجد حالات خاصة أخرى للتقييم والمعالجة المحاسبية مثل تقييم الإيرادات والأعباء المالية[1]، وكذلك المعالجة المحاسبية لقروض وخصوم مالية أخرى[2].

من خلال عرضنا لبعض عناصر النظام المحاسبي المالي للمؤسسات يمكن أن نتساءل، عن مدى توافق النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات مع المعايير المحاسبية الدولية.

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية من خلال معاينة المبادئ وتعريف الإطار المحاسبي، وعرض القوائم المالية وطرائق التقييم في النظام المحاسبي المالي، حتى يسمح لنا بملاحظة التقارب بين المبادئ المحاسبية الجزائرية مع المرجعية الدولية IAS/IFRS بالمحاور الموجودة.

– المعايير المحاسبية الدولية تعالج مشاكل محاسبية محددة خاصة المطروحة على المستوى الدولي والتي تخص اكثر الشركات التي لها نشاطات دولية ومن خلالها تم اختفاء محاسبة القطاعات والمحاسبة الخاصة و غيرها، مع إعطاء توضيحات مفصلة ولكن مع تقديم الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

– النظام المحاسبي المالي الجزائري مطبق في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني، بينما المعايير المحاسبية الدولية تطبق بالأخص في الشركات المنظمة إلى البورصة. وهي مرنة ومتغيرة ومتجددة بصفة دورية.

– أما النظام المحاسبي هو نظام ساكن ويخضع للقانون التجاري وبشكل إجباري، بينما المعايير المحاسبية الدولية فهي معايير اختيارية ولا تخص تشريعا خاص، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية ليس له القوة الإلزامية. كما أنها لا ترتبط بأية قيود خاصة أو بمحيط وطني.

لذلك يجب تكييف النظام المحاسبي المالي دوريا مع معايير الابلاغ المالي الدولية، وذلك من خلال قوانين المالية.

---

1 Les emprunts et autres passifs financiers sont évalués initialement au coût, qui est la juste valeur de la contrepartie nette reçue après déduction des coûts accessoires encourus lors de leur mise en place. Après acquisition, les passifs financiers autres que ceux détenus à des fins de transaction sont évalués au coût amorti, à l'exception des passifs détenus à des fins de transaction dont l'évaluation est effectuée à la juste valeur.

2 Les charges et produits financiers sont pris en compte en fonction de l'écoulement du temps et rattachés à l'exercice pendant lequel les intérêts ont couru.
Les opérations pour lesquelles un différé de paiement est obtenu ou accordé à des conditions inférieures aux conditions du marché sont comptabilisées à leur juste valeur, après déduction du produit financier ou du coût financier lié à ce différé.
L'écart entre la valeur nominale de la contrepartie et la juste valeur de l'opération, correspondant au coût estimatif du crédit obtenu ou accordé, est alors comptabilisé en charges financières dans les comptes de l'acquéreur et en produits financiers dans les comptes du vendeur.

تاسعا– أمثلة تطبيقية:

– تحملت المؤسسة خسائر ناتجة عن فروقات أسعار الصرف بقيمة 12450

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/خسائر الصرف	12450	
إلى ح/ البنك		12450

– تحصلت المؤسسة على إيرادات ناتجة عن فروقات الصرف قدرت بمبلغ 3250

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ البنك	3250	
إلى ح/ عوائد الصرف		3250

– حررت المؤسسة شيك بقيمة 1250 للبنك يمثل الفوائد السنوية على عاتق المؤسسة؛

البيان	**المبالغ**	
	مدين	**دائن**
من ح/ فوائد مدفوعة	1250	
إلى ح/ البنك		1250

– تحملت المؤسسة خسائر قدرت 9250 نظرا لحدوث حرائق في مخازنها؛

البيان	**المبالغ**	
	مدين	**دائن**
من ح/مصاريف استثنائية	9250	
إلى ح/ الصندوق		9250

– قامت مؤسسة تلفزة خاصة بتأجير آلات تصوير من الحجم الكبير بمبلغ 120000 سنويا، وهي نفس القيمة السوقية لآلات التصوير، القيمة تدفع نقدا كل شهر؛مع مصاريف مالية 350

أ- التسجيل في دفاتر المستأجر[1]

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات و أدوات	120000	
إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		120000
من ح/ ديون عقد الإيجار -تمويل	10000	
إلى ح/ الصندوق		10000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	350	
إلى ح/ البنك		350

ب- التسجيل في دفاتر المؤجر[2]

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ حقوق عقد الإيجار- تمويل	120000	
إلى ح/ معدات و أدوات[3]		120000
من ح/ الصندوق	10000	
إلى ح/حقوق عقد الإيجار-تمويل		10000
من ح/ البنك	350	
إلى ح/إيرادات الأصول المالية		350

1 Le bien loué est comptabilisé à l'actif du bilan à sa Juste valeur du bien ou Valeur actualisée des paiements, voir: ،IAS 17

2 Un bien dont le bailleur est propriétaire en vertu d'une location financement figure à son son bilan en tant que prêt et non en tant qu'immobilisation corporelle

3 هنا يجب اعتبار أن آلة التصوير كانت مسجلة في ميزانية المؤسسة المؤجرة، وبالتالي يجب أن تحذف من الممتلكات المادية وتسجل في الأصول المالية. أما في حالة شراء الأصل محل التأجير، وتأجيره مباشرة، فالتسجيل المحاسبي يختلف.

- قامت الخطوط الجوية الجزائرية باقتراض مبلغ 3 مليار لتمويل شراء طائرة، تسدد خلال 5 سنوات بمعدل الفائدة 2.5 بالمائة؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	3000000000	
إلى ح/موردي-الاستثمارات		3000000000
من ح/ موردي-الاستثمارات	[1]50000000	
إلى ح/ البنك		50000000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	6250000	
إلى ح/ البنك		6250000

- قامت الخطوط الجوية الجزائرية بشراء طائرة بمبلغ 3 مليار يدفع بالتقسيط لمدة 5 سنوات، بمصاريف مالية إضافية 3 بالمائة.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	3000000000	
إلى ح/موردي-الاستثمارات		3000000000
من ح/ موردي-الاستثمارات	[1]50000000	
إلى ح/ البنك		50000000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	7500000	
إلى ح/ البنك		7500000

- قامت الخطوط الجويةالجزائرية باستئجار طائرة لمدة 5 سنوات مع تسديد أقساط إيجار شهرية بقيمة 50 مليون؛

1 نفس الملاحظة السابقة.

أ- التسجيل في دفاتر المستأجر

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	3000000000	
إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		3000000000
من ح/ دبون عقد الإيجار -تمويل	[1]50000000	
إلى ح/ البنك		50000000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	xx	
إلى ح/ البنك		xx

ب-التسجيل في دفاتر المؤجر

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
	3000000000	
من ح/ حقوق عقد الإيجار-تمويل		3000000000
إلى ح/ معدات النقل[2]		
من ح/ الصندوق	[3]50000000	
إلى ح/حقوق عقد الإيجار-تمويل		50000000
من ح/ البنك	xx	
إلى ح/إيرادات الأصول المالية		xx

- بدأ علي نشاطه التجاري برأس مال متكون من :

المحل التجاري 2000، بضائع 3000، شاحنة 1500، آلات إنتاج 3500 نقديات 1200، ودائع في البنك 1300؛

1 القسط الشهري مسجل بالقيمة المطلقة.لكن طبقا للمعايير المحاسبية الدولية فالتسجيل المحاسبي يقر تسجيل الأقساط بالقيمة الحالية، بمعنى استعمال التقييم الحالي لكل قسط؛ بالإضافة إلى تسجيل المصاريف المالية؛

2 هنا يجب الإشارة إلى أن الطائرة كانت مسجلة في ميزانية المؤسسة المؤجرة، وبالتالي يجب أن تحذف من الممتلكات المادية وتسجل في الأصول المالية.أما في حالة شراء الأصل محل التأجير، وتأجيره مباشرة، فالتسجيل المحاسبي يختلف.

3 نفس الملاحظة التي أشرنا إليها سابقا

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
	1300	
من ح/ البنك	2000	
من ح/ محل تجاري	3000	
من ح/ بضائع	3500	
من ح/ معدان وأدوات	1500	
من ح/ معدات نقل	1200	
من ح/ الصندوق		
إلى ح/ رأس المال		12500

- سحب علي 1500 من البضائع لحاجياته الخاصة؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ المستغل	1500	
إلى ح/البضائع		1500

- شركة ذات أسهم كانت قد اشترت 100 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 للسهم، قيمة بيع السهم 1200

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ البنك	20000	
إلى ح/علاوات الاصدار		20000

- قرر مجلس إدارة شركة ذات أسهم توزيع نتيجة السنة المالية 2000 احتياطي قانوني، 5000 على الشركاء، 3000 احتياطي اختياري؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ النتيجة الدورة	10000	
إلى ح/الاحتياطي		5000
إلى ح/الشركاء-حصص للتوزيع		5000

- خلال السنة المالية الماضية دفعت المؤسسة ضرائب على الأرباح قدرها 15500 في حين أن النتيجة من القوائم المالية كانت 62000، الضريبة على الأرباح 25 بالمائة؛

لا يوجد أي تسجيل لأن المبلغ المدفوع هو نفسه المبلغ المستحق.

- هناك ثلاثة عمال سوف يحالون على التقاعد السنة المقبلة، وقدرت الأعباء الملحقة بهذه العملية بمبلغ 4200

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ مخصصات المؤونات	4200	
إلى ح/مؤونة منح التقاعد		4200

- قامت شركة بريتش بتروليوم بشراء أصول شركة أموكو الأمريكية بقيمة 1500 مليار، كما قدر فرق الاقتناء 1.2 مليون

البيان	المبالغ	مليون
	مدين	دائن
من ح/فرق الاقتناء	1.2	
إلى ح/ البنك		1.2

- تم انجاز مباني من طرف المؤسسة لذاتها بمبلغ قدره 500000 العمر الإنتاجي 25 سنة؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/مباني	500000	
إلى ح/ إنتاج قيم ثابتة مادية		500000
من ح/مخصصات الاهتلاكات	20000	
إلى ح/ إهتلاك المباني		20000

- دفعت المؤسسة نقدا تسبيق قدره 32000 من مبلغ إجمالي 100000 للحصول على تجهيزات إنتاج، معدل اهتلاكها 20 بالمائة.

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/تسبيقات الحصول/ق.ث	32000	
إلى ح/ الصندوق		32000

– اشترت المؤسسة 650 سهم بقيمة إجمالية 90000 من أسهم شركة مسعرة في البورصة

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/سندات مساهمة	90000	
إلى ح/ إلى البنك		90000

– دفعت المؤسسة مبلغ قدره 2300 بشيك كضمان لمؤسسة نفطال

البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
من ح/ ضمانات مدفوعة	2300	
إلى ح/ البنك		2300

– تم شراء بضائع على الحساب بمبلغ 20000، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، تخفيض تجاري قدره 1 بالمائة، البضائع لم تصل بعد؛

البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
من ح/مشتريات بضائع	19800	
من ح/الرسم على.ق.م	3366	
إلى ح/ المورد		23166

– تم شراء مواد أولية بقيمة 5200، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تخفيض تعجيل الدفع 2 بالمائة، المواد وصلت والفواتير لم تصل بعد؛

	مدين	دائن
	5200	
من ح/مشتريات مواد أولية	356.72	
من ح/الرسم على.ق.م		
إلى ح/ المورد–فواتير لم تصل		5452.72
إلى ح/ إيرادات مالية		104
من ح/ مواد أولية	5200	
إلى ح/مشتريات مواد أولية		5200

- تم إنتاج منتجات تامة الصنع من طرف المؤسسة تكلفة الإنتاج 2350

	مدين	دائن
من ح/منتجات تامة	2350	
إلى ح/ التغير في مخزون المنتجات		2350

- كونت المؤسسة تدني قيمة قدرها 1200 خاصة بنقص محتمل للبضائع الموجودة بالمخازن؛

	مدين	دائن
من ح/مخصصات تدني الأصول المتداولة	1200	
إلى ح/ تدني قيمة مخزون البضائع		1200

- نظرا لعدم مطابقة البضائع للمواصفات المطلوبة أرجعت المؤسسة للمورد نصفها في العملية السابقة.

	مدين	دائن
من ح/ بضائع	19800	
إلى ح/ مشتريات بضائع		19800
من ح/المورد	11583	
إلى ح/ بضائع		9900
إلى ح/ الرسم على.ق.م		1683

- تم بيع بضائع بمبلغ 45000 هامش الربح 20 بالمائة، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، تخفيض مالي 100 دج؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
	52533	
من ح/الزبائن	100	
من ح/مصاريف مالية		
إلى ح/ مبيعات بضائع		45000
إلى ح/ الرسم على.ق.م		7633
من ح/ بضائع مستهلكة	36000	
إلى ح/ بضائع		36000

- في العملية السابقة قرر الزبون تسديد المبلغ بورقة تجارية؛

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/أوراق القبض	52533	
إلى ح/ /الزبائن		52533

- هناك زبون مشكوك فيه، دفع ديونه نقدا بمبلغ 2500

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/الصندوق	2500	
إلى ح/ الزبائن المشكوك فيهم		2500

- سجلت المؤسسة نقص قيمة في قيمة معدات النقل بقيمة 2500 تكلفة الاقتناء 25000، العمر الإنتاجي 5 سنوات، الاهتلاك المتراكم 15000

البيان	المبالغ	
من ح/مخصصات الأصول غير المتداولة	2500	
إلى ح/ نقص قيمة في قيمة معدات النقل		2500

- تم شراء آلات إنتاج، وتم تحرير ورقة تجارية بقيمة 56000، العمر الإنتاجي المقدر 4 سنوات، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة

البيان	مدين	دائن
	56000	
من ح/معدات وأدوات	3920	
من ح/الرسم على.ق.م		
إلى ح/ أوراق دفع-قيم.غ.م		59920
من ح/ مخصصات الأصول غ.المتداولة	14000	
إلى ح/اهتلاك معدات وأدوات		14000

- قدمت المؤسسة مبلغ 30000 كتسبيق على الأجور للعمال

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ تسبيقات للمستخدمين	30000	
إلى ح/البنك		30000
من ح/ مصاريف المستخدمين	30000	
إلى ح/ تسبيقات للمستخدمين		30000

- دفعت المؤسسة مبلغ 6200 تمثل العطل مدفوعة الأجر،

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ عطل مدفوعة الأجر	6200	
إلى ح/البنك		6200

- قدمت الدولة إعانات استغلال للمؤسسة تدفع العام المقبل بقيمة 100 مليون

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ الدولة-إعانات للاستلام	100	
إلى ح/ إعانات الاستغلال		100

- هناك مبلغ قدره 5000 يمثل الضرائب المستحقة على العطل المدفوعة الأجر، دفع بشيك،

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ أعباء للدفع	5000	
إلى ح/البنك		5000

– اشترت المؤسسة سندات توظيف بمبلغ 6560 لم تسدد بعد

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/القيمة المنقولة.س.ت	6560	
إلى ح/د.سندات.ت		6560

– سجلت المؤسسة نقص قيمة خاصة بالزبائن قيمتها 890

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/مخصصات الأصول.م	890	
إلى ح/نقص قيمة الزبائن		890

– اشترت المؤسسة قطع غيار خاصة بشاحنات النقل التي تمتلكها المؤسسة بمبلغ 2300، نقدا.

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ مخزونات.ق.ث	2300	
إلى ح/ الصندوق		2300

– تحصلت المؤسسة على قرض من البنك بقيمة 120000 يسدد على مدى 10 سنوات ابتدءا من هذه السنة، بمعدل فائدة 4.5 بالمائة

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/البنك	120000	
إلى ح/ قروض بنكية		120000
من ح/قروض بنكية	12000	
من ح/فوائد على القروض	5400	
إلى ح/ البنك		17400

– اشترت المؤسسة شاحنة بمبلغ قدره 26000 نقدا، العمر الإنتاجي 5 سنوات

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	26000	
إلى ح/ الصندوق		26000
من ح/مخصصات الاهتلاكات	5200	
إلى ح/ اهتلاكات معدات النقل		5200

- بعد مرور ثلاثة سنوات على شراء الشاحنة قامت المؤسسة بتغير محرك الشاحنة قدره 5000، المبلغ سدد نقدا،

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات نقل	5000	
إلى ح/ الصندوق		5000

- اشترت المؤسسة آلات إنتاج بقيمة 5300 سدد المبلغ بورقة دفع مصاريف التركيب 150 سدد نقدا، العمر الإنتاجي 6 سنوات، بعد مرور 3 سنوات قامت المؤسسة بإصلاحات على هذه الآلات بقيمة 1000 دفعت نقدا مما زاد في الطاقة الإنتاجية لها؛

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات وأدوات	5450	
إلى ح/ أوراق دفع-قيم.غ.م		5300
إلى ح/ الصندوق		150
من ح/مخصصات.ا. الأصول.غ.م	[1]908	
إلى ح/اهتلاك معدات وأدوات		908
من ح/معدات وأدوات	1000	
إلى ح/ الصندوق		1000
من ح/مخصصات الأصول.غ.م	[2]xxx	
إلى ح/اهتلاك معدات وأدوات		xxx

- قدمت المؤسسة خدمات للغير بمبلغ قدره 5000 نقدا

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/الصندوق	5000	
إلى ح/ خدمات مقدمة أخرى		5000

1 هنا يجب الإشارة إلى أن حساب الاهتلاك يتم على أساس القيمة العادلة في السنة الموالية، ولا يسجل نفس مبلغ الاهتلاك(908)، بل يجب إعادة النظر في العمر الإنتاجي والمبلغ الخاضع للاهتلاك في نهاية كل سنة مالية؛

2 هنا لحساب الاهتلاك ينبغي مقارنة القيمة المحاسبية الصافية (5450-908-الاهتلاك المتراكم للسنتين) بالقيمة العادلة العادلة ثم يضاف لها المبلغ الجديد (1000)، بالإضافة إلى تقدير جديد للعمر الإنتاجي؛

- تم إلغاء المؤونة المكونة سابقا نظرا لتحسن وضعية الزبون المعني بالمؤونة

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
من ح/ نقص قيمة الزبائن إلى ح/ استرجاع.أ.د.س	2000	 2000

- باعت المؤسسة إنتاج تام الصنع بقيمة 4500، هامش الربح 20 بالمائة، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، تخفيض تجاري 1 بالمائة، تخفيض مالي 1 بالمائة في حالة الدفع بعد أسبوع، كما تم بيع منتجات وسيطية بقيمة 2500.[1]

تكلفة الإنتاج.............................. 3600=0.80*4500
سعر البيع..=4500
تخفيض تجاري.................................45=0.01*4500
الصافي التجاري...=4455
تخفيض مالي................................44.55=0.01*4455
الصافي المالي..=4410.45
الرسم على القيمة المضافة..........749.7765=0.17*4410.45
صافي الدفع............=5160.2265=4410.45+749.7765

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن من ح/مصاريف مالية إلى ح/ إنتاج مباع إلى ح/ الرسم على.ق.م	5160.2265 44.55	 4455 749.7765
من ح/ تغير مخزون المنتجات إلى ح/ منتجات تام الصنع	3600	 3600
من ح/الزبائن إلى ح/ بيع منتجات وسيطية	2500	 2500
من ح/ تغير مخزون المنتجات إلى ح/ منتجات وسيطية	2500	 2500

1 يوجد حاليا اختلاف حول هل يعالج التخفيض المالي في الفاتورة الأصلية أم لا ؟ لمزيد من التفصيل أنظر:، - جبريل كحالة وأخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهرن للنشر، عمان، 2011 –عبد الفتاح وصفي، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009

– قامت مؤسسة خاصة بتأجير وسائل إنتاج بمبلغ 300000 سنويا لمدة ثلاثة سنوات من طرف مؤسسة مالية، القيمة تدفع بشيك كل سنة بالتساوي. مصاريف مالية سنوية 300

أ– التسجيل في دفاتر المستأجر[1]

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات و أدوات	300000	
إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		300000
من ح/ ديون عقد الإيجار -تمويل	[1]100000	
إلى ح/ البنك		100000
من ح/ مصاريف مالية أخرى	300	
إلى ح/ البنك		300

ب– التسجيل في دفاتر المؤجر[2]

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/ حقوق عقد الإيجار-تمويل	300000	
إلى ح/ معدات و أدوات		300000
من ح/ البنك	100000	
إلى ح/حقوق عقد الإيجار-تمويل		100000
من ح/ البنك	300	
إلى ح/إيرادات الأصول المالية		300

– تم بيع بضائع على الحساب بقيمة 5300، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تخفيض تجاري 2 بالمائة، تخفيض مالي 1 بالمائة في حالة الدفع بعد شهر[3]

1 Le bien loué est comptabilisé à l'actif du bilan à sa Juste valeur du bien ou aleur actualisée des paiements,

2 Un bien dont le bailleur est propriétaire en vertu d'une location financement figure à son bilan en tant que prêt et non en tant qu'immobilisation corporelle.

3 توجد طريقتين لمعالجة التخفيض المالي في الفاتورة الأصلية. لمزيد من التفصيل أنظر:

جبريل كحالة وآخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهرن للنشر، عمان، 2011

– عبد الفتاح وصفي، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000

– شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009

سعر البيع..=5300
تخفيض تجاري..........................0.02*5300=106
الصافي التجاري.......................................=5194
تخفيض مالي...........................0.01*5194=51.94
الصافي المالي..=5142.06
الرسم على القيمة المضافة........0.07*5142.06=359.9442
صافي الدفع............= 5142.06+359.9442=5520.0042

أ- التسجيل المحاسبي في دفاتر البائع

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/الزبائن	5502.0042	
من ح/مصاريف مالية	51.94	
إلى ح/ مبيعات بضائع		5194
إلى ح/ الرسم على.ق.م		359.9442
من ح/ تكلفة البضائع المباعة	xxx	
إلى ح/ بضائع		xxx

ب- التسجيل المحاسبي في دفاتر المشتري

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/مشتريات بضائع	5194	
من ح/ الرسم على.ق.م	359.9442	
إلى ح/ مبيعات بضائع		5502.0042
إلى ح/ إيرادات مالية		51.94
من ح/ بضائع	5194	
إلى ح/ بضائع		5194

- تم اقتناء باخرة لنقل البترول بمبلغ إجمالي 10 مليون دولار(تطبيق سعر الصرف الجاري) بتاريخ01 جانفي، وتتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول (coque) بقيمة 5 مليون دولار العمر الإنتاجي 20 سنة الجزء الثاني (Moteur) بقيمة 3 مليون دولار العمر الإنتاجي10 سنة الجزء الثالث (Carénage) بقيمة 2 مليون دولار العمر الإنتاجي 5 سنة

البيان	المبالغ	بالمليون
	مدين	دائن
من ح/معدات و أدوات	[1]100	
إلى ح/موردي- الأصول. غ. المتداولة		100
من ح/مخصصات الأصول. غ.م	[1]2.5	
إلى ح/اهتلاك معدات نقل coque		2.5
من ح/مخصصات الأصول. غ.م	[1]3	
إلى ح/اهتلاك معدات نقل Moteur		3
من ح/مخصصات الأصول. غ.م	[1]4	
إلى ح/اهتلاك معدات نقل Carénage		4

- وكالة لبيع السيارات باعت سيارة بمبلغ 120 مليون منها مبلغ مليون لكل سنة لخدمات مابعد البيع لمدة 3 سنوات

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/إيرادات مقدمة	120000000	
إلى ح/إيرادات مسجلة مسبقا		[1]3000000
إلى ح/ مبيعات		117000000
من ح/ إيرادات مسجلة مسبقا	1000000	
إلى ح/خدمات مقدمة أخرى		1000000

1 يجب أن يسجل المبلغ بالقيمة الحالية، هنا سجل بالقيمة المطلقة نظرا لغياب معدل التقييم الحالي

- مؤسسة اشترت (four) بمبلغ 120000 منها 20000 تخص (parois) العمر الإنتاجي الخاص ب (four) 10 سنوات، والعمر الإنتاجي ل(parois) أربع سنوات، الاهتلاك المعتمد هو(approche par composant)

البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
من ح/معدات و أدوات	120000	
إلى ح/موردي الأصول غ. المتداولة		120000
من ح/مخصصات الأصول.غ.م	15000[1]	
إلى ح/اهتلاك معدات -(parois)		5000
إلى ح/اهتلاك معدات -(Four)		10000

تطبيق شامل

تأسست شركة جبال عمور لتصدير الزرابي برأسمال قدره 10 مليار(10000 سهم)، موزع بين 21 شريك، رأس المال موزع كمايلي:

مباني 2 مليار، وسائل نقل 500 مليون، آلات إنتاج 1 مليار، تجهيزات مكتب 500 مليون، مواد أولية بقيمة 3 مليار، أراضي بقيمة 1.5 مليار، بضائع 1.5 مليار؛

كما تحصلت على قرض من مؤسسة مالية قدره 5 مليار يسدد على مدى 5 سنوات ابتداءا من السنة المقبلة بمعدل فائدة 4 بالمائة تم وضع المبلغ في البنك؛

- تم شراء مواد أولية بمبلغ قدره 500 مليون سدد النصف عن طريق البنك، الرسم على القيمة المضافة 7بالمائة؛
- تم تحويل 600 مليون من البنك إلى الصندوق؛
- تم شراء 1000 سهم بقيمة 2500 للسهم المبلغ لم يسدد بعد؛
- تم شراء سندات توظيف بقيمة إجمالية قدرها 200 مليون سدد بشيك بنكي؛
- تم إخراج ما قيمته 1 مليار من المواد الأولية من المخازن إلى ورشة الإنتاج؛
- تم إنتاج 500 وحدة تكلفة إنتاجها 1.5 مليار تم تحويلها إلى المخازن؛
- تم تسديد أجور العمال بقيمة 200 مليون نقدا؛
- تم بيع 250 وحدة بمبلغ 3.5 مليار النصف بشيك والباقي يسدد بالتقسيط لمدة سنتين الرسم على القيمة المضافة 7بالمائة؛

1 حساب الاهتلاك يتم على أساس القيمة العادلة في السنة الموالية، ولا يسجل نفس مبلغ الاهتلاك الحالي، بل يجب إعادة النظر في العمر الإنتاجي والمبلغ الخاضع للاهتلاك في نهاية كل سنة مالية؛

- تم تأجير شاحنة لنقل البضائع بقيمة 300 مليون لمدة ثلاثة سنوات تسدد بالتساوي كل سنة، مصاريف مالية قدرها 10 مليون سنويا؛
- دفعت المؤسسة مصاريف الكهرباء والغاز نقدا بمبلغ 600000؛
- تم دفع مصاريف التأمين بشيك قدره 700000؛
- هناك ضرائب مستحقة على الشركة قدرها 150000 خارج الضرائب على الأرباح؛
- قدرت المؤسسة أن هناك نقص قيمة في القيمة التاريخية لتجهيزات المكتب 5 بالمائة؛
- تسديد مصاريف الإيجار بمبلغ نقدا 100000؛
- كونت المؤسسة مؤونة للزبون بقيمة 100000؛
- دفعت المؤسسة رسوم جمركية قدرها 200000 بشيك؛
- اشترت المؤسسة برنامج للإعلام الآلي خاص بالتسيير المحاسبي والمالي بقيمة 800000 دفع بشيك، مدة الاستعمال 10 سنوات؛
- تم بيع نصف الأراضي الموجودة بحوزة المؤسسة بمبلغ 900 مليون نصفها بشيك والباقي بورقة تجارية؛
-دفعت المؤسسة مبلغ 250000 كتسبيق للحصول على تأثيث مكتب قيمته الإجمالية 550000؛
- استوردت المؤسسة تجهيزات إنتاج بصفة مؤقتة ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد قيمتها العادلة 2 مليار، دفعت المؤسسة 10 بالمائة كمبلغ ضمان لمصلحة الجمارك بشيك؛
- اشترت المؤسسة تموين يستعمل بالإضافة إلى المواد الأولية في عملية إنتاج الزرابي بمبلغ 300000؛
- سجلت المؤسسة نقص قيمة في الإنتاج التام الموجود بمخازن المؤسسة قدرها 1 بالمائة؛
- هناك مبلغ قدره 150000 مستحق على المؤسسة اتجاه الضمان الاجتماعي
- تحصلت المؤسسة على إعانات مالية قدرها 500000 نقدا من طرف وزارة السياحة لدعم الصناعات التقليدية؛
- قرر بنك البركة أن يدخل كشريك في رأس المال وقدم حصة ممثلة في مبلغ مالي قدره 1 مليار نصفه فورا والباقي قابل للدفع بعد 14 شهر، آلات إنتاج قدمت فورا قيمتها السوقية 1.5 مليار، العمر الإنتاجي لها 4 سنوات؛
- دفعت المؤسسة ضرائب على الأرباح السنوية بشيك قدره 250000، وغرامة تأخير 25 بالمائة نقدا.

العمل المطلوب: - إعداد الميزانية الافتتاحية؛ تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية؛
-إعداد ميزان المراجعة؛ إجراء قيود التسوية اللازمة في نهاية الدورة المحاسبية؛
- إعداد حسابات النتائج؛ إعداد الميزانية؛ إعداد جدول تدفقات الخزينة؛إعداد جدول تغيرات رأس المال؛
- حليل الهيكل المالي لهذه المؤسسة باستعمال رؤوس الأموال العاملة؛ والنسب المالية الأكثر دلالة؛
-ماهي الخطوات الضرورية لاعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة؟ماهي النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة؟

الميزانية الافتتاحية بتاريخ 20-01-2010

الأصول			الخصوم		
رقم.ح	**اسم الحساب**	**المبالغ.آلاف**	**رقم.ح**	**اسم الحساب**	**المبالغ.آلاف**
	الأصول غير المتداولة	**5500000000**		**الأموال الخاصة**	
211	أراضي	1500000000	101	رأس المال	10000000000
213	مباني	2000000000			
215	معدات وأدوات	1000000000	164	قروض بنكية	5000000000
218x	تجهيزات مكتب	500000000			
218x	معدات نقل	500000000			
	الأصول المتداولة	**9500000000**			
30	بضائع	1500000000			
31	مواد أولية	3000000000			
512	البنك	5000000000			
	مجموع الأصول	**15000000000**		**مجموع الخصوم**	**15000000000**

2- تسجيل العمليات في دفتر اليومية:

رقم	الحساب	البيان	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
213		من ح/ مباني	2000000000	
218x		من ح/معدات النقل	500000000	
215		من ح/ معدات وأدوات	1000000000	
218x		من ح/ تجهيزات المكتب		
31		من ح/ مواد أولية	500000000	
30		من ح/ بضائع		
211		من ح/ أراضي	3000000000	
	101	إلى ح/ رأس المال	1500000000	10000000000
			1500000000	
512		من ح/ البنك	5000000000	
		إلى ح/قروض بنكية		
	164			5000000000
381		من ح/مشتريات مواد أولية	500000000	
4456		من ح/ الرسم على.ق.م	35000000	
		إلى ح/موردي-المخزونات		
	401	إلى ح/البنك		267500000
	512			267500000
31		من ح/مواد أولية	500000000	
		إلى ح/ مشتريات مواد أولية		
	381			500000000
53		من ح/الصندوق	600000000	
		إلى ح/ تحويلات داخلية		
	581			600000000
581		من ح/ تحويلات داخلية	600000000	
	512	إلى ح/البنك		600000000

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
262		من ح/ سندات مساهمة	2500000	
	269	إلى ح/ ديون سندات.م		2500000
269		من ح/ ديون سندات.م		
	512	إلى ح/ البنك	2500000	2500000

50x		من ح/ سندات التوظيف	200000000	
	512	إلى ح/ البنك		200000000
601		من ح/مواد مستهلكة	1000000000	
	31	إلى ح/ مواد أولية		1000000000
355		من ح/إنتاج تام الصنع	1500000000	
	724	إلى ح/ التغير في الإنتاج التام		1500000000
			200000000	
631		من ح/مصاريف المستخدمين		200000000
	421	إلى ح/ مستخدمين-أجور.م		

421		من ح/ مستخدمين-أجور.م	200000000	
	53	إلى ح/الصندوق		200000000

411			1872500000	
512		من ح/الزبائن	1872500000	
		من ح/البنك		
	701	إلى ح/ إنتاج مباع		3500000000
	4457	إلى ح/ الرسم على.ق.م		245000000
724		من ح/ التغير في الإنتاج التام	750000000	
	355	إلى ح/إنتاج تام الصنع		750000000
218		من ح/معدات نقل	300000000	
	167	إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		300000000

167		من ح/ ديون عقد الإيجار -تمويل	100000000	
	512	إلى ح/ البنك		100000000
668		من ح/ مصاريف مالية أخرى	10000000	
	512	إلى ح/ البنك		10000000
607		من ح/ مصاريف الكهرباء	600000	
	53	إلى ح/ الصندوق		600000
616		من ح/ مصاريف التأمين	700000	
	512	إلى ح/ البنك		700000
645		من ح/ ضرائب ورسوم أخرى	150000	
	44x	إلى ح/ ضرائب مستحقة		150000
681	2918	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م		25000000

	25000000	إلى ح/ تدني قيمة التجهيزات		
100000	100000	من ح/ مصاريف الإيجار إلى ح/ الصندوق	53	613
100000	100000	من ح/ مخصصات الأصول. م إلى ح/ تدني قيمة الزبائن	491	685
200000	200000	من ح/رسوم جمركية إلى ح/ البنك	512	64x
800000	800000	من ح/برنامج الإعلام الآلي إلى ح/ البنك	512	204
  750000000 150000000	450000000 450000000	من ح/البنك من ح/زبائن القيم الثابتة-أوراق القبض إلى ح/ الأراضي إلى ح/القيمة الزائدة.ت.ا	 211 752	512 413

250000	250000	من ح/ تسبيقات الحصول/أ.غ.م إلى ح/ الصندوق	53	238
200000000	200000000	من ح / ضمانات مدفوعة إلى ح/ البنك	512	275
300000	300000	من ح / مشتريات أخرى إلى ح/ موردي-المخزنات	401	382
300000	300000	من ح / تموين آخر إلى ح/ مشتريات أخرى	382	32

7500000	7500000	من ح / مخصصات الأصول.م إلى ح/ تدني قيمة مخزون المنتجات	395	685
150000	150000	من ح / اشتراكات اجتماعية إلى ح/ هيئات اجتماعية	438	635
500000	500000	من ح / الصندوق إلى ح/ إعانات الاستغلال	748	53
   2000000000 500000000	1500000000 500000000 500000000	من ح / معدات وأدوات من ح / الشركاء من ح / الصندوق إلى ح/ رأس المال إلى ح/ رأس المال.م.غير.م	 101 109	215 456 53
  250000 62500	250000 62500	من ح / ضرائب على الأرباح من ح / غرامات تأخير إلى ح/ البنك إلى ح/ الصندوق	 512 53	695 656

681	2818x	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك معدات النقل	100000000	100000000
681	2815	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك معدات وأدوات	200000000	200000000
681	2818x	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك تجهيزات مكتب	100000000	100000000
681	2818x	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك معدات النقل	100000000	100000000
681	2804	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك برامج الإعلام.آ	80000	80000
681	2815	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك معدات وأدوات	375000000	375000000
681	2813	من ح/ مخصصات الأصول.غ.م إلى ح/ اهتلاك المباني	100000000	100000000
693	134	من ح/ ضرائب خصوم مؤجلة إلى ح/ التزام ضريبي مؤجل	544901875	544901875
661	512	من ح/فوائد على القروض إلى ح/ البنك	السنة المقبلة	

ميزان المراجعة

رقم-ح	اسم الحساب	المجاميع المدينة	المجاميع الدائنة	الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة
101	رأس المال		12000000000		12000000000
109	رأس المال.غ.م		500000000		500000000
134	التزام ضريبي مؤجل		544901875		544901875
164	قروض بنكية		5000000000		5000000000
167	ديون عقد الإيجار	100000000	300000000		200000000
204	برنامج الإعلام الآلي	800000		800000	
211	الأراضي	1500000000	750000000	750000000	
213	المباني	2000000000		2000000000	
215	معدات وأدوات	2500000000		2500000000	

	800000000		800000000	معدات نقل	218x
	500000000		500000000	تجهيزات مكتب	218_x
	250000		250000	تسبيقات الحصول/أ.غ.م	238
	2500000		2500000	سندات مساهمة	262
		2500000	2500000		269
	200000000		200000000	ضمانات مدفوعة	275
80000		80000		اهتلاك برامج الإعلام.آ	2804
100000000		100000000		اهتلاك للمباني	2813
575000000		575000000		اهتلاك معدات وأدوات	2815
200000000		200000000		اهتلاك معدات النقل	2818x
100000000		100000000		اهتلاك تجهيزات مكتب	2818x
25000000		25000000		تدني قيمة تجهيزات مكتب	2918
	1500000000		1500000000	بضائع	30
	2500000000	1000000000	3500000000	مواد أولية.ل	31
	300000		300000	تموين أخرى	32
	750000000	750000000	1500000000	إنتاج تام الصنع	355
7500000		7500000		تدني قيمة مخزون المنتجات	395
267800000		267800000		موردي-المخزونات	401
	1872500000		1872500000	الزبائن	411
	450000000		450000000	الزبائن-أوراق القبض	413
		200000000	200000000	مستخدمين-أجور.مستحقة	421
150000		150000		هيئات اجتماعية	438
210000000		245000000	35000000	الرسم.ق.م	445x
150000		150000		ضرائب مستحقة	4xx
	500000000		500000000	الشركاء	
100000		100000		تدني قيمة الزبائن	491
	200000000		200000000	سندات التوظيف	50x
	5940550000	1381950000	7322500000	البنك	512

53	الصندوق	1100500000	201012500	899487500	
601	مواد مستهلكة	1000000000		1000000000	
607	مصاريف الكهرباء	600000		600000	
613	مصاريف الإيجار	100000		100000	
616	مصاريف التأمين	700000		700000	
631	مصاريف المستخدمين	200000000		200000000	
635	اشتراكات اجتماعية	150000		150000	
645	ضرائب ورسوم أخرى	150000		150000	
64x	رسوم جمركية	200000		200000	
656	غرامات تأخير	62500		62500	
668	مصاريف مالية	10000000		10000000	
681	مخصصات اهتلاك الأصول.غ.م	975080000		975080000	
681x	مخصصات تدني الأصول.غ.م	25000000		25000000	
685	مخصصات الأصول. م	7600000		7600000	
693	ضرائب.خ.م	544901875		544901875	
695	ضرائب على الأرباح	250000		250000	
701	إنتاج مباع		3500000000		3500000000
724	التغير في إنتاج مخزن	750000000	1500000000		750000000
748	إعانات الاستغلال		500000		500000
752	القيمة الزائدة للتنازل/ا		150000000		150000000

الميزانية-أصول

رقم الحساب	الأصول	إحالات	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات-تدني القيمة	القيمة المحاسبية	الدورة السابقة
2	**الأصول غير المتداولة:**					
20	**القيم المعنوية:**					
204	أنظمة الإعلام الآلي	1	800000	80000	720000	
21	**القيم المادية:**					
211	الأراضي	2	750000000		750000000	
213	مباني	3	2000000000	100000000	1900000000	
215	معدات وأدوات صناعية	4	2500000000	575000000	1925000000	
218^{x}	معدات نقل	5	800000000	200000000	600000000	
218_{x}	تجهيزات مكتب	6	500000000	125000000	375000000	
23	**قيم ثابتة قيد الانجاز:**					
238	تسبيقات/ قيم ثابتة		250000		250000	
	قيم ثابتة مالية:					
262	سندات مساهمة		2500000		2500000	
275	ضمانات مدفوعة		200000000		200000000	
	الأصول المتداولة:					
3	**مخزونات وحسابات جارية**					
30	مخزون البضائع		1500000000		1500000000	
31	مواد أولية ولوازم		2500000000		2500000000	
32	تموين آخر		300000		300000	
355	مخزون منتجات تامة		750000000	7500000	742500000	
4	**حسابات الغير**					
411	الزبائن	9	1872500000	100000	1872400000	
413	الزبائن-أوراق القبض		450000000		450000000	
456	الشركاء		500000000		500000000	
5	**أصول مالية متداولة**					
50x	سندات توظيف		200000000		200000000	
512	البنك		5940550000		5940550000	
53	الصندوق		899487500		899487500	
	مجموع الأصول		**21366387500**	**1007680000**	**20358707500**	

الميزانية – خصوم

رقم الحساب	الخصوم	إحالات	مبالغ السنة الجارية	الدورة السابقة
	الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص		12000000000	
105	فرق إعادة التقدير			
106	احتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب		500000000	
12	نتيجة الدورة بعد الضريبة	13	1635705625	
	الخصوم غير المتداولة:د.ط.م			
134	ضرائب مؤجلة	14	544901875	
164	قروض بنكية	10	5000000000	
167	ديون عقد الإيجار	11	100000000	
	الخصوم المتداولة: د.ق.م			
167	ديون عقد الإيجار	11	100000000	
401	موردي-المخزونات		267800000	
438	هيئات اجتماعية		150000	
445x	الرسم.ق.م	12	210000000	
4xx	ديون مستحقة /ضرائب		150000	
	مجموع الخصوم		**20358707500**	

جدول حسابات النتائج – تصنيف الأعباء حسب طبيعتها

رقم الحساب	البيان	احالات	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات			3500000000	
72	التغير في المخزون			750000000	
74	إعانات الاستغلال			500000	
	إنتاج الدورة 1			4250500000	
60	مشتريات مستهلكة		1000600000		
61	خدمات خارجية		800000		
	استهلاكات الدورة 2		1001400000		

	3249100000			**القيمة المضافة للاستغلال =1-2**	
		200150000		أعباء المستخدمين	63
		350000		ضرائب ورسوم	64
	3048600000			**فائض الاستغلال الإجمالي 4**	
	150000000			إيرادات وظيفية أخرى	75
		62500		أعباء وظيفية أخرى	65
		1007680000		مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة	68
	2190857500			**النتيجة الوظيفية 5**	
				إيرادات مالية	76
		10000000		أعباء مالية	66
		10000000		**النتيجة المالية 6**	
	2180857500			**النتيجة العادية قبل الضريبة= 6+5**	
		250000		الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية	695
		544901875		الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	693
				إجمالي إيرادات النشاطات العادية	
				إجمالي أعباء النشاطات العادية	
	1635705625			**النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7**	
				النتيجة الصافية للدورة 9	

حسابات النتائج – تصنيف الأعباء حسب الوظيفة

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	أرصدة الدورة السابقة
إجمالي المبيعات		4250500000	
إيرادات أخرى		150000000	
مشتريات مستهلكة	1000600000		
خدمات خارجية	800000		
أعباء المستخدمين	200150000		
ضرائب ورسوم	350000		
أعباء وظيفية أخرى	62500		
مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة	1007680000		
أعباء مالية	10000000		
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية	250000		
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	544901875		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		1635705625	

جدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن		1872500000	
المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين		-467500000	
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة		-10000000	
الضرائب المدفوعة على النتيجة		-250000	
مصاريف استغلال مدفوعة خلال الدورة	26	-201662500	
إيرادات استغلال محصلة	27	500000	
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية		1193587500	
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة	20	-1050000	
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة		450000000	
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية		-202500000	

تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية		246450000	
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			
التحصيل الناتج من إصدار الأسهم	25	500000000	
تحصيل قروض		5000000000	
تسديد الديون وقروض أخرى		-100000000	
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية		5400000000	
تغير الخزينة خلال السنة المالية		6840037500	
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة		0	
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة		6840037500	
تغير الخزينة خلال السنة المالية		6840037500	

جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات & نتيجة
رصيد نهاية السنة N-1	30	10000000000	0	0	0	0
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال		2500000000				
نتيجة صافية للنشاط						1635705625
رصيد نهاية السنةN		12500000000				1635705625

الفصل الثاني

المحاسبة المالية المتقدمة- المحاسبة المعمقة

أولا – محاسبة الخصم وأنواعه:

1- **أسباب الخصم**: من خلال المعاملات التجارية التي تحدث بين مختلف الأعوان الاقتصاديون، فقد يقوم المتعاملون فيما بينهم بتخفيض الأسعار على المشتريات والمبيعات وذلك لجملة من الأسباب منها:

التشجيع على شراء كميات أكبر من السلع والخدمات، المفاوضات والمساومة من طرف المشترين، الرغبة في التخلص من البضائع الموسمية، أو البضائع القديمة التي ليس عليها إقبال، أو البضائع التي اقترب انتهاء صلاحيتها، وجود المنافسة من قبل المتعاملين الآخرين، ظهور اختراعات جديدة وبرامج متطورة بخلاف التي تستخدمها المؤسسة.

2- مفهوم الخصم: وهو التنازل عن مبلغ معين من المال على شكل نسبة مئوية أو غيره، وقد يكون له أثر مالي أو لا يكون له أثر مالي -أي يسجل بالدفاتر أو لا يسجل في الدفاتر-، ***والخصم الذي ليس له أثر مالي يسمى خصم تجاري، لا يعالج محاسبيا.***

والخصم الذي له أثر مالي يسمى خصم نقدي أي تخفيض تعجيل الدفع، يعالج محاسبيا.

3- أنواع الخصم: يمكن تقسيم الخصم إلى عدة أنواع وهي: الخصم التجاري، الخصم النقدي، وهناك من يضيف خصم الكمية.

أ- الخصم التجاري : وهو الخصم الذي يحتسب على إجمالي الثمن المدون على الفاتورة، وهذا الخصم ليس له أثر مالي، بمعنى أن هذا الخصم لا يسجل في الدفاتر المحاسبية، ولكنه يحتسب ويظهر على الفاتورة فقط، حيث يسجل القيد في دفتر اليومية بقيمة صافي الفاتورة:، الإجمالي – الخصم التجاري يتم إثبات القيد المحاسبي بصافي الفاتورة، ويعتبر السعر المعلن عادة الحد الأعلى الذي يسعى البائع إلى تحقيقه، وذلك لتحقيق أكبر ربح ممكن، ولأحد الأسباب السابقة الذكر فقد يتعذر هذا الأمر، وبالتالي يضطر التاجر إلى التنازل عن جزء من السعر المعلن للزبائن، ويمثل الفرق أو قيمة الانخفاض الخصم التجاري، والذي يكون على شكل مبلغ معين أو نسبة مئوية من قيمة البضاعة المباعة، ولا يسجل الخصم التجاري في الدفاتر المحاسبية والسبب يعود إلى أن التاجر يعتبر ذلك وسيلة من أجل تصريف البضاعة، وأن الثمن هو ذلك المبلغ الذي تم الاتفاق عليه، وكذلك وسيلة للتاجر للحفاظ على زبائنه الدائمين أو المفضلين عنده.

– **المعالجة المحاسبية:** أثبت العملية التجارية الآتية محاسبيا : بتاريخ 3 فيفري 2013 تم بيع بضاعة بقيمتها 12000 دج، خصم تجاري 5 %، العملية تمت نقدا.

من حـــ / الزبائن 11400
إلى حـــ / المبيعات 11400

من حـــ / النقديات 11400
الى حـــ / الزبائن 11400

التسجيل في دفاتر المشتري

من حـــ / المشتريات 1140
إلى حـــ / المورد 11400

من حـــ / المورد 11400
إلى حـــ / النقديات 11400

ب– الخصم النقدي : عبارة عن خصم وهو نسبة مئوية أو مبلغ متفق عليه يتم احتساهما من قيمة الدين، إذا تم السداد خلال فترة زمنية متفق عليها ويسمى خصم تعجيل الدفع، ويضع بعض أهل الاختصاص عدد من الشروط منها، أن تكون العملية على الحساب، أن يتم السداد خلال فترة زمنية محددة ومتفق عليها مسبقا، بالنسبة للبائع يسمى خصم مسموح به مصاريف مدينة، بالنسبة للمشتري يسمى خصم مكتسب إيرادات دائنة.

ب–1 الخصم المسموح به: وهو عبارة عن الخصم الذي يمنحه البائع إلى زبائنه إذا تم السداد خلال الفترة المتفق عليها، وذلك تشجيعا لهم على سداد ديونهم، أي أنه قد يتعلق بالمبيعات الآجلة، أي أن الخصم المسموح به يكون من وجهة نظر البائع، ومن الناحية المحاسبية فإنها تنطوي على قيدين محاسبيين في دفاتر البائع، وهما عملية استلام قيمة البضاعة المباعة أي قبض الثمن أولاً وتكون بموجب مستند قبض، وذلك بجعل حساب المشتري دائناً وحساب الصندوق أو البنك مديناً، وعملية منح الخصم المسموح به للزبون ويدفعه البائع للمشتري ثانياً، وذلك بجعل قيمة الخصم المسموح به مديناً وحساب الصندوق أو البنك دائناً.

وفي حالة ما تم السداد خلال الفترة فانه يتم الخصم ويقع ويستفيد منه الزبون أو المدين، والعكس صحيح، ويعتبر الخصم المسموح به خسارة أي مصاريف على البائع، ولذلك يجب أن يثبت في دفتر اليومية في الطرف المدين.

– **المعالجة المحاسبية** : يوجد اتجاهين في حالة ما ظهر الخصم النقدي في الفاتورة الأصلية[1]:

– **طريقة إجمالي الفاتورة**

– **طريقة صافي الفاتورة**

بتاريخ 1 ماي 2013 باعت مؤسسة أفاق إلى محلات رمضاني بضاعة بمبلغ 12 500 دج، وبخصم نقدي 500 دج إذا تم السداد خلال أسبوع.

بتاريخ 1 ماي 2103

من حـــ / محلات رمضاني 15002

إلى حـــ / المبيعات 15002

وهناك احتمالان :

الحالة الأولى:، أن يتم السداد خلال المدة المتفق عليها فإذا تم السداد بتاريخ 7 ماي، فان الخصم يحدث ويتم منح الخصم النقدي 500دج.

بتاريخ 7 ماي 2013

من حـــ / الصندوق 12000

من حـــ / خصم مسموح به 500

إلى حـــ / محلات رمضاني 12500

الحالة الثانية: تم التسديد بتاريخ 15ماي 2013 بشيك، هنا لا يتحصل المدين على الخصم لأنه سدد بعد انتهاء المدة المتفق عليها، ويكون القيد:

بتاريخ 15 ماي 2013

من حـــ / البنك 15002

إلى حـــ / محلات رمضاني 15002

ب–2 الخصم المكتسب: عبارة عن الخصم الذي يحصل عليه المشتري ويكتسبه إذا قام بالتسديد خلال المدة المتفق عليها، ويعتبر الخصم المكتسب ربحا أي إيرادا للمشتري ولذلك يجب أن يسجل بالدفاتر المحاسبية دائنا، وقد يتعلق بالمشتريات الآجلة، ويتبين أن

1 أنظر لمزيد من التفصيل: –عبد الفتاح وصفي، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،
– جبريل كحالة و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهرن للنشر، عمان، 2011
– الغريب محمد الفيومي، المحاسبة المالية، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،
– شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009

الخصم المكتسب هو نفس الخصم المسموح به ولكن من وجهة نظر المشتري، وقد يكون على شكل مبلغ نقدي أو نسبة مئوية من قيمة البضاعة المشتراة، ومن الناحية المحاسبية فإنها تنطوي على قيدين محاسبيين وهما عملية سداد البضاعة، وذلك بجعل حساب البائع مديناً وحساب الصندوق أو البنك دائناً.أما عملية الحصول على الخصم المكتسب ويقبضه المشتري، وذلك بجعل قيمة الخصم المكتسب دائناً وحساب الصندوق أو البنك مديناً. وذلك على النحو الآتي في دفاتر المشتري :

تسجيل العملية السابقة

من حـــ / المشتريات 15002

الى حـــ /المورد 15002

وهناك احتمالان :

– **الحالة الأولى:** أن يتم السداد خلال المدة المتفق عليها، فإذا تم السداد بتاريخ7 ماي فان الخصم يحدث وسداد الالتزام والحصول على خصم نقدي قدره 500 دج

القيد المحاسبي: تاريخ 7 ماي 2013

من حـــ / المورد 15002

إلى حـــ / الصندوق12000

إلى حـــ / خصم مكتسب500

– **الحالة الثانية:** تم التسديد بتاريخ 15 ماي 2013 بشيك، لا يحصل المدين على الخصم، لأنه سدد بعد انتهاء المدة المتفق عليها، ويكون القيد:

بتاريخ 15 ماي 2013

من حـــ / المورد 15002

إلى حـــ / البنك 15002

4- المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء- البيع

تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء-البيع وكأنها تخفيضات مالية، أما من خلال النظام المحاسبي المالي فتتم المعالجة من خلال الحسابات التالية:

- حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع والسلع؛
- حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية؛
- حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى؛
- حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة.

ملاحظة هامة جدا ولابد منها حول التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء – البيع

هناك خلط وقع فيه القائمين على إعداد النظام المحاسبي المالي خاصة في المعالجة المحاسبية بالنسبة للتخفيضات التجارية خارج الفاتورة لذلك يجب توضحها كما يلي:

أولا تم تبني ونقل أغلب حسابات المخطط المحاسبي العام الفرنسي، لكن بالنسبة للمعالجة المحاسبية للمشتريات بقيت على حالها أي تسجل في الصنف الثالث وليس الصنف السادس كما هو الشأن في فرنسا ؛

تعالج التخفيضات التجارية الخاصة بالمشتريات من خلال الحسابين: 609 و709، بالنسبة للمخزونات بحيث:

طبقا للمخطط المحاسبي الفرنسي العام فان حساب 60 وحساب 70 يسجلان بطريقة تناظرية بحيث يسجل المشتري المشتريات في حساب 60 ويسجل البائع المبيعات في حساب 70.

بحيث يسجل عند المشتري القيد التالي،

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
44566			xxx	
60x		من ح / الرسم على القيمة المضافة	xx	
		من ح/مشتريات بضائع		
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		xxxx

يسجل عند البائع القيد التالي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
411		من ح/الزبائن	xxx	
	4457	الى ح / الرسم على القيمة المضافة		xx
	70X	إلى ح/ المبيعات		xxx

- وفي حالة منح التخفيضات خارج فاتورة الشراء، نجد حساب 609 يجعل دائنا ويعتبر نقص في الأعباء عند منح التخفيضات لأنه طبقا للمخطط المحاسبي الفرنسي العام المشتريات تمثل تكلفة وتسجل ضمن الأعباء من خلال الصنف السادس في حساب 60، وبالتالي وكأننا نسجل قيد عكسي فقط لعملية الشراء كمايلي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
401		من ح / موردي المخزونات	xxx	
	44566	الى ح/ ر. القيمة المضافة		xxx
	609	إلى ح/ تخفيضات محصلة		xx

- أما عند البائع يعتبر منح التخفيضات هو انخفاض في الايرادات لذلك يجب أن تكون المعالجة المحاسبية للتخفيضات في حساب 709: التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة ويسجل القيد التالي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
709		من ح/تخفيضات ممنوحة	xxx	
4457		من ح / الرسم على القيمة المضافة		xx
	411	إلى ح/ الزبائن		xxx

- لكن بالنسبة للجزائر المشتريات تسجل ضمن الصنف الثالث لذلك يجب أن تكون المعالجة المحاسبية للتخفيضات تختلف، بحيث كانت التخفيضات التجارية خارج الفاتورة من خلال المخطط المحاسبي الوطني القديم تعامل وكأنها تخفيضات مالية وتسجل في حساب 7790 بالنسبة للتخفيضات المحصلة وتعالج في حساب 654 بالنسبة للتخفيضات الممنوحة، ومن خلال النظام المحاسبي المالي تم تبني نفس المعالجة الخاصة بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي، **هذا غير مقبول**... لكن يجب التأكيد على أنه تكون هذه المعالجة مقبولة لو تم تبني نفس المعالجة المحاسبية للمشتريات وتسجيلها في الأعباء مثل ماهو معمول به في فرنسا، أو لو تم تبني المدرسة الأنجلوسكسونية والتخلي عن أرقام الحسابات.

يتم تسجيل المشتريات من خلال القيد التالي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
44566		من ح / الرسم على القيمة المضافة	xxx	
380		من ح/مشتريات بضائع	xx	
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		xxxx

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
411		من ح/مشتريات بضائع	xxx	
	4457	الى ح / الرسم على القيمة المضافة		xx
	70x	إلى ح/ المبيعات		xxx

أما البائع يسجل القيد التالي،

- وفي حالة الحصول على التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء يعتبر ايراد وبالتالي يجب أن نسجله في حساب 709 في الجانب الدائن وليس في حساب 609 كمايلي:

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
401		من ح / موردي المخزونات	xxx	
	4456	الى ح/ ر. القيمة المضافة		xxx
	709	إلى ح/ تخفيضات محصلة		xx

- أما عند البائع يعتبر منح التخفيضات هو زيادة في الأعباء لذلك يجب أن تكون المعالجة المحاسبية للتخفيضات في حساب609 وليس حساب 709: التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة ويسجل القيد التالي:

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
609		من ح/تخفيضات ممنوحة	xxx	
4457		من ح / الرسم على القيمة المضافة		xx
	411	إلى ح/ الزبائن		xxx

أمثلة أخرى توضحية:

تعطى لك الفاتورة التالية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات: سعر البيع 1100، تخفيض تجاري 100، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة،

- التسجيل في يومية البائع:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
411		من ح/ الزبائن	1070	
	44571	إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		70
	70x	إلى ح/ مبيعات بضائع		1000

التسجيل في يومية المشتري:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
44566		من ح / الرسم على القيمة المضافة	70	
380		من ح/مشتريات بضائع	1000	
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		1070

– اتضحى أن نصف البضائع غير مطابق للمواصفات، واتفقى الطرفين على تخفيض قدره 10 بالمائة من البضائع غير المطابقة للمواصفات، وتم إرسال فاتورة مستقلة بقيمة التخفيض الإضافي.

– التسجيل المحاسبي للتخفيض التجاري خارج الفاتورة من خلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي يتم فقط عن طريق القيد العكسي للفاتورة السابقة مع اختلاف القيم فقط واختلاف الحسابات الفرعية للمبيعات كمايلي،

– **التسجيل في يومية البائع:**

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
709		من ح/تخفيضات ممنوحة	100	
44571		من ح / الرسم على القيمة المضافة	07	
	411	إلى ح/ الزبائن		107

التسجيل في يومية المشتري:

التسجيل المحاسبي للتخفيض التجاري خارج الفاتورة من خلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي يتم فقط عن طريق القيد العكسي للفاتورة السابقة مع اختلاف القيم فقط لأن المشتريات تسجل كمايلي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
44566		من ح / الرسم على القيمة المضافة	70	
60x		من ح/مشتريات بضائع	1000	
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		1070

– ومن يتم تسجيل القيد العكسي لفاتورة المشتريات للتخفيض التجاري خارج الفاتورة كمايلي:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
401		من ح / موردي المخزونات	107	
	44566	الى ح/ ر. القيمة المضافة		07
	609	إلى ح/ تخفيضات محصلة		100

– وفي الجزائر تم تبني نفس المعالجة للتخفيضات التجارية خارج الفاتورة ولكن الأفضل محاسبيا هو:

– التسجيل في يومية البائع:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
			100	
609		من ح/تخفيضات ممنوحة	07	
44571		من ح / الرسم على القيمة المضافة		
	411	إلى ح/ الزبائن		107

التسجيل في يومية المشتري:

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
401		من ح / موردي المخزونات	107	
	44566	إلى ح/ ر. القيمة المضافة		07
	709	إلى ح/ تخفيضات محصلة		100

المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية

مثال تطبيقي: بتاريخ 20 جانفي 2012 تم شراء بضائع بقيمة 2000 على الحساب مع تخفيض تجاري قدره 5 بالمائة

بتاريخ 31 جانفي 2012 تم تسديد قيمة البضائع نقدا.

-المعالجة المحاسبية في يومية البائع

رقم الحساب	رقم الحساب	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
411		من ح/ الزبائن	1900	
	700	إلى ح / المبيعات		1900
600		من ح/ تكلفة البضائع المباعة	1900	
	30	إلى ح / البضائع		1900
53		من ح/ الصندوق	1900	
	411	إلى ح / الزبائن		1900

المعالجة المحاسبية في يومية المشتري

رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
380		من ح/ المشتريات	1900	
	401	إلى ح / المورد		1900
30		من ح/البضائع	1900	
	380	إلى ح / المشتريات		1900
401		من ح/ المورد	1900	
	53	إلى ح / الصندوق		1900

المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء- البيع

- المعالجة المحاسبية في يومية المشتري

رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
380		من ح/ المشتريات		
4456		من ح / الرسم على القيمة المضافة		
	401	إلى ح/ المورد		
401		من ح/ المورد		
	4456	إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة		
	709	إلى ح/ تخفيضات محصلة على المشتريات		

– المعالجة المحاسبية في يومية البائع

المبالغ الدائنة	المبالغ المدينة	بيان وتاريخ العمليات	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		من ح/ الزبائن إلى ح / إنتاج مباع إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة	701 4457	411
		من ح / تخفيضات ممنوحة على المبيعات من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ الزبائن	411	609 4457

المعالجة المحاسبية للتخفيضات المالية

مثال تطبيقي: بتاريخ 20 جانفي 2012 تم شراء بضائع بقيمة 10000 على الحساب، مع تخفيض مالي قدره 2 بالمائة إذا تم الدفع خلال 20 يوما، و1 بالمائة إذا تم الدفع خلال 30 يوما

بتاريخ 3 فيفري 2012 تم تسديد 5000 نقدا.

بتاريخ 3 مارس 2012 تم تسديد 5000 عن طريق البنك.

– المعالجة المحاسبية في يومية البائع

المبالغ الدائنة	المبالغ المدينة	بيان وتاريخ العمليات	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
 10000	10000	من ح/ الزبائن إلى ح / المبيعات	 700	411
 10000	10000	من ح/ تكلفة البضائع المباعة إلى ح / البضائع	 30	600
  5000	100 4900	من ح/ التخفيضات على المبيعات من ح/ الصندوق إلى ح / الزبائن	 411	6683 53

– المعالجة المحاسبية في يومية المشتري

رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
380		من ح/ المشتريات	10000	
	401	إلى ح / المورد		10000
30		من ح/البضائع	10000	
	380	إلى ح / المشتريات		10000
401		من ح/ المورد	5000	
	53	إلى ح / الصندوق		4900
	778	إلى ح / التخفيضات على المشتريات		100

ثانيا– محاسبة الرسم على القيمة المضافة

أ– الحسابات المستعملة في المعالجة المحاسبية

حساب 445 الرسم على القيمة المضافة يمكن تقسيم هذا الحساب حسب الحالة كمايلي:

445 - État - Taxes sur le chiffre d'affaires
4452 - T.V.A. due intracommunautaire
4455 - Taxes sur le chiffre d'affaires à décaisser
44551 - T.V.A. à décaisser
44558 - Taxes assimilées à la T.V.A.
4456 - Taxes sur le chiffre d'affaires déductibles
44562 - T.V.A. sur immobilisations
44563 - T.V.A. transférée par d'autres entreprises
44566 - T.V.A. sur autres biens et services
44567 - Crédit de T.V.A. à reporter
44568 - Taxes assimilées à la T.V.A.
4457 - Taxes sur le chiffre d'affaires collectées par l'entreprise
44571 - T.V.A. collectée
44578 - Taxes assimilées à la T.V.A.
4458 - Taxes sur le chiffre d'affaires à régulariser ou en attente
44581 - Acomptes - Régime simplifié d'imposition
44582 - Acomptes - Régime du forfait
44583 - Remboursement de taxes sur le chiffre d'affaires demandé
44584 - T.V.A. récupérée d'avance
44586 - Taxes sur le chiffre d'affaires sur factures non parvenues
44587 - Taxes sur le chiffre d'affaires sur factures à établir

ب– أمثلة تطبيقية حول المعالجة المحاسبية للرسم على القيمة المضافة:

ب–1– حالة الشراء:تم اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 20000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	
21		من ح/قيم ثابتة مادية	20000	
44562		من ح/الرسم على.ق.م	1400	
	404	إلى ح/ موردي.ق.ث		21400

– شراء آلات إنتاج، وتم تحرير ورقة تجارية بقيمة 50000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
215		من ح/معدات وأدوات	50000	
44562		من ح/الرسم على.ق.م	3500	
	405	إلى ح/ أوراق دفع–قيم.غ.م		53500

– تم شراء بضائع بمبلغ 10000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
380		من ح/مشتريات بضائع	10000	
44566		من ح/الرسم على.ق.م	700	
	401	إلى ح/ موردي المخزونان		10700

– شراء بضائع على الحساب بمبلغ 20000، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، تخفيض تجاري قدره 1 بالمائة؛

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
380		من ح/مشتريات بضائع	19800	
44566		من ح/الرسم على.ق.م	3366	
	401	إلى ح/ المورد		23166

– شراء مواد أولية بقيمة 4600، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تخفيض تعجيل الدفع 100 دج، المواد وصلت والفواتير لم تصل بعد؛

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
381		من ح/مشتريات مواد أولية	4600	
44586		من ح/الرسم على.ق.م	232	
	408	إلى ح/ المورد–فواتير لم تصل		4732
	76Xx	إلى ح/ إيرادات مالية		100

ب–2 حالة البيع: تم بيع إنتاج تام بمبلغ 40000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبلغ دائنة
411		من ح/الزبائن	42800	
	701	إلى ح/ إنتاج مباع		40000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		2800

– بيع بضائع بمبلغ 48200، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تخفيض مالي 200 دج ؛

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
411		من ح/الزبائن	48633	
66xx		من ح/مصاريف مالية	200	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		48200
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		633

– باعت مؤسسة إنتاج تام الصنع بقيمة 5000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تخفيض تجاري 1 بالمائة، تخفيض مالي 50 دج اذا تم الدفع خلال المدة المتفق عليها. والفواتير لم تحرر بعد. يمكن القيام بالعمليات الحسابية التالية:

سعر البيع...=5000

تخفيض تجاري...............................5000.*0.01=50

الصافي التجاري..=4950

تخفيض مالي..=50

الصافي المالي...=4900

الرسم على القيمة المضافة......................4900*0.07=334

صافي الدفع..............................=334+4900=5234

رقم الحساب		البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
418		من ح/الزبائن–فواتير قيد التحرير	5234	
66xx		من ح/مصاريف مالية	50	
	701	إلى ح/ إنتاج مباع		4950
	44587	إلى ح/ الرسم على.ق.م		334

– تعطى لك الفاتورة التالية والمطلوب تسجيلها في يوميتي المورد والزبون:

سعر البيع–شراء.......................................= 5194

تخفيض مالي..............................5194*0.01=51.94

الصافي المالي..=5142.06

الرسم على القيمة المضافة.............5142.06*0.07=359.9442

صافي الدفع.................= 359.9442+5142.06=5520.0042

أ- التسجيل المحاسبي في دفاتر المورد

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
411			5502.0042	
66xx		من ح/الزبائن	51.94	
		من ح/مصاريف مالية		
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		5194
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		359.9442

ب- التسجيل المحاسبي في دفاتر الزبون

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
380		من ح/مشتريات بضائع	5194	
45664		من ح/ الرسم على.ق.م	359.9442	
	401	إلى ح/ مبيعات بضائع		5502.0042
	76xx	إلى ح/ إيرادات مالية		51.94

ج- حالة مردودات البضائع،

- نظرا لعدم مطابقة البضائع للمواصفات المطلوبة أرجعت المؤسسة للمورد نصفها في العملية التي سبقت

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
30		من ح/ بضائع	19800	
	380	إلى ح/ مشتريات بضائع		19800
401		من ح/المورد	11583	
	30	إلى ح/ بضائع		9900
	44566	إلى ح/ الرسم على.ق.م		1683

د- تطبيقات متنوعة حول المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية والمالية والرسم على القيمة المضافة في فاتورة الشراء – البيع

-مؤسسة باعت بضائع بلغت قيمتها 15000 على الحساب، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، تكلفة شرائها 9000، كما تم بيع منتجات تامة تكلفة إنتاجها 15000، سعر البيع خارج الرسم بلغ 20000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، التحصيل تم بورقة تجارية؛

رقم الحساب		البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
411		من ح/الزبائن	16050	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		15000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		1050
600		من ح/ تكلفة البضائع المباعة	9000	
	30	إلى ح/ بضائع		9000

رقم الحساب		البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
413		من ح/الزبائن-أوراق القبض	21400	
	701	إلى ح/ إنتاج مباع		20000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		1400
724		من ح/ تغير مخزون المنتجات	15000	
	355	إلى ح/ منتجات تامة		15000

– قامت مؤسسة للخدمات بتقديم خدمات للغير قيمتها 10000، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، التحصيل كان نقدا.

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
53		من ح/الصندوق	11700	
	706	إلى ح/ خدمات مقدمة		10000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		1700

– تم بيع بضائع بقيمة 36000، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة، الفاتورة قيد التحرير؛ تكلفة الشراء 32000

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
418		من ح/الزبائن– فواتير لم تحرر بعد	42120	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		36000
	44587	إلى ح/ الرسم على.ق.م		6120
600		من ح/ تكلفة البضائع المباعة	32000	
	30	إلى ح/ بضائع		32000

– قامت مؤسسة ببيع مجموعة من السلع بمبلغ قدره 60000 تكلفة البضائع المباعة 51000، التحصيل تم بورقة قبض، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة؛

–

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
413		من ح/الزبائن–أوراق القبض	32100	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		60000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		4200
600		من ح/ بضائع مستهلكة	51000	
	30	إلى ح/ بضائع		51000

مؤسسة خدمية تحصلت على شيك قدره 40000 مقابل خدمات قدمتها للغير، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
512		من ح/البنك	46800	
	706	إلى ح/ خدمات أخرى مقدمة		40000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		6800

– قامت مؤسسة أشغال بأعمال مختلفة وتحصلت على شيك قدره 16000، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
512		من ح/ البنك	18720	
	704	إلى ح/ بيع– أعمال		16000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		2720

– قامت مؤسسة للاتصال بإعداد دراسات و أبحاث في المجال قدرت هذه الخدمات بقيمة 14000، التحصيل كان نقدا، الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
53		من ح/ الصندوق	16380	
	705	إلى ح/ بيع– دراسات		14000
	44571	إلى ح/ الرسم على.ق.م		2380

– تعطى لك الفاتورة التالية والمطلوب تسجيلها في يوميتي المورد والزبون:

سعر البيع...=10000

تخفيض تجاري...............................0.1*10000=1000

الصافي التجاري...=9000

تخفيض مالي..................................... 0.01*9000=90

الصافي المالي..=8910

الرسم على القيمة المضافة...................0.17*8910=1514.7

صافي الدفع........................=8910+1514.7=10424.7

– التسجيل المحاسبي في يومية المورد/

رقم الحساب		البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
411			10424.7	
66_{XX}		من ح/الزبائن	90.0	
		من ح/مصاريف مالية		9000
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		1514.7
	44571	إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		

– التسجيل المحاسبي في يومية الزبون/

رقم الحساب		البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
44566			1514.7	
380		من ح / الرسم على القيمة المضافة	9000	
		من ح/مشتريات بضائع		10424.7
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		90.0
	76_{XX}	إلى ح/ إيرادات مالية		

– المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية والمالية والرسم على القيمة المضافة ومصاريف النقل في فاتورة الشراء – البيع

– قدمت لك من إحدى المؤسسات الفاتورة التالية:

السعر الإجمالي...=3750

تخفيض تجاري.............................. 0.1*3750=375

الصافي التجاري..=3375

مصاريف الشراء...150

تخفيض مالي............................ 0.01*3525=35.25

الصافي المالي...=3489.75

الرسم على القيمة المضافة..............0.17*3489.75=593.25

صافي الدفع.........................= 3489.75+593.25=4083

– المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع/

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
411		من ح/الزبائن	4083	
66_{XX}		من ح/مصاريف مالية	35.25	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		3753
	44571	إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		593.25
	706	إلى ح / خدمات أخرى مقدمة		150

– المعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري/

رقم	الحساب	البيان	مدين	دائن
44566		من ح / الرسم على القيمة المضافة	593.25	
380		من ح/مشتريات بضائع	3525	
	401	إلى ح/ موردي المخزونات		4083
	76_{XX}	إلى ح/ إيرادات مالية		35.25

ثالثا– محاسبة الأوراق التجارية:

أ– مفهوم الأوراق التجارية

– **الكمبيالة:**، عبارة عن أمر كتابي موجه من الساحب (الدائن) إلى المسحوب عليه (المدين) يأمره بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في موعد محدد أو عند الطلب، ويتكون نموذج الكمبيالة من العناصر التالية:اسم الساحب (الدائن)، وهو الذي يحرر الكمبيالة، اسم المسحوب علية (المدين)، وهو من توجه إليه الكمبيالة، اسم المستفيد، وهو الذي حررت الكمبيالة لصالحة، تاريخ تحرير الكمبيالة، وتاريخ استحقاقها، والمبلغ بالأرقام والحروف، توقيع المسحوب علية بقبول الكمبيالة.[1]

– **أوراق القبض**: يطلق عليها الكمبيالة والسند لأمر من وجهة نظر (الدائن أو الساحب) أوراق القبض. وهي الحالات التي تكون فيها المؤسسة مستفيدة باعتبار أنها وسيلة لقبض المستحقات.

– **أوراق الدفع**: يطلق على الكمبيالة والسند من وجهة نظر (المدين أو المسحوب علية) أوراق دفع. وهي الحالات التي تكون فيها المؤسسة ملتزمة بالسداد باعتبار أنها وسيلة لدفع الالتزامات

– **السند لأمر**: عبارة عن تعهد مكتوب من قبل المدين بدفع مبلغ معين بتاريخ معين لأمر الدائن أو حامل هذا السند. ويتكون نموذج السند لأمرمن العناصر التالية: اسم المستفيد (الدائن) وعنوانه، تاريخ تحرير السند، وتاريخ استحقاقها، والمبلغ بالأرقام والحروف، مقابل الوفاء، توقيع المسحوب علية (محرر السند)

ب– أوجه التشابه والاختلاف بين السند والكمبيالة:

السند لأمر: يعتبر ورقة مدينة بطبيعتها إلا إذا كان السند محررا بين تجار أو بسبب أعمال تجارية، السند يحرره المدين، السند تعهد بالدفع، أشخاص السند إثنان، لا يقدم السند لأن محرره يتعهد فيه بالدفع.

الكمبيالة: تعتبر ورقة تجارية، الكمبيالة يبدأ تحريرها من الدائن، الكمبيالة أمر بالدفع، أشخاص الكمبيالة ثلاثة، الكمبيالة تقدم للمسحوب عليه لقبولها.

1 لمزيد من التفصيل أنظر: كمال بلحركة، محاضرات في مادة وسائل الائتمان، الكمبيالة، الناشر المؤلف، وراقة تارودانت، المغرب، طبعة 2012

ج– تداول الأوراق التجارية : يقصد بها التصرف في الورقة التجارية حسب الحالات التالية:
- الاحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.
- إرسال الورقة إلى البنك لتحصيل قيمتها نيابة عن البائع وذلك في تاريخ الاستحقاق.
- إرسال الورقة إلى البنك كضمان لقرض.
- خصم الورقة لدى البنك.
- تظهير الورقة لطرف آخر.
- إلغاء الورقة أو تجديدها.

د– المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات تداول الأوراق التجارية: [1]

من حـــ/ النقديات – إذا تم تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق **أو**
من حـــ/ أوراق قبض برسم التحصيل – إذا تم إرسال الورقة للبنك للتحصيل **أو**
من حـــ/ أوراق قبض كضمان لقرض – إذا تم إرسال الورقة للبنك كضمان لقرض **أو**
من حـــ/ أوراق قبض مرسلة للخصم –خصمها لدى البنك قبل تاريخ الاستحقاق **أو**
من حـــ/ المظهر إليه (الموردين) – حالة تظهير الورقة لطرف آخر
إلى حـــ/ أوراق القبض
(إثبات طرائق التصرف في ورقة القبض محاسبيا في دفاتر البائع)

1- عمليات الشراء – البيع بواسطة ورقة تجارية

أ- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع

من حـــ/ أوراق قبض
إلى حـــ/ المبيعات
(إثبات عملية البيع)
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ أوراق قبض
(إثبات تحصيل كمبيالة)

1 لمزيد من التفصيل أنظر:، جبريل كحالة، خالد الخطيب، رمضان محمد غنيم، وليد عبد القادر، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

من حـــ/ المشتريات
إلى حـــ/ أوراق الدفع
(إثبات عملية الشراء)
من حـــ/ أوراق الدفع
إلى حـــ/ النقديات
(إثبات السداد

2- الاحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها فى تاريخ الاستحقاق

أ- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع

من حـــ/ أوراق القبض
إلى حـــ/ المبيعات
(إثبات البيع)
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ أوراق قبض
(إثبات تحصيل الكمبيالة)

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

من حـــ/ المشتريات
إلى حـــ/ أوراق دفع
(إثبات الشـــــــراء)
من حـــ/ أوراق دفع
إلى حـــ/ النقديات
(إثبات الســـــــــداد)

3- إرسال الورقة إلى البنك للتحصيل فى تاريخ الاستحقاق

- **المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع**

من حـــ/ أوراق قبض
إلى حـــ/ العملاء
(إثبات سحب الكمبيالة)
من حـــ/ أوراق قبض مرسلة للتحصيل
إلى حـــ/ أوراق قبض
(إرسال الكمبيالة إلى البنك للتحصيل)

من حـــ/ البنك
من حـــ/ عمولة تحصيل
إلى حـــ/ أوراق قبض مرسلة للتحصيل
(إثبات تحصيل الكمبيالة وإضافة القيمة للحساب الجارى)

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

من حـــ/ الموردين
إلى حـــ/ أوراق دفع
(قبـــــــــــول الكمبيالة)
من حـــ/ أوراق دفع
إلى حـــ/ البنك
(ســـــــــــداد الكمبيالة)

4- إرسال الورقة إلى البنك كضمان لقرض

أ- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع

من حـــ/ أوراق قبض
إلى حـــ/ المبيعات
(إثبات عملية البيع)
من حـــ/ أوراق قبض مرسلة كضمان لقرض
إلى حـــ/ أوراق قبض
(إرسال الكمبيالة للبنك كضمان لقرض)

من حـــ/ البنك
إلى حـــ/ قروض بنكية
(تحويل مبلغ القرض للحساب الجارى)
من حـــ/ قروض بنكية
من حـــ/ فائدة
من حـــ/ عمولة تحصيل
من حـــ/ البنك –المبلغ الباقي-
إلى حـــ/ أوراق قبض مرسلة كضمان للقرض
(تسوية القرض وفائدته)

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

	من حـــ/ المشتريات
إلى حـــ/ أوراق الدفع	
(إثبات الشراء)	
	من حـــ/ أوراق الدفع
إلى حـــ/ النقديات	
(ســــــــــداد)	

5- خصم الكمبيالة لدى البنك

أ- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع

	من حـــ/ أوراق قبض
إلى حـــ/ المبيعات	
(إثبات عملية البيع)	
	من حـــ/ أوراق قبض مرسلة للخصم
إلى حـــ/ أوراق قبض	
(إرسال الكمبيالة إلى البنك للخصم)	
	من حـــ/ البنك
	من حـــ/ الأجيو
إلى حـــ/ أوراق قبض مرسلة للخصم	
(إثبات خصم الكمبيالة)	

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

	من حـــ/ مشتريات
إلى حـــ/ أوراق دفع	
(إثبات الشراء)	
	من حـــ/ أوراق دفع
إلى حـــ/ النقديات	
(ســــــــــداد)	

6- تظهير الورقة لآخر

أ-المعالجة المحاسبية في دفتر يومية البائع

من حـــ/ أوراق قبض
إلى حـــ/ المبيعات
(إثبات البيع)
من حـــ/ المشتريات
إلى حـــ/ الموردين
(إثبات الشراء)
من حـــ/ الموردين
إلى حـــ/ أوراق القبض
(تظهير الكمبيالة)

ب- المعالجة المحاسبية في دفتر يومية المشتري

من حـــ/ المشتريات
إلى حـــ/ أوراق الدفع
(إثبات الشراء)
من حـــ/ أوراق دفع
إلى حـــ/ النقديات
(ســـــــــداد)

- المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية من المخطط العام الى النظام المحاسبي المالي

1- حالة البيع بورقة تجارية

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	700	من ح/ الزبائن إلى ح / المبيعات البيع على الحساب		
4130	411	من ح/ أوراق القبض إلى ح / الزبائن عند استلام الورقة التجارية من الزبون		

53	4130	من ح/ الصندوق إلى ح / أوراق القبض عند تحصيل قيمة الورقة التجارية نقدا		

2- حالة إلغاء قيمة الورقة التجارية وتعويضها بورقة جديد

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4130	من ح/ الزبائن إلى ح / أوراق القبض إلغاء قيمة الورقة التجارية		
4130 668	411	من ح/ أوراق القبض من ح/ فوائد التأخير إلى ح / الزبائن عند استلام الورقة التجارية الجديدة بما فيها فوائد التأخير		

3- عند إرسال الورقة التجارية إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
[1] 4131	4130	من ح/ أوراق القبض برسم التحصيل إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك للتحصيل		
512 627 4456	4131[2]	من ح/ البنك من ح / خدمات مصرفية -عمولة التحصيل من ح / الرسم على القيمة المضافة إلى ح / أوراق القبض برسم التحصيل تحصيل الورقة التجارية مع تسجيل العمولة		

1 المخطط المحاسبي العام الفرنسي يستعمل حساب فرعي 511، اما البعض في النظام المحاسبي المالي يستعملون حساب فرعي 411، لذلك يفضل عدم اعطاء أهمية لأرقام الحسابات، لكن حسب الخبراء يستحسن في حالة استعمال أرقام الحسابات استخدام حساب 511 و ليس 413

2 يمكن استعمال حساب 519 كحساب وسيط

4- حالة رفض العميل دفع قيمة الورقة التجارية بعد إرسالها للبنك للتحصيل

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4131	من ح/ الزبائن إلى ح / أوراق القبض برسم التحصيل إلغاء قيمة الورقة التجارية		
411	512	من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات مصاريف البروتستو		
6	512	من ح/ مصاريف التحصيل إلى ح / البنك إثبات مصاريف التحصيل التي تكبدها البنك		

5- حالة خصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها في لدى البنك

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
4132	4130	من ح/ أوراق القبض برسم الخصم إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك للخصم		
512 661 4456 627	4132[1]	من ح/ البنك من ح / مصاريف الأجيو من ح /الرسم على القيمة المضافة من ح /خدمات مصرفية إلى ح / أوراق القبض برسم الخصم خصم الورقة التجارية، تسجيل الفوائد +عمولة البنك		

1 يمكن استعمال حساب 519 كحساب وسيط بين حساب 4130 و حساب 4132

تطبيق: بتاريخ 3 فيفري تم تقديم ورقة تجارية للخصم قيمتها 1000 دج تاريخ استحقاقها بعد أسبوع، بفائدة قدرها 40، خدمات مصرفية 50 مع الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
4132	4130	من ح/ أوراق القبض برسم الخصم إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك للخصم	1000	1000
512 661 627 44566	4132[1]	من ح/ البنك من ح / مصاريف الأجيو من ح / خدمات مصرفية من ح / الرسم على القيمة المضافة إلى ح / أوراق القبض برسم الخصم خصم الورقة التجارية مع تسجيل الفوائد +عمولة البنك	901.5 40 50 8.5	1000

كما يمكن تسجيل القيد الأتي مباشرة

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
512 6	4130	من ح/ البنك من ح / مصاريف الأجيو إلى ح / أوراق القبض خصم الورقة التجارية مع تسجيل الفوائد +عمولة البنك		

6- تقديم الورقة التجارية للزبون من طرف البنك عند تاريخ استحقاقها

وقيام الزبون بدفع قيمة الورقة هنا المؤسسة لا تسجل أي قيد في دفاترها لأن ملكية الورقة تحولت إلى البنك

1 يمكن استعمال حساب 519 كحساب وسيط

أما في حالة رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف الزبون نسجل مايلي:

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	512	من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات مصاريف البروتستو		
6	512	من ح/ مصاريف التحصيل إلى ح / البنك إثبات مصاريف التحصيل التي تكبدها البنك		

6- حالة تظهير الأوراق التجارية للغير قبل تاريخ استحقاقها

مثال تطبيقي: لنفرض أن رمضاني قام بشراء سلع مختلفة من طهاري بقيمة 20000، وقام بتظهير له ورقة تجارية كانت بحوزته والمسحوبة على الزاوي والتي تستحق الدفع بعد شهر

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
380	401x	من ح/ مشتريات البضائع إلى ح / المورد طهاري	20000	20000
401x	4130	من ح/ المورد طهاري إلى ح / أوراق القبض تظهير الورقة التجارية لرمضاني	20000	20000

عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية: وقيام الزاوي بدفع قيمة الورقة هنا مؤسسة رمضاني لا تسجل أي قيد في دفاترها لأن ملكية الورقة تحولت إلى طهاري

أما في حالة رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف الزاوي نسجل مايلي:

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
411	4130	من ح/ الزبون الزاوي إلى ح / أوراق القبض إثبات رفض الدين، الزاوي دفع قيمة الورقة إلى طهارى		
4130	401x	من ح/ أوراق القبض إلى ح / المورد طهارى إثبات إعادة الورقة من طهارى إلى رمضاني		

411	401x	من ح/ الزبون الزاوي إلى ح / المورد طهارى إثبات تحميل الزاوي مصاريف التأخير		
401x	51/53	من ح/ المورد طهارى إلى ح / النقديات تسديد المورد طهاري		

8- حالة تقديم الأوراق التجارية كضمان للحصول على قروض

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
4133[1]	4130	من ح/ أوراق القبض برسم التأمين إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك كضمان		
512	164	من ح/ البنك إلى ح / قروض مصرفية الحصول على القرض من طرف البنك		

عند تاريخ استحقاقها الورقة التجارية وتحصيل قيمتها من طرف الزبون

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
512 6	4133	من ح/ البنك من ح / مصاريف التحصيل إلى ح / أوراق القبض برسم التأمين تحصيل قيمة الورقة التجارية		
164 6	512	من ح/ قروض مصرفية من ح / مصاريف الفوائد إلى ح / البنك تسديد القرض		

1 المخطط المحاسبي الفرنسي يستعمل حساب 5115 وهو أفضل .

أما في حالة رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف الزبون نسجل ما يلي:

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4133	من ح/ الزبائن إلى ح / أوراق القبض برسم التأمين رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف الزبون		
164 411	512	من ح/ قروض مصرفية من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات سداد القرض و مصاريف البروتستو		

9- حالة تجديد الأوراق التجارية: عندما يتم تأجيل تاريخ استحقاق الورقة التجارية وتحرير ورقة جديدة

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4130	411 66	من ح/ أوراق القبض إلى ح / الزبائن إلى ح / فوائد التأخير إصدار الورقة التجارية الجديدة		

تطبيق: لنفرض أن قيمة ورقة تجارية 10000 وعند تاريخ استحقاقها عجز الزبون عن دفع قيمة الورقة مما أدى به إلى إصدار ورقة جديدة بنصف قيمة الورقة التجارية القديمة مع تسديد الباقي نقدا فورا، الرقة الجديدة مستحقة بعد شهرين، مع فوائد تأخير 200

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4130 53	411 66	من ح/ أوراق القبض من ح/ الصندوق إلى ح / الزبائن إلى ح / فوائد التأخير إصدار الورقة التجارية الجديدة من طرف الزبون وتحصيل النصف نقدا	5200 5000	10000 200

10- حالة عجز الزبون عن دفع قيمة الورقة بعد إفلاسه

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
416	411	من ح/ الديون المعدومة إلى ح / الزبائن إفلاس الزبون وعدم دفع قيمة الورقة التجارية		

11- حالة أوراق الدفع

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
380	401	من ح/ المشتريات إلى ح / المورد		
30	380	من ح/البضائع إلى ح / المشتريات		
401	403	من ح/ المورد إلى ح / أوراق الدفع تحرير ورقة تجارية لصالح المورد		
403	53	من ح/ أوراق الدفع إلى ح / الصندوق تسديد قيمة الورقة نقدا عند تاريخ استحقاقها		

12- عندما يتم تأجيل تاريخ استحقاق ورقة الدفع وتحرير ورقة جديدة

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
403	401	من ح/ أوراق الدفع إلى ح / المورد إلغاء الورقة القديمة		
66	401	من ح/ فوائد التأخير إلى ح / المورد تحرير ورقة تجارية لصالح المورد		

403	53	من ح/ أوراق الدفع إلى ح / الصندوق تسديد قيمة الورقة نقدا عند تاريخ استحقاقها		
401	403	من ح/ المورد إلى ح / أوراق الدفع تحرير ورقة تجارية جديدة لصالح المورد		

13- حالة التوقف عن الدفع

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
403 6	401	من ح/ أوراق الدفع من ح / مصاريف البروتستو إلى ح / المورد		

تطبيقات حول المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية

1. باعت مؤسسة أفاق بضائع إلى مؤسسة جبال عمور بقيمة 3000 على الحساب،
2. قامت مؤسسة جبال عمور بسداد المبلغ بموجب ورقة تجارية تستحق بعد 3 أشهر،
3. لنفرض أن مؤسسة جبال عمور دفع قيمة الورقة التجارية نقدا،
4. لنفرض أن مؤسسة جبال عمور عجز عن دفع قيمة الورقة التجارية، وطلب تجديد الورقة التجارية مستحقة الدفع بعد شهرين على أن يتحمل مصاريف التأخير 20 دج،
5. لنفرض أن مؤسسة جبال عمور قام بدفع نصف قيمة الورقة التجارية، والباقي بورقة تجارية جديدة مستحقة الدفع بعد شهرين على أن يتحمل مصاريف التأخير 2 بالمائة،
6. لنفرض أن مؤسسة جبال عمور عجز عن دفع قيمة الورقة التجارية نهائيا في تاريخ الاستحقاق، وقامت مؤسسة أفاق باحتجاج عدم الدفع –البروتستو–
7. قامت مؤسسة أفاق بإرسال الورقة التجارية إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:
8. لنفرض أن مؤسسة جبال عمور قام بدفع قيمة الورقة التجارية للبنك، مع عمولة التحصيل 10 دج،
9. على افتراض أن مؤسسة جبال عمور رفض دفع قيمة الورقة التجارية،
10. لنفرض أن مؤسسة أفاق قد قام بخصم الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها لحاجته للسيولة مع خصم 2 بالمائة وعمولة قدرها 25 دج،
11. وعلى افتراض أن البنك قبل خصم الورقة التجارية، وعند تاريخ الاستحقاق أرسلها إلى مؤسسة جبال عمور لدفع قيمتها، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:
12. قيام المدين مؤسسة جبال عمور بدفع قيمة الورقة التجارية بتاريخ استحقاقها،
13. على افتراض أن المدين مؤسسة جبال عمور رفض دفع قيمة الورقة التجارية، مع تحمله لمصاريف البروتستو25 دج،
14. قامت مؤسسة جبال عمور بشراء بضائع من مؤسسة أفاق بقيمة 2300 على الحساب، وبدلا من أن يحرر له ورقة تجارية بالمبلغ المستحق قام بتظهير ورقة تجارية كانت لديه والمسحوبة على صهيب عبد المالك والتي تستحق الدفع بعد شهر ونصف،
15. وعند استحقاق الورقة التجارية قامت مؤسسة أفاق بمطالبة صهيب عبد المالك بدفع قيمة الورقة التجارية المظهرة إلى مؤسسة جبال عمور، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:

.16

17. قيام صهيب عبد المالك بدفع قيمة الورقة التجارية إلى مؤسسة أفاق،
18. رفض صهيب عبد المالك دفع قيمة الورقة التجارية إلى مؤسسة أفاق، مصاريف البروتستو20 د ج،
19. قامت مؤسسة أفاق بطلب قرض، وتقديم ورقة تجارية تستحق الدفع بعد شهرين، قدرها 8000د ج كضمان،
20. وعند استحقاق الورقة التجارية قامت مؤسسة أفاق بمطالبة المدين بدفع قيمة الورقة التجارية المظهرة إلى مؤسسة جبال عمور، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:
21. قيام المدين بدفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف التحصيل 12 د ج،
22. رفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف البروتستو28 د ج،
23. كانت بحوزة مؤسسة أفاق ورقة تجارية تستحق الدفع بعد شهرين، قدرها 8000 د ج، وعند تاريخ استحقاقها عجز مؤسسة جبال عمور عن دفع قيمتها، وتطلب ذلك اتفاق بين الطرفين على تحرير ورقة تجارية جديدة تستحق بعد شهر مع فوائد تأخير 1 بالمائة،
24. عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية المستحقة الدفع فورا، قيمتها 2500د ج، تم إعلان إفلاس المدين.

المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية

باعت مؤسسة أفاق بضائع إلى مؤسسة جبال عمور بقيمة 3000 على الحساب، قام مؤسسة جبال عمور بسداد المبلغ بموجب ورقة تجارية تستحق بعد 3 أشهر، لنفرض أن مؤسسة جبال عمور دفع قيمة الورقة التجارية نقدا

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	700	من ح/ الزبائن إلى ح / المبيعات البيع على الحساب	3000	3000
4130	411	من ح/ أوراق القبض إلى ح / الزبائن عند استلام الورقة التجارية من الزبون	3000	3000
53	4130	من ح/ الصندوق إلى ح / أوراق القبض عند تحصيل قيمة الورقة التجارية نقدا	3000	

لنفرض أن مؤسسة جبال عمور عجز عن دفع قيمة الورقة التجارية، وطلب تجديد الورقة التجارية مستحقة الدفع بعد شهرين على أن يتحمل مصاريف التأخير 20 دج

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411		من ح/ الزبائن	3000	
	4130	إلى ح / أوراق القبض		3000
		إلغاء قيمة الورقة التجارية		
4130		من ح/ أوراق القبض	3020	
	411	إلى ح / الزبائن		3000
	76	إلى ح /فوائد التأخير الدائنة		20
		عند استلام الورقة التجارية الجديدة بما فيها فوائد التأخير		
		<u>أو</u>		
4130		من ح/ أوراق القبض	3000	
53		من ح/ الصندوق	20	
	411	إلى ح / الزبائن		3000
	76	إلى ح /فوائد التأخير الدائنة		20
		عند استلام الورقة التجارية الجديدة وفوائد التأخير		

لنفرض أن مؤسسة جبال عمور قام بدفع نصف قيمة الورقة التجارية، والباقي بورقة تجارية جديدة مستحقة الدفع بعد شهرين على أن يتحمل مصاريف التأخير 2 بالمائة.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4130		من ح/ أوراق القبض	1500	
53		من ح/ الصندوق	1530	
	411	إلى ح / الزبائن		3000
	76	إلى ح /فوائد التأخير الدائنة		30
		عند استلام الورقة التجارية الجديدة		
		و فوائد التأخير أو		

لنفرض أن مؤسسة جبال عمور عجز عن دفع قيمة الورقة التجارية نهائيا في تاريخ الاستحقاق، وقامت مؤسسة أفاق باحتجاج عدم الدفع – البروتستو-

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411		من ح/ الزبائن	3000	
	4130	إلى ح / أوراق القبض		3000
		إلغاء قيمة الورقة التجارية		
411		من ح/ الزبائن	40	
	512	إلى ح / البنك		40
		إثبات مصاريف البروتستو وتحميلها إلى		
		المدين على افتراض أنها دفعت من طرف		
		الدائن40		

عند إرسال الورقة التجارية إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:- لنفرض أن مؤسسة جبال عمور قام بدفع قيمة الورقة التجارية للبنك، مع عمولة التحصيل 10 دج.- على افتراض أن مؤسسة جبال عمور رفض دفع قيمة الورقة التجارية.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4131	413	من ح/ أوراق القبض برسم التحصيل إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك للتحصيل	3000	3000
512 627	4131	من ح/ البنك من ح / خدمات مصرفية-عمولة التحصيل إلى ح / أوراق القبض برسم التحصيل تحصيل الورقة التجارية مع تسجيل عمولة التحصيل	2990 10	3000

حالة رفض العميل دفع قيمة الورقة التجارية بعد إرسالها للبنك للتحصيل

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4131	من ح/ الزبائن إلى ح / أوراق القبض برسم التحصيل إلغاء قيمة الورقة التجارية	3000	3000
411	512	من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات مصاريف البروتستو وتحميلها إلى المدين على افتراض أنها دفعت من طرف الدائن15	15	15
6	512	من ح/ مصاريف التحصيل إلى ح / البنك إثبات مصاريف التحصيل التي تكبدها البنك	10	10

لنفرض أن مؤسسة أفاق قد قام بخصم الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها لحاجته للسيولة مع خصم 2 بالمائة وعمولة قدرها 25 دج

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4132	4130	من ح/ أوراق القبض برسم الخصم إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك للخصم	3000	3000
512 661 627	4132	من ح/ البنك من ح / مصاريف الخصم من ح / خدمات مصرفية إلى ح / أوراق القبض برسم الخصم خصم الورقة التجارية مع تسجيل الفوائد +عمولة البنك	2915 60 25	3000

وعلى افتراض أن البنك قبل خصم الورقة التجارية، وعند تاريخ الاستحقاق أرسلها إلى مؤسسة جبال عمور لدفع قيمتها، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:

- قيام المدين مؤسسة جبال عمور بدفع قيمة الورقة التجارية بتاريخ استحقاقها
- على افتراض أن المدين مؤسسة جبال عمور رفض دفع قيمة الورقة التجارية، مع تحمله لمصاريف البروتستو25 دج

قيام المدين مؤسسة جبال عمور بدفع قيمة الورقة التجارية بتاريخ استحقاقها هنا المؤسسة لا تسجل أي قيد في دفاترها لأن ملكية الورقة تحولت إلى البنك.

- أما في حالة رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف المدين مؤسسة جبال عمور نسجل مايلي:

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	512	من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات رفض مؤسسة جبال عمور دفع قيمة الورقة، وإثبات مصاريف البروتستو التي حملها البنك على الحساب الجاري	25	25

- قامت مؤسسة جبال عمور بشراء بضائع من مؤسسة أفاق بقيمة 2300 على الحساب، وبدلا من أن يحرر له ورقة تجارية بالمبلغ المستحق قام بتظهير ورقة تجارية كانت لديه والمسحوبة على صهيب عبد المالك والتي تستحق الدفع بعد شهر ونصف

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
380	401	من ح/ مشتريات البضائع إلى ح / المورد مؤسسة أفاق	2300	2300
401	4130	من ح/ المورد مؤسسة أفاق إلى ح / أوراق القبض تظهير الورقة التجارية لصالح مؤسسة أفاق	2300	2300

وعند استحقاق الورقة التجارية قام مؤسسة أفاق بمطالبة صهيب عبد المالك بدفع قيمة الورقة التجارية المظهرة إلى مؤسسة جبال عمور، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:

- قيام صهيب عبد المالك بدفع قيمة الورقة التجارية إلى مؤسسة أفاق،
- رفض صهيب عبد المالك دفع قيمة الورقة التجارية إلى مؤسسة أفاق، مصاريف البروتستو 20 دج،
- قيام صهيب عبد المالك بدفع قيمة الورقة التجارية إلى مؤسسة أفاق هنا مؤسسة جبال عمور لا تسجل أي قيد في دفاترها لأن ملكية الورقة تحولت إلى مؤسسة أفاق.

حالة رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف صهيب عبد المالك نسجل مايلي:،

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4130	من ح/ الزبون صهيب عبد المالك إلى ح / أوراق القبض رفض دفع قيمة الورقة من طرف المدين صهيب عبد المالك	2300	2300
4130	401	من ح/ أوراق القبض إلى ح / المورد مؤسسة أفاق إثبات إعادة الورقة	2300	2300
411	401	من ح/ الزبون صهيب عبد المالك إلى ح / المورد مؤسسة أفاق إثبات مصاريف البروتستو	20	20

قامت مؤسسة أفاق بطلب قرض، وتقديم ورقة تجارية تستحق الدفع بعد شهرين، قدرها 8000 د ج كضمان.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4133	4130	من ح/ أوراق القبض برسم التأمين إلى ح / أوراق القبض إرسال الورقة التجارية إلى البنك لضمان القرض	8000	8000
512	164	من ح/ البنك إلى ح / قروض مصرفية الحصول على القرض من طرف البنك	6000	6000

عند استحقاق الورقة التجارية قامت مؤسسة أفاق بمطالبة المدين بدفع قيمة الورقة التجارية المظهرة إلى مؤسسة جبال عمور، ونفرض أننا أمام حالة من الحالتين:قيام المدين بدفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف التحصيل 12 دج، أو رفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف البروتستو28 دج.

حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف التحصيل 12 د ج.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
512 6	4133	من ح/ البنك من ح / مصاريف التحصيل إلى ح / أوراق القبض برسم التأمين تحصيل قيمة الورقة التجارية	7988 12	8000
164 6	512	من ح/ قروض مصرفية من ح / مصاريف الفوائد إلى ح / البنك تسديد القرض والفوائد	6000 60	6060

حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية، مصاريف البروتستو28 دج.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
411	4133	من ح/ الزبائن إلى ح / أوراق القبض برسم التأمين رفض دفع قيمة الورقة التجارية من طرف الزبون	8000	8000
164 411	512	من ح/ قروض مصرفية من ح/ الزبائن إلى ح / البنك إثبات سداد القرض ومصاريف البروتستو عن طريق البنك	6000 28	6028

كانت بحوزة مؤسسة أفاق ورقة تجارية تستحق الدفع بعد شهرين، قدرها 8000 دج، وعند تاريخ استحقاقها عجز مؤسسة جبال عمور عن دفع قيمتها، وتطلب ذلك اتفاق بين الطرفين على تحرير ورقة تجارية جديدة تستحق بعد شهر مع فوائد تأخير 1 بالمائة

عندما يتم تأجيل تاريخ استحقاق الورقة التجارية وتحرير ورقة جديدة

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
4130	411 76	من ح/ أوراق القبض إلى ح / الزبائن إلى ح / فوائد التأخير الدائنة إصدار الورقة التجارية الجديدة و دفع فوائد التأخير **أو**	8080	8000 80
4130 53	411 76	من ح/ أوراق القبض من ح/ الصندوق إلى ح / الزبائن إلى ح / فوائد التأخير الدائنة إصدار الورقة التجارية الجديدة و دفع فوائد التأخير	8000 80	8000 80

عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية المستحقة الدفع فورا، قيمتها 2500دج، تم إعلان إفلاس المدين.

المدين	الدائن	بيان وتاريخ العمليات	المدين	الدائن
416		من ح/ الديون المشكوك فيهم	2500	
	411	إلى ح / الزبائن		2500
		إفلاس الزبون وعدم دفع قيمة الورقة التجارية		
654		من ح/ الديون المعدومة	2500	
	416	إلى ح / الزبائن المشكوك فيهم		2500
		إفلاس الزبون وعدم دفع قيمة الورقة التجارية		

رابعا-محاسبة الأغلفة

مثال تطبيقي1: بتاريخ 2 فيفري 2010 تحصلت المؤسسة على أغلفة غير قابلة للاسترجاع موجهة للاستهلاك بقيمة إجمالية قدرها 1500 وحدة بسعر وحدوي 0.2 الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	مدين	دائن
326		من ح/ الأغلفة	300	
44566		من ح/ الرسم على القيمة المضافة	21	
	401	إلى ح / المورد		321

عند خروج الأغلفة للاستهلاك:

مدين	دائن	بيان وتاريخ العمليات	المبالغ المدينة	المبالغ الدائنة
602		من ح/ تكلفة الأغلفة المستهلكة	300	
	326	إلى ح / الأغلفة		300

مثال تطبيقي2: بتاريخ 3 فيفري 2012 اشترت مواد أولية بقيمة 10000 الرسم على القيمة المضافة 17 بالمائة كما تحصلت على أغلفة قابلة للاسترجاع بقيمة إجمالية قدرها 500.

التسجيل في دفاتر المشتري

31 44566 4096	 401	من ح/ المواد الأولية من ح/ الرسم على القيمة المضافة من ح / أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح / المورد	10000 1700 500	 12200

التسجيل في دفاتر البائع

411	 700 44571 4196	من ح/ الزبائن إلى ح / المبيعات إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح / أغلفة قابلة للاسترجاع	12200	 10000 1700 500

عند إرجاع الأغلفة كاملة:، التسجيل في دفاتر المشتري

401	 4096	من ح / المورد إلى ح / أغلفة قابلة للاسترجاع	500	 500

التسجيل في دفاتر البائع

4196	411	من ح / أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح/ الزبائن	500	 500

عند إرجاع الأغلفة ناقصة الثمن: التسجيل في دفاتر المشتري

401 44566 6583	 4096	من ح / المورد من ح/ الرسم على القيمة المضافة من ح / خسارة أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح / أغلفة قابلة للاسترجاع		

التسجيل في دفاتر البائع

4196	7082 44571 411	من ح / أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح/ عوائد أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح / الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ الزبائن		

حالة الاحتفاظ وعدم إرجاع الأغلفة: هنا العملية تصبح وكأنها عملية شراء وبيع توجد عدة حالات:

الحالة الأولى:اعتبار الأغلفة لها قيمة استعمالية طويلة المدى تتجاوز السنة:

2186	4096	من ح/ الأغلفة المثبتة إلى ح / الأغلفة القابلة للاسترجاع		

الحالة الثانية: اعتبار الأغلفة مستهلكة و لها قيمة استعمالية لا تتجاوز السنة:

6025	4096	من ح/ الأغلفة المستهلكة إلى ح / الأغلفة القابلة للاسترجاع		

الحالة الثالثة: منذ البداية اعتبار العملية عملية شراء- بيع

التسجيل في دفاتر المشتري

326 44566	401 4096	من ح/ الأغلفة من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح / المورد إلى ح / أغلفة قابلة للاسترجاع		

التسجيل في دفاتر البائع

4196	411 708 44571	من ح / أغلفة قابلة للاسترجاع إلى ح/ الزبائن إلى ح/ إيرادات أخرى إلى ح / الرسم على القيمة المضافة		

أمثلة تطبيقية: مؤسسة رمضاني استلمت فاتورة رقم 12 من موردها تحتوي على 1500 علبة للتخزين بسعر وحدوي 200دج، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة[1]

كما استلمت بتاريخ 3 مارس 2013 فاتورة رقم 13 من موردها تحتوي على 1500 علبة زجاجية بسعر وحدوي 200دج، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة[2]

326[3] 44566	401		30000 2100	32100

6025[4] 44566	401		30000 2100	32100

– مؤسسة رمضاني استلمت بتاريخ 8 مارس 2013 فاتورة رقم 25 تتضمن البيانات التالية:

مواد أولية 100 كغ بسعر وحدوي 200 دج، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، أغلفة بقيمة 300 دج[5]

1L'entreprise RAMDANI reçoit de son fournisseur la facture 12: ‹ Boites de conserve 1500 unités avec un prix de 200 da/unité et une TVA de 7%.

2 L'entreprise RAMDANI reçois de sont fournisseur la facture 13: ‹ Bouteilles en verre 1500 unités avec un prix HT de 200 da/unité et une TVA de 7%.

3 Emballages perdus

4 Emballages récupérables non identifiables

5 L'entreprise RAMDANI reçois de son fournisseur la facture 25: ‹ Matière première 100 KG avec 200 da /kg, TVA 7% et emballage consigné 300 da.

التسجيل المحاسبي في يومية رمضاني:

	20000			31
	1400			44566
	300			4096
24400			401	

المعالجة المحاسبية في يومية المرود:

	24400			411
20000			701	
1400			44571	
300			4196	

- بتاريخ 5 أفريل 2013 قامت مؤسسة رمضاني بإرجاع الأغلفة إلى المرود قيمتها 300 دج [1]

المعالجة المحاسبية في يومية رمضاني

300	300		4096[2]	401

المعالجة المحاسبية في يومية المورد

300	300		411	[3]4196

قامت مؤسسة رمضاني بشراء مواد أولية استلمت فاتورة تتضمن:، 100 كغ بقيمة 10 دج للكغ، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، 10 أغلفة قابلة للاسترجاع بقيمة وحداوية 10 [4].

1 L'entreprise RAMDANI retourne les emballages à son fournisseur en bon état. Le fournisseur lui adresse une facture avoir avec les éléments suivants: ، Restitution des emballages consignés 300.
2 Fournisseurs Créances pour emballages
3 Clients - Dettes sur emb. et mat. consignés
4 L'entreprise RAMDANI reçois de son fournisseur la facture 25: ، Matière première 100 kg avec 10 DA/kg, TVA 7% et emballage consigné 10 caisses d'une valeur de 10 DA

بعد أسبوع تم إرجاع 10 أغلفة، المورد قام بتحرير فاتورة تتضمن 10 أغلفة بقيمة 8دج لوحدة والباقي مستحق على الزبون[1]

المعالجة المحاسبية في يومية مؤسسة رمضاني:

20 14 66	100		4096	[2]6136 44566 401

المعالجة المحاسبية في يومية المورد:

1000	200 14 786		4196	7082[3] 44571 411

في المثال السابق نفرض أن مؤسسة رمضاني أبلغت المورد بعد القدرة على استرجاع الأغلفة، فقام المورد بتحرير فاتورة تتضمن 10 أغلفة، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة[4]

يومية مؤسسة رمضاني:

70 1000	1000 70		401 4096	326 44566

يومية المورد:

1000 70	1000 70		4196 411	707/708 44571

1 L'entreprise RAMDANI retourne les 10 caisses à son fournisseur. Le fournisseur lui adresse une facture avoir avec les éléments suivants: ‹ Retour de 10 caisses: ‹ 8 DA, dû par le client 2DA

2 Malis sur emballages

3 Bonis sur reprises d'emballages consignés

4 L'entreprise RAMDANI informe son fournisseur qu'elle ne va pas restituer les emballages. Le fournisseur établit une facture avoir avec les éléments suivants: ‹ Emballages non restitués 10 DA, TVA 7%.

– مؤسسة رمضاني قامت باقتناء 50 حاوية ماء بمبلغ 2000 للوحدة، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة[1]

107000	100000 7000		404	[2]2186 44562

خامسا– محاسبة ضرائب الدخل المؤجلة: يمكن القول بأن ضريبية الدخل المؤجلة هي عبارة عن عوائد ضريبية مستقبلية حيث تمثل أرباحا تم إخضاعها للضريبة من قبل، ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة حسابات النتائج بعد، لذلك فإن ضرائب الدخل التي تم تسديدها من قبل على ذلك الدخل تعتبر في الحقيقة بمثابة مصاريف مدفوعة مقدما سميت بضريبية الدخل المؤجلة، هذه الضريبة المؤجلة تمثل إلتزاما مستقبليا نتيجة للأرباح الحالية أو عن الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة بعد.[3]

1 – الاختلافات الزمنية المؤقتة: في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ضرائب الدخل المؤجلة بمدخل الأصل والالتزام، والذي ينص على ضرورة الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة، أو الأصول الضريبية المؤجلة لضرائب الدخل، التي سوف يتم فرضها أو استعادتها، على الفرو قات الزمنية المؤقتة، بين قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الدخل المحاسبي قبل الضريبة.

تهتم المحاسبة الدولية بهذا الجانب، من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، والذي يتضمن ضرائب الدخل المؤجلة. وأن الضرائب المؤجلة يتم التقرير عنها في قائمة الميزانية، وما ينص عليه المعيار يتوافق مع المعايير الأمريكية، ورغم ذلك ينبغي الإشارة إلى الفرو قات الموجودة بين هذا المعيار والمبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها وهذا حسب

1 Ce sont des emballages récupérables individualisés qui peuvent être identifiés soit par leur numéro de série, soit par leur date de fabrication.
2 Emballages récupérables

1 شعيب شنوف الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED

الإيضاح رقم 109، الذي ينص على ضرورة تبويب كافة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة الأصل أو الالتزام غير الضريبي المرتبط بأغراض التقرير المالي، ويؤثر اختلاف التبويب هذا على حساب مؤشرات الميزانية، كما يمكن أن يترتب عليه عدم إمكانية المقارنة بين الشركات، بين التي تطبق معايير المحاسبة الدولية وبين التي تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها.

2 – **مفهوم الأصل والالتزام** : يركز مدخل الأصل والالتزام الخاص بالضرائب الدخل المؤجلة، على الفرو قات الزمنية المؤقتة بين الدخل قبل الضريبية بأغراض التقرير المالي، والدخل الخاضع للضريبة، وهنا ينبغي الإشارة إلى حالتين:.

أ– عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل قبل الضريبة طبقا للتقرير المالي، وبسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة، فإن الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون أكبر من الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالي، فإن ضريبة الدخل التي يتوقع أن تدفع في المستقبل عن الفرق بين هذين المقدارين عن الدخل يتم تسجيلها الآن كإلتزام ضريبي مؤجل.

ب– عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل قبل الضريبة طبقا للتقرير المالي، والذي يرجع سببه لطبيعة الفرو قات الزمنية المؤقتة، فإن الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون أقل من الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالي، ويتم تسجيل التحقيق في ضريبة الدخل في المستقبل لأن أصله ضريبة دخل مؤجلة.

3 – **الفرو قات الدائمة** : تعتبر بعض الفروقات الموجودة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة دائمة، وتنتج تلك الفرو قات الزمنية بسبب أنواع معينة من الإيرادات التي تعفى من الضرائب، بالإضافة إلى أنواع معينة من المصاريف التي لا تعتبر قابلة للخصم طبقا لأغراض الضريبية.إن الإيرادات غير الخاضعة للضريبة أو المصاريف غير القابلة للاستقطاع (الحسم)، غير المتضمنة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، يتم ضمينها عند حساب الدخل عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، يتم ضمينها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة، كما أنها لا تؤثر على الالتزام الضريبي الجاري أو المستقبل.

4- مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة: يتوقع الأصل الضريبي المؤجل أن يوفر مزايا ضريبية دخل مستقبلية، ويتم تحقق الميزة الضريبية فقط عندما يكون هناك دخل كاف خاضع للضريبة في المستقبل، تتطلب المعايير المحاسبية لكثير من البلدان أن يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة عن طريق استخدام مخصص للتقييم، إذا كان من المحتمل أن لا توفر بعض أو جميع قيمة الأصل الضريبي المؤجل ميزة ضريبية مستقبلة، ان مخصص الأصول الضريبية المؤجلة هو حساب مقابل لحساب الأصول الضريبية المؤجلة، وسوف يتم تخفيض الأصل إلى القيمة المتوقع استردادها في المستقبل.

محاسبة ضرائب الدخل المؤجلة في الجزائر: تبنت الجزائر المعيار المحاسبي الدولي 12.

1- المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة: تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال الحسابات (692، 693 و133، 134)

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا؛
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا.

أ- ضرائب الدخل المؤجلة[1] (Impôts Différés) إن ضريبة الدخل المؤجلة تتعلق بالضرائب على الأرباح القابلة للدفع (Payable) ونعني بها ضريبة مؤجلة كالتزام (خصوم) أو ضريبة قابلة للاسترجاع (Recouvrable) ونعني بها ضريبة مؤجلة أصول، أثناء الدورات المستقبلية.

إن ضريبة الدخل المؤجلة كأصل هي عوائد ضريبية مستقبلية، بحيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قبل للضريبة ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة حسابات النتائج بعد، كذلك فإن ضرائب الدخل التي يتم تسديدها من قبل على ذلك الدخل تعتبر في الحقيقة بمثابة مصاريف مدفوعة مقدما.أما ضريبة الدخل المؤجلة خصوم أو التزام ضريبة الدخل المؤجلة، يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو عن الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة[2]

1 L'imposition différée est une méthode comptable qui consiste à comptabiliser en charges la charge d'impôt sur le résultat imputable aux seules opérations de l'exercice.

2 Un impôt différé correspond à un montant d'impôt sur les bénéfices payable (impôt différé passif) ou recouvrable (impôt différé actif) au cours d'exercices futurs.

تطبيقات:

مثال تطبيقي1: تم اقتناء آلات انتاج بقيمة 5000000 دج، العمر الانتاجي المقدر 5 سنوات، الاهتلاك المحاسبي المطبق الخطي، الاهتلاك الجبائي المعتمد هو الاهتلاك المتناقص، الضريبة على الأرباح 25 بالمائة. **العمل المطلوب:** تحديد الضريبة المؤجلة خلال الفترة ومعالجتها محاسبيا.

مثال تطبيقي2: تم اقتناء آلات انتاج بقيمة 5000000 دج، العمر الانتاجي المقدر 5 سنوات، الاهتلاك المحاسبي هو الاهتلاك المتناقص، الاهتلاك الجبائي المعتمد الخطي، الضريبة على الأرباح 25 بالمائة. **العمل المطلوب:** تحديد الضريبة المؤجلة خلال الفترة ومعالجتها محاسبيا.

مثال تطبيقي3: تم اقتناء معدات نقل بقيمة 2500000 دج، القيمة القابلة للاهتلاك جبائيا 1000000 دج، العمر الانتاجي 5 سنوات، الاهتلاك الخطي هو المطبق محاسبيا وجبائيا بحيث بلغت مخصصات الاهتلاك السنوية من الزاوية المحاسبية 500000دج، اما مخصصات الاهتلاك السنوية من الزاوية الجبائية بلغت 200000دج. هل ينتج على هذه الحالة ضرائب مؤجلة؟ ولماذا؟

سادسا- محاسبة الأصول المالية والخصوم المالية

رقم الحساب حسب المخطط المحاسبي الوطني	القيمة	رقم الحساب حسب النظام المحاسبي المالي	القيمة
421	3000	261	3000
422	4000	506	4000
4231	5000	272	5000
4232	2500	503	2500
4241	1000	274x	1000
4242	500	274x	500
426	700	275	700

أمثلة تطبيقة:

لنفرض أنه تم استخراج هذه الحسابات من ميزانية سنة 2009، كيف يمكن إعادة تسجيل هذه المبالغ حسب النظام المحاسبي المالي؟

- من خلال ميزان المراجعة لسنة 2009، تم وجود سندات المساهمة حساب 421 بقيمة 500000، وعند فحصنا لحسابات سندات المساهمة تبين أن 300000 تخص المساهمة

في رأس مال إحدى الفروع بنسبة 75 بالمائة، 200000 تمثل 15 بالمائة لوحدة وهي قيمة مهيئة للبيع تمثل سندات أنشطة المحافظ، مع العلم أن القيمة السوقية في نهاية السنة بلغت220000، مع العلم أن معدل الضريبة على الأرباح هو 25 بالمائة.

كيف يمكن إعادة تسجيل هذه العملية حسب النظام المحاسبي المالي؟ وماهي المعالجة المحاسبية الإضافية المترتبة على ذلك؟

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
261			300000	
	421			300000
273			200000	
	421			200000
273			20000	
	104			20000
104			5000	
	134			5000

- اشترت المؤسسة سندات توظيف في إطار أنشطة المحافظ طويلة الأجل في جانفي 2008 بقيمة اسمية قدرها 2000000، كما بلغت في تلك الفترة مصاريف معالجة الملف لدى البنك 30000 د ج،

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
272			2000000	
	342			2000000
227			30000	
	115			30000
115			7500	
	134			7500

- من خلال ميزان المراجعة لنهاية سنة 2009 تبين أن حساب 424 اقراضات بلغ 300000، هذه القيمة كانت مخصصة جمعية تهتم فئة المعوقين يسترجع المبلغ خلال ثلاثة دفعات سنوية بدون فوائد، ولنفرض أن معدل الاستحداث عند وقت العقد في جانفي 2009 بلغ 5 بالمائة وهو ثابت خلال سنة 2009.

كيف يمكن إعادة تسجيل هذه العملية حسب النظام المحاسبي المالي؟ مع العلم ان القيمة يجب ان تسجل بالقيمة العادلة– الحالية– وما هي المعالجة المحاسبية الإضافية المترتبة على ذلك؟

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
274			300000	
	442			300000

القيمة العادلة: 274324,80

الأعباء: 27675,197=272324,80-300000

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
115			27675,197	
	274			27675,197
ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
133		27675,197X%25*	6918,8	
	115			6918,8

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
x274		272324,80X%5	13616,24	
	115			13616,24

115		13616,24X%25	3404,06	
	134			3404,06

– اشترت المؤسسة سندات منقولة للتوظيف بتاريخ 10جوان 2009، قيمة الاقتناء كانت 1000000دج، القيمة السوقية في نهاية 2009 بلغت 1200000.

كيف يمكن إعادة تسجيل هذه العملية حسب النظام المحاسبي المالي؟

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
503			1000000	
	423			1000000
503			200000	
	115			200000

-تم استخراج الخصوم المالية التالية من ميزان المراجعة لسنة 2009

رقم الحساب حسب المخطط المحاسبي الوطني	القيمة	رقم الحساب حسب النظام المحاسبي المالي	القيمة
521	152500	164	152500
523	45000	168او 163	45000
525	56000	165	56000

ما هي الحسابات المقابلة حسب النظام المحاسبي المالي؟

– تم استخراج المعلومات التالية من ميزان المراجعة لسنة 2009، مبلغ قروض أخرى طويلة الأجل2000000، مصاريف مجلس المالية كانت 45000، مدة العقد 5 سنوات، ومعدل الفائدة 5 بالمائة.

كيف يمكن إعادة تسجيل هذه العملية حسب النظام المحاسبي المالي؟ وما هي المعالجة المحاسبية الإضافية المترتبة على ذلك؟

ر ح	ر ح	البيان	المبالغ	المبالغ
523			2000000	
	163			2000000
115			45000	
	163			45000
134			11250	
	115			11250

سابعا-محاسبة عقود الإيجار التمويلية:

حسب خبراء المحاسبة المالية إذا صنف العقد تمويليا فإنه يتم المحاسبة عنه كما لو تم شراء الأصل ويترتب على ذلك إثبات الإيجار التمويلي في الدفاتر أصلاً والتزاماً في الوقت نفسه بالقيمة الأقل من بين اثنتين:

أ- القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار (مع مراعاة استبعاد تكلفة تنفيذ العقد). أو
ب- القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر في تاريخ العقد.

قد لا يمكن إثبات قيمة الأصل بقيمة تزيد عن قيمته السوقية العادلة ويتطلب احتساب القيمة الحالية ضرورة احتساب الحد الأدنى لدفعات الإيجار ومعرفة معدل الخصم الملائم. نظراً لأن الأصل الذي يتم الاعتراف به هو أصل طويل الأجل فيجب اهتلاكه وتتحدد فترة الاهتلاك من خلال شرطين هما: إذا كان عقد الإيجار يتضمن نقل ملكية الأصل المستأجر أو يتضمن حق شراؤه أقل من القيمة العادلة.أما الشرط الثاني يجب اهتلاك الأصل خلال فترة تساوي عمره الاقتصادي. إذا لم يستوف عقد الإيجار هذين الشرطين تكون فترة الاهتلاك قاصرة على فترة الإيجار فقط.[1]

خلال فترة الإيجار يجب استخدام طريقة معدل الفائدة الفعال لتجزئة كل دفعة من دفعات الإيجار إلى جزئين:الأول يمثل النقص في قيمة الالتزام عن عقود الإيجار. الثاني يمثل مصاريف الفائدة الذي يجب تحميله على الفترة ويستخدم المستأجر معدل الخصم نفسه الذي سبق استخدامه لاحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار عند تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعال.

- محاسبة عقود الإيجار بدفاتر المستأجر:

قيد إثبات قيمة الأصل والالتزام:
من حـــ/ الأصل المستأجر
إلى حـــ/ التزامات الإيجار التمويلي

1 يجرى حاليا جدلا كبيرا حول: ماهي طرائق الاهتلاك المعتمدة و هل يتم تسجيل الاهتلاك في الدفاتر المحاسبية للمؤجر أم المستأجر؟ وهل يحسب الاهتلاك على أساس العمر الاقتصادي أم على أساس مدة العقد؟ لكن يفضل حساب الاهتلاك على أساس مدة العقد ان كانت هي الأقل مقارنة بالمدة الاقتصادية المقدرة للأصل. ولمزيد من التفصيل أنظر:
ELHAMMA Azzouz ,Comprendre les norms comptables internationals IAS/IFRS ,Collection CCA MAROC,EDGL,2012

تسجيل الاهتلاك
من حـــ/ مخصصات اهتلاك الأصل المستأجر
إلى حـــ/ الاهتلاك المتراكم للأصل المستأجر
سداد دفعة الإيجار:
من حـــ/م. الضريبة على الممتلكات من حـــ/ الفائدة المستحقة من حـــ/ التزامات الإيجار التمويلي
إلى حـــ/ النقديات

يجب أن تظهر الالتزامات عن الإيجار التمويلي **ضمن الالتزامات طويلة الأجل** بالميزانية والدفعة المستحقة السداد ضمن **الالتزامات قصيرة الأجل**_حين يتم رد الأصل المستأجر للمؤجر:

من حـــ/ مجمع اهتلاك الأصل المستأجر
إلى حـــ/ الأصل المستأجر

حالة شراء الأصل في نهاية فترة الإيجار: يجب أن تظهر تكلفة الأصل كما تمت في السابق مع إضافة ما دُفع من أجل شرائها في نهاية فترة الإيجار.

وإذا تم شراء الأصل في نهاية فترة الإيجار:
من حـــ/ الأصل من حـــ/ الاهتلاك المتراكم للأصل المستأجر
إلى حـــ/ الأصل المستأجر إلى حـــ/ مجمع اهتلاك الأصل إلى حـــ/ النقديات

-محاسبة عقود الإيجار بدفاتر المؤجر:،

تسجيل قيد إثبات التعاقد:
من حـــ/ مدينو عقود الإيجار
إلى حـــ/ الأصل المؤجر
تسجيل قيد تحصيل الإيجار:
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ مدينو عقود الإيجار إلى حـــ/ الضريبة على الممتلكات
تسجيل الإيرادات المالية – الفائدة:
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ إيرادات الفائدة على عقود الإيجار

حالة إيرادات بيع الأصل للمستأجر في نهاية فترة الإيجار:
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ مكاسب بيع الأصول المؤجرة

عقود الإيجار:، حالة الموزع أو المنتج

تسجيل عقد الإيجار
من حـــ/ مدينو عقود الإيجار من حـــ/ تكلفة البضاعة المباعة
إلى حـــ/ المبيعات إلى حـــ/إيرادات الفائدة غير المكتسبة عن عقود الإيجار إلى حـــ/ المخزون

تسجيل تحصيل الإيجار السنوي
من حـــ/ النقديات
إلى حـــ/ مدينو عقود الإيجار إلى حـــ/ الضريبة على الممتلكات
تسجيل الفائدة
من حـــ/ إيرادات الفائدة غير المكتسبة من عقود الإيجار
إلى حـــ/ إيرادات الفائدة عن عقود الإيجار

- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار–تمويل طبقا للنظام المحاسبي المالي:[1]

أ– المعالجة المحاسبية في دفاتر المستأجر: يسجل عقد الإيجار– تمويل في الأصول، بحيث يجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا حساب فرعي 21 ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 في الجانب الدائن). وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب 167 مدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا وفي الجانب الدائن يكون حساب الخزينة أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

كما يجب أن تسجل المؤسسة اليت استأجرأت الأصل الاهتلاك وذلك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، أو المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 اذا كان الأصل محل الإيجار التمويلي أصل غير مادي ومن خلال حسابات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالاهتلاكات.

ب– المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر: يسجل مبلغ الأصل محل عقد الإيجار– تمويل في الحقوق طويلة الأجل (القيم الثابتة المالية) حساب 274، ولا يمكن تسجلها ضمن الممتلكات حتى ولو كان المؤجر لديه عقد امتلاك هذا الأصل.وعند التحصيل يسجل في الجانب الدائن 274 حساب قروض وحقوق خاصة بعقد الإيجار–تمويل وحساب 762 إيرادات الأصول المالية. مقابل تسجيل حساب الخزينة مدينا. [2]

1 يجب الاشارة الى أنه قد يكون الأصل محل التأجير أصل معنوي، أو أصل مادي، كما قد يكون تمويل مباشر في شكل نقديات مقدمة من طرف البنك للمؤسسة، لذلك يجب أخذ بعين الاعتبار هذا الأمر نظر لاختلاف المعالجة المحاسبية من حالة الى أخرى، فنحن في هذا المرجع تعاملنا مع الأصول الثابتة المادية فقط

2 لكن من خلال قانون المالية لسنة 2014 جاء في المادة 53 مايلي:، دون الاخلال بالنظام المحاسبي المالي، يعد المؤجر مالك للعين المؤجرة، في عمليات العين الايجاري التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية وشركات القرض الايجاري، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك الجبائي على أساس الاهتلاك المالي للقرض الايجاري وتسجل مبالغ الايجار المقبوضة كناتج. ويعد المستأجر جبائيا مستأجرا للعين المؤجرة، وتسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المستأجر كتكلفة.

مؤسسة أجرت معدات و أدوات في إطار عقود الإيجار- تمويل، مدة العقد ثلاثة سنوات على أن يتم تسديد مبلغ 82001 في نهاية كل سنة كإيجار، القيمة العادلة لمبلغ الإيجار 60000، المصاريف المالية 2205.علما أن العمر الانتاجي المقدر 5 سنوات.

- التسجيل في دفاتر المستأجر

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
215		من ح/معدات و أدوات	60000	
	167	إلى ح/ديون عقد الإيجار -تمويل		60000
167		من ح/ ديون عقد الإيجار -تمويل		
	512	إلى ح/ البنك	18200	18200
668		من ح/ مصاريف مالية أخرى	5220	
	512	إلى ح/ البنك		5220
6815		من ح/مخصصات اهتلاك القيم الثابتة المادية		

التسجيل في دفاتر المؤجـــــر

مبالغ دائنة	مبالغ مدينة	البيان	الحساب	رقم
	55000	من ح/ حقوق عقد الإيجار -تمويل		274
55000		إلى ح/ معدات نقل	218_X	
		من ح/ البنك		512
18200	18200	إلى ح/ حقوق عقد الإيجار -تمويل	274	
		من ح/ البنك		512
5220	5220	إلى ح/ ايرادات الأصول المالية	762	

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار-تمويل في حالة المنتج أو الموزع:

رقم	الحساب	البيان	مبالغ مدينة	مبالغ دائنة
274		من ح/ حقوق عقد الإيجار -تمويل		
	70	إلى ح/ المبيعات		

تطبيق: مؤسسة آفاق قامت بعقد ايجار تمويلي، وذلك من أجل الحصول على معدات انتاج الحياة الاقتصادية المقدرة لها 6 سنوات وكانت ذلك بتارخ 01 جانفي 2013، وكانت بنود العقد تتضمن العناصر الأتية: القيمة العادلة بتاريخ التعاقد للمعدات 200000 دج، تدفع بالمقابل خمس دفعات في نهاية كل سنة قيمة الدفعة 50000دج، يمكن لمؤسسة آفاق شراء المعدات في نهاية السنة الخامسة بمبلغ 16847 دج.

العمل المطلوب:

هل يمكن تحديد معدل العقد؟

اعداد جدول يتضمن تحديد الدفعات لخمس سنوات

قدم القيود المحاسبية الضرورية بما فيها قيود الاهتلاك، وهل الاهتلاك يحسب على أساس مدة العقد أم على أساس الحياة الاقتصادية المقدرة لها 6 سنوات؟

ثامنا- محاسبة أعمال نهاية الدورة

سنتناول بعض القيود المحاسبية الضرورية لأعمال نهاية الدورة طبقا للنظام المحاسبي المالي

1- الاهتلاكات:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
681		من ح/ مخصصات- الأصول غير المتداولة	*XXXXX*	
	280	إلى ح/ اهتلاك القيم الثابتة المعنوية		*XXXX*
	281	إلى ح/ اهتلاك القيم الثابتة المادية		*XXXX*

2- تسجيل تدني القيم محاسبيا:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
	XXXXX	من ح/ مخصصات -الأصول غير المتداولة		681
XXXX		إلى ح/ تدني القيم الثابتة المعنوية	290	
XXXX		إلى ح/ تدني القيم الثابتة المادية	291	

دائن	مدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
	XXX	من ح/ مخصصات -الأصول المتداولة		685
XX		إلى ح/ تدني قيم المخزونات والحسابات الجارية	39	
XXX		إلى ح/ تدني قيمة حسابات الغير	49	
	XXX	من ح/ مخصصات -العناصر المالية		686
XXX		إلى ح/ تدني قيمة الأصول المالية الجارية	59	

3- إعادة النظر في التسجيل المحاسبي لتدني القيم:

- حالة زيادة قيمة التدني يسجل نفس القيود التي تم تسجيلها عند الإنشاء بحيث:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
	XXXXX	من ح/ مخصصات -الأصول غير المتداولة		681
XXXX		إلى ح/ تدني القيم الثابتة المعنوية	290	
XXXX		إلى ح/ تدني القيم الثابتة المادية	291	

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان	ر.ح.د	ر.ح.م
	XXXX	من ح/ مخصصات -الأصول المتداولة		685
XXX		إلى ح/ تدني قيم المخزونات والحسابات الجارية	39	
XXX		إلى ح/ تدني قيمة حسابات الغير	49	
	XXXX	من ح/ مخصصات -العناصر المالية		686
XXX		إلى ح/ تدني قيمة الأصول المالية الجارية	59	

- حالة إلغاء جزء أو كل قيمة التدني:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
290		من ح/ تدني القيم الثابتة المعنوية	XXX	
291		من ح/ تدني القيم الثابتة المعنوية	XXX	
	781	إلى ح/ استرجاع أعباء الأصول غير المتداولة		XXX

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
39		من ح/ تدني قيم المخزونات والحسابات الجارية	XXX	
49		من ح/ تدني قيمة حسابات الغير		XXX
	785	إلى ح/ استرجاع أعباء الأصول المتداولة		XXX
59		من ح/ تدني قيمة الأصول المالية الجارية	XXXX	
	786	إلى ح/ استرجاع أعباء الأصول المالية		XXXX

4- تسوية الأعباء والإيرادات المسجلة مسبقا:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
6..		من ح/ الأعباء حسب الطبيعة	XXX	
	486	إلى ح/ مصاريف مسجلة مسبقا		XXX
487		من ح/ إيرادات مسجلة مسبقا	XXX	
	7..	إلى ح/ الإيرادات المعنية		XXX

5- التسجيل المحاسبي لفروقات المخزون غير المبررة خلال عملية الجرد:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
6579		من ح/ / الأعباء لاستثنائية للتسيير	XXX	
	30	إلى ح/ مخزون البضائع		XXX
30		من ح/ مخزون البضائع	XXX	
	7579	إلى ح/ الإيرادات الاستثنائية للتسيير		XXX

أما التسجيل المحاسبي لفروقات المخزون المبررة خلال عملية الجرد يتم من خلال حساب 600 أو 72

المعالجة المحاسبية لفروقات الجرد:

حالة الجرد الدائم:، وفي نهاية الدورة عند عملية الجرد ومقارنة الجرد الطبيعي بالجرد المحاسبي، يتم تسجيل الفروقات المبررة في حساب المخزون المعني حساب 30، 31 و32 أو حساب 35 مقابل حساب 60x أو حساب 72، والفروقات غير المبررة تسجل إما في حساب 657 أو حساب 757.[1]

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
657		من ح/	x	
	30	إلى ح/		x

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
30		من ح/	x	
	757	إلى ح/		x

1 En fin de période, Après analyse, les écarts éventuels entre le stock physique évalué de façon extra-comptable et le stock figurant au débit des comptes de stocks 30, 31, 32, 35 sont enregistrés afin de porter le montant de ces derniers à la valeur constatée dans l'inventaire physique. Les écarts justifiés et considérés comme normaux sont constatés en contrepartie des comptes 60 ou 72 ; les autres écarts sont enregistrés aux comptes au compte 657 Charges exceptionnelles de gestion courante ou 757 Produits exceptionnels sur opérations de gestion

حالة الجرد المتناوب:

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
603		من ح/	x	
	30	إلى ح/		x

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
603		من ح/		
	38	إلى ح/	x	x

رقم	الحساب	البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
30		من ح/	x	
	603	إلى ح/		x

6- الاهتلاكات:[1]

أ – **طريقة الاهتلاك الثابت=** تكلفة الأصل X معدل الاهتلاك

معدل الاهتلاك الثابت = 100/العمر الانتاجي

تطبيق: تم شراء آلات انتاج بقيمة 18000 دج بتاريخ 5 أفريل 2013، وبداية التشغيل كانت 20 أفريل 2013، العمر الانتاجي المقدر هو 5 سنوات.

ملاحظة: الاهتلاك الثابت يحسب ابتداءا من تاريخ التشغيل الفعلي للآلات أي 20 أفريل 2013

1 Chouaib CHENNOUF; Le Système Comptable Financier des Entreprises SCF en rapport avec les Normes IAS/IFRS & PCG; Fonctionnement des Comptes SCF et leurs Applications; -Exercices & Applications; Les Travaux de Fin d'Exercices; SAB.Alger; 2009

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
681		من ح/ مخصصات - الأصول غير المتداولة	2500	
	2815	إلى ح/ اهتلاك القيم الثابتة المادية –آلات 18 000 x 20% x 250/360 = 2 500		2500

ب- **طريقة الاهتلاك المتناقص**: معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الثابت X المعامل، المعاملات على المستوى الدولي محددة كمايلي:

Durée de vie	Coefficient dégressif (biens acquis avant le 1/1/2001)	Coefficient dégressif (biens acquis après le 1/1/2001)
3 et 4 ans	1.5	1.25
5 et 6 ans	2	1.75
Plus de 6 ans	2.5	2.25

تطبيق: تم شراء آلات انتاج بقيمة 18000 دج بتاريخ 15 أفريل 2013، وبداية التشغيل كانت 20 أفريل 2013، العمر الانتاجي المقدر هو 5 سنوات.

ملاحظة: الاهتلاك المتناقص يحسب ابتداءا من تاريخ الاقتناء

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
681		من ح/ مخصصات -الأصول غير المتداولة	4725	
	2815	إلى ح/ اهتلاك القيم الثابتة المادية –آلات 18 000 x 20% x 1,75 x 9/12= 4 725		4725

ملاحظة: معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الثابت X المعامل، تم استعمال المعامل 1,75 بدلا من 2 لأن الجزائر مازلت تطبق المعاملات القديمة. وبالتالي يمكنك استعمال المعامل 2.

تطبيق: تعطى لك البيانات التالية:آلات انتاج قيمتها 85000000، عمرها الانتاجي المقدر عند تاريخ أول استعمال هو 10 سنوات، تم اقتناؤها بتاريخ 20 فيفري 2013،
قدم جدول الاهتلاك حسب الاهتلاك المتناقص والقيود المحاسبية الضرورية للسنة الأولى.

السنوات	السنوات المتبقية	قيمة الآلات في بداية السنة	الاهتلاك السنوي	الاهتلاك المتراكم	قيمة الآلات في نهاية السنة
1	10	85 000 000,00	19 479 166,67	19 479 166,67	65 520 833,33
2	9	65 520 833,33	16 380 208,33	35 859 375,00	49 140 625,00
3	8	49 140 625,00	12 285 156,25	48 144 531,25	36 855 468,75
4	7	36 855 468,75	9 213 867,19	57 358 398,44	27 641 601,56
5	6	27 641 601,56	6 910 400,39	64 268 798,83	20 731 201,17
6	5	20 731 201,17	5 182 800,29	69 451 599,12	15 548 400,88
7	4	15 548 400,88	3 887 100,22	73 338 699,34	11 661 300,66
8	3	11 661 300,66	3 887 100,22	77 225 799,56	7 774 200,44
9	2	7 774 200,44	3 887 100,22	81 112 899,78	3 887 100,22
10	1	3 887 100,22	3 887 100,22	85 000 000,00	0,00

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
681	2815	من ح/ مخصصات-الأصول غير المتداولة إلى ح/ اهتلاك القيم الثابتة المادية –آلات		

الاهتلاك حسب الوحدات:

آلات انتاج قيمتها 24000000، تم اقتناؤها بتاريخ 20 جانفي 2010، مدة الاستعمال المقدرة 7 سنوات، عدد الوحدات 30240 المعتمدة كمرجع، القيمة المتبقية المحتملة 7200000، القيمة الخاضعة للاهتلاك 1680000.

السنوات	قيمة الآلات في بداية السنة	القيمة الخاضعة للاهتلاك	العوائد المنتظرة الاقتصادية		الاهتلاك السنوي	الاهتلاك المتراكم	قيمة الآلات في نهاية السنة
			الكمية	النسبة			
2010	**24 000 000**	**16 800 000**	**3 024**	**10%**	**16 800 00**	**1 680 000**	**22 320 000**
2011	**22 320 000**	**16 800 000**	**6 048**	**20%**	**3 360 000**	**5 040 000**	**18 960 000**
2012	**18 960 000**	**16 800 000**	**6 048**	**20%**	**3 360 000**	**8 400 000**	**15 600 000**
2013	**15 600 000**	**16 800 000**	**6 048**	**20%**	**3 360 000**	**11 760 000**	**12 240 000**
2014	**12 240 000**	**16 800 000**	**3 024**	**10%**	**16 800 00**	**13 440 000**	**10 560 000**
2015	**10 560 000**	**16 800 000**	**3 024**	**10%**	**16 800 00**	**15 120 000**	**8 880 000**
2016	**8 880 000**	**16 800 000**	**3 024**	**10%**	**16 800 00**	**16 800 000**	**7 200 000**

7- تقييم الأسهم في نهاية السنة المالية:[1]

تطبيق: اشترت المؤسسة بتاريخ 15 أكتوبر 2010، 50 سهم من صيدال بسعر وحدوي 60 د ج، وفي 25 نوفمبر تم شراء 100 سهم من نفس أسهم صيدال بسعر 56 دج. كما تم شراء 80 سهم من أسهم الأوراسي بسعر 75 دج للسهم.

عند تاريخ الاقفال للسنة المالية كانت أسعار أسهم صيدال 57 دج للسهم، و78 دج لأسهم الأوراسي.

- تكلفة الاقتناء بالنسبة لأسهم صيدال هي:، 3000 +5600= 8600
- قيمة الأسهم عند تاريخ الاقفال هو:، 75 x 150 = 8550
- نقص قيمة بقيمة 8600-8550=50

ومنه يجب تسجيل تدني قيمة الأسهم:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
6865		من ح/ مخصصات تدني قيمة الأسهم	50	
	5903	إلى ح/ تدني قيمة الأسهم		50

- تكلفة الاقتناء بالنسبة لأسهم الأوراسي هي:، 80 x 75= 6000
- قيمة الأسهم عند تاريخ الاقفال هو: 80 x 78= 6240
- فائض قيمة بقيمة 6240-6000=240، لا يترتب عليه أي تسجيل محاسبي.

8- التخفيضات التجارية الممنوحة والمحصلة خارج الفاتورة التي لم تصل أو تحرر بعد:[1]

أ- التخفيضات التجارية المحصلة:

- بتاريخ 31 ديسمبر 2010 مؤسسة رمضاني تحصلت على تخفيض تجاري قدره 4500، الفاتورة لم تصل بعد.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
4098		من ح/ المورد- تخفيضات محصلة	4815	
	44586	الى ح/ الرسم على القيمة المضافة		315
	609	إلى ح/ تخفيضات محصلة		4500

1 Chouaib CHENNOUF; Le Système Comptable Financier des Entreprises SCF en rapport avec les Normes IAS/IFRS & PCG; Fonctionnement des Comptes SCF et leurs Applications;

ب- التخفيضات التجارية الممنوحة:

- بتاريخ 31 ديسمبر 2010 مؤسسة مياسي وافقت على منح للزبون تخفيض تجاري قدره 2000، الرسم على القيمة المضافة 7%، الفاتورة لم تحرر بعد.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
609 44586	4198	من ح/ تخفيضات ممنوحة من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ الزبائن- تخفيضات ممنوحة	2000 140	2140

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
709 44586	4198	من ح/ تخفيضات ممنوحة من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ الزبائن- تخفيضات ممنوحة	2000 140	2140

- مؤسسة اشترت بضائع بقيمة 4000، الرسم على القيمة المضافة 7 %، حتى نهاية الدورة الفاتورة لم تصل بعد

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
380 44586	408	من ح/ مشتريات بضائع من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ المورد-فواتير قيد الاستلام	4000 280	4280

8- أعباء للدفع:

- سددت المؤسسة مصاريف الهاتف بقيمة 55000، الرسم على القيمة المضافة 7 %، حتى نهاية الدورة الفاتورة لم تصل بعد.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
626 4458	408	من ح/ مصاريف البريد من ح/ الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ فوتير قيد الاستلام	55000 3850	58850

- أعباء العطل المدفوعة الأجر الخاصة بسنة 2010 والتي ارتفعت بمبلغ 8560 ولن تدفع الا خلال العام المقبل.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
631		من ح/ مصاريف المستخدمين	8560	
	428	إلى ح/ المستخدمين-أعباء للدفع		8560

- بتاريخ 1 ماي 2010 المؤسسة تحصلت على قرض قدره 100000 بمعدل فائدة 6 بالمائة، تاريخ أو دفعة هو 31 ديسمبر 2011.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
661		من ح/ مصاريف الفوائد	4000	
	1688	إلى ح/ فوائد مستحقة		4000

9- ايرادات للتحصيل:

- باعت مؤسسة أفاق لجبال لعمور بضائع بتاريخ 25 ديسمبر2010 بمبلغ 25000 خارج الرسم والفاتورة لم ترسل بعد.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
4181		من ح/ الزبائن-فواتير قيد التحرير	26750	
	700	إلى ح/ مبيعات بضائع		25000
	44587	إلى ح/ الرسم على القيمة المضافة		1750

- بتاريخ 1 جويلية 2010 كان لمؤسسة أفاق حق مستحق خلال السنة لدى الغير – استرجاع دفعة من القرض- قدر بمبلغ 2000 مع فوائد اضافية 5 % في السنة.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
27684		من ح/ فوائد على الاقراضات	50	
	7626	إلى ح/ ايرادات عوائد الاقراصات		50

10- الأعباء المسجلة مسبقا:.

– بتاريخ 1 أكتوبر 2010 دفعت المؤسسة مصاريف التأمين 24000، تخص الفترة الممتدة بين أكتوبر 2011 ومارس 2011.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
616		من ح/ مصاريف التأمين	12000	
486		من ح/ مصاريف مسجلة مسبقا	12000	
	512	إلى ح/ البنك		24000

- خلال بداية السنة الموالية يجب تسجيل القيد التالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
616		من ح/ مصاريف التأمين	12000	
	486	إلى ح/ مصاريف مسجلة مسبقا		12000

11- الايرادات المسجلة مسبقا:

– مؤسسة رمضاني أجرت محلات تجارية بمبلغ 9000 خارج الرسم للسنة، مبلغ الايجار سدد مسبقا في 1 أكتوبر 2010 الرسم على القيمة المضافة 17 %

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
411		من ح/ الزبائن	10530	
	44571	الى ح/ الرسم على القيمة المضافة		9000
	7083	إلى ح/ايرادات الايجار		1530

– في نهاية السنة يجب تسجيل القيد التالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
7083		من ح/ ايرادات الايجار	6750	
	487	إلى ح/ ايرادات مسجلة مسبقا		6750

– خلال بداية السنة الموالية يجب تسجيل القيد العكسي التالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
487		من ح/ ايرادات مسجلة مسبقا	6750	
	7083	إلى ح/ ايرادات الايجار		6750

12- المعالجة المحاسبية للزبائن المشكوك فيكم:

- اتضح خلال 31-12- 2010 أن الزبون طهاري لم يدفع فاتورة مبلغها الاجمالي 10700 منذ ماي 2010، ومن خلال المعطيات المتوفرة لدى المؤسسة فان الزبون لن يدفع الا 60 بالمائة ما عليه، ومنه يجب تسجيل الديون المشكوك في تحصيلها كمايلي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
416		من ح/ الزبائن المشكوك فيهم	10700	
	411	الى ح /الزبائن		10700

يسجل المبلغ الاجمالي لأن الرسم على القيمة المضافة لم تدفع بعد من طرف الزبون والتي تسترجع فيما بعد من الدولة، ثم يجب تسجيل قيمة التدني كمايلي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
685		من ح/ مخصصات نقص الأصول المتداولة	4000	
	4911	الى ح /نقص قيم الزبائن		4000

- في 31-12- 2011 الزبون المشكوك فيه لم يدفع واتضح أنه لن يدفع سوى 25 بالمائة، ومنه فان مبلغ تدني القيمة يصبح 7500 وبالتالي يجب تعديل قيمة النقص لكي تصبح كمايلي:

3500=4000 – 7500

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
685		من ح/ مخصصات نقص الأصول المتداولة	3500	
	4911	الى ح /نقص قيم الزبائن		3500

- في 31-12- 2012 الزبون المشكوك فيه لم يدفع واتضح أنه لن يدفع ماعليه نهائيا لأنه أشهر افلاسه كليتا، ومنه يجب تسجيل الخسائر بصفة نهائية والدين المعدوم.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
654		من ح/ الحقوق المعدومة	10000	
44571		من ح / الرسم على القيمة المضافة	700	
	416	الى ح / الزبائن المشكوك فيهم		10700

- ومنه يجب استرجاع تدني القيمة المسجلة كمايلي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
4911		من ح/ نقص قيم الزبائن	7500	
	7817	الى ح /استرجاع نقص قيمة الزبائن		7500

13- التسجيل المحاسبي لمؤونات الأعباء والخسائر:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
6815		من ح/ مخصصات	xxx	
أو		من ح /مخصصات	xxx	
6865	15xx	الى ح /استرجاع نقص قيمة الزبائن		xxx

14- التسجيل المحاسبي لعملية اقتناء- التنازل عن القيم الثابتة:

تطبيق: تم اقتناء تجهيزات المكتب بمبلغ قدره 50000، تخفيض تجاري 8 بالمائة، مصاريف النقل 1800، مصاريف التركيب 1200، ومنه تصبح تكلفة الاقتناء:

49000= 1800 + 1 200 + (50 000 x 8 %) - 50 000

الرسم على القيمة المضافة هو: 49000 x 0.07 =3430

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
2183		من ح/ تجهيزات المكتب	49000	
44562		الى ح / الرسم على القيمة المضافة	3430	
	404	الى ح /موردي القيم الثابتة		52430

15- المعالجة المحاسبية للقيم الثابتة قيد الانجاز المنجزة خلال أكثر من دورة محاسبية:

تطبيق: مؤسسة قامت بانجاز مبنى بوسائلها الخاصة، الأشغال بدأت في أكتوبر 2010، وفي نهاية السنة كانت الأعباء التي صرفت على المبنى قدرت بملغ 30000، وفي نوفمبر 2011 تم الانتهاء من الأشغال وكانت المصاريف الاضافية 45000،

في 31-12-2010 يجب تسجيل القيد التالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
2133		من ح/ قيم ثابتة قيد الانجاز	30000	
	732	الى ح / انتاج قيم ثابتة مادية		30000

في 31-12-2011 يجب تسجيل القيد التالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
		من ح/ مباني	75000	
213		من ح / ر.ق.م	5250	
44562		الى ح/ قيم ثابتة قيد الانجاز		
	2313	الى ح / انتاج قيم ثابتة مادية		30000
	732	الى ح / ر.ق.م		45000
	44571			5250

- المعالجة المحاسبية للقيم الثابتة قيد الانجاز المنجزة خلال دورة محاسبية:

تطبيق: مؤسسة قامت بصنع آلات انتاجية لنفسها خلال السنة بقيمة اجمالية 2000 الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
2155		من ح/ آلات انتاجية	20000	
44562		من ح / الرسم على القيمة المضافة	1400	
	732	الى ح /انتاج قيم ثابتة مادية		20000
	44571	الى ح / الرسم على القيمة المضافة		1400

- **المعالجة المحاسبية لعملية التنازل عن القيم الثابتة:**

تطبيق: تم التنازل عن آلات انتاج بقيمة 15000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، عند تاريخ التنازل كان الاهتلاك المتراكم للألات 35500 دج .

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
462		من ح/ قيمة التنازل عن قيم ثابتة مادية	20000	
	775	الى ح /ايرادات التنازل عن القيم الثابتة		15000
	44571	الى ح / الرسم على القيمة المضافة		1050

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
2815		من ح/ اهتلاك قيم ثابتة مادية	35500	
652		من ح /أعباء التنازل قيم ثابتة مادية	13500	
	215	الى ح / آلات الانتاج		49000

تطبيق: تم اقتناء وسائل نقل بتاريخ 2 أكتوبر 2010 والدفع يتم عن طريق ثلاثة دفعات كمايلي:، 20000 فورا، 30000 بعد سنة، 50000 بعد سنتين. معدل الفائدة 8 بالمائة.

ومنه يصبح مبلغ اقتناء معدات النقل الحالي هو:

$$20\,000 + 30\,000\,(1{,}08)^{-1} + 50\,000\,(1{,}08)^{-2} = 90\,645$$

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
		من ح/ معدات النقل	90645	
		الى ح /البنك		20000
		الى ح / المورد		70645
		2010-12-31		
		من ح/ الفوائد	1413	
		الى ح /المورد		1413
		Intérêts courus au 31-12 *(70 645 x 8% x 3/12)*		
		2011-01-01		
		من ح/ المورد	1413	
		الى ح / الفوائد		1413
		2011-10-01		
		من ح/ المورد	5 652	
		من ح / الفوائد	24 348	
		الى ح/ البنك		30000

	رأس المال	الفوائد	الاهتلاك	الدفعة
السنة الأولى	70 645	5 652	24 348	30 000
السنة الثانية	46 297	3 703	46 297	50 000

– اعادة تقييم القيم الثابتة: الاهتلاكات، القيمة العادلة

تطبيق: مؤسسة تملك ثلاثة مباني بقيمة إجمالية 3000 تم اقتناؤهم في أكتوبر 2010 الاهتلاك المتراكم 1000، تهتلك المباني حسب الاهتلاك الخطي لمدة 30 سنة، وفي نهاية السنة قررت المؤسسة إعادة تقييم المباني بالقيمة العادلة والتي قدرت بمبلغ 7000.

الحل بالطريقة الأولى

القيمة المحاسبية الصافية قبل اعادة التقييم: 2000

القيمة المحاسبية الصافية بعد اعادة التقييم: 7000

فروقات اعادة التقييم: 7000-2000= 5000

معامل اعادة التقييم 7000/2000=3.5

المعالجة المحاسبية لاعادة التقييم:[1]

Bâtiments (3000 x 3,5) – 3000

Amt. des bâtiments (1000 x 3,5) -1000

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
		2010-12-31		
		من ح/ المباني	7500	
		الى ح /اهتلاك المباني		2500
		الى ح /فرق اعادة التقييم		5000

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
		2011-12-31		
		من ح/ مخصصات الاهتلاكات	350	
		الى ح /اهتلاك المباني		
		(10500 x 1/30)		350

1 Chouaib CHENNOUF; Le Système Comptable Financier des Entreprises SCF en rapport avec les Normes IAS/IFRS & PCG

الحل بالطريقة الثانية:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
		2011-12-31		
		من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح /اهتلاك المباني	1000	1000
		من ح/ المباني الى ح /فرق اعادة التقدير	5000	5000
		2011-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح /اهتلاك المباني	350	350

تطبيق: تم اقتناء آلات انتاجية وكان تمويلها كمايلي: 87502542101 قرض من البنك، تحرير شيك بقيمة 5187705911 مصاريف الجمارك، مصاريف النقل 56401، مصاريف التركيب 450009، مصاريف دراسات خاصة بتشغيل الآلات، أعباء مساعدة تقنية لتشغيل اللآلات 0500001، كل هذه المبلغ سددت عن طريق البنك.معفى من الرسم على القيم المضافة.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
215		من ح/ معدات وأدوات	20 271 161 041	
	164	الى ح /قروض بنكية		18 750 254 210
	512	الى ح /البنك		1 520 906 831

تطبيق: تحصلنا عند تاريخ الاقفال على المعلومات التالية:

قيمة اقتناء آلات انتاجية 3560000، الاهتلاكات 1335000، القيمة المحاسبية 2225000، القيمة المقدرة للآلات 1875000،

ومنه ينتج نقص قيمة قدره 350000.

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	مدين	دائن
681		من ح/ مخصصات تدني القيم.ث	350000	
	2915	الى ح /تدني قيمة القيم الثابتة		350000

تطبيقات أعمال نهاية الدورة:

1- تم شراء آلات انتاج بقيمة 18000 دج بتاريخ 15 أفريل 2010، وبداية التشغيل كانت 20 أفريل 2010، العمر الانتاجي المقدر هو 5 سنوات.

الاهتلاك الثابت يحسب ابتداءا من تاريخ التشغيل الفعلي للآلات أي 20 أفريل 2010.

2- تعطى لك البيانات التالية:آلات انتاج قيمتها 85000000، عمرها الانتاجي المقدر عند تاريخ أول استعمال هو 10 سنوات، تم اقتناؤها بتاريخ 20 فيفري 2010،

قدم جدول الاهتلاك حسب الاهتلاك المتناقص والقيود المحاسبية الضرورية للسنة الأولى.

3-آلات انتاج قيمتها 24000000، تم اقتناؤها بتاريخ 20 جانفي 2010، مدة الاستعمال المقدرة 7 سنوات، عدد الوحدات 30240، القيمة المتبقية المحتملة 7200000، القيمة الخاضعة للاهتلاك 16800000

4 - اشترت المؤسسة بتاريخ 15 أكتوبر 2010، 50 سهم من صيدال بسعر وحدوي 60 د ج، وفي 25 نوفمبر تم شراء 100 سهم من نصس أسهم صيدال بسعر 56 دج. كما تم شراء 80 سهم من أسهم الأوراسي بسعر 75 دج للسهم.

عند تاريخ الاقفال للسنة المالية كانت أسعار أسهم صيدال 57 دج للسهم، و78 دج لأسهم الأوراسي.

5- بتاريخ 31 ديسمبر 2010 مؤسسة رمضاني تحصلت على تخفيض تجاري قدره 4500، الفاتورة لم تصل بعد.

6- بتاريخ 31 ديسمبر 2010 مؤسسة مياسي وافقت على منح للزبون تخفيض تجاري قدره 2000، الرسم على القيمة المضافة 7%، الفاتورة لم تحرر بعد.

7- مؤسسة اشترت بضائع بقيمة 4000، الرسم على القيمة المضافة 7 %، حتى نهاية الدورة الفاتورة لم تصل بعد.

8- مؤسسة اشترت بضائع بقيمة 4000، الرسم على القيمة المضافة 7 %، حتى نهاية الدورة الفاتورة لم تصل بعد.

9- هناك أعباء العطل المدفوعة الأجر الخاصة بسنة 2010 والتي ارتفعت بمبلغ 8560 ولن تدفع الا خلال العام المقبل.

10- بتاريخ 1 ماي 2010 المؤسسة تحصلت على قرض قدره 100000 بمعدل فائدة 6 بالمائة، تاريخ أو دفعة هو 31 ديسمبر 2011.

11-باعت مؤسسة أفاق لجبال لعمور بضائع بتاريخ 25 ديسمبر2010 بمبلغ 25000 خارج الرسم والفاتورة لم ترل بعد.

12-بتاريخ 1 جويلية 2010 كان لمؤسسة أفاق حق مستحق خلال السنة لدى الزبون – استرجاع دفعة من القرض- قدر بمبلغ 2000 مع فوائد اضافية 5 % في السنة.

13-بتاريخ 1 أكتوبر 2010 دفعت المؤسسة مصاريف التأمين 24000، تخص الفترة الممتدة بين أكتوبر 2011 و مارس 2011.

14- مؤسسة رمضاني أجرت محلات تجارية بمبلغ 9000 خارج الرسم للسنة، مبلغ الايجار سدد مسبقا في 1 أكتوبر 2010 الرسم على القيمة المضافة 17 %.

15- خلال 31-12- 2010 الزبون طهاري لم يدفع فاتورة مبلغها الاجمالي 10700 منذ ماي 2010، ومن خلال المعطيات المتوفرة لدى المؤسسة فان الزبون لن يدفع الا 60 بالمائة ما عليه.

16- في 31-12- 2011 الزبون المشكوك فيه لم يدفع واتضح أنه لن يدفع سوى 25 بالمائة، ومنه فان مبلغ تدني القيمة يصبح 7500.

17- في 31-12- 2012 الزبون المشكوك فيه لم يدفع واتضح أنه لن يدفع ما عليه نهائيا لأنه أشهر افلاسه كليتا، ومنه يجب تسجيل الخسائر بصفة نهائية والدين المعدوم.

18- مؤسسة قامت بانجاز مبنى بوسائلها الخاصة، الأشغال بدأت في أكتوبر 2010، وفي نهاية السنة كانت الأعباء التي صرفت على المبنى قدرت بملغ 30000، وفي نوفمبر 2011 تم الانتهاء من الأشغال وكانت المصاريف الاضافية 45000،

19- تم التنازل عن آلات انتاج بقيمة 15000، الرسم على القيمة المضافة 7 بالمائة، عند تاريخ التنازل كان الاهتلاك المتراكم للألات 35500 دج.

20- تم اقتناء وسائل نقل بتاريخ 2 أكتوبر 2010 والدفع يتم عن طريق ثلاثة دفعات كمايلي:

20000 فورا، 30000 بعد سنة، 50000 بعد سنتين. معدل الفائدة 8 بالمائة.

21- مؤسسة تملك ثلاثة مباني بقيمة إجمالية 3000 تم اقتناؤهم في أكتوبر 2010 الاهتلاك المتراكم 1000، تهتلك المباني حسب الاهتلاك الخطي لمدة 30 سنة، وفي نهاية السنة قررت المؤسسة إعادة تقييم المباني بالقيمة العادلة والتي قدرت بمبلغ 7000.

22- من خلال عملية جرد المخزون في نهاية الدورة تبين أنه هناك: المخزون الطبيعي للبضائع 3450 ومخزون آخر الفترة 3510، أما مخزون الانتاج التام لآخر الفترة 12670، والمخزون الطبيعي12610.

الفصل الثالث
المعايير المحاسبية الدولية IASs

أولا– عموميات حول المعايير والمؤسسة: السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا المقام هو: لماذا خلق أو إنشاء معايير في المؤسسة ؟ أو لماذا يتم إنشاء ما هو موجود في المؤسسة أصلا؟ وفي أي لحظة يمكن الاعتماد أو اتخاذ قرار خلق أو إنشاء معيار ما؟[1]

1– المعايير المحاسبية: من المعروف أنه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف البلدان، لذلك تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبغية الوصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائـــم المالية، وتشمل هذه الأنظمة على معايير محاسبية، كما أنه لا تطغى المعايير المحاسبية الدولية على المعايير المحلية والأنظمة الوطنية.

لكن ينبغي دائما العمل على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث نجد أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية تركز اهتماماتها على الأمور الجوهرية في تنفيذ وتكييف المعايير الموجودة حاليا، وعند صياغة معايير محاسبية دولية لموضوعات ومشكلات جديدة، وعليه تحاول تجنب وضع معايير محاسبية دولية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على نطاق عالمي، كما أنه ينبغي مراجعة هذه المعايير باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث، وهذا ليس بالأمر المعقد خصوصا في إطار عولمة الاقتصاد على اعتبار أن العولمة تقتضي إلى حد ما ذوبان القوانين والتشريعات المحلية، وذلك بهدف الاندماج الاقتصادي بين مختلف اقتصاديات بلدان العالم [2].

---

1 أنظر شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بترو ليوم BP

2- GELARD Gilbert, Les fondements de la normalisation comptable, Un an d'évolution, Revue française de comptabilité, n° 287, Mars 1997, p: ،25

2- أسباب وجود معايير دولية: إن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولا ممكنة و قابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفا أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة، وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايرة (ISO)[1].

أما أسباب وجود معايير دولية وخصوصا في المجال المحاسبي المالي يمكن إجمالها في العناصر التالي[2]:

- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة، مثل معالجة مشكلة عقود الإيجار-تمويل، تقويم المخزون السلعي، بالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي؛
- تخفيض التكاليف؛
- تدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين ؛
- من أجل التفكير العقلاني، والتفكير بفعالية أكبر.

إن الحلول النموذجية التي تطرحها عملية المعايرة لحل المشاكل المتكررة تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية محددة، في إطار توحيد طرائق العمل، بهدف تفادي التناقضات والاختلافات وحذف كل أشكال الأخطار المحتملة في عملية التصنيع، أو الأخطار بالنسبة للموردين[3].

يمكن إعداد معايير جديدة أو تعديل ما هو موجود في حالات كثيرة أهمها عندما تكون المؤسسة بصدد إنتاج منتوج جديد، وذلك من حيث خصائص استغلال المنتوج أو تأدية الخدمة، أو فيما يخص طرائق الدراسات والحسابات، وأدوات ووسائل تقدير شروط النوعية، حتى يصبح المعيار مؤشر تقييم إداري.

3 - هيكلة المعايير: حتى تكون المعايير ممنهجة ولها فعالية من حيث تطبيقها، ينبغي أن تتخذ أشكالا نموذجية، وموحدة، ولذلك فكل معيار ينبغي أن يحتوي على: عنوان وموضوع؛ رقم تسجيل؛ مجال تطبيق؛ تنمية وتطوير.

1 www.iso.org / élaboration des normes
2 GILLES Drmois, op-cit , p 145
3 OBERT Robert, Pratique internationale de la comptabilité et de l'audit, op-cit, p: ‹56.

4- كيفية اصدار المعايير المحاسبية و مجال تطبيقها:

أ- المسار التاريخي للمعايير المحاسبية: نظرا للتطور والنمو الهائلين للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات، بل لا بديل عن ضرورة إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية، ونظرا لأهمية المحاسبة الدولية وضرورة تطبيقها في الشركات متعددة الجنسيات، وذلك سواء في معاملاتها أو عرض قوائمها المالية، كان من الأهمية عرض وتحليل التطور التاريخي لمعايير المحاسبة في الشركات متعددة الجنسيات [1].

منذ بروز الشركات متعددة الجنسيات وظهور مشاكل محاسبية معقدة على المستوى العالمي، بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد المحاسبي العالمي، أو في عملية التوافق أو التنسيق على مستوى المعايير المحاسبية التي تخص الشركات متعددة الجنسيات وفي كيفية عرض قوائمها المالية.

وعموما ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904 وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بأمريكا، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم [2].

فمن حيث المبدأ نجد معاملات مالية للشركات الدولية في بلدان مختلفة، وجود معايير محاسبية دولية يكون متفق عليها ويتم التنسيق بينها حتى يتم تطبيقها على كل الشركات، ومن ثم فإن المعاملات المالية الدولية والمحاسبية الدولية ترتبطان ببعضهما البعض، وعموما فإن فكرة إيجاد توافق في معايير المحاسبية الدولية بالشركات الدولية أنشأت رسميا في سنة 1904م، ومنذ ذلك التاريخ تم عقد اجتماعات ومؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر، من أجل التقليل من الاختلافات بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات وتضييق دائرة الفوارق في معايير المحاسبة.

وفي سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذت فيه قرارات هامة، وذلك بإنشاء هيئتين يمكن أن تكون لهما المقدرة على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية والاختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها البلدان المتعددة، وتم

1 PRICE WATER, IAS/IFRS 2002-2005, Divergences France, IAS/IFRS, Votre passage aux normes IAS/IFRS, Editions Francis Lefebvre, Paris, à paraître 2003,p: ‹87.

2 OBERT Robert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris, 2003,p: ‹91.

تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1973 وكذا الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC[1]. كما نجد أن العديد من البلدان اتجهت طواعية إلى التوظيف بين المعايير المحاسبة التي تستخدمها الشركات بها وبين معايير المحاسبية الدولية التي أعدتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وقد تم إصدار أول معيار محاسبي للجنة معايير المحاسبية الدولية في جويلية 1975 وتم إلغاؤه سنة 1998 واستبداله بمعيار القوائم المالية. وعموما يمكن القول أنه لا توجد فترة معينة لإصدار المعايير المحاسبية، وإنما يتم ذلك على حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة، وعليه يتم إعداد المعايير بعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات، ثم المراجعة والاعتماد ثم يتم تحديد بدء سريان المعيار المحاسبي وحسب تطور المحاسبة فإنه يمكن تعديل أو إلغاء أي معيار وذلك حسب الضرورة والعوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية[2].

وإلى حد الآن فأنه تم إصدار واحد وأربعون (41) معيار محاسبي تحت غطاء (IASs) في الفترة 1973-2001 و15 معيار تحت غطاء (IFRSs) من 2001 إلى غاية 28 ماي 2014، كما أصدرت العديد من التفسيرات لتلك المعايير، بحيث يتم إصدار ملاحظات لكل معيار محاسبي، كما يتم إصدار وإعداد نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد على فهم وتطبيق الموضوعات المختلفة للمعايير[3]

ب- مجال تطبيق المعايير: إن نطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نجده في نصوص تتطلب المعايير ذاتها، بحيث عندما نتكلم على المحاسبة الدولية، فإننا نقصد بذلك معالجة الموضوعات والمشكلات المحاسبية على المستوى الدولي والتي تخص الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات[4]. وعند ما نتكلم عن المعايير المحاسبية الدولية فهي تخص كل المؤسسات (باستثناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حاول مجلس المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2009 اصدار معايير لاعداد التقارير المالية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة). وأغلب القطاعات والعمليات وكل أنواع المحاسبة (باستثناء المحاسبة العمومية التي تخص القطاع العمومي والتي يتجه مجلس المعايير المحاسبية الدولية الى اصدار معايير محاسبية دولية تخص القطاع العمومي IPSAS)

1REVUE FRANCAISE DE COMPTABILITE, La création du comité international des principes comptables, IASC, n° 31, octobre 1973, p: ‹419 à 422

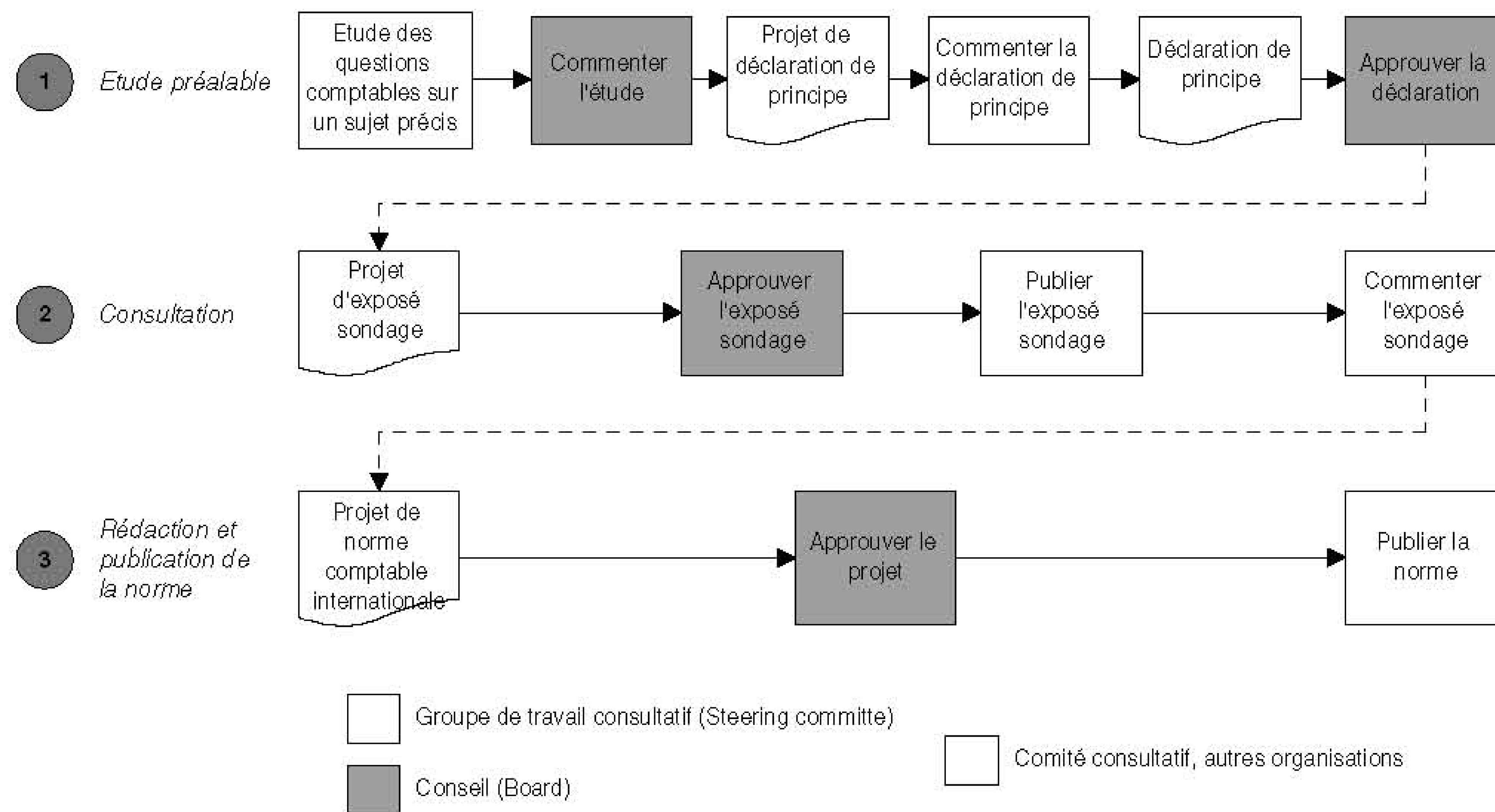
2 ASCF, The Abbreviated Text IFRSs, IASCF, London, 2003, p: 82

3 عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تصدر بالانجليزية في النسخة الأصلية، ثم تترجم إلى أهم لغات العالم، وهي توجد في عدة مواقع على شبكة الإنترنت، أنظر قائمة المصادر:، مواقع انترنت

4 GELARD Gilbert, Les fondements de la normalisation comptable, Op-Cit, p:62.

ت- عملية إصدار المعايير: حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار. وبناء على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، وإذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس، يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية وغير ذلك من الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة.

يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض يتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول ويصدر باللغة الإنجليزية ليتم ترجمة المسودات والمعايير المحاسبية بلغات عالمية أخرى.وفما يلي مخطط يوضح مراحل وكيفية إصدار المعايير، ثم نحاول عرض أهم المعايير المحاسبية الدولية.



الشكل رقم 1 عملية إصدار المعايير

Source: Comundi, Les normes de l'IASB, Op-Cit, p: 14

5- قائمة المعايير المحاسبية الدولية IASs الصادرة من 1973 إلى غاية 2001

قائمة المعايير المحاسبية الدولية IASs	موضوع المعيار
المعيار المحاسبي رقم 01	عرض القوائم الــمالية
المعيار المحاسبي رقم 02	المخزونات
المعيار المحاسبي رقم 03	حل محله المعيار رقم 27 والمعيار 28
المعيار المحاسبي رقم 04	حل محله المعيار رقم 16 والمعيار 38
المعيار المحاسبي رقم 05	حل محله المعيار المحاسبي رقم 01
المعيار المحاسبي رقم 06	حل محله المعيار المحاسبي رقم 15
المعيار المحاسبي رقم 07	جدول تدفقات الخزينة
المعيار المحاسبي رقم 08	نتائج التغيرات والأخطاء السياسية المحاسبية
المعيار المحاسبي رقم 09	حل محله المعيار رقم38
المعيار المحاسبي رقم 10	الأحداث اللاحقة للميزانية
المعيار المحاسبي رقم 11	عقود الإنشاء أو البناءات حل محله IFRS15
المعيار المحاسبي رقم 12	ضرائب الدخل
المعيار المحاسبي رقم 13	حل محله المعيار رقم 01
المعيار المحاسبي رقم 14	التقارير عن القطاعات حل محله المعيار IFRS8
المعيار المحاسبي رقم 15	حل محله المعيار رقم21
المعيار المحاسبي رقم 16	الأصول الثابتة المادية
المعيار المحاسبي رقم 17	عقود الإيجار- تمويل IFRS 16
المعيار المحاسبي رقم 18	الإيراد- حل محله IFRS15
المعيار المحاسبي رقم 19	منافع الموظفين
المعيار المحاسبي رقم 20	الإعانات الحكومية
المعيار المحاسبي رقم 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات
المعيار المحاسبي رقم 22	حل محله IFRS3 اندماج الأعمال
المعيار المحاسبي رقم 23	تكاليف الاقتراض
المعيار المحاسبي رقم 24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
المعيار المحاسبي رقم 25	محاسبة الاستثمارات حل محله المعيار رقم40
المعيار المحاسبي رقم 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
المعيار المحاسبي رقم 27	البيانات المالية الموحدة، حل محله IFRS 10
المعيار المحاسبي رقم 28	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة حل محلهIFRS12

المعيار المحاسبي رقم 29	التقرير المالي في الاقتصاد التضخمي الحاد
المعيار المحاسبي رقم 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك-حل محله IFRS7
المعيار المحاسبي رقم 31	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة حل محله IFRS12 و IFRS11
المعيار المحاسبي رقم 32	الأدوات المالية- الإفصاح و العرض حل محله IFRS7
المعيار المحاسبي رقم 33	حصة السهم من الأرباح
المعيار المحاسبي رقم 34	التقارير المالية المرحلية
المعيار المحاسبي رقم 35	العمليات المتوقفة- حل محله المعيار IFRS5
المعيار المحاسبي رقم 36	انخفاض قيمة الأصول
المعيار المحاسبي رقم 37	المخصصات و الالتزامات الطارئة
المعيار المحاسبي رقم 38	الأصول غير الملموسة
المعيار المحاسبي رقم 39	الأدوات المالية، الاعتراف و القياس حل محله IFRS9
المعيار المحاسبي رقم 40	ملكية الاستثمار
المعيار المحاسبي رقم 41	الزراعة

6- قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs الصادرة من 2001 إلى غاية 2014

قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs	موضوع المعيار
IFRS1 تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards
IFRS2 الدفع على أساس الأسهم	Share-based Payment
IFRS3 اندماج الأعمال	Business Combinations
IFRS4 عقود التأمين	Insurance Contracts
IFRS5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations
IFRS6 استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	Exploration for and evaluation of Mineral Resources
IFRS7 الأدوات المالية، الافصاحات	Financial Instruments: Disclosures
IFRS10 القوائم المالية الموحدة	Etats financiers consolidés

Joint Arrangements	IFRS11 العمليات والمشاريع المشتركة
Disclosure of interests in other entities	IFRS12 الإفصاح عن المصالح في كيانات أخرى
Fair Value Measurement	IFRS13 قياس القيمة العادلة
Regulatory Deferral Accounts	IFRS 14 الحسابات المؤجلة
Revenue from Contracts with Customers	IFRS 15 الإيرادات المتأتية من عقود مع الزبائن
	IFRS 16 عقود الإيجار – تمويل

http://www.iasplus.com/standard/standard.htm
http://www.ifrs.org/

7- تصنيف المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث مجال التطبيق

المعيار	البيان
	1- المعايير التي تتناول المعلومات المالية وتشمل:
-ifrs1- ،-ias ،-ias ،-ias ،Ias1-ias7-ias8-ias ،ifrs8-ifrs	– معايير مرتبطة بالقوائم المالية
--ifrs4-ifrs6 ،-ias ،-ias ،- ias ،Ias	– معايير مرتبطة بالقطاعات
،-ias ،-ias ،-ias ،-ifrs ،-ifrs ،Ifrs3-ifrs	– معايير مرتبطة بالبيانات المالية الموحدة
	2- معايير مرتبطة بالتقييم المحاسبي وتشمل:
-ifrs2-ifrs7-ifrs9 ،-ias ،Ias	– معايير لتقييم العناصر المالية
- ،- Ias ،-ifrs5-ifrs ،-ias ،-ias ،-ias ،Ias2-ias ،-ias ،-ias ،-ias ،ias	– معايير لتقييم العناصر غير المالية
،-ifrs ،-ias ،-ias ،-ias ،-ias ،Ias	– معايير لتقييم العناصر المرتبطة بالنتائج
،-ias ،-ias ،Ias6-ias	– معايير لتقييم آثار تغيرات أسعار الصرف
،-ias8-ias ،-ias ،Ias	**3- معايير تعالج حالات خاصة**

ثانيا–محاسبة التقارير والقوائم المالية:[1]

يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الأول، الذي يهدف الى عرض البيانات المالية للأغراض العامة في شكل كشوف محاسبية أو قوائم مالية ختامية حتى تكون قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع المؤسسات الأخرى المنافسة والمماثلة في النشاط [2].

ويطبق هذا المعيار في عرض القوائم و البيانات المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين. ويتولى مجلس الإدارة أو الهيئة المديرة أو مدراء المالية الإشراف على إعداد وتقديم القوائم والبيانات المالية.

1- **السياسات المحاسبية:** تقدم البيانات المالية معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية وتشمل العناصر التالية:[3] ممتلكات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الأصول؛ التزامات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الديون؛حقوق المساهمين المتمثلة في إجمالي الأموال الخاصة؛ إيرادات وأعباء المؤسسة بمافيها الأرباح والخسائر؛ والتدفقات النقدية للخزينة.

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والبيانات المالية تتضمن المميزات والخصائص التالية:ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية؛ عدم المقاصة؛ القابلية للمقارنة؛يجب أن تعطي صورة صحيحة على المركز المالي للمؤسسة، محايدة، وتعكس الجانب الاقتصادي للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني؛ تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في النشاط، وعلى أساس محاسبة الالتزامات أو ما يسمى بمحاسبة الاستحقاق.

2- **عناصر القوائم المالية:** [4]

أ– **الميزانية:** تعرض الميزانية حسب الأصول المتداولة وغير المتداولة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة السيولة.

أ–1 – **الأصول المتداولة:** يجب تصنيف أصل على أنه متداول في الحالات التالية:

– عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية(خلال دورة الاستغلال)؛

1 عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تصدر بالغة الانجليزية في النسخة الأصلية، ثم تترجم إلى أهم لغات العالم وهي توجد على المواقع التالية:
www.IASb.org/ias1, www. IFRS.org, et, www.infotechaccountants.com

2 Laurent Bailly, OP-cit , P:

3 www. IFRS.com /ifrs1 et www.IASb.org/ias1

4 Laurent Bailly,comprendre les IFRS, MAXIMA,Paris,2005 , P:19

- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي من أجل استغلاله خلال المدى القصير، وأن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية؛
- عندما يكون نقدا أو أصلا نقديا مماثلا ولا توجد شروط على استعماله.
- كل العناصر الأخرى تعتبر أصول غير متداولة، وتشمل الموجودات الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي بطبيعتها طويلة الأجل.

أ-2 – الالتزامات المتداولة: يجب تصنيف التزام على أنه متداول في الحالات التالية:
- عندما يتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية (خلال دورة الاستغلال)؛
- عندما يستحق التسوية خلال اثني عشر شهرا من تاريخ إعداد الميزانية؛
- كل العناصر الأخرى تعتبر التزامات غير متداولة.

وعموما يجب أن تشمل الميزانية كحد أدنى العناصر التالية: الممتلكات وتجهيزات الإنتاج والمعدات؛ الموجودات غير الملموسة؛ الموجودات المالية؛ المخزونات؛ الحقوق التجارية والحسابات المدينة المماثلة؛ النقد والنقد المعادل؛ حسابات الحقوق الدائنة، أصول (أو خصوم) ضريبية مؤجلة.
رأس المال والاحتياطات؛ الالتزامات المتداولة وغير المتداولة المنتجة للفوائد المخصصات والمؤونات ؛حصة الأقلية.

ب- حسابات النتائج: يتم عرض الأعباء إما حسب الوظيفة، أو تصنف الأعباء حسب طبيعتها، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:
الإيرادات؛ نتائج الأنشطة التشغيلية؛أعباء التمويل؛حصة الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر؛ الأعباء الضريبية؛ الأرباح والخسائر من النشاطات العادية؛ العناصر غير العادية؛ حصة الأقلية؛ صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية.

ت- جدول تدفقات الخزينة[1]

ث- التغيرات في حقوق المساهمين: يجب على المؤسسة أن تعرض في جدول مستقل يظهر ما يلي:صافي ربح أو خسارة الفترة؛ أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة؛ المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، والتوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين؛كل عنصر من عناصر الإيرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين؛ حركة الأسهم والاحتياطي.

1 أنظر المعيار المحاسبي الدولي السابع: التدفقات النقدية ؛ الصفحات الموالية

ج- السياسات المحاسبية: من خلال ذلك يجب توضيح مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية سابقة الذكر؛ وتوضيح السياسات والطرائق المحاسبية المعتمدة.

ثالثا- محاسبة المخزونات:[1]

1- المخزون السلعي: يتناوله المعيار المحاسبي الدولي الثاني، ويهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية، وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بهاكأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به، هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات، ويقدم المعيار التوجيه

العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصاريف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.يجب أن يطبق المعيار في البيانات المالية المعدة حسب نظام التكلفة التاريخية للمحاسبة عن المخزون باستثناء:

أ- عمليات تشغيل ناتجة عن بعض العقود وتشمل عقود الخدمة ذات الصلة المباشرة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 11).[2]

ب- الأدوات المالية.

ت - المخزون من الدواجن والمواشي والحيوانات، المنتجات الزراعية، والمعادن الخام في حالة تقييمها بصافي القيمة بموجب الممارسات المتعارف عليها في بعض الصناعات.

ث - إن المخزون المشار إليه في الفقرة أ- 3 يقاس بصافي القيمة التحصيلية خلال بعض مراحل الإنتاج.ويحدث ذلك، على سبيل المثال عندما يحصد المحصول، أو تستخرج الخامات المعدنية ويكون البيع مؤكد في حالة وجود عقد بيع مؤجل أو وجود ضمان حكومي، أو وجود سوق متجانسة تكون فيه مخاطر الفشل في البيع ضئيلة، فهذا النوع من المخزون يستبعد من نطاق هذا المعيار.

1 عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تصدر بالانجليزية في النسخة الأصلية، ثم تترجم إلى أهم لغات العالم وهي توجد على المواقع التالية:

www.ifrs.org, et, www.infotechaccountants

2 www.IASB.org et www.focus.com

2- مفاهيم أساسية[1]:

أ- يعتبر المخزون أصلا في حالة الاحتفاظ به للبيع خلال دورة النشاط التجاري، ومن خلال مرحلة التصنيع لغرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

ب- **صافي القيمة التحصيلية:** هي سعر البيع التقديري خلال دورة النشاط التجاري بعد طرح التكاليف اللازمة لتهيئة المخزون ولإتمام عملية البيع.

ت - يتضمن المخزون البضاعة المشتراة والمحتفظ بها لغرض البيع وتشمل، على سبيل المثال المخزون التي يشتريها تاجر التجزئة ويحتفظ بها لغرض البيع، أو الأراضي والممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها لغرض البيع، كما يتضمن المخزون البضاعة تامة الصنع، بضاعة تحت التشغيل والمواد واللوازم المنتظر استخدامها في الإنتاج، في حالة مؤسسات الخدمات يتمثل المخزون في تكاليف الخدمة، والتي لم تحدد المؤسسة الإيراد المتعلق بها[2]

3- تكلفة المخزون: يجب أن يشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي ترتبت على جلب المخزون إلى مكانه.[3]

أ- **تكاليف الشراء:**- تشمل تكاليف الشراء ثمن الشراء، والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى (باستثناء الضرائب القابلة للاسترجاع) ومصاريف النقل والتحميل، وأية مصاريف أخرى مباشرة لها علاقة بحيازة المخزون التام والمواد والخدمات بعد طرح الخصم التجاري، والتخفيضات والعناصر المشابهة الأخرى.يمكن أن تشمل تكلفة الشراء تكلفة فروق تحويل العملة التي تحدث عند الحيازة المباشرة للمخزون بالعملة الأجنبية في الحالات النادرة المسموح بها حسب بدائل المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون والمتعلق بآثار التغير في أسعار العملة الأجنبية

ب- **تكاليف التحويل:** تشمل تكاليف تحويل المخزون، التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدات الإنتاج مثل الأجور المباشرة، كما تشمل التحميل المنظم للتكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة والمتغيرة التي نتجت عن تحويل المواد إلى بضاعة تامة، تمثل التكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة تلك التي بقيت ثابتة نسبيا بغض النظر عن مستوى الإنتاج، مثل اهتلاك وصيانة مباني المصنع

1 www.IASb.org/ias2.et, www.IFRS.org/ias2

2 أنظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر؛ الصفحات الموالية

3 Laurent Bailly, Comprendre les IFRS, MAXIMA, Paris,2005,P:

ومعداته وتكاليف إدارة المصنع وتشغيله، تشمل التكاليف الإنتاجية التي تتغير مباشرة بتغير حجم الإنتاج مثل المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة.

ج- التكاليف الأخرى:- تدخل التكاليف الأخرى في تكلفة المخزون فقط من أجل جعل المخزون في مكانها وظروفها الحالية، مثلا، يمكن إضافة تكاليف غير إنتاجية أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكاليف المخزون.في ظروف محددة يسمح بتضمين تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون، وهذه الظروف محدده في المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي الدولي الثالث و العشرون تكاليف الاقتراض[1].

3- قياس التكاليف: يجب أن تحدد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أولا الصادر أولا، أو طريقة المتوسط المرجح.تفترض طريقة الوارد أولا الصادر أولا أن المخزون الذي تم شرائه أولا يباع أولا، وبالتالي فإن المخزون الباقي في نهاية الفترة هي تلك التي تم شرائها أو إنتاجها مؤخرا.وفي ظل طريقة المتوسط المرجح للتكلفة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزون المتشابهة الموجودة في بداية الفترة وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف كل مؤسسة.

رابعا- محاسبة التدفقات النقدية للخزينة:[2] يتناوله المعيار المحاسبي الدولي السابع ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.كما لا يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية، وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

1- تقديم جدول التدفقات النقدية: يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية، خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، والتمويلية.[3]

1www.IASb.org/ias23.

2 أنظر المواقع التالية:

www.IASb.org/ias7, www. IFRS.org/ias7, et, www.infotechaccountants.com/ias7

3-Laurent Bailly, Comprendre les IFRS,P:

أ- وظيفة الاستغلال: عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

- تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى، لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- يتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة، ولذلك فإنها تنتج عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي: التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات ؛التحصيل النقدي الناتج عن منح حقوق امتيازات، والرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات، المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات؛المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم؛

التحصيلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن التأمين.المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مسترجعة، إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية. التحصيلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

في حالة احتفاظ إحدى المؤسسات بأوراق مالية أو قروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، فإنها تعتبر مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، ولذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية، وقياسا على ذلك فإن القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية تبوب عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.

ب– وظيفة الاستثمار: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية. وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة أو غير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى. وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة؛ التحصيل النقدي من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة؛

المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتركة ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها؛التحصيل النقدي من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى، أو حصص في مشروعات مشتركة ولا يشمل ذلك على التحصيل النقدي من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك التحصيل النقدية من بيع أوراق مالية تم شرائها بغرض ا المتاجرة فيها؛

القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية؛التحصيل النقدي الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للمؤسسة ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية؛المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.التحصيل النقدي الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية. وفي حالة اعتبار أحد العقود السابقة كعقد وقائي لتحوط لموقف معين، فإنه يتم تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالعقد حسب التصنيف الخاص بالموقف الذي تم تحصينه أو لتحوط له.

ت– وظيفة التمويل: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية، المتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة.يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي: النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها.النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والمرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقود الإيجار– تمويل.

2 - الإفصاح عن التدفقات النقدية: يجب على المؤسسة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين الآتيتين:

أ– الطريقة المباشرة، حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية.

ب–الطريقة غير المباشرة حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأية عناصر مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك عناصر حسابات النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة، وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسية بإحدى طريقتين:

أ– من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة، أو.

ب– بتعديل بنود المبيعات وتكلفة المبيعات الفوائد وما شابهها من عناصر حسابات النتائج ومصاريف الفوائد وما يشابهها من عناصر المصاريف الرئيسية بالمؤسسات، المالية وكذلك باقي عناصر قائمة حسابات النتائج بما يلي: التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية. العناصر غير النقدية الأخرى.العناصر الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية أو

التمويلية.في ظل الطريقة غير المباشرة، يتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بما يلي:

أ- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.

ب- العناصر غير النقدية مثل اهتلاك الأصول الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من شركات زميلة أو حقوق أقلية،

ت- باقي العناصر التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

وكطريقة بديلة فإنه يمكن إظهار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في ظل الطريقة غير المباشرة عن طريق عرض الإيرادات والمصروفات الظاهرة بقائمة حسابات النتائج، وكذلك التغيرات في عناصر المخزون والعناصر التشغيلية من حسابات المدينين والدائنين.[1]

كما يوفر جدول التدفقات النقدية العديد من المعلومات ويمكن المهتمين بالشأن المحاسبي و المالي الحصول على الاجابة عن التساؤلات الأتية: ماهو مصدر النقد خلال الفترة؟ وكيف تم استخدام النقديات؟ وماهو التغير في رصيد الفترة؟

هل قامت المؤسسة بنفاق استثماري من أجل التوسع في عملياتها الاستثمارية؟ هل تم اقتناء أصول مالية طويلة الأجل؟ هل تخلصت المؤسسة من بعض أصولها طويلة المدى؟

ماهي مصادر التمويل طويلة الأجل سمواء كانت من المقرضين أو المساهمين؟هل تم سداد قروض أو استرداد سندات أو تم دفع توزيعات ؟

ماهي أهمية الانتقال من نتيجة المحاسبة المعدة على أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج الى صافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي من خلال جدول التدفقات النقدية للخزينة؟

1 أنظر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل الوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009

على عكس الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يتم اعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة انطلاقا من ميزان المراجعة بعد الجرد، فماهي أهم المصادر التي يتم الاعتماد عليها لاعداد هذه القائمة المالية التس أصبحت أكثر شيوعا في مجال الممارسة العملية؟[1].

أمثلة تطبيقية: تحصلنا من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات على الميزانية الآتية[2]

الأصول	2011	2012	الخصوم	2011	2012
اجمالي الأصول الثابتة	350000	441000	رأس المال	175000	249900
صافي الأصول الثابتة	269500	329000	الاحتياطي	25200	25200
أصول مالية	42000	36750	النتيجة الصافية	50750	35700
المخزونات	3850	2270	مؤونات	8050	11550
الزبائن	42700	42000	ضرائب مؤجلة	700	5250
حقوق أخرى	2450	2100	قروض	82250	98700
الخزينة	7350-	23100	الموردين	11200	8925

المعلومات الإضافية:

تحصل من الزبائن والحسابات الملحقة 551565، تسديد للموردين 463050، تسديد مصاريف مالية 24500، تحصيل فوائد 15750، تحصيل حصص المساهمات 1610، اقتناء أصول مادية ثابتة 91000، التنازل على أصول مالية قيمتها الأصلية 5250، القيمة الناقصة 2275، زيادة رأس المال 42000، توزيع حصص 17850، تحصيل اقراضات 21000، تسديد قروض 4550، تسديد ضرائب على الأرباح 3500.

1 لمزيد من التفصيل أنظر:، سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الهه هلال، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والافصاح المحاسبي، جامعة الاسكندارية.

2 Azzouz ELHAMMA, comprendre les norms IAS/IFRS au maroc,collection CCA,MAROC, 2012

العمل المطلوب: اعداد جدول تدفقات النقدية للخزينة انطلاقا من المعلومات الاضافية.

الحل النموذجي:

التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:		
التحصيل من الزبائن		551565
التسديد للموردين	463050-	
فوائد مدفوعة	24500-	
ضرائب مدفوعة	3500-	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**60515**
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:		
اقتناء الأصول الثابتة	91000-	
التنازل على الأصول الثابتة المالية		2975
تحصيل فوائد		15750
تحصيلات مقبوضة		1610
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:	70665-	
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية:		
زيادة رأس المال		42000
الحصول على اقراضات		21000
تسديد قروض	4550-	
حصص مدفوعة	17850-	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		40600
صافي التدفق النقدي		30450
الخزينة في بداية الفترة	7350-	
الخزينة في نهاية الفترة		23100

- تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات القوائم المالية الأتية:

الأصول	2010	2011	الخصوم	2010	2011
القيم الجاهزة	60000	90000	دائنون	80000	66000
أوراق قبض مخصومة	14000	18000	قروض طويلة	180000	100000
حسابات الغير	52000	136000	رأس المال	153000	553000
المخزونات	2000	110000	الأرباح المحتجزة	172000	242000
مصاريف مسبقة	12000	8000			
أراضي	140000	90000			
مباني	200000	200000			
اهتلاك المباني	11000	21000			
معدات نقل	136000	386000			
اهتلاك معدات النقل	20000	56000			
مجموع الأصول	**585000**	**961000**	**مجموع الخصوم**	**585000**	**961000**

جدول حسابات النتائج في 31-12-2011

البيان	دائن	مدين
المبيعات	1100000	
تكلفة المبيعات		575000
الربح الإجمالي	525000	
المصاريف التشغيلية		321000
الربح التشغيلي	204000	
الفوائد المدينة		24000
خسائر التنازل عن الأصول		4000
الربح قبل الضريبة	176000	
الضريبة على الأرباح		51000
الربح الصافي	125000	

المعلومات الإضافية: تم بيع الأراضي بالقيمة الدفترية، تم دفع الضرائب والفوائد المستحقة نقدا، تم اقتناء معدات نقل جديدة بقيمة 332000 دج، وبيع معدات نقل أخرى خلاف الفترة المالية تكلفتها 82000 دج والاهتلاك المتراكم لها بلغ عند التنازل 10000دج، سعر التنازل 68000 دج تم تحصله نقدا.

العمل المطلوب: إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية بالطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، وقارن بين الطريقتين.

تقديم جدول التدفقات النقدية

الطريقة المباشرة			الطريقة غير المباشرة		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	**مدين**	**دائن**		**مدين**	**دائن**
التحصيل من الزبائن		1016000[1]	الربح الصافي		125000
التسديد للموردين	697000[2]		الزيادة في حسابات الغير	84000	
المصاريف المدفوعة	[3]261000		الزيادة في المخزون	108000	
الضرائب المدفوعة	51000		مصاريف مدفوع مسبقا		4000
الفوائد المدفوعة	24000		نقص الدائنون	14000	
			الاهتلاكات		[4]56000
			خسائر التنازل عن الأصول		4000
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**17000**		**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**	**17000**	
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:	**مدين**	**دائن**		**مدين**	**دائن**
بيع الأراضي		50000	بيع الأراضي		50000
بيع معدات النقل		68000	بيع معدات النقل		68000
اقتناء معدات نقل	332000		اقتناء معدات نقل	332000	

1 التحصيل من الزبائن= المبيعات- الزيادة في حسابات الغير=1016000=84000-1100000

2 الموردين= تكلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنون= 697000=14000+108000+575000

3 مصاريف التشغيل – المصاريف المدفوعة مسبقا – الاهتلاكات = 261000=56000-4000-321000

4 الاهتلاكات =56000=10000+10000+36000

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**214000**		**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**	**214000**	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:	مدين	**دائن**		**مدين**	**دائن**
إصدار أسهم		400000	إصدار أسهم		400000
سداد الديون	80000		سداد الديون	80000	
توزيع الأرباح	[1]55000		توزيع الأرباح	55000	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		265000	**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية**		265000
التغير في النقدية خلال الفترة		[2]34000	التغير في النقدية خلال الفترة		34000
النقدية ومايعادلها في بداية الفترة		[3]74000	النقدية ومايعادلها في بداية الفترة		74000
النقدية ومايعادلها في نهاية الفترة		[4]108000	النقدية ومايعادلها في نهاية الفترة		108000

1 الأرباح الموزعة = 172000+125000-242000=55000

2 التغير في النقدية خلال الفترة= -17000-214000+265000=+34000

3 النقدية ومايعادلها في بداية الفترة=60000+14000=74000

4 النقدية ومايعادلها في نهاية الفترة=90000+18000=108000

خامسا- محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية[1]:

1- محاسبة ضرائب الدخل المؤجلة: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية، بحيث يتناول المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في قائمة الميزانية، يهدف هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتبعات الجارية والمستقبلية للضريبة[2]؛

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل، وتشمل ضرائب الدخل جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما تضم ضرائب أخرى مثل الضرائب المستحقة على الشركات الحليفة والفروع التابعة والمشاريع المشتركة عند القيام بتوزيع الأرباح. [3]

أ- القاعدة أو الأساس الضريبي: القاعدة أو الأساس الضريبي بالنسبة للأصل أو الالتزام، هو المقدار الذي يستقطع من إحدى عناصر الأصول أو الالتزامات طبقا لأغراض ضريبية.

ب- الأرصدة الضريبية الجارية: ينبغي الاعتراف بأرصدة الضرائب الجارية على النحو التالي: زيادة أحد الالتزامات أو الأصول مقابل ضرائب جارية غير مدفوعة (أو دفعها بالزيادة).كما ينبغي أن يتم الاعتراف بالعائد من الخسارة الضريبية.

ت- الالتزام الضريبي المؤجل: يتم الاعتراف بوجود إلتزام ضريبي مؤجل لكافة الفرو قات المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء عندما تنشأ من عملية تتسم بأن شهرة المحل لم يكن إطفاؤها قابلا للاقتطاع طبقا للأغراض الضريبية؛ ليست ضم أو اندماج أعمال؛ في وقت حدوث العملية لم تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

ث- الأصل الضريبي المؤجل: يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل للفروقات المؤقتة القابلة للاقتطاع للمدى الذي يكون من المحتمل أن تكون قابلة للاسترداد من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل عندما ينشأ من: لاعتراف المبدئي بأحد الأصول أو الالتزامات في أحد العمليات التي لا تتصف بأنها ضم أو اندماج أعمال.

-لم تؤثر في وقت حدوث العملية على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

1 أنظر المواقع التالية:

www. IFRS.org/ias12, et, www.infotechaccountants.com/ias12

2 www.iasb.org/IAS12(Summaries as at 1 January 2008)

3 Laurent Bailly, Comprendre les IFRS,Op-Cit,P: ،109

تنشأ الفرو قات المؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المرحلة للاستثمارات في الشركات التابعة الفروع والشركات الحليفة مختلفة عن القاعدة الضريبية للاستثمار.[1]

– مثال تطبيقي1:

	Valeur comptable	Base fiscale	Différence temporaire
Différence temporaire taxable			
Immobilisation :			
– valeur	150	150	-
– amortissement	(50)	(90)	40
– valeur nette	100	60	40
Taux			25 %
Passif d'impôt différé			10
Différence temporaire déductible			
Provision pour	100	0	100
Taux			25 %
Actif d'impôt			25

– مثال تطبيقي2: تم اقتناء الات انتاجية بتاريخ 01 جانفي 2010 بقيمة 20000دج، بلغ الاهتلاك الجبائي 14000دج في نهاية 2013، أم اقتصاديا فبلغ الاهتلاك المحاسبي 10000دج. ما هو الأثر الجبائي لهذه العملية؟ الضريبة 25 بالمائة.

ينتج من هذه العملية التزام ضريبي مؤجل قدره:القيمة المتبقية محاسبيا هي 10000 أما القيمة المتبقية جبائيا هي 6000دج والفرقات المؤقتة هي 4000 ومنه الضريبة المؤجلة هي: 25.4000 بالمائة = 1000دج.

– مثال تطبيقي3: مؤسسة أفاق لجبال عمور سجلت خسارة جبائية سنة 2012 بقيمة 6000 دج.

علما ان الضريبة في سنة 2012 كانت 25 وفي سنة 2013، أصبحت 20بالمائة.

ما هي الأثار الجبائية لهذا التغير في معدل الضريبة؟

1Azzouz ELHAMMA,0P-CIT

في سنة 2012 الضريبة المؤجلة هي: 25.6000 بالمائة = 1500دج

في سنة 2013، الضريبة المؤجلة هي: 20.6000 بالمائة = 1200دج

الفرق المستحق نتيجة تغيير المعدل هو: 1500-1200=300

ومنه يجب تسجيل القيد التالي لتخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة 300دج

من حساب أعباء ضريبية مؤجلة 300 دج الى حساب أصول ضريبية مؤجلة 300 دج

– **مثال تطبيقي4**: مؤسسة أفاق لجبال عمور تملك أصول معنوية قيمتها الأصلية 90000 دج، الاهتلاك المتراكم قدره 50000دج، لضريبة 25 بالمائة، في نهاية السنة الماضية تم اعادة تقييم لهذا الأصل فكانت القيمة بعد اعادة التقييم 100000دج.

ما هو الأثر الجبائي لهذه العملية؟

ومنه ينتج: القيمة المحاسبية بعد التقييم 100000دج، القيمة من منظور جبائي 40000 دج والفرق هو: 60000 دج

ومنه نلاحظ أن القيمة المحاسبية أكبر من القيمة الجبائية وهذا ما يولد التزام ضريبي مؤجل

25.60000 بالمائة = 15000دج

ومنه يجب تسجيل القيد المحاسبي الأتي:

من حساب القيم الثابتة المعنوية 60000
الى حساب فرق اعادة التقييم-أموال خاصة 60000
من حساب فرق اعادة التقييم-أموال خاصة 15000
الى حساب التزام ضريبي مؤجل 15000

– **مثال تطبيقي5**: حققت مؤسسة أفاق لجبال عمور ربح محاسبي قدره 20000دج في نهاية سنة 2012، وذلك دون خصم أعباء التأمينات الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 15000دج والتي تم تسديدها في نهاية جانفي 2013 دج

طبقا للأساس الاستحقاقي فان الربح المحاسبي سيبلغ سنة 2012 قيمة 5000 دج، في حين أن الربح الضريبي يكون 20000 دج

حسب نص هذا المعيار فان التشريع الضريبي يتطلب خصم الأعباء عند سدادها بمعنى على الأساس النقدي وليس أساس الاستحقاق[1]

1 طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معاييرالتقارير المالية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندارية، 2006

وهذا ما يتطلب على المؤسسة في الواقع سداد ضريبة بالزيادة قدرها:
25بالمائة. 15000= 3750 دج، هذا المبلغ يمكن استرجاعه طبقا للأساس النقدي في سنة 2013.
فاذا كان الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق هو 20000دج، علما ان لا توجد فروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في سنة 2013،
ومنه الضريبة المستحقة في سنة 2013 هي: 25بالمائة.20000-3750دج=1250دج

سادسا– محاسبة آثار التغير في أسعار الصرف[1]

1- القضايا المحاسبية الرئيسية: تناولها المعيار الدولي الحادي والعشرين بحيث عالج مشكلة محاسبة آثار تغير أسعار العملات لأجنبية، وقد جاء في ذلك المعيار أن أهداف المحاسبة عن تغير أسعار العملات الأجنبية التي تتم في المؤسسة بعملة أجنبية يجب أن تظهر في القوائم المالية للمؤسسة بالعملة التي تعد بها التقارير المالية، كما أن العمليات التي تتم بعملة أجنبية يجب أن تترجم في القوائم المالية بالعملة التي تعد بها تلك القوائم. ويضيف محتوى المعيار أن القضايا المحاسبية الرئيسية هي تحديد سعر الصرف الواجب استعماله، وكيفية الاعتراف بأثر تغير سعر الصرف في القوائم المالية[2].ينص هذا المعيار المحاسبي الدولي على أنه ينبغي أن تكون المعاملات بالعملة الأجنبية، وكذا ترجمة القوائم المالية لتلك العمليات تخضع لقواعد المحاسبة الدولية [3].

يطبق هذا على[4]: المحاسبة عن الأحداث التي تتم بعملة أجنبية.وترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة كليا أو جزئيا.

وقد حدد المعيار الدولي 21 الأحداث التي تتم بالعملات الأجنبية بأنها الأحداث التي التي ينتج عنها الالتزامات للمؤسسة أو عليها تتم تسويتها بعملة أجنبية، وهذه العمليات هي: عمليات البيع والشراء؛ الإقراض والاقتراض؛ أن تصبح المؤسسة طرفا في عقد يسوى

1 أنظر المواقع التالية:
www.IASb.org, www. IFRS.org/ias21, et, www.infotechaccountants.com/ias21
2 www.FocusIFRS.com/IAS21
3 CHOI Frederick D.S, MUELLER Gerhard G., International Accounting, Prentice Hall International, Englewood Cliff New Jersey, 1992,p: 85

4 أنظر المواقع التالية:
www.IASb.org, www. IFRS.org/ias21, et, www.infotechaccountants.com/ias21

بالعملة الأجنبية؛أن تملك المؤسسة أو تتنازل عن ممتلكات، أو تنشأ عليها أو لها التزامات تتم تسويتها بعملة أجنبية.

وقد بين المعيار أن الأحداث المالية التي تتم بعملة أجنبية يجب أن تسجل وقت التعامل بمبلغ العملة التي تعد بها القوائم المالية الذي يتحدد في ضوء سعر الصرف السائد بين العملة الأجنبية والعملة التي تعد بعها القوائم المالية وقت حصول الحدث.

ويبين المعيار كيفية المعالجة عند إعداد القوائم المالية كما يلي:

أ – تتم ترجمة المبلغ الظاهر بعملة أجنبية حسب السعر السائد وقت إعداد القوائم المالية.

ب– عناصر القوائم المالية غير النقدية المسجلة بالتكلفة التاريخية تظهر في القوائم المالية على أساس سعر الصرف السائد وقت نشوء العنصر.

ت– عناصر القوائم المالية الظاهرة بالقيمة العادلة تظهر في القوائم المالية على أساس سعر الصرف السائد وقت تحديد تلك القيمة.

وبين المعيار أن الفرق الناشئ بعد تسوية الحسابات النقدية بسبب اختلاف أسعار الصرف، أو بسبب اختلاف أسعار الصرف لتلك المبالغ وقت نشوء الحساب أو وقت إعداد القوائم المالية للسنة السابقة وسعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية تعتبر إيرادا أو مصروفا حسب الحال. ويتم الاعتراف بفرو قات الصرف الناتجة عن ترجمة العناصر النقدية في تاريخ الميزانية [1].

2- محاسبة العمليات الأجنبية: قسم المعيار 21 العمليات الأجنبية إلى قسمين[2]:

– فروع للمؤسسة التي تعد عنها القوائم المالية أو

– فروع قانونية أجنبية تابعة للمؤسسة التي تعد عنها القوائم المالية. وبين المعيار أن التغير في سعر الصرف بين عملة مقر الفرع وبين العملة في مقر الأصل له تأثير مباشر على التدفقات النقدية من الفرع حيث تتأثر بذلك تغيير الحسابات النقدية لدى الفرع دون أن تتأثر استثمارات الأصل في الفرع. وعليه فإن عمليات الفرع تترجم كما لو كانت عمليات الأصل تمت بعملة أجنبية.

1 ANDERNACK Isabelle, Guide de première application des normes IAS, Mémoire d'expertise comptable, Paris, novembre 2001,p: ‹33.
2 www.FocusIFRS.com/IAS21

وبالمقابل فإن تغير سعر الصرف بين عملة مقر المؤسسة التابعة وعملة مقر المؤسسة التي تعد عنها القوائم المالية يؤدي إلى تأثر صافي استثمارات المؤسسة الأم في المؤسسة التابعة. وعليه تترجم عمليات الفروع الأجنبية كما يلي:

أ – تترجم الأصول والخصوم على أساس سعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية.

ب– تترجم عناصر قائمة حسابات النتائج على أساس سعر الصرف السائد وقت حصول الحدث. إلا في حالة الاقتصاد الشديد التضخم فتترجم تلك العناصر على أساس السعر السائد وقت إعداد القوائم المالية.

ت – يعالج الفرق في حساب رأسمالي يبقى مفتوحا طالما أن الاستثمار باق.

وفي حالة تصفية الاستثمار في المؤسسة التابعة فإن رصيد حساب فروق العملات يعتبر إيرادا أو مصروفا في السنة التي تمت فيها تصفية الاستثمار كما هو الحال في معالجة ربح أو خسارة تصفية الاستثمار[1].

سابعا–محاسبة التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الحاد[2]

1- محاسبة التضخم: يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم29، عموما على البيانات المحاسبية الأساسية في المؤسسات التي تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد بلد فيه معدل التضخم مرتفع أو حاد، وكما هو معرف فان النقد يفقد قوته الشرائية نظرا لمشكلة التضخم الحاد، وبالتالي يكون من الصعب إجراء مقارنة بين الأحداث الاقتصادية و مبالغ العمليات من دورة محاسبية إلى أخرى، وحتى في نفس الدورة تكون المقارنة غير واقعية وبعيدة عن الموضوعية وغير مفيد.

لكن لا يحدد هذا المعيار معدلا مطلقا لتعريف التضخم المرتفع حتى يجب إعادة عرض البيانات المحاسبية طبقا لهذا المعيار. يمكن أن تكون خصائص التضخم المرتفع مرتبطة بالظروف الاقتصادية للبلد وغالبا ما نكون أمام تضخم حاد إذا كان معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يفوق 100 بالمائة.

---

1 IASC, International accounting standard, Presentation of Financial Statements, Op-Cit, p:861

2 أنظر المواقع التالية:

29 www.IASb.org/ias29, www. IFRS.org/ias29, et, www.infotechaccountants.com/ias

2- إعادة عرض البيانات المحاسبية: يعاد تعديل عناصر الميزانية بموجب وحدة قياس جارية بتاريخ إعداد الميزانية، وذلك باستعمال مؤشر أسعار عام.لكن ينبغي الإشارة إلى انه لا يتم إعادة عرض العناصر النقدية لأنه معبر عنها أصلا بوحدة نقد جارية بتاريخ إعداد الميزانية. أما عناصر الميزانية التي تكون مرتبطة باتفاقيات خاصة بتغيرات الأسعار تعدل وفقا للاتفاقية.تسجل العناصر غير النقدية بالقيمة المحاسبية الصافية وهي الفرق بين التكلفة التاريخية والاهتلاك المتراكم، وهنا يجب تعديلها بتطبيق مؤشر عام للأسعار على التكلفة التاريخية.لا يتم إعادة عرض العناصر التي تم إعادة تقييمها من طرف المؤسسة.كما يتم إعادة عرض عناصر جدول حسابات النتائج باستعمال مؤشر عام للأسعار، بوحدة القياس الجارية عند تاريخ إعداد القوائم المالية.

قد تؤدي هذه العملية إلى نشوء فروق بين الدخل الضريبي من جهة وبين الدخل المحاسبي من جهة ثانية، في هذه الحالة يتم معالجة هده الفرو قات طبقا للمعيار المحاسبي رقم 12 ضرائب الدخل المؤجلة[1].

أما العناصر التي يتضمنها جدول التدفقات النقدية يجب أن تظهر بوحدة القياس الجارية عند تاريخ إعداد القوائم المالية. بالنسة للمؤسسات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات وكذلك المؤسسات التي لها شركات فرعية، فانه يجب إعادة عرض البيانات المحاسبية في حالة هذه الفروع في حالة وجود تضخم حاد باستعمال مؤشر أسعار للبلد الذي تضع قوائمها المالية بعملته، قبل أن يتم تجميعها بالنسبة في قوائم الشركة الأم، وعندما تكون الشركة الفرعية أجنبية فانه يجب ترجمة القوائم المالية بسعر الإقفال، أما الفروع التي لا تضع تقاريرها المحاسبية بعملات الاقتصاديات مرتفعة التضخم فيتم التعامل معها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 الخاص بالمحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية[2].

3- المعالجة المحاسبية للعمليات بالعملة الأجنبية

أ- اعتماد طريقة العملة الواحدة: من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 21. يعبر هذا المعيار على أنه يتم اعتبار المعاملات غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية، وأي مكاسب أو خسائر ناتجة عن فرق العملة سوف يتم عكسها في تاريخ التسوية، كأحد التعديلات على القيمة المسجلة عند تاريخ التعاقد.

1www.iasb.org/ias12
2 www.iasb.org/ias21

لكن ينبغي الإشارة إلى أنه توجد عدة حالات، وذلك حسب الاتفاق المبرم بين المستورد والمصدر.

- الحالة الأولى يتم السداد بالعملة المحلية للبلد المستورد، وفي تلك الحالة لا يتأثر المستورد بل يتأثر المصدر، وهذه تعتبر حالة نادرة [1].
- أما الحالة الثانية أن يتم السداد بعملة البلد المصدر وفي هذه الحالة لا يتأثر المصدر بل يتأثر المستورد.
- وفي الحالة الثالثة يتم السداد بعملة أجنبية أي بعملة دولة ثالثة وفيها يتأثر كل من المستورد والمصدر معا، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه لا يتطلب، إدخال إجراءات تسوية محاسبية في نهاية السنة المالية، لكن بالمقابل تعتبر مخالفة للمبدأ المحاسبي الذي ينص على استقلالية الدورات المحاسبية وتحقق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالتكاليف.
- كما أنه لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة، حيث تعمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفرو قات في نهاية السنة المالية للشركة، على اعتبار أن التسوية تتم بإدخال تعديلات في حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها[2].

كما تتميز هذه الحالة بعدم الملاءمة من حيث أنه يتم جعل حساب المبيعات مدينا وهو بطبيعته دائنا، أو جعل حساب المشتريات دائنا وهو بطبيعته حسابا مدينا[3].

ب- اعتماد الطريقة المزدوجة في التسجيل: ينص مدخل المعاملة المزدوجة على أن الفروقات الناتجة عن أسعار الصرف، ينبغي أن تعالج بشكل منفصل على حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل في قيد محاسبي آخر مستقل إلى صافي الربح أو إلى حسابات الاحتياطي الخاص، ومن هنا ترجع التسمية بالمدخل الثنائي أو المزدوج للمعاملة[4].

فهذه الطريقة الأخيرة تعتمد على أن هناك قرارين أو واقعتين منفصلتين، هما واقعة قرار الشراء أو البيع أو بمعنى آخر عمليتي الاستيراد والتصدير، والواقعة الثانية قرار السداد أو التحصيل، ونتائج كل واقعة مكاسب أو خسائر ينبغي أن لا تتأثر بأي قرارات أخرى.

---

1 OBERT Robert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris, 2003.
2 PRICE WATER, IAS/IFRS 2002-2005, Divergences France, IAS/IFRS, Votre passage aux Normes IAS/IFRS, Editions Francis Lefebvre, Paris,à paraître 2003,p: ،615.
3 أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص80
4 PRICE WATER , Op-Cit ,p: ،642.

لذلك فإن علميات المشتريات والمبيعات الخارجية تفصل في الجزء الخاص بها، أو بشكل مستقل عن عملية السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها، والتي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة حقيقية ومن ثم ينبغي إقبالها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل[1].

ثامنا– محاسبة الأصول الثابتة المادية: [2]

1- المعالجة المحاسبية: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر رقم 16. وتشمل الأصول الثابتة المادية الممتلكات، التجهيزات والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه الاستثمارات، الأراضي؛ المباني؛ الآلات؛ السفن، الطائرات والسيارات؛ الأثاث والتركيبات؛ والمعدات المكتبية. وتمثل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات تصنيفا للاستثمارات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة[3].

وفي بعض الحالات تسمح معايير المحاسبة الدولية بمعالجة محاسبية للممتلكات، التجهيزات والمعدات التي تحدد باستخدام طريقة تختلف عن تلك التي يصفها هذا المعيار.فعلى سبيل المثال يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 "اندماج الأعمال"، قياس الممتلكات، التجهيزات والمعدات المتحصل عليها في عملية الاندماج، مبدئيا بقيمتها العادلة حتى إذا تعدت تكلفتها، إلا أنه في تلك الحالات يتم تحديد كافة أوجه المعالجة المحاسبية لتلك الأصول بما في ذلك الاهتلاك طبقا لمتطلبات ذلك المعيار.

2- الأصول الثابتة المادية: يمكن اعتبارا الممتلكات والتجهيزات والمعدات أصلا في الحالات التالية:

– حينما يحتمل أن تتدفق إلى المؤسسة منافع اقتصادية متعلقة بالأصل؛

– عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المؤسسة بشكل موثوق به.

---

1 www.iasb.org/ias21

2 Laurent Bailly, comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005,pp: ،33-46

3 عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تصدر بالانجليزية في النسخة الأصلية، ثم تترجم إلى أهم لغات العالم وهي توجد على المواقع التالية:

www.iasplus.com/IAS16, www.IASb.org/ias 16, www. IFRS.org/ias16, et, www.infotechaccountants.com/ias16

كما تمثل الممتلكات، التجهيزات والمعدات جزءا رئيسيا من أصول المؤسسة وعليه فهي مؤثرة في عرض مركزها المالي، علاوة على ذلك، فإن تحديد ما إذا كانت الأعباء تمثل أصل أو تعتبر من تكاليف الدورة، لما لها من تأثير كبير على نتائج أعمال المؤسسة.

تحت ظروف معينة يكون من المناسب توزيع مجموع الأعباء الخاصة بأصل على مكونات ذلك الأصل والمحاسبة عن كل جزء بشكل منفصل، ويتم ذلك حينما يكون لأجزاء الأصل أعمار إنتاجية مختلفة أو حينما تقدم هذه الأجزاء منافع للمؤسسة بأشكال مختلفة بما يستدعي استخدام معدلات وطرائق اهتلاك مختلفة. ومثال على ذلك الطائرة ومحركاها التي تتطلب معالجتها كممتلكات قابلة للاهتلاك بشكل منفصل إذا كان لها أعمار إنتاجية متفاوتة.[1]

3- كيفية قياس الأصول المادية:

أ- سعر التكلفة في حالة الاقتناء: تشمل تكلفة الممتلكات، التجهيزات والمعدات ثمن شرائها، الذي يتضمن الرسوم الجمركية وضرائب الشراء غير القابلة للاسترجاع، وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز الأصل للاستخدام المقصود، وتطرح أي خصومات تجارية للوصول إلى ثمن الشراء، ومن الأمثلة على التكاليف المباشرة، تكلفة تهيئة المكان، تكاليف المناولة والتوصيل المبدئية، تكاليف التركيب، الرسوم المهنية مثل مصاريف المهندسين المعماريين.التكلفة المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع إلى الحد المعترف بها كمخصص بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون[2].

عندما يؤجل السداد لعنصر من الممتلكات، التجهيزات والمعدات إلى ما بعد المدة العادية للائتمان فإن تكلفته تساوي الثمن النقدي المعادل ويتم الاعتراف بالفرق بين هذه القيمة و إجمالي المدفوعات كفوائد خلال فترة الائتمان إلا إذا تم رسملتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون الذي يتناول تكاليف الاقتراض[3].

ب- حالة إنتاج الأصول الثابتة المادية من طرف المؤسسة لذاتها: تحدد تكلفة الأصل المنتج داخليا باستخدام نفس المبادئ الخاصة باحتساب تكلفة الأصل الذي يتم حيازته، وإذا قامت المؤسسة بتصنيع أصول مشابهة في ظروف العمل العادية فإن تكلفة الأصل

1 شنوف شعيب، المرجع السابق،
2 أنظر، المعيار المحاسبي الدولي رقم 37، المخصصات و الالتزامات الطارئة أو المحتملة في الصفحات الموالية
3 أنظر، المعيار المحاسبي الدولي رقم 23.

تكون عادة مشابهة لتكلفة الأصل المنتج للبيع كما هو الحال في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 والخاص بالمخزون، وعليه تستبعد الأرباح الداخلية عند تحديد تلك التكلفة، وبالمثل تستبعد قيم الضياع غير العادي للمواد والأجور والمصاريف الأخرى من تكلفة الأصل المصنع داخليا، و يحدد المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون الخاص بتكلفة الاقتراض معايير محددة يتعين استيفائها حتى يمكن الاعتراف بتكلفه الفوائد كجزء من تكلفة الممتلكات، التجهيزات والمعدات.

تتحدد تكلفة الاستثمارات التي يتم حيازتها بواسطة المستأجر حسب عقد الايجار التمويلي باستخدام المبادئ التي وضعها المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والخاص بالمحاسبة عن العقود الإيجار-تمويل.[1]

يمكن تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بالمنح الحكومية القابلة للتطبيق حسب المعيار المحاسبي الدولي العشرون الخاص بالمحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.[2]

ج- التكلفة في حالة مبادلة الأصول الثابتة المادية: قد يتم امتلاك الاستثمارات عن طريق تبادل كلي أو جزئي مع عناصر مختلفة من الممتلكات، التجهيزات والمعدات أو غيرها من الاستثمارات، وتقاس تكلفة تلك العناصر بالقيمة العادلة للأصل المستلم والذي يعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه بعد تعديله بأي مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها.

ح- التكاليف اللاحقة: يعترف بالمصاريف اللاحقة على الاستثمارات كأصل فقط عندما تؤدى تلك النفقات إلى تحسين ظروف الأصل إلى مستوى يتعدى الأداء النمطي، ومن الأمثلة على التحسينات التي تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية:
- تعديلات في عنصر من الاستثمار تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي، ويشمل ذلك زيادة طاقة الأصل؛
- تحسين أجزاء الآلة وذلك لتحسين جودة المخرجات بشكل جوهري؛
- تطبيق عمليات إنتاج جديدة تحقق تخفيضا كبيرا في تكاليف التشغيل المقدرة من قبل؛
- تجرى مصاريف إصلاح وصيانة الاستثمارات للمحافظة على المنافع الاقتصادية المستقبلية التي توقعتها المؤسسة بناء على التقرير الأصلي لمستوى أداء الأصل وعادة ما

1 أنظر، المعيار المحاسبي الدولي، رقم 17، عقود إيجار- تمويل في الصفحات الموالية.
2 أنظر، المعيار المحاسبي الدولي، رقم 20، الإعانات الحكومية.

تعتبر تلك المصاريف أعباء عند حدوثه، وعلى سبيل المثال تعتبر عادة تكلفة صيانة التجهيزات والمعدات كأعباء لأنها تحافظ ولا تزيد من الأداء النمطي المقدر أصلا.

خ- إعادة التقييم الأصول الثابتة المادية:[1] ينبغي أن يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمايلي:

- القيمة العادلة للأراضي و المباني هي عادة قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالتثمين الذي يجريه خبراء و مهنيون أكفاء.

- القيمة العادلة لعناصر التجهيزات والمعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتثمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرا ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للاهتلاك.

- يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيمة العادلة لعناصر الاستثمارات موضع إعادة التقييم، فحينما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشكل جوهري عن قيمته الدفترية فإنه يصبح ضروريا إجراء إعادة تقييم أخرى، تواجه بعض عناصر الاستثمارات تغيرات متقلبة كبيرة في قيمتها العادلة وهذا يتطلب إعادة تقييم سنوية، ولا يكون هذا الإجراء ضروريا بالنسبة لعناصر الاستثمارات التي لا تواجه تغيرات كبيرة في قيمتها العادلة، وبدلا عن ذلك فقد يكتفي بإجراء إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات.

- عندما يعاد تقييم أي عنصر من الاستثمارات فإن الاهتلاك المتراكم حتى تاريخ إعادة التقييم بحيث:

- يعاد حسابه بما يناسب التغير في القيمة الدفترية الإجمالية للأصل حتى تكون القيمة الدفترية للأصل مساوية للقيمة المعاد تقييمها، وتستخدم هذه الطريقة في حالة إعادة تقييم أصل بواسطة مؤشر للتكلفة الجارية المهتلكة؛

- يستبعد في مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل وصافي القيمة المقدرة لقيمة الأصل المعاد تقييمها، مثلا تستخدم هذه الطريقة في حالة المباني التي يعاد تقييمها بما يعادل قيمتها السوقية؛

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp: 104-116 ،

عندما يعاد تقييم عنصر من الاستثمارات يجب إعادة تقييم كل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات التي ينتمي إليها الأصل؛

- إذا أدت إعادة التقييم إلى زيادة في القيمة الدفترية للأصل فيجب إدراج الزيادة مباشرة ضمن الأموال الخاصة تحت عنصر فائض إعادة التقييم، ولكن يعترف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كربح في حدود ما يقابل الانخفاض الناتج من إعادة تقييم نفس الأصل والذي سبق اعتباره تكلفة؛

- إذا أدت إعادة التقييم إلى انخفاض في القيمة الدفترية للأصل فيجب الاعتراف بالانخفاض كتكلفة، ولكن يجب مقابلة انخفاض إعادة التقييم مباشرة بمكاسب إعادة التقييم بمقدار لا يتعدى الانخفاض في القيمة المدرجة كمكاسب إعادة التقييم التي تم احتسابها لنفس الأصل؛

- يتم معالجة تأثيرات إعادة تقييم الممتلكات، التجهيزات والمعدات على الضرائب طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والخاص بضرائب الدخل المؤجلة [1].

4- كيفية حساب الاهتلاكات: توزع قيمة الممتلكات، التجهيزات والمعدات القابلة للاهتلاك على العمر الإنتاجي له على أساس منتظم، وينبغي أن تعكس طريقة الاهتلاك النمط الذي تستنفد فيه المؤسسة المنافع الاقتصادية للأصل، ويجب الاعتراف بالاهتلاك الخاص بكل فترة على أنه من أعباء الدورة، إلا إذا كان مدرجا ضمن القيمة المدرجة لأصل آخر.

ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل العوامل التالية:

- الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المؤسسة، يحدد الاستخدام بالرجوع إلى الطاقة المتوقعة للأصل أو المخرجات؛

- التقادم المتوقع الذي يعتمد على العوامل التشغيلية مثل برنامج الإصلاح والصيانة لدى المؤسسة والعناية والصيانة للأصل حينما يكون عاطلا؛

هناك العديد من طرائق الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتوزيع القيمة القابلة للاهتلاك بشكل منتظم خلال العمر الإنتاجي، وتشمل هذه الطرائق مايلي:

- طريقة القسط الثابت، تؤدي هذه الطريقة إلى احتساب أعباء ثابتة على مدى العمر الإنتاجي للأصل؛

1 أنظر، المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، ضرائب الدخل المؤجلة

- طريقة القسط المتناقص، وتؤدي هذه الطريقة إلى احتساب عبء متناقص على مدى العمر الإنتاجي للأصل؛
- طريقة مجموع الوحدات، وتؤدي هذه الطريقة إلى احتساب أعباء تعتمد على الاستخدام المتوقع أو مخرجات الأصل، ويعتمد اختيار الطريقة على نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من ذلك الأصل، وتطبق بطريقة متسقة من فترة لأخرى، إلا إذا كان هناك تغييرا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصل.[1]

أ- إعادة تقدير العمر الإنتاجي: يجب مراجعة العمر الإنتاجي لعنصر الاستثمارات دوريا، وإذا كانت التوقعات تشير إلى اختلاف كبير عن التقديرات السابقة فيجب تعديل أعباء الاهتلاك للفترة الجارية والفترات المستقبلية.

قد يتضح خلال العمر الإنتاجي للأصل أن تقدير العمر الإنتاجي قد أصبح غير مناسبا، وكمثال على ذلك امتداد العمر الإنتاجي نتيجة مصاريف لاحقة على الأصل أدت إلى تحسين ظروف الأصل بشكل يفوق الأداء النمطي المحدد في البداية، وقد تؤدي التغيرات التكنولوجية أو التغيرات في سوق المنتجات إلى تخفيض العمر الإنتاجي للأصل، في هذه الحالات يعدل العمر الإنتاجي، وبالتالي معدل الاهتلاك للفترة الحالية وللفترات المستقبلية.

يمكن أن يكون لسياسة المؤسسة بشأن الإصلاح والصيانة تأثير على العمر الإنتاجي للأصل، إذ قد تؤدي هذه السياسة إلى إطالة العمر الإنتاجي، ولكن تطبيق هذه السياسة لا ينفي الحاجة إلى احتساب الاهتلاك.

ب- مراجعة طرائق الاهتلاك[2]: يجب مراجعة طريقة الاهتلاك المطبقة على الممتلكات، التجهيزات والمعدات بشكل دوري، وإذا كان هناك تغير جوهري في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية من تلك الاستثمارات، فيجب تغيير الطريقة بما يعكس التغير في النمط،

5 - التنازل عن الأصول الثابتة المادية: في الحالات التي يتم فيها التخلي عن الاستثمار يجب أن:

- يحذف عنصر الاستثمارات من الميزانية عند التخلص من الأصل أو حينما يسحب من الخدمة بصفة نهائية ولا يتوقع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية من التخلي عنه؛

1 Gilles Darmois, comprendre les états financiers, les sociétés pétrolières et Gazières, ENSPM, France, 2004, p: 154
2 Laurent Bailly, comprendre les IFRS ,Op-cit ,p:46

- يتم تحديد المكاسب، والخسائر الناتجة عن استبعاد عنصر من الممتلكات، التجهيزات والمعدات بالفرق بين صافي العائد من التنازل والقيمة الدفترية للأصل، ويجب الاعتراف بالفرق على أنه إيراد أو أعباء في جدول حسابات النتائج.

مثال تطبيقي: في 01 جانفي 2000 قامت مؤسسة (Machines and CO) بشراء آلات انتاج بقيمة 100000، العمر الانتاجي المقدر 10 سنوات

المطلوب: اعداد جدول الاهتلاك

في 01 جانفي 2003 قدرت التكلفة البديلة(Cout de remplacement) للآلات بمبلغ 150000

المطلوب:

- أحسب التكلفة البديلة المتدنية(ق.م.ص)Cout de remplacement déprécie
- أحسب فرق اعادة التقدير في 01 جانفي 2003
- سجل العمليات محاسبيا في دفتر اليومية وذلك من 01 جانفي 2003 الى 01 جانفي 2005.

في جانفي 2005، قدرت القيمة السوقية للآلات 45000؛

- أحسب فرق إعادة التقدير في 01 جانفي 2005، وسجل العمليات محاسبيا في دفتر اليومية.

الحل المقترح:

1- جدول الاهتلاك

التاريخ	القيمة المحاسبية	الاهتلاك
2000-01-01	100000	-
2000-12-31	90000	10000
2001-12-31	80000	10000
2002-12-31	70000	10000

2- حساب التكلفة البديلة المتدنية: في تاريخ 01- جانفي 2003 تكون التكلفة البديلة المتدنية كمايلي:

التكلفة البديلة المتدنية = 150000 – 0.3 *150000 = 105000

3- **حساب فرق إعادة التقدير** في 01 جانفي 2003

لدينا: - التكلفة البديلة................150000

- تكلفة الشراء........................100000
- فرق القيم............................50000
- الاهتلاك المتراكم المحسوب على أساس التكلفة البديلة في 31-12-2003 هو..............(150000/10)*3 = 45000
- الاهتلاك المتراكم المحسوب على أساس تكلفة الشراء في 31-12-2003 هو..............(100000/10)*3 = 30000
- فرق الاهتلاك............... 45000-30000=15000
- فرق اعادة التقدير هو........ 50000-15000 = 35000

ومنه يصبح لدينا:

- القيمة المحاسبية الصافية حسب الاهتلاك الأولي هي:
(100000-3*10000) = 70000
- القيمة المحاسبية الصافية حسب الاهتلاك المستحدث هي:
(150000-3*15000) = 105000

4- **المعالجة المحاسبية:** في 01 جانفي 2003 المدة المتبقية هي 7 سنوات ومنه:

- الاهتلاك السنوي هو: 105000 /7 = 15000
- القيمة المسترجعة السنوية من فرق اعادة التقدير:35000/7=5000

البيان	مدين	دائن
2003-01-01 من ح/ اللآلات الى ح/ فرق اعادة التقدير الى ح/ الاهتلاك	50000	 35000 15000
2003-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاك	15000	 15000
من ح/ فرق اعادة التقدير الى ح/ الاحتياطات	5000	 5000
2004-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاك	15000	 15000
من ح/ فرق اعادة التقدير الى ح/ الاحتياطات	5000	 5000

5- المعالجة المحاسبية في سنة 2005:

البيان	التكلفة التاريخية	التكلفة البديلة	الفروقات
العمر الانتاجي	اهتلاك5 سنوات	اهتلاك3 سنوات	-
القيمة الاجمالية	100000	150000	50000
الاهتلاك المتراكم	50000	75000	25000
القيمة المحاسبية	50000	75000	25000

القيمة المحاسبية الصافية حسب مبدأ التكلفة التاريخية هي 50000، لكن القيمة السوقية للآلات في 01- جانفي 2005 هي 45000، ومنه نسجل تدني قيمة اللآلات بقيمة 5000 = 45000-50000

ومنه تكون المعالجة المحاسبية كمايلي:

البيان	مدين	دائن
2005-01-01		
من ح/ الاهتلاك	25000	
من ح/ فرق اعادة التقدير	25000	
من ح/ تدني القيمة	5000	
الى ح/ اللآلات		55000

القيمة المحاسبية قبل تدني القيمة	75000
الفرق بين ق.م.ص التاريخيةوق.م.ص المستحدثة	25000
تدني القيمة	5000
ق.م.ص	45000

القيمة الاجمالية بعد اعادة التقدير	150000
اعادة تقدير القيمة الاجمالية للآلات	50000
تدني القيمة	5000
القيمة الاجمالية	95000

ومنه يجب حساب الاهتلاك لخمس سنوات المتبقية على أساس 45000 أي 5/45000 = 9000 لكل سنة.

تاسعا– محاسبة عقود الإيجار– التمويلية[1]: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم17

1- عقود الإيجار: هي اتفاق ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر، يطبق هذا المعيار على كافة عقود الإيجار باستثناء[2]:اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن والعقود الأخرى المتعلقة بالمعادن؛واتفاقيات الترخيص الخاصة بعناصر مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف.

يعتبر عقد الإيجار عقد تمويلي أو عقد تشغيلي يعتمد على جوهر العملية وليس على شكل العقد، وفيما يلي أمثلة على الحالات التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد تمويلي:

- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار؛
- عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق؛
- عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية؛
- إذ ا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعليا على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
- إذا كانت الممتلكات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.

2- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار– تمويل:[3]

أ– المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين:يجب على المستأجرين الاعتراف بعقود الإيجار–تمويل على أنها أصول وخصوم في الميزانية بمقدار مبالغ مساوية

1 Laurent Bailly, comprendre les IFRS ,Op-cit ,pp:49-53
2 www.IASPLUS.com/ias17,www.IASb.org/ias17
3 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp: 126-140 ،

عند بدء العقد للقيمة العادلة للأملاك المستأجرة، أو إذا كانت أقل من ذلك بمقدار القيمة العادلة للحد الأدنى من دفعات الإيجار وعند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار يكون عامل الخصم هو سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان من الممكن تحديده عمليا.

ب- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمؤجرين: ينبغي على المؤجرين الاعتراف بالأصول التي هي في حوزتهم بموجب عقد إيجار تمويلي في ميزانياتهم وعرضها كذمة مدينة بمقدار مبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار.و يجب أن يكون الاعتراف بالدخل التمويلي بناء على نمط يعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المؤجر القائم فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي.

يهدف المؤجر إلى توزيع الدخل التمويلي على مدة عقد الإيجار على أساس منتظم ومنطقي، وتوزيع الدخل هذا هو بناء على نمط يعكس عائدا دوريا ثابتا على صافي استثمار المؤجر القائم فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي، وبالنسبة لدفعات الإيجار المتعلقة بالفترة المحاسبية، باستثناء تكاليف الخدمات فإنه يتم تطبيقها مقابل إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار، وذلك لتخفيض كل من المبلغ الأساسي ودخل التمويل غير المكتسب.ويتم تسجيل التكاليف الأولية المباشرة كمصاريف عند بدء مدة عقد الإيجار لأنها تتعلق بشكل رئيسي باكتساب ربح البيع للمنتج أو التاجر.

3- محاسبة عمليات البيع أو إعادة الإيجار: تشمل عملية البيع وإعادة الإيجار قيام البائع ببيع أصل وإعادة تأجير نفس الأصل، ويكون عادة بدل الإيجار وسعر البيع مرتبطين مع بعضهما حيث يتم التفاوض بشأنهما كصفقة، وتعتمد عملية البيع وإعادة الإيجار على نوع عقد الإيجار.

- إذا نتج عن عملية البيع وإعادة الإيجار عقد إيجار- تمويل يجب عدم الاعتراف في الحال بأي زيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل في القوائم المالية للمستأجر، وبدلا من ذلك يجب تأجيلها وإطفاؤها على مدى مدة عقد الإيجار.
- إذا كانت إعادة الإيجار تمثل عقد إيجار تمويلي اعتبرت العملية بمثابة وسيلة يقوم بموجبها المؤجر بتقديم التمويل للمستأجر واعتبار الأصل أنه ضمان، ولهذا السبب ليس من المناسب اعتبار الزيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل، وهذه الزيادة يتم تأجيلها وإطفاؤها على مدى مدة عقد الإيجار.

- بالنسبة لعقد الإيجار-تمويل ليس من الضروري إجراء هذا التعديل إلا إذا كان هناك انخفاض في القيمة، وفي هذه الحالة يخفض المبلغ المسجل إلى المبلغ القابل للاسترجاع حسب معيار المحاسبة الدولي الذي يتناول انخفاض قيمة الأصول.
- تنطبق متطلبات الإفصاح بالنسبة للمستأجرين والمؤجرين بالتساوي فيما يتعلق بعملية البيع وإعادة الإيجار، ويؤدي الوصف المطلوب لترتيبات الإيجار الهامة إلى الإفصاح عن أحكام فريدة أو غير عادية للاتفاقية أو لشروط عمليات البيع وإعادة الإيجار.

- **مثال تطبيقي:**

استفادت مؤسسة من تجهيزات في شكل عقد إيجار، مدته خمس سنوات، مع دفع أقساط سنوية قدرها 17689.85، بدون إمكانية للشراء في نهاية العقد، معدل الفائدة المطبق على العقد هو 9 بالمائة ؛

العمر الإنتاجي المقدر هو خمس سنوات، والاهتلاك الثابت هو المطبق. كما يمكن اعتبار أن الأخطار والعوائد مرتبطة باستعمال الأصل.

العمل المطلوب:

- هل هذا العقد، هو عقد إيجار بسيط تشغلي، أم عقد إيجار تمويلي؟
- أحسب القيمة الحالية لهذا العقد (القيمة الحالية للدفعات)؛
- إعداد جدول يتضمن الالتزامات التعاقدية لكل سنة مالية؛
- قدم المعالجة المحاسبية المطلوبة.

الحل المقترح: من خلال المعطيات نلاحظ أن العمر الإنتاجي هو نفسه مدة العقد، بالإضافة إلى أن العوائد والأخطار المحتملة حولت إلى المستأجر، ومنه يمكن اعتبار أن هذا العقد هو عقد إيجار تمويلي.

- القيمة الحالية لدفعات الإيجار يمكن حساها كمايلي:

السنة 1	**السنة 2**	**السنة 3**	**السنة 4**	**السنة 5**
17689.85	17689.85	17689.85	17689.85	17689.85

القمية الحالية= ؟

$$F= 1+ (1/(1+i)^{n-1}/i)$$

Valeur Actualisée= f * 17689.85=17689.85*4.23972

Valeur Actualisée=17689.85*4.23972

Valeur Actualisée=75000.00

- الالتزامات التعاقدية لكل سنة مالية:

التاريخ	مبلغ الايجار	الفائدة 9%	القيمة المتبقية للالتزامات	مبلغ الالتزامات التعاقدية
2002-01-01	-	-	-	75000.00
2002-01-01	17689.85	00.00	17689.85	57310.16
2003-01-01	17689.85	5157.91	12531.94	44778.22
2004-01-01	17689.85	4030.04	13659.81	31118.41
2005-01-01	17689.85	2800.66	14889.19	16229.22
2006-01-01	17689.85	1460.63	16229.22	00.00

- المعالجة المحاسبية:

البيان	مدين	دائن
2002-01-01 من ح/ التجهيزات الى ح/ التزامات عقد الايجار	75000.00	75000.00
من ح/ التزامات عقد الايجار الى ح/ الخزينة	17689.85	17689.85
2002-12-31 من ح/ أعباء الاهتلاكات الى ح/ اهتلاك تجهيزات عقد الايجار-تمويل	15000.00	15000.00
2003 -01-01 من ح/ أعباء-الفوائد من ح/ التزامات عقد الايجار الى ح/ الخزينة	5157.91 12531.94	17689.85

عاشرا – محاسبة مخصصات تدني قيمة الأصول[1]:

1- مجال التطبيق: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 و يطبق عند انخفاض قيمة عناصر الأصول باستثناء ما يلي[2]: عناصر المخزونات التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثاني؛ عناصر الأصول الناجمة عن عقود الإنشاء التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر؛ الأصول الضريبة المؤجلة التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر؛[3]

1 Laurent Bailly, comprendre les IFRS
2 www.IASPLUS.com/ias36,www.IASb.org/ias36, www. IFRS.org/ias36, et, www.infotechaccountants/ias36
3 Voir:www.IASPLUS.com/ias12

الأصول الناجمة عن منافع الموظفين التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر؛ وعناصر الأصول المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثون، الأدوات المالية الإفصاح والعرض.

إذا كان من الممكن انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه يعتمد على الأساس المستخدم لتحديد القيمة العادلة بحيث:

- إذا كانت القيمة العادلة لأصل هي قيمته السوقية فإن الفرق الوحيد بين القيمة العادلة للأصل وصافي سعر البيع له هي التكاليف المباشرة الإضافية للتنازل عن الأصل؛
- إذا كانت تكاليف التنازل ضئيلة فإن المبلغ القابل للاسترداد للأصل المعاد تقييمه يكون بالضرورة قريبا من أو أعلى من مبلغه الذي أعيد تقييمه بالقيمة العادلة، وفي هذه الحالة فانه بعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم من غير المحتمل أن تنخفض قيمة الأصل المعاد تقييمه ولا توجد حاجة لتقدير المبلغ القابل للاسترداد؛

2 - **تحديد الأصل الذي تدنت قيمته**[1]: ينبغي على المؤسسة أن تقوم في كل ميزانية بتقييم ما إذا كان هناك أي دلالة على احتمال انخفاض قيمة الأصل، وإذا وجدت هذه الدلالة يجب على المؤسسة تقدير مبلغ الأصل القابل للاسترداد، لتقييم ما إذا كانت توجد أي دلالة على أن أصلا قد تنخفض قيمته يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار المصادر التالية:

أ- المصادر الخارجية للبيانات: خلال الفترة انخفضت القيمة السوقية للأصل إلى حد كبير أكثر مما كان يتوقع نتيجة للتقادم لمرور الوقت أو الاستعمال العادي؛

ب- المصادر الداخلية للبيانات: اذا حدثت تغيرات هامة ذات أثر عكسي على المؤسسة خلال الفترة، أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب، أو بالأسلوب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع استخدامه فيه، وتشمل هذه التغيرات خططا لإيقاف أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل أو التنازل من الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقا؛

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp:151-165 ،

الحادي عشر– محاسبة الالتزامات والأصول المحتملة[1]:

1- مجال التطبيق: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 يعرف هذا المعيار المخصصات على أنها التزامات ذات توقيت أو مبلغ غير مؤكدين، يطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات في محاسبة المخصصات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة، باستثناء تلك الناتجة من الأدوات المالية المسجلة بمقدار قيمتها العادلة؛ أو تلك الناجمة من العقود المنفذة باستثناء العقود المثقلة بالأعباء؛ الناشئة في مؤسسات التأمين ؛و التي يغطيها معيار محاسبة دولي آخر.كما يطبق هذا المعيار على المخصصات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة لمؤسسات التأمين.

في حالة ما يتم تناول معيار محاسبي دولي آخر نوعا محددا من المخصصات أو الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة، تطبق المؤسسة ذلك المعيار بدلا من هذا المعيار.فعلى سبيل المثال نجد:

- عقود الإنشاء طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 – عقود المقاولات؛
- ضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12؛[2]
- عقود الإيجار طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17، على أنه حيث لا يحتوي المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر على متطلبات محددة لتناول العقود التشغيلية التي أصبحت مثقلة بالأعباء فان هذا المعيار ينطبق على هذه الحالات. ومنافع الموظفين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19.

2- تسجيل المخصصات:

أ– الالتزام الحالي: في معظم الحالات تقريبا سيكون من الواضح ما إذا كان حدث سابق تسبب في نشوء التزام حالي، وفي حالات نادرة، مثال ذلك في قضية قانونية، قد يكون هناك خلاف حول ما إذا كانت أحداث معينة قد وقعت أو ما إذا كان ينجم عن هذه الأحداث التزام حالي، وفي هذه الحالة تحدد المؤسسة ما إذا كان التزام حالي موجودا في تاريخ الميزانية يأخذ كافة الأدلة المتوفرة في الاعتبار بما في ذلك رأي الخبراء، وتشمل الأدلة المأخوذة في الاعتبار أي أدلة إضافية توفرها الأحداث بعد تاريخ الميزانية، وعلى أساس يكون وجود التزام حالي أكثر احتمالاً من عدمه في تاريخ الميزانية تعترف المؤسسة بمخصص إذا تم تلبية مقاييس الاعتراف.

1 www.IASPLUS.com/ias37,www.IASB.org/ias37, et, www.infotechaccountants/ias37
2 Voir:www.IASPLUS.com/ias12

ب– الأحداث السابقة: الحدث السابق الذي يؤدي إلى التزام حالي يسمى حدثا ملزما، وحتى يكون الحدث حدثا ملزما من الضروري عدم وجود بديل فعلي لدى المؤسسة لتسوية الالتزام الذي خلقه الحدث، وتكون الحالة كذلك حيث يمكن فرض تنفيذ الالتزام بموجب القانون؛ في حالة الالتزام البناء حيث يخلق الحدث الذي قد يكون إجراء للمؤسسة توقعات صحيحة لدى أطراف أخرى أن المؤسسة ستنفذ التزامها.

3- التدفق الصادر المحتمل للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية:[1] من أجل أن يحقق التزام شروط الاعتراف يجب أن لا يكون هناك فقط التزام حالي ولكن أيضًا احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية ذلك الالتزام، ولغرض هذا المعيار يعتبر التدفق الصادر للموارد أو حدث آخر أنه محتمل إذا كان احتمال حدوثه أكبر من عدمه، أي أن احتمال وقوع الحدث أكبر من احتمال عدم وقوعه، وحيث لا يكون من المحتمل وجود التزام حالي تفصح المؤسسة عن التزام محتمل إلا إذا كانت إمكانية حدوث تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيد الاحتمال.

4- الالتزامات المحتملة: ينبغي على المؤسسة عدم الاعتراف بالتزام محتمل، بحيث يتم الإفصاح عن التزام محتمل، إلا إذا كانت إمكانية التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيدة.

قد تتطور الالتزامات المحتملة بطريقة غير متوقعة مبدئيًا، وعلى ذلك يتم تقييمها باستمرار لتحديد ما إذا كان التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية قد أصبح محتملا، وإذا أصبح من المحتمل أنه سيطلب تدفق صادر للمنافع الاقتصادية المستقبلية لعنصر تم في السابق التعامل معه على أنه التزام محتمل، فإنه يتم الاعتراف بمخصص في القوائم المالية للفترة التي يحدث فيها تغير في الاحتمال، ماعدا في الحالات النادرة جدًا التي لا يمكن فيها إجراء تقدير موثوق به.

4- الأصول المحتملة: الأصول المحتملة تنتج عادة من أحداث غير متوقعة تتسبب في إمكانية تدفق وارد للمنافع الاقتصادية للمؤسسة، ومثال ذلك مطالبة تتابعها المؤسسة من خلال عملية قانونية حيث تكون النتيجة غير مؤكدة.لا يتم الاعتراف بالأصول المحتملة في القوائم المالية، حيث أنه قد ينجم عن ذلك الاعتراف بالدخل الذي قد لا يتحقق أبدًا، على أنه عندما يكون تحقيق الدخل مؤكدًا بالفعل عندئذ لا يكون الأصل موجودا محتملا ويكون الاعتراف به مناسبًا، ويتم الإفصاح عن أصل محتمل حيث يكون التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية محتملا.

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp:, 220-208.

5- استعمال المخصصات: يجب استخدام مخصص فقط للمصاريف التي تم الاعتراف بها كمخصص في الأصل، توضع فقط المصاريف المتعلقة بالمخصص الأصلي مقابله، وتوضع المصاريف مقابل مخصص تم الاعتراف به في الأصل لغرض آخر سيخفي اثر حدثين مختلفين.

الثاني عشر– محاسبة الأصول الثابتة المعنوية [1] يتناولها المعيار المحاسبي الدولي 38:

يتم تسجيل الإنفاق على البحث على أنه أعباء عندما يتم تحمله، ومن الأمثلة على الأعباء الأخرى التي لا تتسبب في نشوء أصل غير ملموس يمكن تسجيله به في القوائم المالية[2]: مصاريف الانطلاق أو مصاريف ما قبل التشغيل؛مصاريف التدريب والتكوين؛ مصاريف الدعاية والإشهار؛ مصاريف تغيير موقع أو إعادة تنظيم أو هيكلة جزء من المؤسسة أو كلها.يتم الاعتراف بهذه المصاريف على هذه العناصر على أنها أعباء عندما يتم تحملها.

إذا كان معيار محاسبي دولي آخر يتناول نوعا معينا من الأصول غير المادية فانه يجب على المؤسسة تطبيق ذلك المعيار بدلا من هذا المعيار. مثل الشهرة الناجمة من دمج مؤسسات الأعمال والتي كان يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثاني والعشرون IAS22 اندماج مؤسسات الأعمال الذي عوض بالمعيار الدولي الثالث لاعداد التقارير المالية IFRS3.

1- الأصول الثابتة المعنوية [3]:يتطلب تعريف الأصول غير المادية وجوب أن يكون الموجود غير الملموس قابلا للتحديد لتمييزه بشكل واضح عن الشهرة، والشهرة الناشئة من عملية دمج مؤسسات الأعمال التي هي عبارة عن امتلاك تمثل دفعة يقوم بها الممتلك توقعا لمنافع اقتصادية مستقبلية.

1 Laurent Bailly, comprendre les IFRS, pp: ،55-60

2 Voir:www.IASPLUS.com/ias38 et: www.IASb.org/ias38,
www. IFRS.org/ias38, et, www.infotechaccountants.com/ias38

3 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp: 89-103 ،

2- قياس الأصل بمقدار تكلفته:

أ- حالة الاقتناء: تشمل تكلفة أصل غير مادي سعر شرائه بما في ذلك الرسوم الاستيراد والضرائب الشراء غير القابلة للاسترجاع، وأي إنفاق يؤدي بشكل مباشر لإعداد الأصل لاستعماله المقصود، ويشمل الإنفاق على سبيل المثال الرسوم المهنية للخدمات القانونية، ويتم خصم أي خصومات وحسومات تجارية للتوصل إلى التكلفة.

ب- حالة دمج الأعمال: إذا لم يكن هناك سوق نشط لأصل فان تكلفته تعكس المبلغ الذي كانت المؤسسة ستدفعه في تاريخ الامتلاك للأصل في عملية محايدة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل معلومات متوفرة، وعند تحديد هذا المبلغ تأخذ المؤسسة في الاعتبار نتيجة العمليات الأخيرة للأصول المماثلة.

ج- حالة الحيازة من خلال منحة حكومية: في بعض الحالات من الممكن امتلاك أصل غير مادي بدون تكلفة، أو مقابل رمزي من خلال منحة حكومية، وقد يحدث هذا عندما تقوم حكومة بتحويل أو تخصيص أصل غير مادي لمؤسسة مثل حقوق الترول في مطار أو التراخيص لتشغيل محطات راديو أو تلفزيون أو تراخيص أو حصص استيراد أو حقوق الوصول إلى مصادر أخرى مقيدة، وبموجب معيار المحاسبة الدولي العشرون الذي يتناول محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة للحكومية، فقد تختار المؤسسة الاعتراف بكل من الأصل غير المادي والمنحة بمقدار القيمة العادلة مبدئيا، وإذا اختارت المؤسسة عدم الاعتراف بالأصل مبدئيا بمقدار القيمة العادلة فان المؤسسة تعترف بالأصل مبدئيا بمقدار مبلغ رمزي بموجب المعاملة الأخرى التي يسمح بها المعيار المحاسبي الدولي العشرون، بالإضافة إلى أي إنفاق يؤدي مباشرة لإعداد الأصل لاستعماله المقصود.

د- حالة مبادلة الأصول غير المادية: يمكن امتلاك أصل غير مادي بمبادلته بأصل مماثل له استعمال مماثل في نفس خط العمل وله قيمة عادلة مماثلة، كما يمكن بيع أصل غير مادي مقابل حصة ملكية في أصل مماثل، وفي كلا الحالتين وحيث أن عملية الإيرادات غير مكتملة لا يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة للعملية، وبدلا من ذلك تكون تكلفة الأصل الجديد هي المبلغ المسجل للأصل المتخلى عنه، على أن القيمة العادلة للأصل المستلم قد توفر دليلا على خسارة انخفاض قيمة الأصل الذي تم التخلي عنه، وفي ظل هذه الظروف يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل المتخلى عنه، ويخصص المبلغ المسجل للأصل القديم بعد الخسارة للأصل الجديد.

و- حالة الشهرة المولدة داخليا: نجد في بعض الحالات يتم تحمل أعباء لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية، ولكن لا ينتج عنها تكوين الأصل غير المادي الذي يلبي مقاييس وشورط الأصل غير المادي، ولا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا على أنها أصل لأنه لا يمكن تحديده كمصدر تسيطر عليه المؤسسة بحيث يمكن قياسه بشكل موثوق بمقدار التكلفة.

3- تكلفة أصل غير مادي منجز داخليا: تتضمن تكلفه الأصل غير المادي المولد داخليا كافة المصاريف التي تخصص مباشرة على أساس معقول وثابت لإيجاد وإنتاج وإعداد الأصل للاستعمال المقصود منه، وتشمل التكلفة:

- الأعباء الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة لتوليد الأصل غير المادي؛
- رواتب وأجور الموظفين والتكاليف الأخرى المتعلقة بالموظفين العاملين مباشرة في توليد الأصل؛
- كل إنفاق يؤدي مباشرة لتوليد الأصل مثل رسوم تسجيل حق قانوني وإطفاء البراءات والتراخيص المستعملة لتوليد الأصل ؛
- المصاريف الثابتة اللازمة لتوليد الأصل والتي يمكن تخصيصها على أساس معقول وثابت للأصل على سبيل المثال تخصيص اهتلاك الممتلكات، التجهيزات والمعدات وأقساط التأمين وقيمة الاستئجار.

لا تعتبر العناصر التالية ضمن عناصر تكلفة أصل غير مادي منتج داخليا:

- مصاريف البيع و الإنفاق الإداري والمصاريف الثابتة العامة الأخرى، إلا إذا كان من الممكن أن تدخل هذه المصاريف مباشرة لإعداد الأصل للاستعمال؛
- عدم الكفاءة المحددة بوضوح وخسائر التشغيل الأولية التي تم تحملها قبل أن يحقق الأصل الأداء المرسوم؛
- مصاريف تأهيل و تدريب الموظفين لتشغيل الأصل.

4- الإهتلاك – فترة الإطفاء: عندما يتم اهتلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل غير مادي على مدى الوقت يتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل لإظهار ذلك الاهتلاك، ويجب أخذ عدة عوامل في الاعتبار عند تحديد العمر النافع لأصل غير ملموس بما في ذلك ما يلي:

- استعمال المؤسسة للمتوقع للأصل، وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل بفاعليه من قبل فريق إدارة آخر؛
- دورات عمر المنتجات النموذجية للأصل والمعلومات العامة الخاصة بتقديرات الأعمار النافعة للأنواع المشابهة من للأصول المستعملة بطريقة مشابهة؛
- بطلان الاستعمال الفني أو التقني أو الأنواع الأخرى منه؛
- استقرار الصناعة التي يعمل بها الأصل والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات الناتجة من الأصل ؛
- الإجراءات المتوقعة من المنافسين أو المنافسين المحتملين؛
- مستوى الإنفاق على الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الإقتصاديه المستقبلية المتوقعة من الأصل، وقدرة الشركة الوصول إلى ذلك المستوى.
- فترة السيطرة على الأصل والحدود القانونية أو المشابهة لاستعمال الأصل مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار الخاصة بذلك.

ما إذا كان العمر النافع للأصل معتمدا على العمر النافع للأصول الأخرى للمؤسسة.

5- **طريقة الإطفاء:** يمكن استخدام مجموعة طرائق إطفاء مختلفة لتخصيص المبلغ القابل للاهتلاك لأصل على أساس منتظم على مدة عمره الإنتاجي، وهذه الطرائق تشمل طريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص وطريقة وحدة الإنتاج، ويتم اختيار الطريقة المستخدمة لأصل ما بناء على النمط المتوقع لاهتلاك المنافع الاقتصادية.يجب مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الاهتلاك على الأقل في نهاية كل سنة مالية.

6- **استرجاع المبلغ المسجل:** لتحديد ما إذا كان أصل غير مادي قد انخفضت قيمته، تطبق المؤسسة المعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون، كيفية مراجعة المؤسسة للمبلغ المسجل لأصولها وكيفيه تحديدها لمبلغ الأصل القابل للاسترداد ومتى تعترف أو تعكس خسارة انخفاض القيمة.

مثال تطبيقي 1: بتاريخ 01 جانفي 2000 اشترت المؤسسة رخصة تجارية بمبلغ 500000.00، مدة الاستعمال القانونية لهذا الأصل المعنوي قدرت بعشرة سنوات. وفي 31 ديسمبر 2002 قدرت القيمة السوقية لهذا الأصل 250000.00 حسب التقدير التكنولوجي، في 31 ديسمبر 2004 قدرت القيمة السوقية لهذا الأصل 1000000.

العمل المطلوب: – اعداد جدول الاهتلاك قبل تدني قيمة الأصل؛
– اعداد جدول الاهتلاك بعد تدني قيمة الأصل؛
– المعالجة المحاسبية حتى 31 ديسمبر 2004.

الحل المقترح:

– **جدول الاهتلاكات:**

التاريخ	الاهتلاكات قبل التدني		الاهتلاكات بعد التدني	
	الاهتلاك	ق.م.ص	الاهتلاك	ق.م.ص
2000-01-01	-	500000.00	-	-
2000-12-31	50000.00	450000.00	-	-
2001-12-31	50000.00	400000.00	-	-
2002-12-31	50000.00	350000.00	-	250000.00
2003-12-31	50000.00	300000.00	35714.29	214285.71
2004-12-31	50000.00	250000.00	35714.29	178571.43
2005-12-31	50000.00	200000.00	35714.29	142857.14
2006-12-31	50000.00	150000.00	35714.29	107142.86
2007-12-31	50000.00	100000.00	35714.29	71428.57
2008-12-31	50000.00	50000.00	35714.29	35714.29
2009-12-31	50000.00	00.00	35714.29	00.00

– **المعالجة المحاسبية:** في 31 ديسمبر 2004 تم استرجاع تدني القيمة 71428.58 التي تمثل الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية(250000.00) وبين القيمة المحاسبية الصافية المحسوبة على أساس القيمة السوقية(178571.42)

البيان	مدين	دائن
2000-01-01 من ح/ الأصل المعنوي الى ح/ الخزينة	500000.00	500000.00
2000-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاكات	50000.00	50000.00
2001-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاكات	50000.00	50000.00
2002-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاكات	50000.00	50000.00
من ح/ تدني قيمة الأصل الى ح/ الأصل المعنوي	100000.00	100000.00
2003-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاكات	50000.00	50000.00
2004-12-31 من ح/ مخصصات الاهتلاكات الى ح/ الاهتلاكات	50000.00	50000.00
من ح/ الأصل المعنوي الى ح/ الاهتلاكات الى ح/ استرجاع تدني القيمة	100000.00	28571.42 71428.58

مثال تطبيقي2: من خلال الميزانية المحاسبية لمؤسسة جبال عمور ظهر بالميزانية القيم المعنوية الأتية: مصاريف ما قبل التشغيل 20000دج؛ تكاليف تدريب وتكوين محاسبي المؤسسة على النظام المحاسبي المالي 90000 دج؛ مصاريف الدعاية والإشهار لمنتوج جديد يتمثل في زربية جبال عمور بمبلغ 65000دج؛

العمل المطلوب: هل هذه العناصر تتوفر فيها شروط الأصول المعنوية طبقا لهذا المعيار ؟

ما هي المعالجة المحاسبية الضرورية ؟

هذه العناصر لا تتوفر فيها شروط الأصول المعنوية، وتعتبر ضمن أعباء الدورة و تسجل حسب طبيعتها، لذلك يجب تسجيل القيد الأتي:

من حساب الأموال الخاصة –محول من جديد175000
الى حساب قيم معنوية –مصاريف ما قبل التشغيل 20000
الى حساب قيم معنوية–تكاليف التدريب والتكوين 90000
الى حساب قيم معنوية– مصاريف الدعاية و الإشهار65000

مثال تطبيقي 3: شركة صيدال قامت بتطوير بعض منتوجاتها الصيدالية وذلك بتحسين جودة وفعالية بعض الأدوية حتى تكون تتوفر على مقياس الجودة ISO كلفتها العملية 100000دج.

العمل المطلوب: أين يتم تصنيف التكاليف ؟كيف يتم تسجيل هذه العملية محاسبيا؟

الثالث عشر– محاسبة العقارات الاستثمارية[1]: يتناولها المعيار المحاسبي الدولي 40

1- مجال التطبيق:يطبق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للعقارات الاستثمارية، ولا يتعامل هذا المعيار مع عمليات متناولة في المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار[2]

2- العقارات الاستثمارية: يعرف العقار الاستثماري كعقار –أراضي أو مباني أو جزء من بناية أو كليهما– معد من قبل المالك أو من قبل المستأجر حسب عقد إيجار – تمويل لتحقيق إيجارات أو للزيادة في القيمة الرأسمالية أو كليهما ويشمل:

1 يجب الاشارة الى أن هذا المعيار حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 25 المحاسبة عن الاستثمارات، ويتناول المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون الاعتراف والقياس لاستثمارات الدين والملكية، كذلك الاستثمارات في الأراضي والمباني وأصول ملموسة وغير ملموسة أخرى محتفظ بها كاستثمارات، لكن ألغى المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون "الأصول غير الملموسة" المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون فيما يتعلق بالاستثمارات في الأصول غير الملموسة. كما ألغى المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون فيما يتعلق بالاستثمارات في استثمارات الدين والملكية، ويلغي المعيار المحاسبي الدولي الأربعون المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون فيما يتعلق بالعقارات الاستثمارية.

بحيث يستبدل هذا المعيار المتطلبات السابقة في المعيار المحاسبي الخامس والعشرون المحاسبة على الاستثمارات، بحيث كان يسمح للمؤسسة الاختيار من بين معالجات محاسبية متنوعة للعقارات الاستثمارية، التكلفة المهتلكة حسب المعالجة المفضلة، وإعادة التقييم مع الاهتلاك حسب المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، التكلفة مطروحا منها إنخفاض القيمة أو إعادة التقييم حسب المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون.

وتم إلغاء المعيار المحاسبي الدولي الخامس والعشرون عندما أصبح هذا المعيار ساري المفعول.

2 Laurent Bailly, comprendre les IFRS, pp: ،63-66

- الأرض المعدة للزيادة طويلة الأجل في القيمة الرأسمالية و ليس للبيع قصير الأجل خلال النشاط الاعتيادي للعمل؛
- الأرض المحفوظة حالياً للاستخدام المستقبلي غير المحدد إذا لم تحدد المؤسسة أنها ستستخدم الأرض إما كعقار مشغول من المالك أو للبيع قصير الأجل خلال النشاط الاعتباري للعمل، تعتبر الأرض معدة للزيادة في القيمة الرأسمالية؛
- مباني مملوكة من قبل المؤسسة المصدرة للتقارير أو محفوظة من قبل المؤسسة المصدرة للتقارير حسب عقد إيجار-تمويل ومؤجرة حسب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر؛
- مباني شاغرة ولكنها معدة للإيجار حسب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر.

هناك عناصر ليست عقارات استثمارية، ولذلك لا تخضع لنطاق هذا المعيار ومنها:
- عقار معد للبيع خلال النشاط الاعتيادي للعمل أو في عملية البناء أو التطوير من أجل هذا البيع طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثاني المخزون، على سبيل المثال عقار تم امتلاكه حصرياً من أجل الاستبعاد اللاحق في المستقبل القريب أو من أجل التطوير وإعادة البيع،
- عقارات يتم إنشاؤها أو تطويرها بالنيابة عن طرف ثالث طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر عقود الإنشاء،

3- الاعتراف بالعقارات الاستثمارية: ينبغي الاعتراف بالعقار الاستثماري كأصل في الحالات التالية: [1]
- عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالعقار الاستثماري ستتدفق للمؤسسة؛
- يمكن قياس تكلفة العقار الاستثماري بموثوقية.

تحتاج المؤسسة لتقييم درجة اليقين المرتبطة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية على أساس الأدلة المتوفرة في تاريخ الاعتراف الأولي وذلك عند تحديد فيما إذا كان البند يلبي المقياس الأول للاعتراف، عادة يكون المقياس الثاني للاعتراف محقق لأن عملية التبادل الشاهدة على شراء الأصل تحدد تكلفته.

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp:, 140-147

4- **نموذج محاسبة القيمة العادلة:** بعد الاعتراف الأولي يجب على المؤسسة التي اختارت نموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة،

يجب تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

القيمة العادلة للعقار الاستثماري هي غالباً قيمته السوقية، تقاس القيمة العادلة بالسعر الأكثر احتمالا والذي يمكن الحصول عليه بشكل معقول في السوق بتاريخ الميزانية ليتماشى مع تعريف القيمة العادلة، وهو أفضل سعر ممكن الحصول عليه بشكل معقول من البائع والسعر الأكثر ملاءمة يمكن الحصول عليه بشكل معقول من الشاري، هذا التقدير يستثنى بالتحديد سعرا مقدراً مضخماً أو منخفضاً نتيجة لشروط أو ظروف خاصة مثل التمويل غير النمطي، ترتيبات البيع وإعادة التأجير، اعتبارات خاصة أو امتيازات منحت من طرف مرتبط بعملية البيع.

5- **التنازل عن العقار الاستثماري:**[1] يجب التوقف عن الاعتراف بالعقار الاستثماري وحذفه من الميزانية عند الاستبعاد أو عند سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعه من استبعاده.

التنازل عن العقار الاستثماري قد يحدث بالبيع أو بالدخول في عقد إيجار تمويلي، لتحديد تاريخ الاستبعاد للعقار الاستثماري تطبق المؤسسة المقاييس في المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر للاعتراف بالإيراد من بيع السلع ومراعاة الإرشاد في ملحق المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر، يطبق المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار على الاستبعاد عند الدخول في عقد إيجار تمويلي أو بالبيع وإعادة التأجير.

الرابع عشر– محاسبة التقارير المالية المرحلية[2] يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 34، ويهدف هذا المعيار هو بيان الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، إن تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها وفي حيينها يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح التدفقات النقدية ومركزها المالية وسيولتها.

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005, p:, 145.
2 Voir:www.IASPLUS.com/ias34 et: www.IASb.org/ias34,
www. IFRS.org/ias34, et, www.infotechaccountants.com/ias34

1- مجال التطبيق: لا يحدد هذا المعيار بشكل إلزامي للمؤسسات التي يجب أن يطلب منها نشر تقارير مالية مرحلية، وعدد مرات ذلك، أو في أي وقت بعد نهاية الفترة المرحلية، على أن الحكومات و واضعو أنظمة الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية كثيرا ما تطلب من المؤسسات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بالدين أو حقوق الملكية في سوق الأوراق المالية نشر تقارير مالية مرحلية، وينطبق هذا المعيار إذا طلب من المؤسسة أو هي اختار نشر تقرير مالي بموجب معايير المحاسبة الدولي، وتشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية المؤسسات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المذكورة في هذا المعيار، وبالتحديد تشجع اللجنة المؤسسات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على ما يلي:

– تقديم تقارير مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية؛

– تقديم تقاريرها المالية المرحلية خلال فترة لا تزيد عن 60 يوما من نهاية الفترة المرحلية؛

2- مضمون التقرير المالي المرحلي: [1]يعرف المعيار المحاسبي الدولي الأول العناصر الرئيسية من القوائم المالية على التي تشمل الميزانية ؛حسابات النتائج؛التغيرات في حقوق الملكية ما عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين؛ التدفقات النقدية؛ السياسات المحاسبية والملاحق التفسيرية.

3 - شكل ومحتوى البيانات المالية المرحلية:[2] إذا قامت المؤسسة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي فان شكل ومحتوى هذه البيانات يجب أن يمتثل لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول الذي يتناول عرض القوائم المالية.

إذا قامت المؤسسة بنشر مجموعة بيانات مالية مختصرة في تقريرها المالي المرحلي فان هذه البيانات المختصرة يجب أن تشمل كحد أدنى كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن احدث بياناتها المالية السنوية والملاحق التفسيرية المختارة حسبما يتطلب هذا المعيار، ويجب إدخال عناصر أو ملاحق إضافية إذا كان حذفها من شانه أن يجعل البيانات المالية المختصرة المرحلية مضللة.يجب عرض الأرباح الأساسية والمخففة في حسابات النتائج، كاملة أو مختصرة لفترة مرحلية.

أ– الملاحق التفسيرية و الإيضاحات: يجب على المؤسسة أن تدخل المعلومات التالية كحد أدنى في ملاحق القوائم المالية المرحلية:بيان يفيد بان نفس السياسات المحاسبية وطرق الحساب يتم إتباعها في القوائم المالية المرحلية بالمقارنة مع أحدث القوائم المالية السنوية، أو

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp: ،70-78
2 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS,

إذا تم تغيير هذه السياسات والأحداث إجراء وصف لطبيعة وأثر التغيير. ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.

طبيعة ومبلغ العناصر التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر عادية بسبب طبيعتها أو حجمها أو عدد مرات حدوثها.طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية أو التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في السنوات المالية السابقة إذا كان لهذه التغيرات اثر مادي في الفترة المرحلية الحالية.

- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.أرباح الأسهم المدفوعة منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى.

4- الفترات التي يطلب تقديم التقارير المالية المرحلية لها: يجب أن تشمل التقارير المرحلية البيانات المالية المرحلية -مختصرة وكاملة- للفترات كما يلي:

ا- ميزانية كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وميزانية مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة لها.

ب — حسابات النتائج للفترة المرحلية الحالية وتراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيانات دخل مقارنة للفترات المرحلية المقابلة -الحالية وللسنة حتى تاريخه – للسنة المالية السابقة مباشرة لها.

ج- جدول التغيرات في الأموال الخاصة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه مقارن مع الفقرة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة.

د- جدول التدفقات النقدية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.

الخامس عشر– محاسبة الأخطاء والتغييرات في السياسات المحاسبية:
يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثامن IAS8 [1]

1- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى معالجة الأخطاء المحاسبية التي تم اكتشافها في فترات لا حقة وهي تخص دورات محاسبية سابقة، كما يهدف إلى وضع الإجراءات اللازمة عند تغيير السياسات المحاسبية

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء السابقة، وكذلك المعالجة المحاسبية للتقدريات والتغيرات في السياسات المحاسبية في المؤسسة.ينبغي تطبيق هذا المعيار في عرض الأرباح والخسائر من الأنشطة العادية والعناصر غير العادية في حسابات النتائج وفي المحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية. من بين ما يتناوله هذا المعيار الإفصاح عن بعض عناصر صافي الربح أو الخسارة للفترة، ويجرى هذا الإفصاح بالإضافة إلى أي من متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية[2]

3 - التغييرات في التقديرات المحاسبية: نتيجة لحالة عدم التأكد في للأنشطة التجارية فإن كثيرا من عناصر القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحدث المعلومات المتوفرة، ويمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا للديون المعدومة، أو تقادم المخزون، أو لتقدير العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاهتلاك المنافع الاقتصادية للأصول القابلة للاهتلاك. فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد القوائم المالية ولا يؤثر ذلك على درجة الوثوق بها.

4- الأخطاء الجوهرية: يمكن أن تكتشف خلال الفترة الحالية أخطاء تحدث في إعداد القوائم المالية لفترة واحدة أو أكثر من الفترات المالية السابقة، وقد تحدث الأخطاء نتيجة أخطاء حسابية أو أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية أو نتيجة لسوء تفسير للحقائق أو نتيجة الغش أو السهو، ويدرج عادة تصحيح تلك الأخطاء عند تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية.في أحيان نادرة يكون للخطأ أثر هام على القوائم المالية لفترة مالية واحدة أو أكثر من الفترات السابقة بحيث يجعل تلك القوائم المالية غير موثوق بها في تاريخ إصدارها وهو ما يطلق عليها الأخطاء الجوهرية، ويتطلب تصحيح الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة إعادة تعديل المعلومات المقارنة أو إعداد معلومات افتراضية إضافية.

1 Laurent Bailly, comprendre les IFRS, p: 121
2 Voir:www.IASPLUS.com/ias8 et: www.IASb.org/ias8,
www. IFRS.ORG/ias8, et, www.infotechaccountants.com/ias8

5- المعالجة البديلة المسموح بها: يجب بيان المبلغ الناتج عن تصحيح خطأ جوهري تابع لفترات مالية سابقة عن طريق تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة ويتعين تعديل المعلومات المقارنة إلا إذا كان إجراء ذلك غير عملي. تعد القوائم المالية بما في ذلك المعلومات المقارنة كما لو كان إجراء التصحيح يتم في نفس الفترة التي حدث فيها الخطأ.

يتم إدراج تصحيح خطأ جوهري في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية، ولكن المعلومات الإضافية عادة ما تعرض في أعمدة منفصلة لإظهار صافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية وأي فترة سابقة كما لو كان الخطأ الرئيسي قد تم تصحيحه في الفترة التي حدث فيها، ويمكن أن تكون هذه المعالجة المحاسبية ضرورية في الدول التي تشترط أن تتضمن القوائم المالية معلومات مقارنة والتي تتفق مع القوائم المالية التي عرضت في الفترات السابقة. وذلك من خلال التسوية عن طريق الأموال الخاصة في حساب محول من جديد[1]

7- التغييرات في السياسات المحاسبية: لا تعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية تبني سياسة محاسبية لأحداث أو عمليات تختلف من حيث الجوهر عن أحداث أو عمليات حدثت في السابق. و تتبنى سياسة محاسبية جديدة لأحداث أو عمليات لم تحدث في السابق أو كانت غير مادية؛يجب أن يطبق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا كانت قيمة أي تعديل ناتج يعود لفترات سابقة غير قابلة للتحديد بشكل معقول والتعديل الناتج عن ذلك يتم معالجته على أنه تعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة. ويجب إعادة بيان المعلومات المقارنة إلا إذا كان من غير العملي إجراء ذلك.[2]

مثال تطبيقي1: ماهي الأثار المحاسبية والضريبية التي تترتب عن اكتشاف الأخطاء لفترات سابقة وتغيير التقديرات والسياسات المحاسبية؟

وهل الانتقال الى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة مثل حالة الجزائر عندما تم في سنة 2010 الانتقال من المخطط المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي يعتبر تغير في السياسات المحاسبية ؟

مؤسسة أفاق لجبال عمور قامت في جانفي 2010 باقتناء سيارتان قيمة كل واحدة 200000 دج، العمر الانتاجي المقدر هو 5 سنوات، طريقة الاهتلاك المعتمدة الاهتلاك

---

1 Laurent Bailly,comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005,pp:121-123

2 التفسير رقم 8، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة. هذا يعني أنه ليس من المناسب التعرف على التأثير المتراكم الناتج عن الانتقال بالعمل من المعايير المحاسبية المتعارف عليها محليا إلى معايير المحاسبة الدولية في حسابات النتائج.

الثابت. وفي نهاية سنة 2011 تم ملاحظة أن السيارة الأولى وهي مخصصة للمدير العام مازلت وضعيتها جديدة أما السيارة الثانية وهي مخصصة لمصلحة الشراء والبيع تقادمت بحكم أنها سارت 200 ألف كلم وهو الحد الأقصى السنوي من الوحدات محاسبيا، في حين أن السيارة الأولى سارت في نفس الفترة 50 ألف كلم.لذلك قررت المؤسسة تغيير طريقة الامتلاك من الثابت إلى طريقة الامتلاك بالوحدات. ما هو الأثر المحاسبي لذلك؟ وهل هناك أثر ضريبي؟

مثال تطبيقي 2: مؤسسة آفاق لجبال عمور سجلت نفقات البحث ضمن الأصول المعنوية الثابتة بمبلغ 50000 دج خلال سنة 2010 عند أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وعند إقفال الحسابات لسنة 2011 قررت الهيئة المديرة طبقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية تسجيل هذه النفقات حسب طبيعتها لأنها لا تتوفر فيها شروط الأصول غير الملموسة.

مع العلم أن المحاسب سجل اهتلاك هذه الأصول بقيمة 10000دج في نهاية سنة 2010.كيف يمكن معالجة هذا الخطأ؟ وما هي المعالجة المحاسبية اللازمة لذلك؟ ما هي الآثار الضريبية التي تترتب عن اكتشاف هذه الأخطاء ؟

السادس عشر– محاسبة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية[1]:يتناولها المعيار المحاسبي الدولي ias10

1– الهدف من المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تحديد الإجراءات الضرورية التي يجب القيام بها عند ما تكون هناك أحداث لاحقة بعد تاريخ الميزانية.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية وقبل مصادقة الهيئات المختصة على القوائم المالية وعادة عندما يصادق مجلس الإدارة على التقارير المالية، ويتناول هذا المعيار نوعين من الأحداث اللاحقة للميزانية وهي أحداث معدلة مثل الأحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية وقبل اصدارها ولم تكن المؤسسة على علم بحدوثها مثل المتراعات التي قد تحدث في المحاكم مع الزبائن أو افلاس زبون بعد تاريخ الميزانية، وحتى اكتشاف احتيال أو خطأ في القوائم المالية، هنا يجب تعديلها من خلال القوائم المالية. وأحداث أخرى غير معدلة بعد تاريخ الميزانية وهي الأحداث التي تنشأ بعد تاريخ 31 ديسمبر، ولكن هذه الأحداث لا تعبر عن معطيات كانت موجودة

1 www.IFRS.org/ias10

بتاريخ الميزانية مثل الاعلان عن توزيع الارباح بعد تاريخ الميزانية، لذلك على المؤسسة أن لا تعترف بهذه التوزيعات كالالتزام في الميزانية [1].

السابع عشر– محاسبة الأدوات المالية بشكلها القديم:

1- محاسبة الإفصاح [2]كان يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثاني والتلاثون[3]، يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالقوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية.[4]ينبغي تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية

أ–الالتزامات والأموال الخاصة: ينبغي على المؤسسة المصدرة للأداة المالية أن تبوب تلك الأداة أو أي من أجزائها كخصوم أو أموال خاصة، وذلك طبقا لمضمون الترتيب التعاقدي عند الاعتراف بها بداية، وبما يتفق مع تعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية[5]. كما يحدد مضمون الأداة المالية وليس شكلها القانوني كيفية تبويبها ببيان المركز المالي للمؤسسة المصدرة، ورغم أنه عادة ما يكون هناك اتساق بين المضمون والشكل القانوني، إلا أن هناك استثناءات لذلك، فعلى سبيل المثال فان بعض الأدوات المالية قد تأخذ الشكل القانوني لحقوق الملكية ولكنها تمثل في جوهرها مطلوبات، وهناك أدوات أخرى تجمع بين خصائص حقوق الملكية وخصائص الخصوم المالية، ويجب تصنيف أي أداة مالية على أساس مضمونها أو جوهرها وذلك عند إثباتها بالدفاتر لأول مرة، ويجب الإبقاء على هذا التصنيف حتى يتم إزالة تلك الأداة من بيان الميزانية للمؤسسة.

ب– تصنيف الأدوات المركبة في دفاتر الجهة المصدرة:[6] يتطلب هذا المعيار عرضا منفصلا لعنصري الالتزام وحق الملكية الناتجين عن أداة مالية واحدة ببيان المركز المالي لمصدر تلك الأداة، فعادة يكون الشكل فقط وليس المضمون هو السبب الرئيسي في تضمين الالتزام وحق الملكية في أداة مالية واحدة بدلا من اثنتين منفصلتين أو أكثر،

1 محمد أبو نصار، حميدات جمعة، معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية، وائل للنشر، عمان، 2012

2 Voir:www.IASPLUS.com/ias32

3 حل محله معيار الابلاغ المالي الدولي السابع IFRS7

4 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp:, 282-299

5 أنظر تصنيف الأدوات المالية، أحكام التسوية المحتملة. من خلال التفسير رقم 5

6 Voir:, Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp:, 282-299

ويؤدي العرض المنفصل لعنصري الالتزام وحق الملكية إلى أن تكون بيان المركز المالي أصدق تعبيرا عن الوضع المالي للشركة المصدرة للأداة المالية.

ت- الفوائد، التوزيعات، الخسائر والمكاسب:ينبغي معالجة الفوائد، التوزيعات، الخسائر المكاسب المتعلقة بالتزامات مالية أو بعنصر من عناصرها بجدول حسابات النتائج كمصاريف أو إيرادات، أما التوزيعات لحملة الأدوات المالية المصنفة كأدوات ملكية فإنه يجب تحمليها بمعرفة المصدر على حقوق الملكية مباشرة.

يحدد تصنيف الأداة المالية بالميزانية ما إذا كان يجب تصنيف الفوائد، أرباح الأسهم والخسائر والمكاسب المتعلقة بتلك الأداة كمصاريف أو إيرادات بجدول حسابات النتائج، وعلى ذلك فإن التوزيعات المدفوعة على أسهم صنفت كالتزامات يجب معالجتها كمصاريف وبنفس الطريقة التي تعالج بها الفوائد المتعلقة بالسندات ومن ثم يجب التقرير عنها في حسابات النتائج، وعلى نفس المنوال فإن المكاسب والخسائر الناتجة عن سداد أو إعادة تمويل الأدوات المالية المصنفة كالتزامات يجب التقرير عنها في حسابات النتائج، بينما يعالج سداد أو إعادة تمويل الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية للمصدر كتغيرات في حقوق الملكية[1].

ث- المقاصة بين أصل مالي والتزام مالي: ينبغي عمل مقاصة بين أي أصل مالي والتزام مالي مع التقرير عن القيمة الصافية بالميزانية إذا كانت المؤسسة أمام الحالات التالية:لديها حق قانوني ملزم بعمل مقاصة أو تسوية بين المبالغ المحققة؛

إذا كانت تنوي عمل التسوية على الأساس الصافي، أو إثبات الأصل مع تسوية الالتزام في آن واحد.

2- **محاسبة الاعتراف والقياس**[2] كان يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، والذي تم تغيره بمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS9

ينبغي أن تطبق كافة المؤسسات هذا المعيار على جميع الأدوات المالية باستثناء: [3]

- الحصص في الشركات التابعة أو الحليفة والمؤسسات المشتركة التي تتم محاسبتها بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون الذي يتناول القوائم المالية الموحدة ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة، والمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون الذي

1 أنظر تكاليف عملية حقوق الملكية من خلال التفسير رقم 17

2 المعيار المحاسبي الدولي ias 39 استبدل تدريجيا خلال الفترة 2011 - 2015 ومابعدها بالمعيار الدولي للابلاغ المالي ifrs9

3 Voir:www.IASPLUS.com/ias39

يتناول محاسبة الاستثمارات في الشركات الحليفة، والمعيار المحاسبي الدولي الواحد والثلاثون الذي يتناول تقديم التقارير المالية حول الحصص في المؤسسات المشتركة؛

- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار-تمويل
- الأصول أو الالتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر منافع الموظفين.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين كما هي معرفة في المعيار المحاسبي الثاني والثلاثون، إلا إن هذا المعيار ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود التأمين؛
- أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المؤسسة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمؤسسة المقدمة للتقارير على أنه يطلب من حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على هذه الأدوات؛
- عقود الضمان المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات إذا لم يقم المدين بالدفع عند الاستحقاق؛
- عقود التعويض المحتمل في عملية دمج مؤسسات حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS3 اندماج مؤسسات الأعمال.

أ- الأصول المالية: [1]

أ-1 الأصول والخصوم المحتفظ بها للمتاجرة: هي الأصول والخصوم التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أنها لها نمطا فعليا حديثا لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الأصول المالية المشتقة والالتزامات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا أنها حددت على أنها أدوات تغطية.

أ-2 الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق: هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت لمؤسسة لها إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق ماعدا القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المؤسسة.

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,pp: 299-315 ،

أ- 3 القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المؤسسة: هي الأصول المالية التي أوجدها المؤسسة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين ماعدا تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، والقروض والذمم المدينة التي أوجدها المؤسسة لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ولكنها مصنفة بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.

ب- قياس القيمة العادلة:تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به في الحالات التالية:

- إذا كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة؛
- إذا كان من الممكن تقييم احتمالات مختلف التقديرات ضمن النطاق بشكل معقول واستخدامها في تقدير القيمة العادلة، وكثيراً ما تكون المؤسسة قادرة على إجراء تقدير للقيمة العادلة لأداة مالية يمكن الاعتماد على استخدامه بشكل موثوق به في البيانات المالية، وفي بعض الأحيان يكون الاختلاف في تقديرات القيمة العادلة المعقولة كبيراً وتكون احتمالات مختلف النتائج صعبة التقدير بحيث تكون فائدة تقدير مفرد للقيمة العادلة عديمة الأثر.

ت- محاسبة القيمة العادلة:[1] في بعض البلدان إما بناءً على القانون المحلي أو الممارسة الصناعية المقبولة تقوم صناعات خدمات مالية معينة بشكل جوهري بقياس كافة الأصول المالية بمقدار القيمة العادلة وتشمل الأمثلة على هذه الصناعات في بعض البلدان الصناديق المشتركة ووحدات الائتمان ووسطاء ومتعاملي الأوراق المالية وشركات التأمين، وبموجب هذا المعيار تكون هذه المؤسسة قادرة على الاستمرار في قياس الأصول المالية بمقدار القيمة العادلة إذا صنفت الأصول المالية بموجب المعيار أنها متوفرة للبيع أو محتفظ بها للمتاجرة.

الثامن عشر- محاسبة الزراعة: تشمل النشاطات الزراعية التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 41:[2] الممتلكات الحيوية سواء كانت حيوانات أو نباتات؛ المحصول الزراعي في وقت الحصاد سواء كان المنتوج المحصود أو المجني من أصول المؤسسة الحيوية؛ المنح الحكومية المتناولة في الفقرات اللاحقة لهذا المعيار.لا يطبق هذا المعيار على:الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، والمعيار المحاسبي الدولي

1 Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005,p:311 .
2 Voir:www.IASPLUS.com/ias41

الأربعون؛ الممتلكات غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي، التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون.

يتناول الجدول أدناه أمثلة على الممتلكات الحيوية والمحصول الزراعي والمنتجات.

نتيجة التصنيع بعد الحصاد.

الممتلكات الحيوية	المحصول الزراعي	المنتوج المصنع بعد الحصاد
الأغنام	الصوف	خيوط مغزولة، سجاد
أشحار في غابة مزروعة	جذوع اشجار	أخشاب
نباتات	قطن قصب السكر المحصود	خيوط، ملابس، سكر
مواشي ألبان	حليب	جبن
أشجار	أوراق	شاي، تبغ معالج
كروم عنب	عنب	نبيذ
أشجار فواكه	فواكه مقطوفة	فواكه مصنعة

الفصل الرابع

محاسبة المعايير الدولية للإبلاغ المالي

IFRSs[1]

أولا- معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1[2]

1- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى[3]:المؤسسات التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب أن تطبق المعيار المحاسبي IFRS1، كما يجب إتباع الخطوات التالية:[4] إدخال الأصول والخصوم التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية؛التخلي عن الأصول والخصوم التي لا تخضع لشروط المعايير المحاسبية الدولية[5]؛ إعادة تصنيف الأصول والخصوم طبقا للمعايير المحاسبية الدولية[6]؛

---

1 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014 (الكتاب الأحمر) هي النسخة الرسمية الوحيدة المطبوعة للنص الموحد للبيانات الموثوقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما صدرت في 1 جانفي 2014 .لمتطلبات الجديدة منذ جانفي 2012 نتيجة التعديلات التي أجريت على:

- القروض الحكومية (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1)؛
- البيانات المالية الموحدة والترتيبات المشتركة والإفصاح عن الحصص في مؤسسات أخرى: إرشادات الإنتقال (التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 10 و11 و12)؛
- المنشآت الإستثمارية (التعديلات على المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)؛
- دورة التعديلات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2009 – 2011، التي اشتملت على تعديلات منفصلة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الأول، ومعايير المحاسبة الدولية 1 و16 و32 و34.

يقسم هذا الإصدار إلى جزأين:

- الجزء أ: إطار المفاهيم والمتطلبات: يحتوي على النسخة الأخيرة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة
- الجزء ب ويحتوي على الوثائق المرافقة مثل الأمثلة التوضيحية وإرشادات التنفيذ وأسس الإستنتاجات والآراء المعارضة.

لا يحتوي هذا الإصدار على الوثائق التي تم إستبدالها أو إلغاؤها والتي تبقى سارية المفعول إذا إختارت المؤسسة المعدة للتقارير عدم تبني الإصدارات الجديدة مبكراً. يمكن للقرّاء الذين يرغبون بالإطلاع فقط على البيانات الموثوقة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية المطلوب للعام المالي الذي يبدأ من 1 جانفي 2013، الرجوع إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2015 (كتاب أزرق) الذي تم نشره باللغة الإنجليزية في بداية عام 2015، لمزيد من التفصيل أنظر:

http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS

2 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، نسخة 2009

3 www.IFRS.org/ IFRS1

4 Faire un inventaire de tous les actifs et passifs de la société.et, la Comptabilisation obligatoire de tous les actifs et passifs en contrepartie des capitaux propres

5 Décomptabilisation obligatoire de tous les actifs et passifs en contrepartie des capitaux propres (sauf lorsqu'il s'agit d'un ajustement relatif à une immobilisation incorporelle acquise dans le cadre d'un regroupement d'entreprise qui est à constater en contrepartie du goodwill)

6 Reclasser les actifs et passifs qui ne respectent pas les principes de présentation.préconisés par les IFRS

إعادة تقييم الأصول والخصوم طبقا للمعايير المحاسبية الدولية[1]؛
كل التعديلات تعالج وتصحح من خلال الأموال الخاصة في الميزانية الافتتاحية حسب IFRS1، كما يجب مراعاة أحكام المعيار المحاسبي رقم 34 التقارير المالية المرحلية[2]

مثال تطبيقي: يجب القيام بالآتي عند تبني وتطبيق المعايير المحاسبية لأول مرة:
- تحضير ميزانية افتتاحية في 01-01- 2016 طبقا للنظام المحاسبي المالي الجديد؛
- إعادة تصنيف الأصول والخصوم وتعديلها باستعمال الأموال الخاصة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ حذف كل العناصر في الميزانية التي لا تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية باستعمال الأموال الخاصة؛
- إعداد جداول مقارنة تتضمن :
- الأموال الخاصة في 01-01- 2016 طبقا للنظام المحاسبي القديم؛
- الأموال الخاصة في 01-01- 2016 طبقا المعايير المحاسبية الدولية ؛
- الأموال الخاصة في 31-12- 2016 طبقا للنظام المحاسبي القديم؛
- الأموال الخاصة في 31-12- 2016 طبقا المعايير المحاسبية الدولية ؛
- نتيجة السنة المالية في 31-12- 2016 طبقا للنظام المحاسبي القديم؛
- نتيجة السنة المالية في 31-12- 2016 طبقا المعايير المحاسبية الدولية؛
- تطبيق مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS1، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية.

ثانيا– محاسبة الدفع عن طريق الأسهم: IFRS2[3]

1- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية قيام المؤسسة بإعداد تقاريرها المالية عند المعاملة التي تتضمن مدفوعات مبنية على أسهم،

1 Evaluer ces actifs et passifs conformément aux normes IFRS et comptabiliser les ajustements éventuels en contrepartie des capitaux propres, et
Les écarts entre les normes antérieurement applicables et les IFRS sont comptabilisées directement en réserves

2 Voir: IAS34: Information financière intermédiaire

3 أنظر المراجع التالية: أبو نصار وآخرون، معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2012، راغب الغصين، جمعية المحاسبين القانونيين السورية.
المصدر: موقع مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الانترنت:
http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS-Translations.aspx#fr

يجب أن توضح المؤسسة آثار المعاملات القائمة على المدفوعات المبنية على الأسهم، من خلال أرباحها أو خسائرها، ومركزها المالي بما في ذلك المصاريف المتعلقة بالمعاملات التي يمنح فيها العاملون خيار الاكتتاب في الأسهم.

2- مجال تطبيق المعيار: يجب على المؤسسة أن تطبق هذا المعيار في الحالات التالية:

- المدفوعات المسددة في شكل أدوات حقوق ملكية والتي تتلقى فيها المؤسسة سلعا وخدمات في مقابل إصدار أدوات حقوق ملكية في المؤسسة بما في ذلك الأسهم أو خيارات الاكتتاب في السهم.
- المدفوعات المسددة نقدا والتي تحصل المؤسسة بمقتضاها على سلع وخدمات عن طريق تحمل التزامات اتجاه الموردين تلك السلع أو الخدمات مقابل مبالغ تحسب على أساس قيمة أسهم المؤسسة أو غيرها من حقوق الملكية فيها.

كما يجب على المؤسسة ان تعالج محاسبيا السلع والخدمات المحصلة والتي تمت من خلال الدفع عن طريق الأسهم عن طريق الأموال الخاصة.[1]

مثال تطبيقي1: اشترت المؤسسة قيم ثابتة مادية قيمتها العادلة 124350 التسوية تكون مقابل إصدار1100 سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد 105

من حساب القيم الثابتة المادية	124350	
إلى حساب رأس المال		115500
إلى حساب رأس المال الإضافي		8850

1 Norme internationale d'information financière 2 Paiement fondé sur des actions: Une entité doit comptabiliser les biens ou services reçus ou acquis dans le cadre d'une transaction dont le paiement est fondé sur des actions, au moment où elle obtient les biens ou au fur et à mesure qu'elle reçoit les services.L'entité doit comptabiliser en contrepartie soit une augmentation de ses capitaux propres si les biens ou services ont été reçus dans le cadre d'une transaction dont le paiement est fondé sur des actions et qui est réglée en instruments de capitaux propres, soit un passif si les biens ou services ont été acquis dans le cadre d'une transaction dont le paiement est fondé sur des actions et qui est réglée en trésorerie.

Pour les transactions dont le paiement est fondé sur des actions et qui sont réglées en trésorerie, l'entité doit évaluer les biens ou les services acquis, ainsi que le passif contracté, à la juste valeur de ce passif. Jusqu'au règlement du passif, l'entité doit en réévaluer la juste valeur à la fin de chaque période de présentation de l'information financière ainsi qu'à la date de règlement, en comptabilisant en résultat net de la période toute variation de la juste valeur.

مثال تطبيقي2: اشترت المؤسسة قيم ثابتة مادية، التسوية تكون مقابل إصدار1100 سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد 105، القيمة السوقية 200

من حساب القيم الثابتة المادية	220000	
إلى حساب رأس المال		115500
إلى حساب رأس المال الإضافي		104500

ثالثا- محاسبة عمليات اندماج مؤسسات الأعمالIFRS3[1]

1- المعيار: يهدف هذا المعيار إلى توضيح كيفية التقرير عن عمليات اندماج المؤسسات، ويتطلب ان يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فان المقتني أي الدامج يقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمؤسسة المشتراة أي المندمجة بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل[2]

2- مجال تطبيق المعيار: يجب أن تتم المحاسبة عن كافة اندماج المؤسسات بطريقة الشراء حسب هذا المعيار،كما ينبغي أن يتم تحديد الطرف الدامج أي المشتري في كل اندماج مؤسسات الاعمال داخلة ضمن نطاقه، وتحديد تاريخ الامتلاك.

كما ينبغي على المؤسسة الدامجة أو المشترية أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة سواء كانت نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى، والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج الذي هو المشتري.

كما ينبغي أن يتم الاعتراف من طرف المشتري أي الدامج بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، التي تقاس مبدئيا بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول

---

1 أنظر المراجع التالية: أبو نصار و آخرون، معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2012، مأمون حمدان، جمعية المحاسبين القانونيين السورية

أنظر المصدر: http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS

2 Norme internationale d'information financière 3 Regroupements d'entreprises:, L'objectif de la présente norme consiste à améliorer la pertinence, la fiabilité et la comparabilité de l'information relative à un regroupement d'entreprises et à ses effets que fournit dans ses états financiers une entité présentant l'information financière

Une entité doit comptabiliser tout regroupement d'entreprises par l'application de la méthode de l'acquisition:, identifier l'acquéreur, déterminer la date d'acquisition, comptabiliser et évaluer les actifs identifiables acquis, les passifs repris et toute participation ne donnant pas le contrôle dans l'entreprise acquise ; et comptabiliser et évaluer le goodwill ou le profit résultant d'une acquisition à des conditions avantageuses

بتاريخ الاقتناء، وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة Goodwill. ويتم إحتساها وفق هذا المعيار كما يلي:

الشهرة =(القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) — القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة والإلتزامات المحتملة.

أما في حالة ما إذا كانت تكلفة الشراء التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة فان هناك شهرة سالبة Bad will والتي تسمى الشراء بأسعار مخفضة والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في جدول حسابات النتائج. وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والديون، وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراة والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة.

كما يجب الإشارة إلى أنه لا يطبق المعيار على تجميع شركات منفصلة لتكوين مشروع مشترك التي تخضع للمعيار المحاسبي الدولي IAS31 والذي حل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS11، والذي يتناول الترتيبات المشتركة، تجميع شركات تخضع لسيطرة مشتركة، تجميع أعمال يتضمن اثنين أو أكثر من صناديق الاستثمار، تجميع شركات منفصلة لتكوين مؤسسة معدة للقوائم المالية بموجب تعاقد فقط، دون الحصول على أية حصة ملكية.

نسبة الملكية	المعالجة المحاسبية	المعيار الولي
أقل من 20%	القيمة العادلة	IFRS9
بين 20%- 50%	الأموال الخاصة	IFRS11
أكثر من 50%	التوحيد والاندماج	IFRS10
حالات أخرى	المشروعات المشتركة	IFRS12
حالات أخرى	تجميع الأعمال	IFRS3

مثال تطبيقي: تملكت الشركة أفاق 80 % كحصة في أسهم حقوق الملكية لمؤسسة رمضاني وبمبلغ 10000 دج بتاريخ 20 جانفي 2012
تبلغ القيمة العادلة لأصول مؤسسة رمضاني 18000 دج، والقيمة العادلة للالتزامات 6000 دج.

المطلوب: إعداد الميزانية الموحدة بعد الاندماج وتحديد قيمة الشهرة.

كانت الميزانية المختصرة في تاريخ الاقتناء للمؤسستين كما يلي:

البيان	مؤسسة رمضاني	مؤسسة أفاق	ملاحظات
الاستثمارات في مؤسسة رمضاني	-	10000	
أصول أخرى	15000	20000	
الأموال الخاصة	9000	18000	
الديون	6000	12000	
إجمالي الأصول	15000	30000	
اجمالي الخصوم	15000	30000	

البيان	القابضة	التابعة	مدين	دائن
استثمارات في مؤسسة رمضاني	1000	-	-	1000
أصول أخرى	20000	15000	3000	
شهرة المحل			400	
الأموال الخاصة	18000	6000	9000	
الديون	12000	6000		
إجمالي الأصول	30000	15000		
الحقوق غير المسيطر عليها				[1]2400

مثال تطبيقي: بتاريخ 20 جانفي 2013 اشترت المؤسسة أفاق صافي أصول مؤسسة رمضاني بمبلغ 70000 دينار وكانت القيمة العادلة لأصول مؤسسة رمضاني 90000 دج، والتزاماتها 5000 دج.

المطلوب: معالجة العملية محاسبيا.

من حـــ/ الأصول		90000
إلى حـــ/ النقدية	70000	
إلى حـــ/ الخصوم	5000	
إلى حـــ/ أرباح الشهرة السالبة	15000	

1 (18000-6000)* 20%=2400

رابعا – محاسبة عقود التأمين:IFRS4 [1]

1- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين الخاصة بشركات التأمين، ويتطلب هذا المعيار ما يلي:

نطاق محدود من التعديلات التي يتم إدخالها على نظم المحاسبة في شركات التأمين فيما يتصل بعقود التأمين.

الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ التي تظهر في القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين والتي تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم وتقييم وتوقيت ومدى عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.

ويشتمل هذا المعيار على تعريف جديد لعقد التأمين، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تحديد العديد من سياسات التأمين،كعقود استثمار وخضوعها للمعيار المحاسبي الدولي 39، وحسب هذا المعيار فإن عقد التأمين هو العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف وهو شركة التأمين، بخطر تأمين هام من طرف آخر هو حامل الوثيقة، بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع وهو الحدث المؤمن منه، يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة .

2- مجال تطبيق المعيار: ينبغي على شركات التأمين تطبيق هذا المعيار على ما يلي:

– عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛

– الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتسم بأحد أشكال المشاركة الاختيارية ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الأدوات المالية، بما في ذلك الأدوات المالية التي تحتوي على تلك الأشكال؛

– لا يتناول هذا المعيار المعالجات المحاسبية التي تقوم بها شركة التأمين مثل المعالجة المحاسبية للأصول المالية التي تحتفظ بها شركة التأمين والالتزامات التي تصدرها.

1أنظر المصدر: موقع مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الانترنت
http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS-Translations.aspx#f
أنظر المراجع التالية: – أبو نصار وآخرون، معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2012،
– عبد الرزاق قاسم، جمعية المحاسبين القانونيين السورية

كما يجب الإشارة إلى أن هذا المعيار يتناول عقود التأمين من حيث المعالجة المحاسبية للتقرير عن عقود التأمين، والإفصاح المتعلق بتحديد وتفسير المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين. لكن تعتبر الإجراءات المذكورة في المعيار غير كاملة بالمقارنة مع المراجعة الشاملة لمحاسبة التأمين حسب تصور مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

3- نماذج لقوائم مالية لإحدى شركات التأمين الدولية[1]

الميزانية

البيان	2009	الاحالات	2008
شهرة	9,445		2,924
أصول غير ملموسة	39,138		444
مصاريف مؤجلة	13,446		11,477
ممتلكات ومعدات	4,066		3,750
عقارات استثمارية	4,199		3,943
استثمار في شركة زميلة	2,120		1,991
الأدوات المالية			
أدوات مالية مستحقة	2,182		1,240
موجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	2,104		1,677
قروض وذمم مدينة	7,264		6,137
موجودات متاحة للبيع	109,677		49,417
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	35,249		21,189
أصول اعادة التأمين	36,521		34,711
ضريبة دخل مستحقة	2,995		2,812
ذمم تأمين مدينة	35,272		19,914
إيرادات مستحقة	1,698		1,557
النقد والنقد المعادل	22,723		27,798
مجموع الموجودات	328,099		220,981
الأموال الخاصة و الالتزامات			
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم			
رأس المال المصدر والمدفوع	8,638		7,385
علاوة الإصدار	27,415		1,045
أرباح مرحلة	20,297		13,457
احتياطيات اعادة تقييم	8,060		4,002
مجموعة حقوق الملكية لمالكي الأسهم العادية	64,410		25,889
حقوق ملكية أخرى	52		-
	64,462		25,889

1 نقلا عن حسين خليل محمود شحادة، وليد ناجي الحيالي، الأكاديمية العربية، الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد الدراسات العليا، عقود التأمين، 2008

حقوق غير مسيطرة	8,368		-
إجمالي الأموال الخاصة	**72,830**		**25,889**
الالتزامات			
التزامات عقود التأمين	176,712		126,260
التزامات عقود الاستثمار	15,220		11,558
التزام معاشات التقاعد	4,449		4,152
إيرادات مؤجلة	4,365		4,334
قروض	16,562		21,064
أدوات مالية مشتقة	1,782		1,758
التزامات مالية أخرى	7,743		7,472
التزام ضريبة مؤجل	5,452		1,848
صافي قيمة الأصول العائدة لحملة الوحدات	520		367
ذمم دائنة تأمينية	5,157		7,841
ذمم دائنة تجارية وأخرى	17,307		11,638
إجمالي الالتزامات	255,269		195,092
إجمالي الأموال الخاصة والالتزامات	328,099		220,981

حسابات النتائج لشركة التأمين المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

البيان	2009	الاحالات	2008
إجمالي الأقساط	74,146		73,451
أقساط التأمين المعاد تأمينها	(18,756)		(19,112)
صافي الأقساط	55,390		54,339
إيرادات أتعاب وعمولات	5,364		2,231
إيرادات استثمارات	8,221		7,682
مكاسب محققة	213		93
مكاسب وخسائر القيمة العادلة	1,044		992
إيرادات تشغيلية أخرى	91		85
الإيرادات الأخرى	14,933		11,083
إجمالي الإيرادات	70,323		65,422
المنافع والإدعاءات الإجمالية المدفوعة	(38,418)		(39,410)
الإدعاءات المعاد تأمينها لمعيدي التأمين	10,273		10,546
التغيرات الإجمالية في التزامات العقود	(7,837)		(7,172)
التغيرات في العقود المعاد تأمينها لمعيدي التأمين	1,592		1,691
صافي المنافع والإدعاءات	34,390		34,345
تكاليف التمويل	(1,066)		(954)
الأرباح الخاصة بحاملي الوحدات	(267)		(111)
مصاريف عمومية وإدارية	(22,242)		(20,378)
المصاريف الأخرى	(23,575)		(21,443)
إجمالي المنافع والإدعاءات والمصاريف الأخرى	(57,965)		(55,788)

9,634		12,358	الربح قبل حصة من ربح شركة زميلة
230		129	حصة من ربح شركة زميلة
9,864		12,487	**الربح قبل الضريبة**
(1,973)		(1,569)	مصروف ضريبة الدخل
7,891		10,918	**صافي الربح للسنة**
			العائد إلى:
7,891		10,063	مساهمي الشركة الأم
-		855	الحقوق غير المسيطرة
7,891		10,918	
			ربحية السهم
1.07		1.26	ربحية السهم الأساسية لحملة الأسهم العادية للشركة الأم
1.06		1.25	ربحية السهم المخففة لحملة الأسهم العادية للشركة الأم

حسابات النتائج لشركة التأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008		**2009**	**البيان**
7,891		10,918	صافي ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
-		(67)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(24)		(36)	صافي خسارة من تحوطات تدفقات نقدية
3,297		6,184	صافي المكاسب من استثمارات متاحة للبيع
(982)		(1,824)	ضريبة الدخل الخاصة بعناصر الدخل الشامل الآخر
2,291		4,257	صافي الدخل الشامل الأخر
10,182		15,175	**إجمالي الدخل الشامل للسنة**
			العائد إلى:
10,182		14,121	مساهمي الشركة الأم
-		10,054	الحقوق غير المسيطرة
10,182		15,175	

جدول التدفقات النقدية لشركة تأمين في 31 ديسمبر 2009

	2009		2008
الأنشطة التشغيلية			
دفعات لحملة بوالص التأمين	(38,601)		(39,624)
المستلم من حملة بوالص التأمين	73,153		73,653
دفعات إلى معيدي التأمين	(19,057)		(19,426)
المستلم من معيدي التأمين	10,061		10,558
دفعات للموردين والموظفين	(27,629)		(20,453)
المستلم من الوكلاء والسماسرة والوسطاء	4,885		1,217
شراء مشتقات مالية	(1,015)		(100)
المستلم من بيع مشتقات مالية	-		1,070
شراء موجودات بالقيمة العادلة	(4,658)		(3,649)
المستلم من بيع موجودات بالقيمة العادلة	7,000		3,000
سحوبات حملة الوحدات	(114)		(59)
شراء موجودات متاحة للبيع	(8,000)		(5,000)
المستلم من بيع موجودات متاحة للبيع	9,844		6,523
استحقاق موجودات	87		65
شراء موجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	(333)		(531)
استحقاق موجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	100		85
شراء قروض وذمم مدينة	(2,509)		(2,264)
استحقاق قروض وذمم مدينة	1,304		1,245
شراء عقارات استثمارية	(203)		(219)
إيرادات إيجارات من عقارات استثمارية	178		170
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	3,157		3,015
فوائد مدينة مستلمة	3,709		4,435
تكاليف تمويل مدفوعة	(422)		312
ضريبة دخل مدفوعة	(1,564)		(1,444)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	9,373		11,955
الأنشطة الاستثمارية			
شراء شركة تابعة بالصافي	(9,219)		-
إيرادات فوائد من قروض لأطراف ذات صلة	21		18
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات	1,964		1,095
شراء موجودات غير ملموسة	(116)		(318)

زيادة في القروض للأطراف ذات الصلة	(65)		(50)
شراء ممتلكات ومعدات	(1,414)		(1,683)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(5,829)		(938)
الأنشطة التمويلية			
المحصل من ممارسة خيارات	66		50
تكاليف العمليات لإصدار أسهم	(302)		(2)
إصدار أدوات حقوق الملكية	51		-
المحصل من قروض بنكية	-		5,500
تسديد لقروض بنكية	(3,500)		-
تكاليف تمويل مدفوعة	(642)		(450)
توزيعات أرباح مدفوعة	(3,236)		(2,087)
صافي (المستخدم في)/من الأنشطة التمويلية	(7,563)		3,011
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد والنقد المعادل	(4,019)		14,028
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	20,876		6,848
صافي فروقات عملة أجنبية	(52)		-
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	16,805		20,876

جدول التغيرات الأموال الخاصة لشركة لتأمين في 31 ديسمبر 2009

	رأس المال	علاوة الإصدار	الأرباح المرحلة	احتياطي القيمة العادلة	تحوطات التدفقات النقدية	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم	أدوات حقوق الملكية أخرى	حقوق غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2008	7,382	1,000	7,643	1,716	(5)	–	17,736	–	–	17,736
صافي ربح السنة	–	–	7,891	–	–	–	7,891	–	–	7,8981
دخل شامل آخر	–	–	–	2,308	(17)	–	2,291	–	–	2,291
إجمالي الدخل الشامل	–	–	7,891	2,308	(17)	–	10,182	–	–	10,182
إصدار أسهم رأس المال	–	47	–	–	–	–	50	–	–	50
تكاليف إصدار أسهم رأس المال	3	(2)	–	–	–	–	(2)	–	–	(2)
دفعات على أساس الأسهم	–	–	10	–	–	–	10	–	–	10
توزيعات أرباح مدفوعة	–	–	(2,087)	–	–	–	(2,087)	–	–	(2,087)
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	7,385	1,045	13,457	4,024	(22)	–	25,889	–	–	25,889
الرصيد في 1 يناير 2009	7,385	1,045	13,457	4,024	(22)	–	25,889	–	–	25,889
صافي ربح السنة	–	–	10,063	–	–	–	10,063	–	855	10,918
دخل شامل آخر	–	–	–	4,121	(25)	(38)	4,058	–	199	4,257
إجمالي الدخل الشامل	–	–	10,063	4,121	(25)	(38)	14,121	–	1,054	15,175
إصدار أسهم رأس المال	1,253	26,672	–	–	–	–	27,925	–	–	27,925
تكاليف إصدار أسهم رأس المال	–	(302)	–	–	–	–	(302)	–	–	(302)
اصدار أسهم رأس المال	–	–	–	–	–	–	–	52	–	52
إصدار أدوات ملكية أخرى	–	–	(1)	–	–	–	(1)	–	–	(1)
أ. على أدوات ملكية أخرى	–	–	14	–	–	–	14	–	–	14
توزيعات أرباح مدفوعة	–	–	(3,226)	–	–	–	(3,226)	–	–	(3,226)
حقوق غير مسيطرة من دمج الأعمال	–	–	–	–	–	–	–	–	7,314	7,314
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	8,638	27,415	20,297	(8,145	(47)	(38)	64,410	52	8,368	72,830

ما مدى توافق هذه القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية: IAS7 -IFRS4 – ؟ هل تلبي هذه القوائم المالية احتياجات المحلل المالي؟ ما هي النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من هذه القوائم للحكم على سلامة المركز المالي؟ ماذا يفيد جدول التدفقات النقدية للخزينة شركات التأمين؟

4- نماذج لقوائم مالية لإحدى شركات التأمين الجزائرية:

الميزانية أصول لسنة 2012

الأصول	الإحالات	المبلغ الخام	إطفاء واهتلاك	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي 2011
الأصول غير الجارية		3054696023.54	433785390.58	2630910632,56	2609283973,24
قيم معنوية		11413202.05	10761935.38	651266.67	925546.67
أراضي		14998830.00	–	14998830.00	14998830.00
مباني		215973808.80	68682153.30	147291655.50	160246206.84
عقارات التوظيف		1614050000.00	178537660.34	1435512339.66	1515967851.08
قيم ثابتة منقولة أخرى		266444786.14	175803641.96	90641144,18	81958731.74
قيم ثابتة جارية		4954537.93	–	4954537.93	4349616.70
مساهمات أخرى		65136000.00	–	65136000.00	65136000.00
سندات أخرى طويلة الأجل		871000000.00	–	871000000.00	751000000.00
أصول مالية أخرى غير جارية		724858.62	–	724858.62	14701180.21
الأصول الجارية		1962283583.30	2311357.63	1959972225.67	1557794167.30
حصة إعادة التأمين المحالة		413207477.60	–	413207477.60	221092091.21
المؤمن– وسيط التأمين		698296379.13	–	698296379.13	790141104.80
مدينون آخرون		41715920.06	–	41715920.06	61542939.04
الضرائب وما شابهها		93304575.00	–	93304575.00	76859727.19
ديون أخرى والعمل المشابه		27776501.64	–	27776501.64	49779994.17
التوظيف والأصول المالية غير الجارية الأخرى		7677376.25	–	7677376.25	7010096.74
الخزينة		680305383.30	2311357.63	677993995.99	351368214.15
مجموع الأصول		5026096748606 .84	436096748.61	4590882858.23	4167078140.54

الميزانية خصوم لسنة 2012

الخصوم	الاحالات	المبلغ الصافي2102	المبلغ الصافي 2011
الأموال الخاصة		**2278782237.76**	**2366155244.61**
رأس مال الصادر		2000000000.00	2000000000.00
العلاوات والتحفظات		71224075.41	55575230.66
النتائج الصافية		207631832.52	307649844.75
محول من جديد		73670.17-	2930169.20-
الخصوم غير الجارية		**357358590.11**	**293219602.52**
قروض وديون طويلة		1749900.00	1249900.00
ضرائب مؤجلة		751209.84	-
ديون أخرى طويلة		354857480.27	291969702.52
الخصوم الجارية		**1954742030.36**	**1507703293.41**
عمليات مباشرة		1187659999.59	829027840.86
المحال لهم، المحلين والحسابات المرتبطة		272143627.60	233223845.69
المؤمن- وسيط التأمين		59578974.72	47696255.78
الضرائب		261871609.24	241673961.20
ديون أخرى		173487819.21	156081389.88
مجموع الخصوم والأموال الخاصة		**4590882858.23**	**4167078140.54**

جدول حسابات النتائج 2012

البيان	الإحالات	العمليات الخاصة	التنازل والانتقال الخلفي2012	العمليات الصافية2012	المبلغ الصافي2011
العلاوات الصادرة على العمليات المباشرة		3551165358.52	14625235.64	2088627122.88	1833772469.00
المنح المنقولة		44151766.53	–	44151766.53	11999126.51
المنح الصادرة المؤجلة		234916890.29-	10537782.89-	224379107.40-	126559102.13-
1-المنح المتحصل عليها خلال السنة المالية		**3360400234.76**	**1452000452.75**	**1908399782.01**	**1719212493.38**
2- الخدمات- الحوادث على العمليات المباشرة		**1050426950.25**	**279388765.54**	**771038184.60**	**521848602.88**
العمولات المستلمة في إعادة التأمين		223120828.60	–	223120828.60	213948263.72
العمولات المستلمة في إعادة التأمين		–	–	–	–
3- خدمات إعادة التأمين		**223120828.60**	–	**223120828.60**	**213948263.72**
اعانة مالية لاستغلال اعادة التأمين		–	–	–	–
هامش التأمين الصافي		**2533094113.11**	**1172611687.21**	**1360482425.90**	**1411313154.22**
المصالح والمستهلكات الخارجية		448504414.04	–	448504414.04	439210833.25
مصاريف المستخدمين		450962553.01	–	450962553.01	363055343.55
الضرائب والرسوم		68428754.07	–	68428754.07	67813219.49
منتوجات عمليات أخرى		**32732971.00**	–	**32732971.00**	**34221251.02**
تكاليف عمليات أخرى		16795941.58	–	16795941.58	24797513.17
استئناف على خسائر القيم والتموينات		**24658835.08**	–	**24658835.08**	**40396959.61**
تخصيص للتخفيضات، التموينات وخسائر القيمة		176267764.20	–	176267764.20	199830632.01
نتائج تقنية عملية		**1429526492.29**	**1172611687.21**	**256914805.08**	**391223823.38**
النتيجة العادية قبل الضريبة		**1450860546.87**	**1172611687.21**	**278248859.66**	**411553613.35**
ضرائب مستحقة		70190802.63	–	70190802.63	103671749.67
ضرائب مؤجلة		751209.84	–	751209.84	–
إجمالي إيرادات الأنشطة العادية		**3663748360.03**	–	**2211747907.28**	**2031365785.51**
إجمالي أعباء الأنشطة العادية		**2283829825.63**	–	**1933499047.62**	**1619812172.16**
نتيجة الأنشطة العادية		**1379918534.40**	**1172611687.21**	**207306847.19**	**307881863.68**
إيرادات العناصر غير العادية		336608.02	–	336608.02	277909.25
أعباء العناصر غير العادية		11622.69	–	11622.69	509928.18
نتيجة العناصر غير العادية		**324985.33**	–	**324985.33**	**232018.93-**
النتيجة الصافية للسنة المالية		**1380243519.73**	**1172611687.21**	**207631832.52**	**307649844.75**

ما مدى توافق هذه القوائم المالية للمعايير المحاسبية الدولية: IAS1 - IAS7 -IFRS4 ؟
هل تلبي هذه القوائم المالية احتياجات المحلل المالي؟ قارن بين القوائم المالية للشركتين.

خامسا– محاسبة الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة IFRS5 [1]

1- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تحديد محاسبة الأصول المحتفظ بها برسم البيع ومحاسبة عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. ولا تنطبق أحكام القياس الواردة في هذا المعيار على الأصول الضريبية المؤجلة، والأصول الناشئة عن منافع الموظفين، والأصول المالية التي تقع ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي 39 والأصول غير المتداولة التي يتم محاسبتها وفقاً لنموذج القيمة العادلة في المعيار المحاسبي الدولي 40 والحقوق التعاقدية بموجب عقود التأمين كما هي محددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 4.

2-مجال تطبيق المعيار: نظراً لأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ونتائج العمليات غير المستمرة تتميز بكونها غير متكررة الحدوث ولها خصوصية مختلفة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة، فان عرض هذه العناصر في القوائم المالية بشكل مستقل سيمكن مستخدمي القوائم من تقيّم وتقدير الوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل العمليات المتوقفة بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي 5 هي الجزء من المؤسسة الذي تقوم بموجب خطة خاصة بها مثل التصرف فعلياً بكامله مثل بيعه في عملية مفردة أو مفصلة أو نقل ملكية الجزء المنفصل إلى مساهمي المؤسسة، ويمثل خط عمل رئيسي منفصل أو منطقة عمل جغرافية رئيسية منفصلة ويمكن تمييزه تشغيلياً ولأغراض تقديم التقارير.كذلك التصرف به تدريجياً مثل بيع أصول الجزء بسعر مخفض وتسوية التزاماته فردياً أو إلغاءه بالتخلي عنه.

تطبق متطلبات التبويب والعرض المنصوص عليها في هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها وعلى جميع مجموعات أصول المؤسسة التي سيتم التخلص منها، كما تسري متطلبات القياس في هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها باستثناء الأصول التي يرغب أن يستمر قياسها طبقاً لهذا لمعيار، والأصول المبوبة كعناصر غير متداولة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي عرض القوائم المالية، لا يعاد تبويبها كأصول متداولة إلا بعد استيفاء الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لهذا المعيار، بالنسبة للأصول التي عادة ما تعتبرها المؤسسة أنها غير متداولة والتي يتم الحصول عليها بهدف إعادة البيع، لا يجوز تبويبها كأصول متداولة، ما لم تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لهذا المعيار.

1 www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS Translations.aspx#fr

سادسا– محاسبة استكشاف وتقييم الموارد المعدنية:IFRS6[1]

1- هدف المعيار: تمثل المصادر الطبيعية حقول النفط والغاز الطبيعي ومناجم الفوسفات والذهب والفحم والغابات وغيرها. وأهم ما تمتاز به هو حاجتها إلى استثمارات مالية ضخمة، وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً من بداية العمل ولغاية البدء باستخراج المصادر. يعالج هذا المعيار إعداد التقارير المالية لاستكشاف أو تقييم الموارد المعدنية بما في ذلك المعادن والنفط والغاز الطبيعي والمصادر غير المتجددة المماثلة.

يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية للتنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية، ويتطلب هذا المعيار بالتحديد ما يلي:

إدراج تعديلات محددة على التطبيقات المحاسبية الحالية فيما يتعلق بنفقات التنقيب والتقييم ؛ على المؤسسات التي تعترف بأصول التنقيب والتقييم أن تُخضع هذه الأصول لاختبارات التدني في القيمة طبقاً لهذا المعيار وقياس أي تدني في القيمة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول.

الإفصاحات التي تحدد وتشرح القيَم في القوائم المالية للمؤسسة الناتجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم مبالغ وتوقيت ومدى تأكيد التدفقات النقدية من أي أصول معترف بها خاصة بالتنقيب أو التقييم.

كما يهدف هذا المعيار إلى توفير بعض الإجراءات الأولية المحددة حول محاسبة هذه الأنشطة إلى أن يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإجراء مراجعة أكثر شمولية لمحاسبة الصناعات الاستخراجية، وبصورة أكثر تحديداً فإن هذا المعيار الدولي يهدف إلى:

تحديد النفقات التي ستشمل وتستثني من أصول الاستكشاف والتقييم.

---

1 أنظر المراجع التالية: – ميرزا، عباس علي وجراهام. جيه.هولت، وماغنوس.أريل، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن، 2006.

– الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية.دار اثراء، عمان، 2008.

– ابو نصار. محمد حميدات جمعة.معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. دار وائل، عمان، 2012.

أنظر المصدر: موقع مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الانترنت: http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/Official-Unaccompanied-IFRS-Translations.aspx#fr

أنظر أيضا: www.ascasociety.org

يتم إعفاء أصول الاستكشاف والتقييم من جزء من التسلسل الهرمي في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمعايير التي يتوجب على المؤسسة استخدامها لصياغة سياسة محاسبية إذا لم ينطبق أي من المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشكل محدد على عنصر معين.

يقتضي هذا المعيار من المؤسسة التي تعترف بأصول الاستكشاف والتقييم أن تعمل على تقييم هذه الأصول فيما يخص انخفاض القيمة وفقاً لهذا المعيار وأن تقيس انخفاض القيمة هذا وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي انخفاض قيمة الأصول.

يقتضي هذا المعيار توفر الإفصاحات التي تحدد وتوضح مبالغ البيانات المالية التي تنشأ من تقييم واستكشاف الموارد المعدنية، بما في ذلك: سياسات المؤسسة المحاسبية المتعلقة بنفقات الاستكشاف والتقييم، ومبالغ الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة عن استكشاف وتقييم الموارد المعدنية.

لم يتضمن هذا المعيار أية متطلبات تتعلق بكيفية الاعتراف بتكاليف الاستكشاف والتنقيب للمصادر الطبيعية كأصل وإنما ترك للمؤسسة تكوين السياسة المحاسبية التي تلاءم ذلك. وفي حالة عدم وجود معيار محدد أو تفسيرات حول الموضوع، يتعين على المؤسسة تبني سياسة محاسبية توفر معلومات ملاءمة وموثوقة.
هناك طريقتان مقبولتان قبولاً عاماً في شركات التنقيب عن النفط والغاز تستخدمان في المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث هي: طريقة الجهود الناجحة (Sc)[1]، طريقة التكلفة الكلية (Fc)[2]

طريقة الجهود الناجحة: ترسمل طريقة الجهود الناجحة التي رسمها المعيار المحاسبي الأمريكي 19 لتطبق على جميع شركات التنقيب في الولايات المتحدة الأمريكية، جميع تكاليف التنقيب للآبار والمناجم الناجحة فقط ومن هذه التكاليف: تكاليف التملك وتشمل على حق التنقيب.

تكاليف الاستكشاف وتشمل على تكاليف حفر الآبار أو التنقيب عن المصادر الطبيعية.

تكاليف التطوير وهي تكاليف ما بعد استكشاف المصادر الطبيعية مثل النفط، ولكن قبل البدء بالإنتاج.

أما الآبار أو المناجم غير الناجحة سواءاً أكانت فارغة أو غير مجدية اقتصادياً فيعالجها المعيار على أنها مصاريف ايرادية.

1 Successful Effort Method
2 Full Cost Method

طريقة التكلفة الكلية: أما طريقة التكلفة الكلية فإنها ترسمل تكاليف التنقيب عن الآبار أو المناجم الناجحة وغير الناجحة.

3- مجال تطبيق المعيار:

على المؤسسة أن تطبق هذا المعيار على نفقات التنقيب والتقييم التي تكبدتها. لا يحدد هذا المعيار مظاهر أخرى للمحاسبة بواسطة المؤسسة التي تعمل في التنقيب عن أو تقييم الموارد التعدينية، وكذلك لا تطبق المؤسسة هذا المعيار على النفقات المتكبدة قبل التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية مثل النفقات المتكبدة قبل حصول المؤسسة على الحقوق القانونية للتنقيب في منطقة محددة، وكذلك بعد أن تظهر بوضوح الجدوى الفنية والقدرة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية.

سابعا– القواعد الجديدة لمحاسبة الأدوات المالية:[1]

يتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 أدوات المالية الذي صدر في نوفمبر 2009 وهو يعتبر استبدال للمعيار المحاسبي الدولي IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس، ويتوجب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 مع بداية 2018 مع إمكانية السماح بالتطبيق المبكر للمؤسسات.

ان التعديلات التي أدخلت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وشروط تطبيق التعديلات والمهلة المحددة للمؤسسات للأخذ بها، ومنه فان مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية أصدر تعديلا على المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 الخاص بالأدوات المالية، وكذلك المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 الخاص الأدوات المالية –الإفصاح. مع الإشارة إلى أن التعديلات أصدر بناءا على طلب من حكومات الدول الأوروبية لمواجهة الوضع الاقتصادي العالمي ولضمان توافق البيانات فيما بين دول أوروبا وأميركا، حيث كانت اهم التعديلات تتعلق بإمكانية قيام المؤسسات بإعادة تصنيف استثماراتها من استثمارات بقصد المتاجرة إلى استثمارات متاحة للبيع بهدف تحويل الإرباح أو الخسائر إلى حقوق المساهمين بدلا من جدول حسابات النتائج، وما في ذلك من تخفيف من نتائج تلك الشركات بسبب الأزمة المالية على أرباح تلك المؤسسات. علما بأنه يجوز للمؤسسات تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي اعتبارا من الاول من يوليو الماضي بشرط ان يتخذ هذا القرار بعد هذا التاريخ فيكون نافذا من تاريخ اتخاذه، هذا ولا يجوز تطبيق هذا التعديل

1Voir:www.IASPLUS.com/IFRS9

على المشتقات المالية. أما التعديلات على المعيار IFRS7 الخاص بالإفصاح فإنه ألزم المؤسسات بأن تفصح عن اثر إعادة التصنيف على بياناها المالية نتيجة لذلك التحول.[1]

ان صدور المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS9 كان كمرحلة أولى يمثل مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لكي يحل تدريجيا محل المعيار IAS39. بحيث تمت في المرحلة الأولى تبويب وقياس الأدوات المالية، المرحلة الثانية القياس بالتكلفة المطفأة وأمور الانخفاضات، المرحلة الثالثة محاسبة التحوط، لأن الأدوات المالية لها علاقة بالمعايير التالية IAS32 الأدوات المالية: العرض، IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس، IFRS7 الأدوات المالية الإفصاح، IFRS9 الأدوات المالية، ويوفر معيار IFRS9 مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية، ولا يغطي المعيار الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية.[2]

1- محاسبة الأدوات المالية: الإفصاحات:IFRS7[3]

أ– هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح وخسائر .

ب– مجال تطبيق المعيار: ينطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي 7 على الأدوات المالية: والأداة المالية هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي العناصر التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة.

يقدم ويعالج هذا المعيار:مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق

– أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة

---

1 سعد البلوشي، حلقة نقاشية حول التعديلات على المعيار الدولي 39 والمعيار ifrs 7، أنظر:
http://www.jps-dir.com/forum

2 هشام السيد، القواعد الجديدة لمحاسبة الأدوات المالية IFRS9، http://alwatan.kuwait.tt/Article

3 **أنظر المراجع**: – الجعارات خالد جمال، مرجع سابق
– حسين خليل محمود شحاذة، 2008
– أبو نصار محمد، حميدات جمعة، مرجع سابق، 2010
أنظر المصدر: مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
موقع مجلس المعايير المحاسبية الدولية على الانترنت www.iasb.com , www.ifrs.org

- بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات
- الأدوات المالية الهامة
- معلومات كمية ونوعية حول التعرض للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية بما فيها:
- مخاطر الائتمان: وتتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الالتزام المالي في تاريخ الاستحقاق
- مخاطر السيولة: وتتعلق بعدم توفير الأموال لتسديد الالتزام المالي
- مخاطر السوق: وتتعلق بالتغير في القيمة العادلة للأداة المالية والناتجة عن تغيرات في الأسعار السوقية

كما يجب الإشارة إلى أن هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 7 الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية، أخذ من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 محتوى عرض الإفصاحات للأدوات المالية بحيث أصحب المعيار يقتصر على طريقة عرض المعلومات للأدوات المالية، وبذلك فان هذا المعيار يكمل المعالجات المحاسبية في المعيار رقم32 حول العرض والمعيار المحاسبي رقم 30 الافصحات في التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

2- محاسبة الأدوات المالية: IFRS9[1] : تم اصدر هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي المتعلق بالأدوات المالية في نوفمبر 2009، وهو مكمل إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ويعتبر المعيار فعال للتطبيق في الفترات السنوية التي تبدأ عند أو بعد جانفي 2013 ولكن أجل التطبيق إلى 2015، ثم إلى سنة 2018 وإذا تم التطبيق قبل ذلك فانه لا يجب إعداد فترة مقارنة.ونظرا لحداثة هذا المعيار وتأثيره على البيئة المحاسبية عموما في البلدان التي تتسم باهتمام مختلف أنواع مؤسسات الأعمال بالاستثمار، فكان من الملائم تناول المستجدات الحديثة المتوقع أن تطرأ على الاستثمارات في الأدوات المالية وفقا لهذا المعيار الدولي الجديد.يمكن صدور قرارات تسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار على الرغم من أنه سمح بتطبيقه في عدد من الدول بشكل مبكر مثل الإمارات العربية المتحدة.

أ- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى المتطلبات الجديدة التالية:
- تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية
- قياس انخفاض قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة
- التحوط المحاسبي

1 Voir: iasplus.com/IFRS9

وفقا لهذا المعيار فان الأدوات المالية يتم قياسها القيمة العادلة بعد استبعاد تكاليف العملية، كما يتناول المعيار القياس اللاحق للأدوات المالية

يقسم هذا المعيار الأصول المالية إلى:

أصول مالية تم قياسها التكلفة المطفأة وأصول مالية تم قياسها بالقيمة العادلةَ.

قارن بين معايير الإبلاغ المالي 7 و9 مع المعايير المحاسبية 30 و32 و39 ؟

ثامنا – محاسبة التقارير حول القطاعات التشغيلية:[1]IFRS8

1- هدف المعيار: إن أهمية المعايير المحاسبية الدولية وما توفره من دقة وشفافية حين الالتزام بتطبيقها من قبل الشركات، فإن هذه المعايير تقدم خدمة كبيرة للمستفيدين من أعمال هذه المؤسسات، مما يسهل على المستثمرين سهولة فهم القوائم المالية وتحديد توجهاتهم في الاستثمار. وكذلك تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أن هذه المعلومات تُظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب كل قطاع.

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أُسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان القطاع جغرافي أو قطاع أعمال بهدف:

تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية للأداء السابق للمؤسسة.

تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر وعوائد المؤسسة.

تحسين القدرة على فهم واستيعاب كل ما يتعلق بالمؤسسة ككل.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية مثل المركز المالي التدفقات النقدية للخزينة، والجداول الملحقة.

كما يطبق هذا المعيار على المؤسسة المقيدة أدوات حقوق ملكيتها أو الأدوات الخاصة بمديونيتها للتداول العام، وكذلك على المؤسسات التي بصدد قيد أدوات الدين في الأسواق المالية.

1 Dragos Zelinschi, Yves Levant Nicolas Berland, MOTIVATIONS FOR DECOUPLING THE CASE OF FIRST APPLICATION OF IFRS 8,

قارن بين معيار الإبلاغ المالي رقم 8 والمعيار المحاسبي الدولي 14 ؟

تاسعا – محاسبة القوائم المالية الموحدة:IFRS10[1] : القوائم المالية الموحدة واندماج القوائم المالية: حل محل المعيار المحاسبي الدولي 27 القوائم المالية المنفصلة وذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة. كما ألغى التفسير رقم SIC 12

1- هدف المعيار: يهدف إلى عرض القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة التي تسيطر على شركات أخرى تابعة.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء، الإيرادات، التدفقات النقدية، في شكل قوائم مالية موحدة للشركات القابضة التي تسيطر على شركات تابعة، ويتطلب ذلك إعداد قوائم مالية موحدة للشركة الأم والشركات التابعة لها.[2]

قارن بين معيار الإبلاغ المالي رقم 10 والمعيار المحاسبي الدولي 27 ؟

عاشرا – محاسبة العمليات والمشاريع المشتركة:IFRS11[3]: يتناول هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي الترتيبات المشتركة، وحل محل المعيار المحاسبي الدولي 31 الحصص في المشاريع المشتركة

1- هدف المعيار: يهدف إلى توضيح حقوق وواجبات كل طرف في حالة ووجود عمليات أو مشاريع مشتركة بين أطراف مختلفة،

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق على عقود الترتيبات المشتركة إلى توضيح حقوق وواجبات كل طرف في حالة ووجود عمليات مشتركة بين أطراف مختلفة، ويبين المعالجة المحاسبية لذلك، والرقابة المشتركة للعمليات والمشاريع المشتركة.

- العمليات المشتركة: يترتب عن ذلك حقوق والتزامات ناتجة من: الأصول، الخصوم، الأعباء، الإيرادات
- المشاريع المشتركة: يترتب عن ذلك حقوق والتزامات ناتجة من:الأموال الخاصة وما يرتبط بها[4]

1 Voir: AFGES, formation bancaire, Consolidation, IFRS10, IFRS11, IFRS12, IAS27, IAS28

2 La société mère doit préparer des états financiers consolidés en utilisant des méthodes comptables uniformes pour les transactions et événements semblables se produisant dans des circonstances similaires.

3 Voir: AFGES, formation bancaire, Consolidation, IFRS10, IFRS11, IFRS12, IAS27, IAS28

4 Norme internationale d'information financière 11 Partenariats: La présente norme doit être appliquée par toutes les entités qui sont parties à un partenariat, L'objectif de la présente norme est d'établir des principes d'information financière pour les entités qui détiennent des intérêts dans des entreprises contrôlées conjointement (partenariats)

قارن بين معيار الإبلاغ المالي رقم 11 والمعيار المحاسبي 31 ؟

الحادي عشر- محاسبة الإفصاح عن المصالح في كيانات أخرى:[1]IFRS12

1- هدف المعيار: يهدف إلى الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى ومدى تأثير ذلك على مخرجات النظام المحاسبي من خلال مختلف القوائم المالية، والمخاطر الناتجة عنها.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على الكيانات التابعة، الترتيبات المشتركة، الكيانات الزميلة، وكيانات أخرى لها علاقة غير الكيانات التي تخضع لاندماج الأعمال.

يجب الإشارة إلى أن هذا المعيار جاء هذا المعيار كتكملة لمورد في المعاير المحاسبية الدولية: 27 البيانات المالية الموحدة والقوائم المالية المنفصلة والمعيار28 المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة، والمعيار 31 الحصص في المشاريع المشتركة.

قارن بين معيار الإبلاغ المالي رقم 12 والمعايير المحاسبية 27 و 28 و31 ؟

الثاني عشر- محاسبة قياس القيمة العادلة:IFRS13[2]

1- هدف المعيار: يهدف إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة وكيفية القياس بها بدلا من التكلفة التاريخية.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار عند قياس مختلف عناصر القوائم المالية عن طريق القيمة العادلة، وذلك من خلال المستويات والطرائق الآتية:

طريقة التكلفة: نقصد بها التكلفة البديلة وقت العملية.

طريقة السوق:يقصد بها قيمة الأصل في السوق المماثلة.

طريقة القيمة الحالية للدخل المنتظر: يقصد بها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

ويستثنى من ذلك ما يلي: التحويلات والعمليات التي تدخل ضمن الدفع عن طريق الأسهم والتي يتناولها معيار الإبلاغ المالي الثاني IFRS2، عمليات الإيجار التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS17، القيمة القابلة للتحقق في محاسبة المخزونات التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS2، القيم الخاصة بتدني قيم الأصول والتي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS36.

لا تخص إجراءات هذا المعيار العناصر التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر منافع الموظفين IAS19، والعناصر التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS26 محاسبة وتقارير التقاعد.

1 Voir: AFGES, formation bancaire, Consolidation, IFRS10, IFRS11, IFRS12, IAS27, IAS28

2 Blaik Wilson, Jacqui Drew,IFRS13, REVAL, 2102,

يتم قياس القيمة العادلة حسب معيار الإبلاغ المالي على أساس أنها السعر الذي يتم الحصول عليه عند عملية البيع أو دفعه عند تحويل التزام في السوق وعند تاريخ القياس وذلك بين متعاملين اقتصاديين في وقت العملية، وفي ظل شروط تحقيق المنافع الاقتصادية للأطراف المشاركة في السوق.

الثالث عشر– معيار الإبلاغ المالي الحسابات المؤجلة المنتظمة IFRS14[1]

1- الهدف من هذا المعيار[2]: يهدف هذا المعيار إلى تحسين مقارنة محاسبة التقارير المالية للمؤسسات التي تمارس أنشطة تنظيم معدل

2- مجال تطبيق هذا المعيار[3]: يسمح هذا المعيار للمؤسسات التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى بمواصلة العمل بنظامها المحاسبي القديم وذلك خلال فترة معينة، لكن لا يطبق هذا المعيار على المؤسسة التي قامت بإعداد تقاريرها المالية طبقا للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، يمكن تطبق هذا المعيار بداية 2016.

1 http://www.focusifrs.com/menu gauche/actualites phare/iasb/publication de la norme ifrs14 comptesde report reglementaires,

2 L'objectif de cette norme intermédiaire est d'améliorer la comparabilité de l'information financière pour les entités qui exercent des activités à tarifs réglementés.
De nombreux pays ont des secteurs de l'industrie qui sont soumis à la réglementation des tarifs, de sorte que les gouvernements réglementent l'approvisionnement et les prix de certains types d'activité par des entités privées. Il peut s'agir de services publics tels que le gaz, l'électricité et l'eau. La réglementation des tarifs peut avoir un impact significatif sur la date de prise en compte des revenus par une entité ainsi que sur leurs montants.
Les normes IFRS existantes ne fournissent aucune disposition spécifique sur les activités à tarifs réglementés. L'IASB a entrepris un projet visant à examiner les grandes questions en matière de réglementation et prévoit de publier un document à fins de discussion sur ce sujet en 2014. En attendant le résultat de ce projet approfondi sur les activités à tarifs réglementés, l'IASB a décidé d'élaborer la norme IFRS 14 comme une mesure intermédiaire.

3 IFRS 14 permet aux nouveaux adoptants, lorsqu'ils adoptent les normes IFRS, de continuer à reconnaître les montants comptabilisés en application des exigences de leur précédent référentiel comptable en matière de réglementation des tarifs. Toutefois, afin d'améliorer la comparabilité avec les entités qui appliquent déjà les IFRS et ne reconnaissent pas ces montants, la norme exige que l'effet de la réglementation des tarifs soit présenté séparément. Deux exemples illustratifs sont également publiés.
Une entité qui présente déjà des états financiers en IFRS ne peut pas appliquer la norme IFRS 14.
L'application de la norme n'est pas obligatoire, mais si un primo-adoptant des normes IFRS peut appliquer la norme, il doit le faire dans ses premiers états financiers en IFRS ; s'il ne le fait pas, il ne pourra pas le faire ultérieurement. La norme IFRS 14 concerne les entités ayant des activités à tarifs réglementés et ayant enregistré des soldes de comptes de report réglementaires dans leurs états financiers en application de leur précédent référentiel comptable.

الرابع عشر: معيار الإبلاغ المالي: الإيرادات الناتجة من عقود الزبائن IFRS 15[1] :

1- هدف المعيار: حل محل المعيارين، المعيار المحاسبي الدولي رقم عقود الإنشاء- البناءات، والمعيار المحاسبي رقم الإيرادات، وكذلك التفسير رقم برامج ولاء العملاء والتفسير رقم 15 اتفاقيات بناء العقارات، ويهدف هذا المعيار إلى تقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي التقارير المالية حول طبيعة، كمية، وتوقيت الحصول على تدفقات نقدية من خلال العقود مع الزبائن.

2- مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على العقود المرتبطة من الزبائن باستثناء عقود الإيجار، عقود التأمينات، والأدوات المالية، بحيث يوضح الخطوات الضرورية للمعالجة المحاسبية للإيرادات التي لها علاقة برقم الأعمال والناتجة من عقود مع الزبائن والعملاء، و يمكن ان يكون ساري المفعول بداية من سنة 2017.

قارن بين معيار الإبلاغ المالي رقم 15 والمعيارين رقم 11 ورقم 18 ؟

الخامس عشر- المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

تشمل المعايير الدولية للإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة إجراءات إلزامية وأخرى غير إلزامية وتهدف إلى توفير ملعومات حول أداء المؤسسات والتغيرات التي تحدث في المركز المالي كما يتم قبل ذلك تحديد خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور مؤسسة و مجلس المعايير المحاسبية الدولية

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة توفر إطارا مرجعيا مهما عن إعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة بما يناسب بشكل أفضل حجم وملكية عمليات هذه المؤسسات،[3] الأمر الذي يساهم في تحسين حصولها على التمويل. وفي البلدان التي تبنت هذه المعايير وتم تكييف معاييرها الوطنية للمحاسبة مع

1 The objective of IFRS 15 is to establish the principles that an entity shall apply to report useful information to users of financial statements about the nature, amount, timing, and uncertainty of revenue and cash flows arising from a contract with a customer. [IFRS 15:1] Application of the standard is mandatory for annual reporting periods starting from 1 January 2017 onwards. Earlier application is permitted.
IFRS 15 replaces the following standards and interpretations:IAS 11 Construction contracts,IAS 18 RevenueIFRIC 13 Customer Loyalty Programmes,IFRIC 15 Agreements for the Construction of Real Estate,IFRIC 18 Transfers of Assets from Customers,SIC-31 Revenue - Barter Transactions Involving Advertising Service

2 مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المملكة المتحدة، 2009، لمزيد من التفصيل أنظر:
www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm
عد أيضا إلى المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن

3 Exposure Draft, Proposed amendments to the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs®) ,October 2013 ED/2013/9

المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن التبسيط في معايير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة سيوفر الكثير من الجهد المطلوب بشدة. ويرحب البنك الدولي بقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمؤسسات الأعمال المتوسطة الصغيرة. ويوصى البنك باتباع شروط مبسطة في إعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقارير الخمسة والتسعين الخاصة بالتقيد بمعايير وقواعد المحاسبة والمراجعة[1].

أمثلة تطبيقية حول المعايير المحاسبية الدولية :

1. شركة آفاق لجبال عمور اشترت 70 بالمائة من أسهم شركة الوفاق، ونتج عن هذه العملية فرق الاقتناء، هل يمكن اهتلاك فرق الاقتناء حسب المعايير المحاسبية الدولية ؟
2. شركة آفاق لجبال عمور اشترت 75 بالمائة من أسهم شركة الوفاق، ونتج عن هذه العملية فرق اقتناء ايجابي، هل يمكن حساب تدني القيم لفرق الاقتناء حسب المعايير المحاسبية الدولية؟
3. شركة آفاق لجبال عمور اشترت 70 بالمائة من أسهم شركة الوفاق بقيمة 9800 دج، وعملية تقييم الأصول والديون عند تاريخ الاقتناء بلغت 10000دج، ما هو المبلغ الذي يجب أن يسجل به فرق الاقتناء؟ وماهو القيد المحاسبي الضروري لذلك؟
4. مؤسسة رمضاني اشترت معدات بمبلغ 28000 منها 8000 تخص المحرك العمر الإنتاجي الخاص بالمعدات 10 سنوات، والعمر الإنتاجي للمحرك أربع سنوات، أحسب الاهتلاك حسب المعايير المحاسبية الدولية، الاهتلاك المعتمد هو(Approche par composant)
5. تم اقتناء باخرة لنقل البترول بمبلغ إجمالي 10 مليون دولار(تطبيق سعر الصرف الجاري)، وتتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول بقيمة 5 مليون دولار العمر الإنتاجي 20 سنة الجزء الثاني بقيمة 3 مليون دولار العمر الإنتاجي 10 سنة الجزء الثالث بقيمة 2 مليون دولار العمر الإنتاجي 5 سنة، أحسب الاهتلاك حسب المعايير المحاسبية الدولية، الاهتلاك المعتمد هو (Approche par composant)
6. شركة آفاق لجبال عمور تمتلك رخص تجارية قدرها 123490دج، هل يمكن إعادة تقييمها حسب المعايير المحاسبية الدولية ؟
7. تحصلت صيدال على إعانة من الدولة بقيمة 1250000 دج بغرض الحصول على آلات إنتاج تطوير الأدوية، بلغت القيمة السوقية للآلات وقت الشراء 2500000 دج، هل

1 أنظر: مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المعاييرالمحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المملكة المتحدة، 2009.

يمكن تخفيض قيمة الإعانة من قيمة اقتناء الآلات؟ وما هي المعالجة المحاسبية الضرورية، حسب المعايير المحاسبية الدولية؟

8. -محاسب شركة آفاق لجبال عمور سجل مصاريف تكوين المحاسبين في النظام المحاسبي المالي في القيم الثابتة المعنوية، المدير المالي للشركة وعند إقفال الحسابات في نهاية السنة أمر المحاسب بتصحيح الخطأ وإعادة تسجيل هذه المصاريف حسب طبيعتها، كيف يمكن تصحيح ذلك، حسب المعايير المحاسبية الدولية؟

9. -شركة آفاق لجبال عمور قامت باقتناء تجهيزات إنتاج سنة 2013، التسوية تكون كمايلي:

20000 تسدد فورا نقدا، 30000 بعد سنة، 50000 بعد سنتين مع إمكانية الحصول على قرض بقيمة التجهيزات بمعدل 8 بالمائة سنويا، ماهي قيمة التجهيزات ؟ سجل العملية محاسبيا

10. الميزانية بتاريخ 31-12-2011 تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات القوائم المالية التالية:

الأصول	**2010**	**2011**	**الخصوم**	**2010**	**2011**
القيم الجاهزة	60000	90000	دائنون	80000	66000
أوراق قبض مخصومة	14000	18000	قروض طويلة	180000	100000
حسابات الغير	52000	136000	رأس المال	153000	553000
المخزونات	2000	110000	الأرباح المحتجزة	172000	242000
مصاريف مسبقة	12000	8000			
أراضي	140000	90000			
مباني	200000	200000			
اهتلاك المباني	11000	21000			
معدات نقل	136000	386000			
اهتلاك معدات النقل	20000	56000			
مجموع الأصول	**585000**	**961000**	**مجموع الخصوم**	**585000**	**961000**

جدول حسابات النتائج في 31-12-2011

البيان	دائن	مدين
المبيعات	1100000	
تكلفة المبيعات		575000
الربح الإجمالي	525000	
المصاريف التشغيلية		321000
الربح التشغيلي	204000	
الفوائد المدينة		24000
خسائر التنازل عن الأصول		4000
الربح قبل الضريبة	176000	
الضريبة على الأرباح		51000
الربح الصافي	125000	

المعلومات الإضافية: تم بيع الأراضي بالقيمة الدفترية، تم دفع الضرائب والفوائد المستحقة نقدا،

تم اقتناء معدات نقل جديدة بقيمة 332000 دج، وبيع معدات نقل أخرى خلاف الفترة المالية تكلفتها 82000 دج والاهتلاك المتراكم لها بلغ عند التنازل 10000دج، سعر التنازل 68000 دج تم تحصله نقدا.

العمل المطلوب: إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية بالطريقة المباشرة، والطرقة غير المباشرة، وقارن بين الطريقتين.

11- شركة آفاق لجبال عمور قامت باقتناء شاحنة سنة2011 بقيمة 1200 دج، مدة الاستعمال المقدرة 10 سنوات، مع تغيير المحرك كل أربع سنوات بقيمة 200 دج، القيمة المحاسبية بلغت 960 دج، الاهتلاك المتراكم في نهاية سنة 2012 بلغ 240 دج،

(Approche par composant) الشركة طبقت لأول مرة سنة 2012 طريقة الاهتلاك، كيف يمكن إعادة حساب الاهتلاك للشاحنة التي تم شراؤها سابقا طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؟

12- بتاريخ 01 جانفي 2010 اشترت المؤسسة رخصة –Licence– بمبلغ 500000.00، مدة الاستعمال القانونية لهذا الأصل المعنوي قدرت بعشرة سنوات.

في 31 ديسمبر 2012 قدرت القيمة السوقية لهذا الأصل 250000.00 حسب التقدير التكنولوجي،

في 31 ديسمبر 2014 قدرت القيمة السوقية لهذا الأصل 1000000.

العمل المطلوب:

إعداد جدول الاهتلاك قبل تدني قيمة الأصل؛إعداد جدول الاهتلاك بعد تدني قيمة الأصل؛المعالجة المحاسبية حتى 31 ديسمبر 2014.

13- تحصلت مؤسسة على تجهيزات في شكل عقد إيجار، مدته خمس سنوات، مع دفع أقساط سنوية قدرها 17689.85، بدون إمكانية للشراء في نهاية العقد، بمعدل الفائدة 9 بالمائة؛ العمر الإنتاجي المقدر هو خمس سنوات، المؤسسة تطبق طريقة الاهتلاك الثابث، كما يمكن اعتبار أن الأخطار والعوائد مرتبطة باستعمال الأصل.

العمل المطلوب:

هل هذا العقد، هو عقد إيجار بسيط تشغلي، أم عقد إيجار تمويلي؟ أحسب القيمة الحالية لهذا العقد (القيمة الحالية للدفعات)؛ إعداد جدول يتضمن الالتزامات التعاقدية لكل سنة مالية؛قدم المعالجة المحاسبية المطلوبة.

14- تحصلت على البيانات الآتية: القيمة الإجمالية للأصل 150 دج والاهتلاك المحاسبي 50 دج الوعاء الضريبي 150 دج والاهتلاك الضريبي 90دج، الفروقات المؤقتة 40 دج، معدل الضريبة 25 بالمائة، مخصصات المؤونات تجديد الأصل 100 دج ما هو مبلغ الضريبة المؤجلة؟ وما هو الالتزام الضريبي المؤجل؟

الفصل الخامس
آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
على التحليل المالي

مقدمة:

من خلال تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيفية عمل التحليل المالي لتلك القوائم والتقرير عن السيولة والربحية واليسر المالي ومعدلات الدوران الخاصة بالنشاط، وكذلك عن مدى سلامة المركز المالي، وهدا لضمان تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتحليل المالي المتكامل والمتقدم، وكيفية اختيار الإستراتيجية المثلى للتطبيق في المؤسسة لتحقيق الربحية أو لتفادى حدوث الخسائر، وهذا باستعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي والمتمثلة في التحليل الائتماني ومتابعة العملاء وكيفية تحليل القروض وتعثر الديون ومتابعتها، وكيفية تحليل حسابات العملاء ومتابعة تحصيل الديون المستحقة للمؤسسة.أما المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي أثرت بشكل أو بآخر على التحليل المالي يمكن ذكر أهمها في الأتي:

- المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض وتقديم الق اليةIAS1وائم ا لم،
- المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول تدفقات الخزينةIAS7،
- المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر المتعلق بالأصول الثابتة الماديةIAS16،
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون المتعلق بالأصول الثابتة المعنويةIAS38،
- المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر المتعلق بالأصول الثابتة المالية، عقود الايجار التمويليةIAS17،
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة[1]IAS12،
- المعيار المحاسبي الدولي الأربعون المتعلق بالعقارات الاستثمارية IAS40،
- معيار الإبلا غ المالي الدولي الثامن القطاعات التشغيلية IFRS8.
- معيار الإبلا غ المالي الخامس IFRS5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.

---

1 من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، الذي يتضمن ضرائب الدخل المؤجلة، التي يتم التقرير عنها في الميزانية، وما ينص عليه المعيار يتوافق مع المعايير الأمريكية، ورغم ذلك ينبغي الإشارة إلى الفرو قات الموجودة بين هذا المعيار والمبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها وهذا حسب الإيضاح رقم 109، الذي ينص على ضرورة تبويب كافة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة كعناصر غير متداولة في الميزانية.

أولا– أهمية وأهداف التحليل المالي: يهدف إلى تحليل القوائم المالية، قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية؛

بالإضافة إلى متابعة العملاء تحليل مخاطر تعثر العملاء، سياسات تحصيل الديون، نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون. التحليل الائتماني وتحليل الجدارة الائتمانية وقرار الائتمان. استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الائتمان في التنبؤ.

التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.

1- أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ: من خلال التحليل المالي يمكن تقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحالية والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل وهذا التحليل يعتمد بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة.

ثانيا– عرض المعلومات المحاسبية: تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وأخر، إلا أن هناك اختلافات بينها، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى إن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محليا.

ولقد أدى اختلاف تلك الظروف إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر البيانات المالية كالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف، كما أدت تلك الظروف إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف بعناصر البيانات المالية وتفضيل أسس مختلفة للقياس، يضاف إلى ذلك تأثر نطاق البيانات المالية والافصاحات الواردة بتلك البيانات لتحقيق عناصر البيانات المالية، وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس.

ويعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية جاهدة على تضييق نطاق تلك الاختلافات عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، وتعتقد اللجنة أنه يمكن تحقيق المزيد من التوافق عن طريق التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفير معلومات تفيد في

اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتقد مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية بأن البيانات المالية التي يتم إعدادها لتحقيق هذا الهدف تلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها:[1]

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها؛
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم؛
- الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المؤسسة؛
- تجسيد السياسات الضريبية؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم؛
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني؛
- اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات؛
- والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

ثالثا-كيفية تقييم أداء مؤسسة ماليا: بعد أن نحصل على الأرقام الأساسية من الكشوف المحاسبية وما تعنيه هذه القوائم المالية، فإننا نجد أنفسنا نتساءل عن كيفية استخدام هذه الأرقام، ماذا يعني أن الربح الصافي لمؤسسة سونا طراك هو 60 مليار هذه السنة، وماذا يعني أن مؤسسة أخرى حققت أرباحا ضعف الأولى أي 30 مليار؟ هل المؤسسة الأولى أفضل من الثانية؟ هل المؤسستان ناجحتان؟ هل المؤسستان مستقبلهما مزدهر؟ في الحقيقية كل ما عرفناه من هذين الرقمين أن كلا من المؤسستين حققت أرباحا هذه السنة، ولا يمكننا الإجابة على أي من الأسئلة المطروحة، لأننا لا نعرف قيمة استثمارات كلا من المؤسستين حتى نقارن بينهما، ولا نعرف أرباحهما في السنوات السابقة حتى نعرف إن كانت أرباحهما في ازدياد أم لا، كذلك لا نعرف أرباح المؤسسات المماثلة لكل منهما حتى نستطيع أن نقيم أداءهما مقارنة بالمؤسسات المماثلة، هذا يقودنا إلى الطرائق المختلفة لاستخدام القوائم المالية لتقييم أداء المؤسسات، ولكن نحتاج قبل ذلك إلى التعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث، مثل النسب المالية، لما لها من أهمية وقيمة في تحليل القوائم المالية.

---

1 أنظر: محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة، الزقازيق، مصر، 2005

رابعا- التحليل المالي الكلاسيكي: يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لابد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة تشمل الآتي:

1 - المرحلة الأولى: إعادة تصنيف عناصر الميزانية المحاسبية: نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية، وبالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي، فان المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية، وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية، وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعده في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية وبما يمكن أن يسهل له أيضاً القيام بالخطوات الموالية، ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات عناصر الأصول إلى ثابتة ومتداولة.ومكونات الخصوم إلى أموال دائمة وديون قصيرة المدى، نظراً لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك لاستخراج نسب المالية، وكذلك استخراج رأس المال العامل الدائم، وتشمل التعديلات العناصر التالية:

أ- تعديل عناصر الأصول ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ السيولة ومبدأ السنوية في إعادة تصنيف عناصر الأصول حتى يتحصل على كتل متجانسة تساعده في تحقيق أهدافه، بحيث تكون عناصر الأصول بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

أ-1 الاستثمارات وتضم القيم المعنوية (باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس لها قيمة حقيقية في السوق)، الأراضي، تجهيزات الإنتاج مثل المعدات والأدوات وتجهيزات المكتب، تجهيزات اجتماعية، والاستثمارات قيد الانجاز.

أ-2 قيم ثابتة أخرى: تضم بعض العناصر المصنفة متداولة ضمن المخزونات أو الحقوق من خلال الميزانية المحاسبية، ولكن نظرا لطبيعة وظروفها يجب إعادة تصنيفها ضمن القيم الثابتة ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان الذي يبقى لمدة تتجاوز السنة في المخازن، لذلك يعتبر مخزون دائم؛
- سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير، هذان العنصران نظرا لطبيعتهما الطويلة المدى، إلا إذا كانت معطيات تخالف دلك؛
- الزبائن والحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.

ب– تعديل عناصر الخصوم ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ استحقاقية الخصوم ومبدأ السنوية في التفرقة بين الديون الطويلة والمتوسطة المدى من جهة، والديون قصيرة المدى من جهة أخرى.، بحيث تكون عناصر الخصوم بعد التعديلات الضرورية كمايلي

ب–1 الأموال الدائمة: تضم العناصر التالية:

- الأموال الخاصة تشمل حقوق المساهمين أو رأس المال بالإضافة إلى الحسابات الملحقة مثال الأرباح المتراكمة، الاحتياطات... ؛
- الديون الطويلة والمتوسطة المدى.

ب–1 الالتزامات قصيرة المدى وتشمل مختلف الديون قصيرة الأجل التي ينبغي على المؤسسة سدادها خلال السنة، مثل الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب المستحقة...
ج– يسجل فرق إعادة التقدير في حساب خاص به، ومن المفروض أن فرق إعادة التقدير الموجب يخضع للضرائب على اعتبار أنه ربح إجمالي قبل الضريبة.[1]

2- المرحلة الثانية: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة – المقارنة: يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض وبما يمكن أن يساعده في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة من وجهة نظر المحلل المالي، ويلاحظ أن المحلل المالي كلما كان دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة والتي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها.

3 - المرحلة الثالثة : تحليل وتفسير النتائج: من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها وفقا للمراحل السابقة يجب على المحلل المالي أن يقوم بتفسير وتوضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي الموضحة سابقا، في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج.

وتعتبر عملية تفسير النتائج من أهم الأعمال التي يقع على عاتق المحلل المالي القيام بها، حيث أن مجرد استخراج نتائج انطلاقا من العلاقة بين عناصر القوائم المالية، لا يمثل شيئا مهما ومفيدا إذا لم يكن هناك تفسيرا واضحا له وبما يمكن أن يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل المالي في سبيل اتخاذ قراراتها

1 يتوقف هذا على طبيعة إعادة التقدير، هل اختيارية أم رسمية؟ وماهي الجهة التي تقوم بالتحليل المالي؟. وحاليا يعالج إعادة التقدير طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل المؤجلة.

المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والأعمال والنشاطات والسياسات المالية التي قامت بها في أثناء الفترة المالية المعنية بعملية التحليل.

خامسا – تحليل القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية:[1] المعروف في العديد من البلدان الناشئة استخدام الميزانية في شكلها الشائع الذي يشبه حرف T حيث كانت تمثل ميزانا بين الأصول في الجانب الأيمن والخصوم وحقوق الملكية في الجانب الأيسر، إلا أن معايير المحاسبة الدولية تطلبت عرض عناصر محددة كحد أدنى بالميزانية، وقد بدأت بلدان عديدة منها الجزائر بالالتزام بتلك المعايير فقد تضمن قرار وزارة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي الصادر حسب قانون07-11 نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبة الدولية، وهذا مارأينه من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول، والمعيار المحاسبي السابع.

ويعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة(جارية) وغير المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة اصطلاح صافي الأصول المتداولة أو رأس المال العامل[2].

ويتم تبويب وتصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة، بتحديد أصول والتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى ما إذا كانت عناصر الأصول تستنفذ وعناصر الالتزامات تسوى خلال عملية تولد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية للمؤسسة، وهى عادة تمثل متوسط الفترة التي تنقضي فيما بين حيازة المواد الخام التي تدخل في التشغيل وتحقق التدفق النقدي النهائي بالمؤسسة.

1- منهجية التحليل: تعتمد على تحليل القوائم المالية(الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة) المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر لقوائم المالية تظهر بالقيم العادلة[3]، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة، هذه العوامل التي تتوقف على خبرة المستثمرين، مثل السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المؤسسة

1 أنظر: شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي، دار زهران، عمان، الأردن، ط2، 2015
2 أنظر: وليد الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق،الأردن، 2004.
3 لكن يجب مراعاة نص المادة 16 من النصوص التطبيقية لقانون 07-11، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008، (تقيد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة).

ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم، والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة، بالإضافة إلى التدفقات النقدية، وتوزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة.

تعتمد منهجية التحليل المالي على التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية، بالإضافة إلى تحليل الموارد والاستخدامات، عن طريق النسب المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار.

2- تحليل القوائم المالية: تناول كيفية تحليل وتفسير القوائم المالية لأغراض الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتوازن المفترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام تلك الأموال المتاحة.

يمكن القول أن عملية قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، وبناءا على هذا سنحاول عرض الأساسيات المتعلقة بأهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام، والتي جرى العرف على تسميتها بالتحليل المالي والذي هو في الحقيقة تحليل للقوائم المالية، حيث أن مجال التحليل المالي أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية[1] .

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.

3- أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث: عندما يقوم الطبيب الحكيم بتقييم حالة مرضية لشخص ما فإنه يبدأ بتقدير إن كان هذا الشخص مريضا فعلا أم لا؟ ثم يقارن بين نتائج تحاليل المريض ونتائج أمثاله أي الأرقام المعتادة للشخص الطبيعي، والأرقام المعتادة لمن هم في مثل سنه، وكذلك قد يطلب منه إجراء تحاليل على فترات متباعدة لكي يرى إن كانت حالته تتحسن أم لا ؟ هذا هو ما يمكن أن نفعله لتقييم أداء المؤسسات باستخدام القوائم المالية والنسب المستنتجة منها.

1 أنظر: وليد الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي

وبالتالي فالتحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة وممنهجة للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقديم أداء الكيان (مؤسسة، شركة، شخص طبيعي، شخص معنوي، مشروع استثمار) في الماضي والحاضر ونتوقع ما سيكون عليه نتائج الكيان في المستقبل،

فالتحليل المالي يساعد على معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية والكشوف المحاسبية الختامية، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتا في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية وأهداف المحلل المالي، ويمكن لنا تلخيص الأدوات والطرائق الأساسية في تحليل القوائم المالية فيما يلي[1] :

أ- التحليل الأفقي- التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي: والذي يرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يمكن أن نسمي هذا الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل

1Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,2005

الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور وانحدار.

ب- التحليل العمودي- المطلق أو التحليل المالي الساكن: يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها و أجزاءها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية.[1]

يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيء جدا.

كما يطلق أيضا على هدا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية تتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقديات إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، ومنه فان التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.

ت – استخدم أكثر من أسلوب لتحليل أداء المؤسسات: عموما يتم استخدام التحليل العمودي والأفقي ولا يتم الاستغناء بأحدهما عن الآخر، فمثلا قد تكون مؤسسة تعمل في قطاع متدهور جدا ولكنها من أفضل المؤسسات وتحقق أقل خسائر، في هذه الحالة لا يمكننا أن نغفل عن أداء المؤسسة السيء وأنها تحقق خسائر لأن القطاع كله متعثر، وقد نفكر في تغيير نشاط المؤسسة أو تصفيتها أو عدم الاستثمار فيها. وكما ذكرت سالفا فإن

1Wild Etal, McGraw-Hill, 2005,

تحقيق المؤسسة لنسب مالية جيدة ولكنها تقل كثيرا عن متوسط المؤسسات المنافسة يعني أن أداء المؤسسة غير مقبول في ظل اقتصاد السوق وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لذلك فإن استخدام هذه الأساليب والطرائق يعطينا صورة أكثر تكاملا، أما أسلوب مقارنة النتائج بما كان مخططا فهو أمر يختص بإدارة المؤسسة، ولا يتمكن المستثمرين من معرفة هذه الخطط ولا يهتمون أساسا بها.

ث- تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية: إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا لدرجة أن الغالبية تخلط بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية والتحليل المالي الذي هو أعم وأشمل من مجرد تحليل القوائم المالية.

ومهما يكن من أمر فإن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس في الميزانية أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية.

وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:[1]

- تحليل السيولة، نسب السيولة؛
- تحليل الربحية، نسب الربحية؛ تحليل جودة الأرباح
- تحليل النشاط، نسب الكفاءة؛
- تحليل الهيكل التمويلي، نسب الرافعة المالية؛
- تحليل سياسة التمويل
- نسب مالية أخرى.
- النسب المالية في عصر المعرفة وثورة المعلومات[2]

التحليل الأساسي وهو يتضمن استخدام القوائم المالية وتحليلها بالأساليب المختلفة ومن ضمن هذه الأساليب ما يطلق عليه التحليل بالنسب المالية، كما يوجد طرائق أخرى

1 أنظر: وليد نبيه، دراسة حول تحليل القوائم المالية باستخدام النسب، القاهرة، مارس 2006

2 Finance.yahoo.com , et, Finance.google.com , et, www.reuters.com

لتحليل القوائم المالية منها: التحليل المالي المقارن، تحليل الاتجاه، تحليل الحجم المشترك، والتغير النسبي للقوائم المالية:لكن ما هو المقصود بذلك؟[1]

لكن يجب الإشارة إلى أن المحللون الماليون المحترفون يعتبرون أن النسب المالية لا حصر لها وأنها يمكن أن تنتج عن طريق قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية على عنصر آخر، أما الهدف من استخراج النسبة المالية فيحدده المحلل المالي نفسه ويعرف كيفية الاستفادة منه لأغراضه المسطرة.[2]

يمكننا في هذا المقال أن نتطرق باختصار إلى هذه الجزئية من التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومعاني النسب المختلفة بأسلوب مبسط نتمنى أن يفيد المهتمين بهذا المجال.

ج- قراءة وتفسير النسب المالي: بالنسبة للمحلل المالي الناجح فان النسب المالية دون معنى لا قيمة لها، وهو ما يعني أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى المؤسسة، لكن ليس هناك ما يسمى نسب نموذجية لكل المؤسسات، أي أنه لا توجد مؤشرات نمطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو ضعف النسبة، ولكن يتم استخدام مؤشرات للمؤسسات الناجحة في القطاع الذي تعمل به المؤسسة عن نفس الفترة ويتم استخدامه للحكم على النسبة، كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب.

كما يجب المقارنة بالأهداف المحددة سابقا قبل بداية كل سنة تقوم إدارة المؤسسة بوضع أهداف المؤسسة في السنة الموالية ومن ضمنها بعض الأرقام المالية، بعد نهاية السنة فإن إدارة المؤسسة تقوم بمقارنة ما تحقق مع ما كان مخططا لتحديد مناطق الضعف وتحديد أسباب عدم تحقيق بعض الأهداف.

لكن يجب أن يدرك المحلل المالي بأنه لن يجد كل المعلومات في القوائم المالية، فالقوائم المالية تحتوي على أرقام هامة جدا، ولكننا نحتاج أن نحللها في ضوء متغيرات كثيرة مثل تقلبات السوق ودخول منافسين جدد، والبدء في الاستثمار في مشاريع جديدة، ووجود أعباء مالية مؤقتة وغيرها، فمثلا قد تحقق مؤسسة ناجحة خسائر بعد أن كانت تحقق

---

1 لمزيد من التفصيل أنظر: الإدارة المالية، أجين برغام، ترجمة محمود فتوح و عمر عبد الكريم، شعاع للنشر و العلوم، سوريا، 2010

2 Said YOUSSEF,Smail Kabbaj,GEGTION FINANCIERE,pratique de la finance d'entreprises, EDISOFT, CASABLANCA, 2012

أرباحا نظرا لأنها بدأت مشروعا جديدا سوف يؤتي ثماره في السنوات القادمة، كذلك قد تحقق مؤسسة أرباحا نتيجة لحدوث طفرة في الطلب على منتجها، والتوقعات لاستمرار أو انهيار هذا الطلب تحدد نظرنا للأداء المتوقع للمؤسسة في الدورات المحاسبية المقبلة.

ح–كيفية اختيار النسب المالية الأكثر دلالة: يوجد العديد من النسب التي قد يصادفها وتتبادر إلى ذهن المحلل المالي، في ضوء فهم النسب المالية المذكورة، هنا يمكننا فهم فائدة أي نسب مالية، كذلك فإننا قد نستحدث نسب مالية توضح أداء المؤسسة في جانب معين، فمثلا لمعرفة ما إذا كانت مؤسسة ما تنفق على التكوين مثل المؤسسات الأخرى فإننا نقارن ذلك بنسبة مصاريف التكوين إلى صافي المبيعات، وإذا أردنا معرفة ما إذا كان الإنفاق على الإشهار مبالغا فيه فإننا نقارن بين نسبة مصاريف الإشهار إلى صافي المبيعات مقارنة بالمؤسسات المنافسة. لكن يجب الإشارة إلى اختلاف تعريف النسب المالية لأنه يوجد بعض الاختلافات في تعريف النسب المالية مثل استخدام نسبة المديونية حسب قيمتها في الميزانية، عند استخدام نسب مالية من موقع ما ومقارنتها بنسب مالية من مصدر آخر، فيجب التأكد من أن النسب المالية محسوبة في كلتا الحالتين بنفس الأسلوب حتى تكون المقارنة مقبولة وذات دلالة.

خ– استخدم النسب المالية التي تؤثر على قراراتك كمحلل مالي: انطلاقا من أهداف المحلل المالي تكون بعض الأرقام والنسب المالية أكثر أهمية من غيرها، فإن كنت بنك ستقرض هذه المؤسسة فإنك تهتم بنسب السيولة، وإن كنت تفكر في شراء أسهم فإن المحلل المالي يهتم بنسب الربحية ونسب القيمة السوقية أكثر من النسب الأخرى، وإن كنت تقوم بمقارنة مؤسستك بالمنافسين فإنك تهتم بمعظم النسب، وإن كنت تهتم بمقارنة أداء المؤسسة في العمليات الأساسية مثل الإنتاج، فإنك تهتم بنسبة هامش مجمل الربح، لذلك فإن لا يلزم تحليل جميع الأرقام وجميع النسب في كل تحليل مالي، وإنما يتم تحليل الأرقام والنسب ذات العلاقة حسب أهداف المحلل المالي، وماهي الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي، هل هي أطراف خارجية مثل البنوك أو مؤسسات منافسة، أم أطراف داخلية مثل إدارة المؤسسة.[1]

د– أهمية تحليل القوائم المالية في البورصة: ومن وسائل حماية المتعاملين بالبورصة إلزام جميع المؤسسات بالانتهاء من إعداد ومراجعة ونشر القوائم المالية السنوية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، وقيام مراجعي الحسابات بمراجعة نشرات طرح الأوراق

1 Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,2005

المالية وفقا لقواعد المحاسبة والمراجعة الدولية وضرورة تضمين تقرير مراقب الحسابات شهادة واضحة عن صحة ما ورد بنشرة الطرح وتحفظاته في حالة وجودها، وإنشاء صندوق تأمين المتعاملين في مجال الأوراق المالية ضد المخاطر غير التجارية وصندوق ضمان التسويات المالية لمراكز المتعاملين في الأوراق المالية. وتعتبر قرارات الاستثمار ومزيج التمويل وسياسة توزيع الأرباح، تؤثر كلها على قيمة أسهم المؤسسة، وبالتالي يكون من المهم جدا معرفة العوامل التي تحدد سعر السهم واتجاهاته سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.[1] يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية مهما للمؤسسات وخاصة المسعرة في البورصة بحيث:

د-1 من حيث الاطمئنان على المؤسسة والاستمرارية والاتجاه إلى النمو وتحقيق أرباح، أو من حيث التدهور وتحقيق خسائر ثم الفشل.

د-2 يحدد التحليل المالي حالة النشاط من حيث المنافسة، أو القطاعات التي تنتمي لها المؤسسة مثل المؤسسات المماثلة لها في الحجم والسياسيات الاقتصادية، فإذا كانت المؤسسة تحقق معدل ربح أعلى من هذه المؤسسات، فهي مؤسسة ناجحة وإذا كانت هذا المعدل يتجه للنمو منذ سنوات فهي مؤسسة قوية.

د-3 التحليل المالي يحدد مدى تأثير السهم بالعمليات والقرارات والسياسات المالية التي تتبعها المؤسسة.

د-4 التحليل المالي للقوائم المالية يوضح مدى الصلابة في ارتفاع سعر السهم للمؤسسة هل هي حقيقية متأثرة بقوتها أو أنها هشة ناتجة من عمليات المضاربة غير.

د-5 في حالة هبوط سعر السهم مع مؤسسات ناجحة وقوية، يتم اتخاذ القرار بالبيع أو لا، لأن هذا السعر ليس حقيقي، فالحقائق المالية المستخرجة بالتحليل المالي لقوائم المؤسسة على مدار سنوات تعطي فكرة بأن المؤسسة والنشاط التي تنتمي له يحقق أرباح.

د-6 التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة على مدار عدة سنوات لمؤسسة ما، مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها يعطي فكرة على مدى قوة أو ضعف المؤسسة، وان سعر السهم المعروض أو المتداول في البورصة قيمته عادلة أم أنه مبالغ فيه.

1 هيئة الأوراق المالية، ندوة حول تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق المالية، الفرج للاستشارات، أبو ظبي، دبي، سبتمبر 2006.

4- مجالات التحليل المالي الحديث

أ- التحليل الاستثماري: يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكلة الأموال الدائمة ومعرف مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والمدى القصير (السيولة)؛

ب- التحليل الائتماني: يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية،...) وعلاقته مع المقترض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم؛

ت- تحليل الاندماج والشراء: يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما؛

ث- تحليل تقييم الأداء:يشمل تحليل الربحية أو المر دودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو؛

أ- التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتجي ضروريا لكل مؤسسة تريد و ترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع والخدمات. والتحليل المالي يعتبر من الوسائل و الأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتجي.[1]

5- التحليل الشمولي للمؤشرات المالية

أ- نسب السيولة

وهى نسب قياس القوة المالية التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كالأصول المتداولة دون تحقيق خسائر[2]. ويمكن أن نجد النسب التالية:

أ-1 نسبة التداول أو نسبة السيولة العامة: إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الالتزامات المتداولة فإن هذا يبين أن هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من واحد دل ذلك على وجود أصول متداولة لدى

1 هيئة الأوراق المالية، تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق المالية.

2 IASC, International accounting standard, Presentation of Financial Statements, London, August 1997

المؤسسة تمكنها من سداد الالتزامات من ديون ومستحقات متأخرة على المؤسسة، ويرى البعض أن هذه النسبة يجب أن تكون الأصول المتداولة تغطي مرتين الخصوم المتداولة حتى تكون مقبولة، لكن مع مراعاة نشاط المؤسسة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

إلا أننا نعود للإشارة إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ بدون تفسير واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للمؤسسات الناجحة في نفس النشاط، وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالعناصر الأخرى.

أ-2 نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع: تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداولة المتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى. كما تسمى من طرف البعض بنسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة [1]. **وتحسب من خلال العلاقة التالية:**

1 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة / الخصوم المتداولة

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

هذه النسبة مشابهة لمعدل التداول غير أنها تستثني المخزونات على أساس أنها تحتاج وقتا لتحويلها إلى سيولة نقدية، من هنا ظهرت أهمية معدل التداول السريع، لأنه لا يأخذ في الاعتبار المخزون، وبالتالي يعطي ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

أ-3 نسبة النقدية أو السيولة الحالية: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهى تعطى مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة المدى، تحسب انطلاقا من العلاقة التالي:

النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة

وتعتبر الأصول المعادلة للنقديات أو شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة.

ب- نسب الربحية أو المر دودية: وهي النسب التي يقاس من خلالها مرد ودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح. ومن بين هذه النسب ما يلي:

ب-1 نسبة هامش الربح الإجمالي: وهو يمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، بحيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالي:

النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك.

ب–2 نسبة هامش الربح الصافي: هذه النسبة تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات، يمكن ملاحظة هامش الربح الإجمالي قد يكون عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض، وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل المؤسسة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المؤسسة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالي:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع،كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية.

ب– 3 نسبة العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على حقوق المساهمين[1]:

تسمى نسبة المر دودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية أو المر دودية المستخدمة حيث أنه بناءا على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة)[2]

1 تمثل حقوق المساهمين أو حقوق الملكية قيمة الأسهم المملوكة للمساهمين في المؤسسة وهى تتكون عادة من (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)بمعن أنها تعبر عن الأموال الخاصة.

2 ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر المساهمين ما يوازى معدل العائد الخالي من الخطر مضافا إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى، ويعتبر معدل العائد الخالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة 100% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك=

ب–4 معدل العائد على الاستثمار: تسمى نسبة مرد ودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة تجاوز السنة،كما تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهى العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازى تكلفة الأموال على أقل تقدير.

وتكون تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لعناصر التمويل، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة المؤسسة في إدارة الأموال المستثمرة.وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / إجمالي الاستثمار

ويتكون إجمالي الاستثمار من رأس المال العامل الدائم بالإضافة إلى إجمالي الأصول طويلة الأجل، أو من مجموع حقوق الملكية بالإضافة القروض طويلة الأجل، أو بمفهوم آخر الأموال الدائمة. هناك من يرى انه يجب حسابها عن طريق: (النتيجة + الفوائد على رأس المال)/الأموال الدائمة.[1]

ب– 5 نسبة العائد على إجمالي الأصول: وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على الأموال الدائمة، حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى، معدل العائد على الأصول يقاس من خلاله قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات، إلى غير ذلك من الموجودات، وربما يتبادر إلى الذهن أن بعض الأنشطة تحتاج أصولا أكبر من غيرها، ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين مؤسستين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك، ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس المؤسسة

=العائد، وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزينة كمعدل عائد خالي من الخطر في ظل معدل تضخم يساوى صفر، أما في حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الإسمى الخالي من الخطر ويتم حسابه كما يلي: (1 + معدل العائد الخالي من الخطر) (1+ معدل التضخم) - 1

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر عادة إلى مخاطر الأعمال؛ مخاطر التمويل؛ مخاطر السيولة. وتنقسم المخاطرة بوجه عام إلى جزئيين، أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والأخر يرجع إلى المؤسسة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل المؤسسة.

ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى معامل المخاطرة المنتظمة.

1 أنظر: ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص: 58

من دورة محاسبية إلى أخرى، أو أن نقارنه بالمؤسسات المماثلة من حيث طبيعة النشاط.وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول أخر المدة)/2، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.

ت- نسب النشاط أو التشغيل: تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط أو نسب قياس إدارة الأصول، وهي النسب التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة. ومن بين هذه النسب مايلي:

ت-1 معدل دوران الأصول الثابتة: وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة. وتحسب من العلاقة التالية:

المبيعات / الأصول الثابتة

ت-2 معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون وهي متوسط بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة وهي 360 في حالة سنة كاملة على معدل دوران المخزون،كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات وتحسب بالعلاقة التالية:

تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزونات

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسيه كبيرة يمكن الاستفادة منها.

ت– 3 معدل فترة التخزين: ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءاً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه. وتحسب بالعلاقة التالية:

360 **يوم / معدل دوران المخزون**

ت–4 معدل دوران إجمالي الأصول: توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة. تحسب من العلاقة التالية[1] :

المبيعات / متوسط إجمالي الأصول

ت– 5 معدل دوران المدينين:

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

المبيعات الآجلة(الزبائن+أوراق القبض) / متوسط حسابات المدينين

ت– 6 معدل دوران الدائنين

ويجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين. وتحسب بالعلاقة التالية:

1 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 564

المشتريات الآجلة(الموردين + أوراق الدفع) / متوسط حسابات الدائنين

ت–7 متوسط فترة التحصيل: وهو معدل دوران حسابات المدينين أو معدل دوران المبالغ تحت التحصيل، وتحسب من العلاقة التالية:

إجمالي حسابات المدينين /متوسط المبيعات اليومية

متوسط المبيعات اليومية يمثل صافى المبيعات السنوية /360[1]

وهى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد، حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المؤسسة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على المؤسسة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدى إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط الحسابات المدينة. وبالتالي يمكننا حساب متوسط فترة التحصيل بالأيام كما يلي:

عدد أيام الفترة (360 في حالة عام كامل) /معدل دوران المبالغ تحت التحصيل

هذه النسبة تبين قصر أو طول فترة التحصيل، مع ملاحظة أن طول فترة التحصيل لا ينم بالضرورة عن فشل إداري لأن بعض المؤسسات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو على أقساط وذلك يعتبر تشجيع للعملاء على الشراء.

ت– 8 متوسط فترة السداد: وهى الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة، وطول هذه المدة في مصلحة المؤسسة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر المؤسسة في صورة المتعثرة في السداد. وتحسب بالعلاقة التالية :

إجمالى حسابات الدائنين / متوسط المشتريات اليومية

متوسط المشتريات اليومية تمثل صافى المشتريات السنوية /360يوم.

1 عدد أيام السنة التجارية هو 360 يوم.

ث- نسب قياس الرافعة المالية أو نسب قياس الاقتراض

وهي النسب التي يقاس من خلالها مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في التمويل، وتسمى بنسب المديونية أو الدين، وتشمل النسب التالية:[1]

ث-1 إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض: وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات وبين مجموع الأصول، هذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول، بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين. وتحسب من خلال العلاقة التالية [2] :

إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول

ث-2 الالتزامات إلى حقوق الملكية أو نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين:

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية، وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

إجمالي الأموال الخاصة/ إجمالي الالتزامات

كما يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

هذه النسبة تبين مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ث-3 معدل تغطية الفوائد بالأرباح: وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات، باستخدام الأرباح، بمعنى عدد مرات تغطية الأرباح لفوائد الديون، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة.

وتحسب من خلال العلاقة التالية:

---

1 أمين السيد أحمد لطفي، ص 564

2 يمثل مجموع الخصوم إجمالي الالتزامات (مجموع الديون)+ الأموال الخاصة (غير أن هناك من يعتبر أن مجموع الخصوم هو نفسه إجمالي الالتزامات على اعتبار أن الأموال الخاصة تمثل التزام طويل المدى اتجاه المساهمين)

الربح الإجمالي / الفوائد على الديون

ث- 4 الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل:

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الديون طويلة المدى / رأس المال العامل

ج – نسب الأسهم، توزيع الأرباح و قياس القيم السوقية

ج-1 معدل الربح الموزع للسهم أو نسبة الأرباح الموزعة للسهم الواحد: وهي نسبة الأرباح السنوية الموزعة لكل سهم إلى قيمة السهم السوقية، هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد النقدي الدوري، لنفترض أن مستثمرا يريد أن يشتري أسهما لكي يحصل على عائد سنوي لا يقل عن قيمة معينة، في هذه الحالة فإن معرفة هذه النسبة يؤثر على قراره بشراء السهم أو عدم شرائه. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو الأرباح الموزعة /عدد الأسهم

ج-2 نسبة توزيع الأرباح: وهي نسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي، هذه النسبة توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح. وتحسب من خلال العلاقة التالية:[1]

الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية

ج-3 معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد: وهي تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع والمحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم، كلما كان المستثمرين في البورصة يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة من دورة محاسبية إلى أخرى، كلما ازدادت هذه النسبة. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم

ج-4 نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية: هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناء على ما يملكه هذا السهم من

1 Securities& Commodities Authority, financial analysis general framework, Al fraj consulting, W.LL,2006,p:115

حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية المؤسسة مستقبلا أم لا وهي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم

ج-5 معدل دوران الأسهم: يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية (فترة معينة). وتحسب من خلال العلاقة التالية:

عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية/ عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية

سادسا-تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة:

1- المؤشرات المساعدة في الحكم على أوضاع المؤسسة: نجد أن جدول التدفقات النقدية يحتوي على بعض المؤشرات التي يمكن أن تساعد المحلل المالي في الحكم على أوضاع المؤسسات، ومن أهمها أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة على قدرة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية.

كذلك فان التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

من خلال تحليل التدفقات النقدية التي يمكن أن يساعد في الإجابة عن التساؤلات التالي:هل المؤسسة قادرة على دفع أرباح الأسهم ؟هل المؤسسة قادرة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى لو انخفضت أنشطتها التشغيلية ؟ ما هو النقد الحر الذي تستطيع أن تستخدمه المؤسسة في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة سيولة المؤسسة؟[1]

1 أنظر لمزيد من التفصيل:
- السيد أحمد عبد الناصر شحدة، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، 2008.
- شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي، دار زهران، الأردن، 2015.

كما ينبغي الأخد بعين الاعتبار مجموعة من العوامل عند القيام بتحليل جدول التدفقات النقدية، بحيث يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمؤسسة، فعلى سبيل المثال نجد المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج المالي يجب أن تزيد تدفقاها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية. أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإهما تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المؤسسة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن جدول التدفقات النقدية للخزينة لأهما نشاطات غير نقدية مثل إصدار الأسهم والسندات لشراء الأصول؛ استبدال الأصول الثابتة؛ وتحويل السندات إلى أسهم عادية.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة والتي تمثل التدفقات النقدية الخارجية، فمثلا إذا اتبعت المؤسسة طريقة الوارد أولاً صادر أولا في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار، وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح، وبالتالي سيترتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة، وهذا ينطبق على طرائق الاهتلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح، وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة. ويمكن للمحلل المالي الاستعانة ببعض المؤشرات والتي تعتبر مؤشرات وكدلائل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية ومن أهمها:

- إذا كان معدل الزيادة في المبيعات أقل من معدل الزيادة في المدينين والمخزون، يعني ذلك يدل ان هناك مشاكل في تحصيل الديون من الزبائن.
- إذا كانت نسبة انخفاض المخزون أقل من نسبة انخفاض حسابات الدائنين، يعني أن هناك تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكل في السيولة.

- إذا كانت نسبة الزيادة في الخصوم المتداولة الأخرى أكبر من نسبة الزيادة في المبيعات، هذا يعني أن هناك صعوبات تواجه المؤسسة في مجال التسويق والبيع، ومنه ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.
- إذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالب وبشكل مستمر هذا قد يكون بسب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل.
- إذا كانت زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، هذا يدل على إ ضعف الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- إذا كانت الزيادة في عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات، هذا يمكن أن يكون مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل.
- إذا كان الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، هذا يعتبر مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الأجل نظرا لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.

3- النسب و المؤشرات المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة:[1]

توجد العديد من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة والتي تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرارات. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب والمؤشرات المالية والتي يتم استنتاجها من هذه القائمة يمكن تصنفها إلى مؤشرات ونسب **لتحليل السيولة**، نسب **لتحليل جودة الأرباح**، ونسب **لتحليل سياسة التمويل**، كما يلي:

1- مؤشرات تقييم جودة الأرباح: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة واستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة مايلي:

1 أنظر: شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للابلا غ المالي، دار زهران، الأردن، 2012.
– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، درا الميسرة، عمان، 2009.
–السيد أحمد عبد الناصر شحدة، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، 2008.

أ- نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي:

التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي/الاحتياجات النقدية الأساسية[1]

توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

ب- نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

توضح هذه النسبة قدرة وظيفية الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.

كما يمكن حساب النسبة بعد اقتطاع الفوائد والضرئب وهي توضح قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب.

ج- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

د- نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات:

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات

2 - **مؤشرات تقييم السيولة:** من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة مايلي:

1 تشمل الاحتياجات النقدية الأساسية المصاريف التشغيلية النقدية، فوائد مدينة، مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل، النقص في الدائنين، إطفاء السندات

أ- نسبة تغطية النقدية:

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية[1]

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

ب- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / فوائد الديون

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

ج- نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية

3- مؤشرات تقييم سياسات التمويل: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة لتقييم سياسة التمويل في المؤسسة مايلي:

أ- نسبة التوزيعات النقدية:

التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[2]

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، وارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

1 تمثل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية: الديون والقروض المستحقة الدفع؛ لدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي؛المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة؛ وتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

2 يمكن حساب نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية:صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

ب- نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:

المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

ج- نسبة الإنفاق الرأسمالي:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي[1] / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم

4- نسب ومؤشرات مالية أخرى

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية /(استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، وكل ما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلات تتعلق بالسيولة.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل

.

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماها طويلة الأجل.

1 يقصد بالإنفاق الرأسمالي الحقيقي الزيادة في الأصول الثابتة

– **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:** وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافي من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية. يمكن أن تستخدم المؤسسة الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

– **التدفقات النقدية الحرة: وتحدد بالعلاقة التالية،**

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح)

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية.

– **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:**وتحدد بالعلاقة التالية،

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة[1]

1 محمد مطر وآخرون، 2005، ص 67

– **نسبة الإنفاق الرأسمالي أو تمويل حيازة الأصول الثابتة**:وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة عقلانية في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

سابعا– دراسة التوازنات المالية للمؤسسة: بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بواسطة النسب، فانه يمكن دراسة التوازنات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال العاملة وخاصة ما يتعلق بعناصر الميزانية.

أ– الميزانية: ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربعة كتل رئيسية. ومنه فان التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.

ب– رأس المال العامل: يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال. **أو** يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.

كما يمثل رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسميه ثانيه هي صافي رأس المال العامل، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :رأس المال العامل يساوي أموال الدائمة – أصول الثابتة.
- **من أسفل الميزانية:**يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي: رأس المال العامل يساوي أصول متداولة –الخصوم المتداولة

ت – مفاهيم أساسية لرأس المال العامل واحتياجاته

ت–1 صافي رأس المال العامل يمثل صافي رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة أو يمثل الفرق بين الخصوم ذات طبيعة طويلة المدى بما فيها حقوق المساهمين والأصول ذات الطبيعة طويلة المدى، كما انه الجزء من الموجودات المتداولة الممولة بالتمويل طويل الأجل. يحسب وفقا للعلاقة التالية:

أموال دائمة – أصول ثابتة، أو أصول متداولة –الخصوم المتداولة

تحليل لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر **ثلاثة فرضيات:**

- أصول متداولة تساوي الخصوم المتداولة و المتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى و هو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.
- أصول متداولة أكبر من الخصوم المتداولة، وهدا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال،
- أصول متداولة أقل من الخصوم المتداولة وهدا يعني أن رأس المال العامل الدائم سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هدا يدل أيضا على هناك جزء

من الاستثمارات ممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهدا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

ت–2 رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة يمثل إجمالي الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ت–3 رأس المال العامل الخاص: يمثل العلاقة التالية: رأس المال العامل الدائم ناقص الديون طويلة الأجل، أو الأموال الخاصة ناقص القيم الثابتة.
إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

ت–4 رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية: الديون قصيرة الأجل مضاف إليها الديون طويلة الأجل أو رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص أو مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

ت–5 احتياجات رأس المال العامل: تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى(باستثناء السلفات المصرفية) من جهة ثانية،

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة دون القيم الجاهزة، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصير الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية. ويحسب كالتالي:

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية)

ت-6 الخزينة: هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة(باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات:

إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

وإذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فان الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل، فان الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل:

- تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

ويمكن أن يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات.
- تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين.

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

ث- **مشكلة إدارة رأس المال العامل:** تأتي أهمية إدارة رأس المال العامل من خلال النقاط التالية:

ث-**1**- المبادلة بين المخاطر والربحية وذلك بمعرفة، العائد وخطر السيولة؛

ث-**2**- تحديد طبيعة التمويل، وذلك بالوقوف على مقدار ومعرفة رأس المال، والاقتراض طويل الأجل و الاقتراض قصير الأجل؛

ث-**3**- إدارة الموجودات المتداولة ترتكز على الموازنة بين الربحية من جهة والسيولة والمخاطر من جهة أخرى؛

ث-**4**- العلاقة عكسية ما بين الربح وحجم مجموعة الموجودات المتداولة؛

ث-**5**- العلاقة عكسية ما بين حجم الموجودات المتداولة ومخاطر السيولة وعمليه تحديد طبيعة التمويل لرأس المال العامل ما بين قصير الأجل وطويل الأجل.

ج- العلاقة التبادلية بين الربحية والسيولة،

ج-**1**- هدف إدارة رأس المال العامل يتمثل في الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة؛

ج-**2**- يعتمد تقيم وضع رأس المال العامل على عمليه المبادلة بين الربحية من جهة والسيولة والمخاطر الأخرى؛

من جهة ثانية؛

ج-**3**- مقدار صافي رأس المال العامل له تأثير مباشر على مستوى الربحية والمخاطر في المؤسسة.

ح- **قيا س الربحية:** تمثل العلاقة بين الإيرادات - جميع الأعباء.

خ- قياس المخاطر:

خ-**1**- يتم قياس المخاطر التي تمر بها المؤسسة من واقع حالة العسر المالي وتكون غير قادرة على مواجهة الأعباء؛

خ-**2**- **أن** تكون استحقاقات الموجودات المتداولة لا تتوافق مع استحقاقات المطلوبات المتداولة بمعنى عدم كفاية الموجودات المتداولة للوفاء في الالتزامات المتداولة؛

خ-**3**- أن لا يكون لدى المؤسسة السيولة الكافية لدفع الديون المستحقة؛

خ-**4**- أن تكون هناك مخاطر الميزانية تفوق الموجودات المتداولة وقدرة المؤسسة.

د- علاقة رأس المال العامل والمخاطر والربحية: تكون العلاقة بين صافي رأس المال العامل والمخاطر والربحية كما يلي:

د-1- إذا زاد صافي رأس المال العامل فان المخاطر تكون أقل والربحية أقل؛

د-2- إذا نقص رأس المال العامل فان المخاطر تتزايد والأرباح تتزايد.

7- كيفية قراءة وتحليل نتائج التحليل المالي: يمكن قراءة وتحليل النتائج التحليل من خلال الأطراف التي لها علاقة والمعنية بالتحليل المالي، بحيث:

الأطراف المعنية بالتحليل المالي: [1]

أ- المستثمرون الحاليون والمحتملون: يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير، وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكلي للمؤسسة، ومقارنة وضعية المؤسسة بالمؤسسات المماثلة، وهدا بهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر دلك على الأرباح وقيمة الأسهم؛

ب - المساهمون أو الملاك: يعتبر المساهمون مسؤولين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المؤسسة، من حيث تصحيح الأداء ورقابته وتنفيذ الخطط والموازنات؛

ت - الدائنون: يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى ربحية المؤسسة وهيكلها المالي، ومعرفة مصادر الأموال، والسياسات السابقة التي انتهجتها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المالية، ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛

ث- وسطاء الأوراق المالية:يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة؛

ج - إدارة المؤسسة: تقريبا نفس اهتمامات المساهمين وأصحاب حقوق الملكية؛

ح - العاملون في المؤسسة: من أجل معرفة والحكم على كفاءة وفعالية الانجاز، مما يؤثر على مستوى الإنتاجية وغيرها؛

خ- المصالح الحكومية: ممكن أن تكون لها أهداف عديدة تختلف باختلاف الأطراف فقد تكون مصلحة الضرائب، وقد تكون أهداف ذات صبغة رقابية من طرف الحكومة.؛

د- المحللون الماليون المختصون: هناك مؤسسات مختصة في التحليل المالي والفني، تقوم بهده العملية إما بمبادرة من هده المؤسسات أو بناءا على طلب من المؤسسات المعنية.

---

1 Securities& Commodities Authority, financial analysis general framework,p:25

تطبيقات شاملة:

تطبيق 1: تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات القوائم المالية التالية:

جدول حسابات النتائج في 31-12-2012

البيان	دائن	مدين
المبيعات	445000	
تكلفة المبيعات		232500
الربح الإجمالي	212500	
المصاريف التشغيلية		110500
الربح التشغيلي	102000	
الفوائد المدينة		6000
خسائر التنازل عن الأصول		1000
الربح قبل الضريبة	95000	
الضريبة		32500
الربح الصافي	62500	

الميزانية بتاريخ 31-12-2012

الأصول	2011	2012	الخصوم	2011	2012
الأراضي	35000	22500	رأس المال	30000	110000
المباني	100000	100000	الأرباح المحتجزة	68000	103000
الاهتلاك المتراكم	5500-	10500-			
المعدات	34000	96500	السندات	75000	55000
الاهتلاك المتراكم	5000-	14000-	الدائنون	20000	16500
مصاريف مقدمة مسبقا	3000	2000			
المخزونات	0	27000			
حسابات الغير	13000	34000			
الحسابات المالية	18500	27000			
مجموع الأصول	**193000**	**284500**	**مجموع الخصوم**	**193000**	**284500**

العمل المطلوب

- ❖ **إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**
- ❖ **حساب نسب التدفقات النقدية التي تبين الأتي:**
  - تقييم سيولة المؤسسة وكفاية التدفق النقدي؛
  - نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية إذا كانت قيمة السهم 10 دج
  - كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل الرئيسية؛
  - قدرة المؤسسة على تغطية فوائد الديون؛
  - قدرة الأرباح المحققة للمؤسسة على توليد التدفقات النقدية ؛
  - مقدار ما استهلكته النفقات الرأسمالية من التدفقات النقدية؛
  - قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح.

يتم إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة انطلاقا من ميزانيتين متاليتين وحسابات النتائج،[1]

تطبيق 2: العمل المطلوب: تم تعينك مدير مالية بمؤسسة فندقية ذات خمس نجوم بالجزائر، وطلب منك مجلس الإدارة إعداد تقرير تبين الوضع المالي للفندق وما يجب القيام به، وذلك من خلال توضح ما يلي:

- تعد النسب المالية مفيدة لكل من الإدارة، المقرضين والمستثمرين، لكن هل ينظر كل من هؤلاء إلى النسب بنفس الطريقة ؟
- دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات المالية الأكثر دلالة للفندق،
- أحسب النسب المالية التي تتعلق بآراء المستثمرين المحتملين حول أداء الفندق في الماضي ومستقبله.

- **حساب نسب التدفقات النقدية التي تبين مايلي:**

مؤشرات تقييم سياسات التمويل، مؤشرات تقييم السيولة، ومؤشرات تقييم جودة الأرباح وضح الفرق بين نتيجة المحاسبة العامة من خلال حسابات النتائج وصافي التدفق النقدي من خلال جدول التدفقات النقدية للخزينة في نهاية السنة المالية؟

1 لمزيد من التفصيل أنظر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

القوائم المالية للمؤسسة فندقية: الميزانية أصول

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات الإطفاء	القيمة المحاسبية الصافية	السنة السابقة
قيم ثابتة معنوية	50488939,40	37759324,04	12729615.36	20293662.93
قيم ثابتة مادية	5024718 154,84	3079011 242,06	1945706912.78	2083217066.01
قيم ثابتة قيدالانجاز	6762729752,73		6762729752.73	3443785638.34
قيم ثابتة أخرى	7720224.46		7720224.46	4581220.66
قيم ثابتة مالية	193845211,48	170212500,00	23632711.48	172235546.34
ضرائب أصول مؤجلة	175579793,03		175579793.03	10244821.11
المخزونات	310967997,71	1358602,81	309609394.90	309615383.63
الزبائن	234104711,35	120907047,37	113197663.98	363479999.68
مدينون آخرون	47190816,39	286500,00	46904316.39	421238473.61
ضرائب	105787636,76		105787636.76	156226322.83
حقوق أخرى	1009432,34		1009432.34	91961.66
حسابات مالية أخرى	300000000,00		300000000.00	300000000.00
الخزينة	1070248.062,17	6952423,43	1063295638.74	1334638239.01
المجموع	14284390732,66	3416487 639,71	10867903092.95	8619648335.81

الميزانية خصوم

الخصوم	2011	2010
الأموال الخاصة		
رأس المال	1500000000.00	1500000000.00
علاوات والاحتياط	2354979857.46	2354979857.46
النتيجة	-575872544.49	112752335.58
محول من جديد	-127678413.82	-73632749.57
رأس مال نانج من الانتقال من PCN/SCF	96046460.51	50035338.30
قروض	5776373263.25	2683419617.41
قروض من الخزينة	38910111.00	38910111.00
كفالات مدفوعة	10445615.10	11816015.36
ضرائب خصوم مؤجلة	22221817.82	22223410.02
مؤونات و إيرادات مقدمة	201600132.77	217891069.55
الموردين	617304506.70	226948114.65
ضرائب	38782726.62	146364166.76
ديون أخرى	890389243.70	1303540732.96
خزينة سالبة	24400316.33	24400316.33
مجموع الخصوم	10867903092.95	8619648335.81

جدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة

البيان	إحالات	2011	2010
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن		357942018.60	1442652526.21
مبالغ محصلة أخرى		187661188.59	374179400.45
المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين		-323533962,95	-705907725,29
مبالغ أخرى مدفوعة للغير		-368201588,07	-692690960.70
فوائد و مصاريف مالية مدفوعة		-50680080,77	-14150684,70
ضرائب مدفوعة على النتيجة		-571832,68	-192910223,22
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية		-197384257,28	211172 332,75
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية		-	-
صافي تدفقات الخزينة للنشاطات التشغيلية		**-197384257.28**	**211172332.75**
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة		-3035393956.38	-2262980048.39
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة		4 146995,69	2 809247,70
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية		-625000.00	-
فوائد محصلة من التوظيفات المالية		15000000,00	12000000,00
حصص وأقساط مقبوضة من النتائج		87500,00	87500,00
صافي تدفقات الخزينة للنشاطات الاستثمارية		**-3016784460,69**	**-2248083300,69**
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			
حصص و توزيعات أخرى		-148008665.00	-159877545.00
تحصيل قروض		3270000000,00	1738910111,00
تسديد الديون وقرض أخرى		-177046354.16	-44261588.54
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية		2944944980,84	1534770977,46
مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة		-2118863,14	-5719460,55
تغير الخزينة خلال السنة المالية		-271342600,27	-507859451,03
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة		1615607719,51	2118097373,71
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة		1344265119,24	1610237922,68
الخزينة خلال السنة المالية-صافي التدفق النقدي للسنة المالية		-271342600,27	-507859451,03
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		؟	؟

حسابات النتائج

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	2010
رقم الأعمال		107093701.08		1159110003.58
استهلاكات الدورة	115185 062,43			290 956840,10
القيمة المضافة للاستغلال		**8 091 361.35**		**868153163.48**
- مصاريف المستخدمين - ضرائب ورسوم	406704 905,86 9891383,49			437539760,39 36949759,19
الفائض الخام للاستغلال		**424687650.70**		**393663 643.90**
إيرادات أخرى وظيفة		22 024 277,41		9329481,73
أعباء أخرى وظيفة	35468114,90			44355008,38
مخصصات الاهتلاكات	204338450,25			214101141,38
استرجاع خسائر القيم	38 214 895,06			27189343,20
النتيجة الوظيفية		**604255043.38**		**171726 319.07**
إيرادات مالية مصاريف مالية	 **139 780 251,62**	40473581,00		53070447,66 61664905,82
النتيجة المالية		**99306670.62**		**-8 594458.16**
النتيجة العادية قبل الضريبة		**703561714.00**		**163131860.91**
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية		-127689169,51		-50379525,33
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**-575872544.49**		**112752335.58**

تطبيق 3: تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة جبال عمور القوائم المالية التالية:

جدول حسابات النتائج في 31-12-2011

البيان	دائن	مدين
الانتاج المباع	150000	
تكلفة المبيعات		75000
الربح الإجمالي	75000	
مصاريف المستخدمين		15000
الربح التشغيلي	60000	
مصاريف مالية		4000
خسائر التنازل عن الأصول		1200
النتيجة قبل الضرائب	54800	
الضريبة على النتيجة		13700
النتيجة الصافية	41100	

الميزانية بتاريخ 31-12-2011

الأصول	2010	2011	الخصوم	2010	2011
الأراضي	17500	11250	رأس المال	35000	55000
معدات انتاج	50000	50000	الأرباح المتراكمة	34000	51500
الاهتلاك المتراكم	2250	5250			
مباني	17000	47250	ديون مالية	37500	27500
الاهتلاك المتراكم	2500	7000	دائنون آخرون	10000	8250
الأصول المتداولة	؟	؟			
مجموع الأصول	116500	142250	مجموع الخصوم	116500	142250

العمل المطلوب

1. **حلل الهيكل المالي للمؤسسة باستعمال النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة.**
2. **إعداد جدول التدفقات النقدية.**
3. **تحليل التدفقات النقدية التي تبين الآتي:**

- تحليل سيولة المؤسسة وكفاية التدفق النقدي؛ تحليل كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة؛
- تحليل كفاية التدفقات النقدية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل الرئيسية؛
- تحليل قدرة المؤسسة على تغطية فوائد الديون؛ وتحليل قدرة الأرباح المحققة للمؤسسة على توليد التدفقات النقدية.

تطبيق4: تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لإحدى المؤسسات المعلومات الأتية:

البيان	**المبلغ الدائن**	**المبلغ المدين**
اقتناء القيم الثابتة	9000	
سداد جزء من أقساط القروض	7000	
التنازل عن القيم الثابتة		8600
نقدية محصلة من الزبائن		70000
دفع الأجور المستحقة	11200	
شراء مخزونات	21800	
دفع الفوائد	3000	
شراء استثمارات	3200	
توزيع الأرباح	13400	

العمل المطلوب: إيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري، صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي.

تطبيق5 الكشوفات المحاسبية لشركة سوناطراك[1]

الميزانية أصول 31 ديسمبر 2013

2012	2013	الإحالات	الأصول
4678	**4813**		**الأصول الثابتة**
2	7		الأصول الثابتة المعنوية
247	379		الأصول الثابتة المادية
1262	2087		تجهيزات ثابتة و مركبات انتاج
2647	1870		الأصول الثابتة قيد الانجاز
437	441		مساهمات وحقوق مماثلة
76	22		أصول ثابتة مالية أخرى
7	7		أصول ضريبية مؤجلة
3386	**3742**		**أصول متداولة**
4	7		مواد اولية و لوازم
277	249		تموينات أخرى
219	198		انتاج مخزن
12	2		مخزون بالخارج
19	18		الموردين والحسابات المماثلة
536	533		الزبائن والحسابات المماثلة
1	1		الهيئات الاجتماعية والحسابات الماثلة
558	882		الدولة و الهيئات العمومية
1095	1218		المجمع و الشركاء
17	68		مدينون أخرون
5	6		مصاريف مسبقة
643	**560**		**الحسابات المالية**
25	-		السندات المنقولة للتوظيف
618	557		البنك والحسابات المماثلة
-	3		سلف مستديمة واعتمادات
8064	**8555**		**مجموع الأصول**

1 الوحدة النقدية مليار دج

الميزانية خصوم 31 ديسمبر 2013

الخصوم	2013	2012
الأموال الخاصة	**5554**	**5138**
رأس المال	1000	1000
احتياطات	4143	3646
النتائج	411	578
محول من جديد	-	-86
الخصوم غير المتداولة	**143**	**125**
مؤونات الأعباء	138	116
قروض و ديون مالية	2	6
ديون أخرى طويلة الأجل	3	3
الخصوم المداولة	**2858**	**2801**
الموردين و الحسابات الملحقة	275	248
الزبائن و الحسابات الملحقة	13	4
المستخدمين و الحسابات الملحقة	19	20
هيئات اجتماعية والحسابات الملحقة	7	7
الدولة و الهيئات العمومية	304	395
المجمع و الشركاء	2189	2125
دائنون مختلفون	45	2
ايرادات مسجلة مسبقا	5	-
خزينة سالبة	1	-
مجموع الخصوم و الأموال الخاصة	**8555**	**8064**

حسابات النتائج 2013

رقم الحساب	البيان	2013	إحالات	2012
70	المبيعات	5324		5831
72	التغير في المخزون	-17		1
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	255		293
74	إعانات الاستغلال	373		345
	إنتاج الدورة 1	**5935**		**6470**
60	مشتريات مستهلكة	532		492
62-61	خدمات خارجية	1409		1485
	استهلاكات الدورة 2	**1941**		**1977**
	القيمة المضافة للاستغلال	**3994**		**4493**
63	أعباء المستخدمين	151		157
64	ضرائب ورسوم	2141		2382
	فائض الاستغلال الإجمالي 4	**1702**		**1954**
75	إيرادات وظيفية أخرى	126		104
65	أعباء وظيفية أخرى	235		260
68	مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة	426		364
78	استرجاع أعباء الدورات السابقة	14		15
	النتيجة الوظيفية 5	**1181**		**1449**
76	إيرادات مالية	71		81
66	أعباء مالية	667		749
	النتيجة المالية 6	**-596**		**-668**
	النتيجة العادية قبل الضريبة= 5+6	**585**		**781**
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	174		204
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-		-1
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية	6147		6670
	إجمالي أعباء النشاطات العادية	5736		6092
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية7	**411**		**578**
77	إيرادات استثنائية	-		-
67	أعباء استثنائية	-		-
	النتيجة غير العادية 8	-		-
	النتيجة الصافية للدورة 9	**411**		**578**

جدول تدفقات الخزينة – الطريقة غير المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية 2013	الدورة السابقة2012
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية		411	578
تعديلات وتصحيحات حول:			
– اهتلاكات و مؤونات		409	341
– التغير في الضرائب المؤجلة		–	-1
– التغير في المخزون		54	-76
– التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى		-50	-97
– التغير في حسابات المورد ودبون أخرى		-773	-556
– زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية		10	9
–محول من جديد		86	-58
–حصة الاعانات الخاصة بالنتيجة		373	346
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1		**520**	**486**
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
– المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة المعنوية والمادية		-599	-725
–– المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة المالية		-51	-122
– التحصيل الخاص بالتنازل /القيم الثابتة المعنوية والمادية		35	48
– التحصيل الخاص بالتنازل /القيم الثابتة المالية		97	28
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية2		**-518**	**-771**
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			
– حصص مدفوعة للمساهين		–	-130
– زيادة أو ارتفاع رأس المال		497	566
– التغيير في قروض والديون المالية		-4	-1
– احتياطات احتيارية		-578	-558
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3		**-85**	**-123**
تغير الخزينة خلال السنة المالية	**3+2+1**	**-84**	**-408**
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة		643	1051
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة		559	643

جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	احتياطات & نتيجة	الأموال الخاصة
رصيد نهاية السنة N-2		1000	33	14	3693	4740
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء					-58	-58
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج				-3		-3
حصص موزعة					-130	-130
اعانة الدولة					11	11
نتيجة صافية للنشاط					578	578
رصيد نهاية السنة N-1		1000	33	11	4094	5138
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج				5		5
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط					411	411
رصيد نهاية السنة N		1000	33	16	4504	5554

العمل المطلوب:

- هل الكشوفات المحاسبية لشركة سوناطراك تعتبر قوائم مالية ؟ وهل تلبي احتياجات المحلل المالي؟
- **تشخيص الوضعية المالية لسوناطراك من خلال:**
- دراسة التوزان المالي للشركة،
- الحكم على سيولة الشركة باستعمال مختلف المؤشرات المالية المشتركة للكشوفات المحاسبية،
- تحليل مديونية الشركة،
- الحكم على جودة أرباح الشركة،
- تحليل سياسة التمويل.

تطبيق 6 .

القوائم المالية لمؤسسة صيدالية
الميزانية أصول 31 ديسمبر2012

الأصول	الإحالات	2012	2011
الأصول غير المتداولة		**8 105 481 155,06**	**9 260 623 975,00**
الأصول الثابتة المعنوية	1	5 226 953,00	5 636 611,36
الأراضي		1 830 781 699,87	1 830 781 699,87
مباني		6 40 297 722,23	6 42 283 341,69
أصول ثابتة مادية أخرى	2	1 37 949 701,90	1 34 881 218,94
أصول ثابتة قيد الانجاز	3	1 55 476 169,87	1 08 997 018,57
مساهمات وحقوق مماثلة	4	5 335 048 329,19	6 536 860 608,62
أصول ثابتة مالية أخرى		7 00 579,00	1 183 475,95
أصول متداولة		**1 1 548 854 917,65**	**8 459 573 996,89**
مخزونات		1 08 025 581,36	3 4 657 807,75
الزبائن والحسابات المماثلة	5	3 493 902 377,29	3 153 464 986,38
مدينون آخرون	6	3 650 887 491,63	1 815 004 873,28
ضرائب	7	3 5 765 693,77	1 3 817 242,62
السندات المنقولة للتوظيف		1 8 559 989,19	1 8 559 989,19
الخزينة	8	4 241 713 784,41	3 424 069 097,67
مجموع الأصول		**1 9 654 336 072,71**	**1 7 720 197 971,89**

الميزانية خصوم 31 ديسمبر 2012

الخصوم	الاحالات	2012	2011
الأموال الخاصة		**4 720 403 328,06**	**3 964 710 449,82**
رأس المال		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
احتياطات	9	1 078 562 383,88	917 268 439,84
النتائج		1 138 362 878,24	543 963 944,04
محول من جديد		3 478 065,94	3 478 065,94
الخصوم غير المتداولة		**3 313 072 124,42**	**3 205 474 446,44**
مؤونات وأعباء مسجلة مسبقة	11	2 876 218 286,79	2 808 612 724,80
قروض وديون مالية	10	436 853 837,63	396 861 721,64
الخصوم المداولة		**11 620 860 620,23**	**10 550 013 075,63**
الموردين والحسابات الملحقة	12	7 371 016 606,56	7 685 912 617,40
ضرائب	13	34 463 586,86	27 360 978,53
ديون أخرى	14	3 894 756 125,95	2 534 531 463,55
خزينة سالبة	8	320 624 300,86	302 208 016,15
مجموع الخصوم والأموال الخاصة		**19 654 336 072,71**	**17 720 197 971,89**

الميزانية خصوم 31 ديسمبر 2012

حسابات النتائج 2012

رقم الحساب	البيان	2012	إحالات	2011
70	المبيعات	10 668 324 920,19		10 502 821 802,78
خدمات نقل مقدمة		9 798 500,00		10 362 500,00
72	التغير في المخزون	-		-
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	-		-
74	إعانات الاستغلال	-		-
	إنتاج الدورة 1	**10 678 123 420,19**		**10 513 184 302,78**
60	مشتريات مستهلكة	9 901 551 987,93		9 809 404 576,39
62-61	خدمات خارجية	189 060 679,24		238 001 643,18
	استهلاكات الدورة 2	**10 090 612 667,17**		**10 047 406 219,57**
	القيمة المضافة للاستغلال	**587 510 753,02**		**65 778 083,21**
63	أعباء المستخدمين	752 666 736,67	15	614 661 000,41
64	ضرائب ورسوم	113 466 701,09		127 904 300,06
	فائض الاستغلال الإجمالي 4	**- 278 622 684,74**		**- 276 787 217,26**
75	إيرادات وظيفية أخرى	8 605 957,44		36 090 645,69
65	أعباء وظيفية أخرى	24 245 156,35		36 271 098,64
68	مخصصات الاهتلاكات وتدني القيمة	303 668 045,29	16	281 024 043,73
78	استرجاع أعباء الدورات السابقة	326 771 478,08		292 591 518,85
	النتيجة الوظيفية 5	**- 271 158 450,86**		**- 265 400 195,09**
76	إيرادات مالية	1 440 264 599,83	17	849 400 576,07
66	أعباء مالية	30 743 270,73	18	40 036 436,94
	النتيجة المالية 6	**1 409 521 329,10**		**809 364 139,13**
	النتيجة العادية قبل الضريبة= 5+6	**1 138 362 878,24**		**543 963 944,04**
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	-		-
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-		-
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية	12 453 765 455,54		11 691 267 043,39
	إجمالي أعباء النشاطات العادية	11 315 402 577,30		11 147 303 099,35
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية7	**1 138 362 878,24**		**543 963 944,04**
77	إيرادات استثنائية	-		-
67	أعباء استثنائية	-		-
	النتيجة غير العادية 8	-		-
	النتيجة الصافية للدورة 9	**1 138 362 878,24**		**543 963 944,04**

جدول تدفقات الخزينة – الطريقة المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن		1 1 027 227 042,95	1 0 068 795 746,78
المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين		- 11 564 733 153,75	- 1 2 406 729 216,86
فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة		- 2 9 134 257,43	- 2 5 108 137,39
ضرائب مدفوعة على النتيجة		- 422 336 529,00	- 225 019 341,00
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية		-	362 608,31
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية		**- 988 976 897,23**	**- 2 587 698 340,16**
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة		- 9 0 626 503,94	- 9 7 474 625,73
التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية		- 214 402 089,11	- 625 000,00
فوائد محصلة من التوظيفات المالية			
حصص وأقساط مقبوضة من النتائج		2 732 069 459,29	4 344 163 083,00
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية		**2 427 040 866,24**	**4 246 063 457,27**
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:			
التحصيل الناتج من إصدار الأسهم			
حصص وتوزيعات أخرى		- 326 289 740,89	- 332 311 886,30
تحصيل قروض		-	5 1 299 541,00
تسديد الديون وقرض أخرى			
تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية		**- 326 289 740,89**	**- 281 012 345,30**
مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة		363 013,49	732 690,38
تغير الخزينة خلال السنة المالية		**1 112 137 241,61**	**1 378 085 462,19**
الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة		2 680 127 328,57	1 301 541 866,38
الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة		**3 792 264 570,18**	**2 680 127 328,57**
تغير الخزينة خلال السنة المالية		1 112 137 241,61	1 378 585 462,19
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**1 138 362 878,24**	**543 963 944,04**

جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	احتياطات & نتيجة
رصيد نهاية السنة N-2		**2 500 000 000,00**		**11 602 578,93**	**1 301 466 505,78**
تغير الطرائق المحاسبية و تصحيح الأخطاء					
إعادة تقييم القيم الثابتة				**- 11 602 578,93**	
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج					
حصص موزعة					- 350 000 000,00
مكافأة أعضاء مجلس الادارة					- 720 000,00
مبالغ موزعة للعمال					- 30 000 000,00
نتيجة النشاط					543 963 944,04
رصيد نهاية السنة N-1		**2 500 000 000,00**			**1 464 710 449,82**
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء					
إعادة تقييم القيم الثابتة					
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج					
حصص موزعة					- 350 000 000,00
مكافأة أعضاء مجلس الادارة					- 720 000,00
مبالغ موزعة للعمال					- 31 950 000,00 -
نتيجة صافية للنشاط					1 138 362 878,24
رصيد نهاية السنة N		**2 500 000 000,00**			**2 220 403 328,06**

العمل المطلوب:

أولا - هل الكشوفات المحاسبية لصيدال تعتبر قوائم مالية ؟ وهل تلبي احتياجات المحلل المالي؟

ثانيا - تشخيص الوضعية المالية لصيدال من خلال: - دراسة التوزان المالي للشركة

- الحكم على سيولة المؤسسة باستعمال مختلف المؤشرات المالية المشتركة للكشوفات المحاسبية؛

- تحليل مديونية صيدال؛- الحكم على جودة أرباح صيدال؛ - تحليل سياسة التمويل.

قائمة المصادر والمراجع ذات اصلة بالموضوع

أولا– بالعربية

أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

أمين السيد أحمد لطفي، الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.

أحمد إبراهيم محمود، المحاسبة في الشركات من الناحيتين العلمية و العملية، 1999.

أجين برغام، الادارة المالية، ترجمة محمود فتوح وعمر عبد الكريم، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010.

أبو نصار محمد، وأخرون، معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية، وائل للنشر، عمان، 2012.

ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بتر وليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للابلاغ الماليIFRS، دار زهران، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

السيد أحمد عبد الناصر شحدة، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، .2008

مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، درا الميسرة، عمان، .2009

محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، الاندماج والقوائم المالية المجمعة (الموحدة)، الكتاب الثالث في سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة، 2003.

محمد مطر، التحليل المالي، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، عمان، 1997.

مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004.

مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية المملكة المتحدة.2009.

محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، عمان، 2005.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندارية، 2006.

وليد الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق، الأردن، 2004.

وليد نبيه، دراسة حول تحليل القوائم المالية باستخدام النسب، القاهرة، مارس 2006.

قانون 07–11 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل25 نوفمبر 2007.

النصوص التطبيقية لقانون 07–11، المرسوم التنفيذي 08–156 الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008

قانون المالية، الجمهورية الجزائرية، 2014.

وثائق مختلفة صادرة من وزارة المالية مرتبطة بالنظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2009-2013.

ثانيا- مراجع بالإنجليزية:

ALEXANDER (David), ARCHER (Simon), the European Accounting Guide, Academic Press Limited, London, 1992
ALLEN (David Grayson), MC DERMOTT (Kathleen), Accounting for success, a history of Price Waterhouse in America 1890 - 1990, Harvard, Boston, 1993.
BEAVER (William), Financial Reporting: an accounting revolution, Prentice Hall, 1981.
CHOI (Frederick D.S), MUELLER (Gerhard G.), International Accounting, Prentice Hall International, Englewood Cliff New Jersey, 1992.
EDWARDS (John Richard), History of financial accounting, Rout ledge, London, New York, 1989.
ERNST & YOUNG, UK/US GAAP Comparison, A comparison between UK and US accounting principles, Kogan Lage, London, 1991.
IASC, International accounting standard, Presentation of Financial Statements, London, August 1997.
IASCF, the Complete Text Bound, Volume 2, IASCF, London, 2003.
IASCF, the Abbreviated Text IFRSs 2003, IASCF, London, 2003.
KIESO (Donald E.), WEYGANDT (Jerry J.), WARFIELD (Thierry), Intermediate accounting, John Wiley's and Sons, New York, 2001.
OLDHAM (K.M.), Accounting systems and practice in Europe, Gower, Londres. 1987.
PARKER (R.H), YAMEY (B.S.), Accounting history, Some British contributions, Clarendon Press – Oxford, 1994.
PARKER (R.H), Management accounting: an historical perspective, Mac Lillan, Londres, 1969.
ZEFF (Stephan), Forging Accounting Principles in Five Countries, A history and an analysis of trends, Universities, Ed-in burgh, 1971.
RAPPAPORT Alfred, Economic Impact of accounting, Standards, Implication for the FASB, The Journal of the Accountancy, Mai 1977,
Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA, 2005
WALTON Peter, le Royaume Unit, comptabilité internationale, ruibert, édition, paris, 1997

ثالثا- مراجع بالفرنسية:

ANDERNACK Isabelle, Guide de première application des normes IAS, Mémoire d'expertise comptable, Paris, novembre 2001,
BERNHEIM Yves, L'essentiel des US GAAP, Référentiel comptable américain et enjeux de l'harmonisation internationale , Mazars et Guerard , Editions Maxima , 2ème édition, Paris,1999
Beatrice et Francis Grandguillot, l'essentiel de l'analyse financière, 3e édition, 2001
BELMONDO Jean Pierre, Analyse des divergences entre les droits comptables anglais et français et organisation du professionnel dans le cadre d'une mission de tenue et d'établissement des états financiers selon les règles comptables britanniques, Mémoire d'expertise comptable, Paris,1992.
BINET Laurence, Les Etats financiers anglo-saxons. Comparaison avec les états financiers dans le cadre de l'harmonisation Internationale, Economica, Paris 1991.
CAUSSEMILLE Edith, Les comptes annuels de sociétés de capitaux en France et en Allemagne, Etude comparative de l'intégration des comptes des sociétés françaises dans les comptes consolidés de groupes allemands, Mémoire d'expertise comptable, Paris, 1992,

Commission des Communautés européennes, Comparaison des systèmes comptables allemand, français, italien, britannique, japonais et américain aux prescriptions de la IVè directive du Conseil,2001
DEGONZAGUE Philippe, Les impôts différés dans les comptes consolidés. La nouvelle norme américaine FAS 109, caractéristiques, utilisation en France et problèmes particuliers d'application, Mémoire d'expertise comptable, Paris, 1993.
ELHAMMA Azzouz, Comprendre les norms comptables internationals IAS/IFRS, Collection CCA MAROC,EDGL,2012
Hervé PUTEAUX, US GAAP, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, Comundi, paris, 2005
Hervé PUTEAUX, US GAAP, Comprendre et utiliser les états financiers américains, paris, Oct-2004,
Gilles Darmois, comprendre les états financiers, les sociétés pétrolières et Gazières, ENSPM, France, 2004
GELARD Gilbert, Les fondements de la normalisation comptable, Un an d'évolution, Revue française de comptabilité, n° 287, Mars 1997
ISGA, Nouveau Plan Comptable des Entreprises et Normalisation Internationale, Séminaire en collaboration avec le réseau d'experts, France-Maghreb, Alger, juin 2005
OBERT Robert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris ,2003.
PRICEWATER HOUSECOOPERS, IAS/IFRS 2002-2005, Divergences France, IAS/IFRS, Votre passage aux normes IAS/IFRS, Éditions Francis Lefebvre, Paris, à paraître 2003
Laurent Bailly, comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005
PEROCHON Claude, Normalisation comptable francophone, Economica, Paris, 2000,
Muriel NAHMIAS, L'essentiel des normes IAS/IFRS, éditions d'organisation, paris, 2004,
Saci. D. comptabilité de l'entreprise et système économique, expérience algérienne, opu, Alger,
Saheb Bachagha, Pour un Référentiel comptable Algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marcher, Dar El-Hodna, Algérie, 2003
Système Comptable projet finale, Document de travail, 2007
Said YOUSSEF,Smail Kabbaj,GEGTION FINANCIERE,pratique de la finance d'entreprises,EDISOFT,CASABLANCA,2012
OBERT Robert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris, 2003,
OBERT Robert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, Paris, 2003
PHAM, comprendre les états financiers Anglo-Saxons, dolosive édition, paris
PRICE WATER, IAS/IFRS 2002-2005, Divergences France, IAS/IFRS, Votre passage aux normes IAS/IFRS, Editions Francis Lefebvre, Paris, à paraître 2003,
VAN HULLE Karel, L'harmonisation comptable européenne, une nouvelle stratégie au regard de l'harmonisation internationale, Revue française de comptabilité, n° 275, février 1996

رابعا- مراجع بالإسبانية:

ANGEL Sáez (Torrecilla), Contabilidad General, volumen 1,2, edición adaptada al euro, Madrid, Spain, 2002
CATALINA VACAS (Guerrero), Curso básico de Contabilidad Financiera, edición especial mentó dirigida, 3ª edición actualizad, 2002
CEAN, contabilidad teoría y practica, grupo editorial, Barcelona 2002
FRANCSCO (Javier) Quesada (Sánchez), Contabilidad Normalización española internacional, Edición pirámide, Madrid, 2002
HELNA (Benito), Contabilidad per. a no economistas, edición prentice, Madrid 2002

JOSE (Antonio), Aliñes (Gatea), Manual de contabilidad Internacional, edición pirámide, Madrid, 2001
JOSE (Antonio), TRIGUEROS (PINA), Fundamentos practica de contabilidad, edición pirámide, Madrid,2002
Joseph(María), contabilidad guías viles, edición pirámide, Madrid 1997
MARIA (Carmen) García (Pérez), Introducción a la Contabilidad Financiera, edición pirámide, Madrid, 2001
MISES (García), Contabilidad y Circulación económica, edición prentice hall, Madrid, 2002
RAQUEL Herranz (Báscones), ANTOMIOSOCIAS Salva, Contabilidad Financiera, Edición pirámide, Madrid, 2002

Sites Internet

www.ifrs.org
www.ifac.org
www.ifad.net
www.iosco.org
www.iasplus.com
www.iasb.org.
www.europa.eu.int
www.fee.be
www.efrag.org
www.focusifrs.com
www.cpecompliance.com
www.sec.gov
www.fasb.org
www.aicpa.org
www.fasb.org
www.legifrance.gouv.fr
www.cob.fr
www.asb.org.uk
www.infotechaccountants.com

ملحق بقائمة المعايير وتفسيراڤا

معايير الإبلاغ IFRS المالي الدولية[1]	المعايير المحاسبية IAS الدولية	تفسيرات معايير IFRIC الإبلاغ المالي الدولية	تفسيرات المعايير SIC المحاسبية الدولية
Preface	IAS 1 *Presentation of Financial Statements*	IFRIC 1 *Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities*	SIC 7 *Introduction of the Euro*
Framework	IAS 2 *Inventories*	IFRIC 2 *Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments*	SIC 10 *Government Assistance—No Specific Relation to Operating Activities*
IFRS 1 *First-time Adoption of International Financial Reporting Standards*	IAS 7 *Statement of Cash Flow*	IFRIC 5 *Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds*	SIC 25 *Income Taxes—Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders*
IFRS 2 *Share-based Payment*	IAS 8 *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors*	IFRIC 6 *Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment*	SIC 29 *Disclosure—Service Concession Arrangements*
IFRS 3 *Business Combinations*	IAS 10 *Events after the Reporting Period*	IFRIC 7 *Applying the Restatement Approach under IAS 29*	SIC 32 *Intangible Assets—Website Costs*
IFRS 4 *Insurance Contracts*	IAS 12 *Income Taxes*	IFRIC 10 *Interim Financial Reporting and Impairment*	
IFRS 5 *Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations*	IAS 16 *Property, Plant and Equipment*	IFRIC 12 *Service Concession Arrangements*	
IFRS 6 *Exploration for and Evaluation of Mineral Resources*	IAS 19 *Employee Benefits*	IFRIC 14 *IAS 19—The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction*	
IFRS 7 *Financial Instruments: Disclosures*	IAS 20 *Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance*	IFRIC 16 *Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation*	
IFRS 8 *Operating Segments*	IAS 21 *The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates*	IFRIC 17 *Distributions of Non-cash Assets to Owners*	

1 http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/IFRS.aspx
* We update this list of Standards every year in April/May, after we publish the latest Red Book.

IFRS 9 *Financial Instruments*	IAS 23 *Borrowing Costs*	IFRIC 19 *Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments*	
IFRS 10 *Consolidated Financial Statements*	IAS 24 *Related Party Disclosure*	IFRIC 20 *Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine*	
IFRS 11 *Joint Arrangements*	IAS 26 *Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans*	IFRIC 21 *Levies*	
IFRS 12 *Disclosure of Interest in Other Entities*	IAS 27 *Separate Financial Statements*		
IFRS 13 *Fair Value Measurement*	IAS 28 *Investments in Associates and Joint Ventures*		
IFRS 14 *Regulatory Deferral Accounts*	IAS 29 *Financial Reporting in Hyperinflationary Economies*		
IFRS 15*Revenue from Contracts with Customers*	IAS 32 *Financial Instruments: Presentation*		
IFRS 16 *Leases*	IAS 33 *Earnings per Share*		
	IAS 34 *Interim Financial Reporting*		
	IAS 36 *Impairment of Assets*		
	IAS 37 *Provisions, Contigent Liabilities and Contingent Assets*		
	IAS 38 *Intangible Assets*		
	IAS 39 *Financial Instruments: Recognition and Measurement*		
	IAS 40 *Investment Property*		
	IAS 41 *Agriculture*		

فهرس المحتويات

الفصل الثالث
المعايير المحاسبية الدولية IASs

الفصل الرابع
محاسبة المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSs

الفصل الخامس

آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي

أنـــجز طبعه على مطابـــع

ديوان المطبوعات الجامعية

1، الساحة المركزية – بن عكنون –الجزائر